

من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين

لله الحمد والمنة على أن

المجلد الثاني

من

نزل الأبرار من

فقه النبی المختار

للمعبر العالم والبحر الفخام المولوى وحيد الزمان الحيد رآبى

تحت ادارة المولوى محمد ابى القاسم التادسى

طبع في مطبع سعيد المطابع الكائن في بلدة البنارس

سنة ١٣٢٨ هـ

والشبه باللباس والزينة فمغفور وكل واخذ له الحرية ان يختار فيه ما شاء وهذا
محلات امور الدين فان الاحداث فيها عدة شنيعة محرمة مدحومة الا
اذا كان لها اصل من الشرع او حصلت في عموماً النصوص المحرمة عليها فاحفظ
هذا الكلام فانه مماثل فيه الاقدام وكذا انما تقدم خطبه قبله قال ولي ان يطلب
قائماً لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خطب الناس قاعداً ولو خطب قاعداً اجاز ويضي
ان تكون المرأة ودودا ولودا كبراً ذات حال وحسب ودين ومال فان لم يوجد
كلها فيها تقدم حات الدين على غيرها ولو كانت وفيها في الحال والحسب والمال
وقال الفقهاء انه يبدى كونه في مسجد يوم الجمعة لعاقلة رشيدة وشهود عدول و
الاستدانة له وقد ورد في الحديث ما يدل على استقبالكه في المسجد فحسب
ويستحب النظر الى المخطومة ولو استهوت قبله فانه احرم ان يودم بينهما ولا ماس
لوقوع بصره على صدرها او ظهرها بما يستتر عن الاحاساء اكله اذ ارجا قول الكحل
من حاسب المرأة فلا يجوز ان ينظر الحايك او القصاب او الخنازير الى بنت الودير
او السلطان لانه لا يرضى قبول النكاح منها وقال الاحناف يستحب كونهما دونه
سنا وحساد عن اموالاد فقه خلقا وادبا ورسا وحالا ويكره نزولهم البنت الشاة
والجيلة بقبيلهم الشكل ولا دليل على هذا الا بكبر الزفات اى ارسال المرأة الى
زوجها واجتماع النساء فيه اذا لم يشتمل على مفردة يدية كما يستلظ الجا
بالنساء ومن اعتبهم بهن فليؤدى الى القصة وكذلك لا يجوز ان تنظر النساء
من وراء الحجاب الى ما يقع بين العروس والمعرس كما هو المرسوم بين النساء
الجاهلات بالهند ويتعقد بايجاب من حاسب والقبول من حاسب آخر اذا كانا

نسيعة الماضي كزوجه ابنتي او موكلي منك ويقول الآخر تزوجت او قبلت
 اذ كان احدهما نسيعة الماضي والاخر مالا موكوله لولي الامر او وكيله اذ حنى
 قلانة است وليها او وكيلها فقال زوجت او قبلت او فعلت وقيل ينبغي
 بلعظا ما عارض المبدأ بجملة او سون اذ شاء اذ المني لا استقبال وكذا ما ناما تزوجا
 او حدثا حالما ايضا والصحيح عندنا عدم الاعتقاد بهما لكون اللفظ محتملا للوعد ولو
 قال لآب العنت هل عليتيها او ملكتنيها فقال اعطيت او ملكت ولو كان في غير
 مجلس النكاح لعدم اشتراط لفظ الترويح او النكاح في الايجاب عندنا وعند الاحناف
 يعتقد اذ اسد ر هذا الكلام في مجلس النكاح ولو قال لها كوني زوجة لي فقلت
 زوجت او قلت او قال لها كوني امراة لي فقلت زوجت او قلت او فعلت
 او قال لها يا عمو فقلت لذيك لا ينبغي لان وسط الولى شرط في صحة
 النكاح وانكاح المرأة نفسها بعيد ولي غير صحيح عندنا ولو كانت ثيبه او بالعة
 وعند الاحمات متعقد في هذه الصور كلها اذ كانت المرأة بالعة ولو قال
 من ساءس شادي كيا يا ياه كيا بالصدية او انى بهو ميريد بهر بالا نكاح زنية
 او بلسا آخر بالعاظم سومة للنكاح فيه وقال الولى منظور به او اكسبيد
 اى قلت صح النكاح ولا ينبغي قبول الفعل كقبض مهر ولا ملكانة حاضرا غائبا
 بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب ما لم يكن بلعظا الامر فتستوى لطرفين وبكى
 اسماع القول منها للتاهدين ولا باقرار على المختار لانه ليس ما شاء من اظهار
 وقيل ان كان بمحض من الشهود صح كما يعم بلعظا المحل وحل الاقرار استسار
 ولا تزوجت بصعك او روك او ثلثك لا بد من الاضافة الى الكل ^{عط} اولى

ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر والبطن والرقبة اما الطلاق فلا يقع بالافاضة
الى الظاهر والبطن والرقبة لانه مبغوض ودفعه مهما امكن مرغوب بخلاف
النكاح واذا وصل الايجاب بالتسمية للمهر كان من تمامه فلو صل الآخر قبله لم يصح
وشرط لصحة الايجاب القبول اذا كانا حاضرين اتحاد المجلس وان طال كخبرة و
ان لا يخالف الايجاب القبول كقبول النكاح لا المهر نعم يصح الخط كزيادة قبلتها
في المجلس وان لا يكون مضافا ولا معلقا ويشترط العلم بمعنى الايجاب القبول
كما في البيع وغيره ويصح بلفظ ترويج ونكاح وما وضع لتمليك العين في الحال
فلا يصح بالشركة والوصية الغير المقيدة بالحال ويصح بلفظ هبة وتمليك و
صدقة وعطية مع وهل وكل ما تملكه الراب ولا يصح بلفظ اجارة واحا
واعارة ووصية ورهن ووديعة ولفظ مصحف كتجوزت بدل تزوجت نعم
لوافق قوم على اللطخ بهذه الغلط ومدريت عن قصد كان ذلك وضعا جديدا
فيصح به ولا يتعقد تنعاطي من غير تلفظ بالايجاب والقبول بخلاف البيع
وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر ادا كانا حاضرين الا اذا كان احمدا يكتفي
بإشارته وكذا يكتفي ما شارة الآخر من عن التلفظ وتحطب الكبيرة الى نفسها
والمتعبر حصول الرضاء منها لمن كان كقولها وتحطب الصغيرة الى وليها بالجملة
لا بد لصحة النكاح من رضا العاقدين وتعيينها اذ لا شهادة الولي وخلو الزوجين
من الموانع المحرمة اما الكفاءة فليست شرطا لصحة النكاح بل شرط للزومه
ولن يتبين كلام من هذه في فصل **فصل** في رضا العاقدين من ان رضا العاقد
يقتضى بالايجاب والقبول وفيه تفصيل كما ذكرنا وينبغي ان يكونا متبينين

فلا يصح ان تقدم القبول على الايجاب او تراخي عن الايجاب حتى تفترقا او تشاغلا
بما يقطع عن فاديصح النكاح من لا يصح لكل لسان يودى معناها الخاص ولو
كان غير عاجز عن الاتيان بالعربي وقالت الخنابلة بشرط ان يكون عاجزا عنه
ولا يصح ايجاب ولا قبول اذا كانا حاضرين بالكتابة ولا بالاشارة المفهومة
الا من اخرس ينصحان منه بالاشارة المفهومة لوضاء بالجملة لا بد لصحة النكاح
من رضا زوج مكلف ولو كان رقيقا لان السيد لا يملك اجبارا على النكاح ولو كان
الزوج غير مكلف فلا بد ان يجبره لا للجد فان لم يكن اب قلحا كره وقيل لو صير
فان لم يكن فالحاكم ولا يصح من غيرهم ان يزوجه غير المكلف ولو رضى وكذلك
لا بد من رضا زوجة حرة عاقلة ثم لها تسع سنين باكرة كانت او ثيبه ولا يجوز
للأب اجبارها وان زوجهها اذ ولي آخر فلها الخيار فان كانت اقل من تسع سنين
وزوجهها ابوها بالاحصاء او جد لها اذ ولي آخر فلها الخيار اذا بلغت تمضي النكاح
او تفسخه ويجوز لكل ولي تزويج يتيمة بلغت تسعا مائة منها لا من دونها محلا
الا للاب او وصيه واذن الشيب الكلام الا اذا كانت حرة سواء فيكتفى باشارتها
المفهومة لوضاءها واذن البكر صحتها وضحكها وكذا لها بصوت او بلا صوت و
قيل بلا صوت فلو بصوت لم يكن اذا نكحها اسواء استاذنها الولي الا قرب
او الا بعد عند غيبة الا قرب وشرط في استيذانها تسمية الزوج على وجه
تقع به المعرفة ويجوز السيد ولو كان فاسقا عبدا غير المكلف وكذلك امته
ولو كانت مكلفة لكره او تيبا **فصل** في تعبس الزوجين لا بد لصحة النكاح
من تعبدنهما فلا يصح ان قال الولي زوجتك بشئ وله بنات غيرها وكذلك

لا يصح ان قال قلت نكحها لابني وله غيره حتى يميز كلا منهما باسمه
او صفته التي لا يشاركه فيها غير من احواته او اخوته كقوله الكبير ^{الصغير} ادا
او الوسطى او البيضاء او الحمراء او السوداء او الكبير او الصغير او الابيض
او الاسود **فصل** في الاشهاد لا يتعد النكاح الا شهادة ذكرين مكلفين
عدلين من غير اصيل الزوجين وفعههما ولو كانا صيرين او عدلين او محضين
في قسوف ثمتا باوعدوين بشرط ان يشهد الشاهدان معا ولو
شهد واحد بعد واحد فلا يجوز وقيل يجوز اذا اعلنا ذلك وهو قول مالك
من السنن وقيل يجوز شهادة رجل وامرأتين في النكاح وقيل لا يشترط
الاستهاد لان الاحاديث التي تدل على اشتراطه كلها ضعيفة ولما ان
الامة تلتفتها بالقول وعليها العمل من النبي صلى الله عليه وسلم الى الآن فالصحيح عدم
حوار النكاح بغير الاستهاد اما شهادة اصلي الزوجين او فعهمما فقد اختلف
فيه فلم يجوزها الحنابلة وحوزها الاحناف الا انهم قالوا لا يثبت النكاح
بشهادة الابن والاب اذ انكر الآخر وقالوا انه يصح نكاح مسلم ذمبة شهما
ذميين ولو مخالفين لدينها وان لم يثبت النكاح بهما مع انكاره ولو
احد الاب رجلا ان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل او امرأتين ان
كان الاب حاضرا اذ عند الاحناف لان الوكيل صار بمنزلة الشاهد مع وثق
الاب والالا واما عندنا فلا يجوز في الحالين لانه لا بد لصحة النكاح
عندنا من شهادة ذكرين مكلفين عدلين والمراد بالعدل من ظاهرة
العدل يجوز شهادة المستورين وقالت الاحناف يجوز شهادة فاسقين

ولوروج ابنته المألغة العاقلة محض شاهد واحد لم يحجز النكاح عندنا
 ولو كانت الانثى حاضرة وحار عدا الاخوان وكذا لا تزوج المولى عبده البالغ
 بمحضته وحضرة رجل واحد ولو ادن له فعقد بحضرة المولى ورجل محو ولو
 تزوج شهادة الله ورسوله لم يحجز النكاح بل قال بعض الاخفاء انه يكفي
 كونه جعل الرسول صلعم عالم الغيب مع امه لا يعلم العيب الا الله **فصل**
 في الولي لا يعتقد النكاح الا بولي الا نكاح النقي صلعم وتشرط فيه الذكر انما لا
 لا تسلم المرأة والعقل والبلوغ والحرية واتفاق الدين فلا يكون للكافر
 ولاية على مسلمة واحتلوا في ولاية النصارى على المجوسية فقبل له ولاية
 عليها لان الكفر حلة واحدة وقيل لا واستثنى منه امه كافر لمسلم فان
 للمسلم ولاية عليها وكذا السلطان والعدالة الظاهرة واستثنى منه السلطان
 والسير ولا يشرط بينهما الترويحهما العدالة والآرشد وهو معرفة الكفر
 ومصالح النكاح فمن لا يراعي مصلحة المرأة وقصد اضرارها سقطت ولايته
 لكن كان عاصلا والولي هو الاقرب من العصابة واهل الفرائض وذوي الارحام
 ومن العصات المعتق وعنده ان لم توجد عصابة النسب من مات من ^{بلد} بلاد
 سقطت ولايته فلا نسب بوصياء خلا فالملك فالاكفاء ولا يباي اولي من غيرهم
 ثم الاخوة لاوين ثم الاخوة كلاب اولادهم ثم اولاد البنين واولاد البنات ثم
 اولاد الاخوة واولاد الاخوات ثم الاعمام والاحوال واداء اجتمع الاب
 والابن فالاب مقدم عليه وهو قول امامنا احمد وقيل الابن وابنه مقدم
 على الاب ولو اجتمع الحد والابن قدم الحد وقيل يقدم الابن او ابنه واذا

افتتح الحد والاحدم الحد فالحد اولى من جميع العصبات غير الاب واذا اجمع
 احدا كان اولا هم اقربهم للحد مع الاب ثم ان لم يكن من العصبات السبعة
 او اولا ثمة ودوى الفروض ودوى الارحام احد فالولاية للسلطان او بائنة والفا
 او دى سلطان فان عدم الكل وكلت من يروحها ولو وجهها الولى الا بعد مع دوى
 الا قرب بلا عذر لم يصح النكاح والا صح وقيل يتوقف على اجازة الولى الا قرب
 ومن العذر غيبة الولى مساوة قصر او تجهل المسافة او مجهل مكانه مع قرينه
 او يمنع من بلغت تسعا كورا وصيت به يعصى يحصل واذا انتاح الاولياء
 سقطت ولا يتهم وثبتت للسلطان فاذا كان الولى قائما وترضى المرأة ومن
 يريد الزواج مالا ينظر لعقد وبعده ذلك حتى لهما وان طال المدة اما مع
 عدم الرضاء فلا وجه لا يحاب الا منظر **فصل** فى التوكيل يجوز التوكيل
 فى النكاح فكل واحد من الزوجين ان يوكل لعقد النكاح ولو واحد او قالت المرأة
 لوليها رضى من رايته فروحها من نفسه او من اخوانه منها ذلك ووكيل
 الولى يقوم مقامه وله ان يوكله مدون اذنها ثبتت له من الحق ما كان
 للولى ويبقى حق المرأة على حاله ويستترط فى وكيل الولى ما يشترط فيه ونصر
 توكيل الفاسق فى القول كسليم وكل الصراى فى قول نكاح ورجته الكتابية و
 يصح التوكيل المطلق لقوله لو كلفه زوج من ثنت و يتفيد باللعو ولا يملك
 ان يروحها من نفسه من غير ادراك الموكل وكذلك يصح التوكيل المقتدر كزوج
 ديد او زوج هدا ويستترط لصحة النكاح مع وجود التوكيل فى الايجاب
 والقول اولى احدهما قول الولى لو كلف زوج او قول دليله بولى زوج رجعت فلا بد

فلا ما وزوجت فلامنة لفلان ويشترط قول وكيل الزوج قبله لو كل فلان او قبلته
 لفلان ولا يصح ان لم يقل لفلان في الاصح ودمى الولي في النكاح بمنزلة فيجب من
 يجبره من ذكر وانق وان استوى وليان فالأكثرى درجة صح الزوج مع كل واحد ان
 ادب لهم فان اذنت لاحد لم تعين ولم يصح نكاح غيره وقيل يبقى موثقا على اذنته
 ومن روح محصرة شاهد من عدة الصغیر بامته او روح لانه نجوبت اخيه
 او وكل الزوج الولي او عكسه او وكلا واحد اصح لو قيل ان يتولى طرفي العقد ويكفي
 قوله محصرة شاهد من زوجت فلا ما فلامنة او تزوجت ان كان هو الروح وقالت
 الحنابلة يستثنى من ذلك صورتان الاستعمه وعتيقة المحبوستين يشترط
 لصحة النكاح ادا ادا ان يبين وجههما الى غيره اذ حكمه من قال لامته اعتقتك
 وجعلت عتقتك صد اذ عتقت وصارت روضة له ان توفرت شروط النكاح
 رعى ان يكون الكلام متصلا وان يكون محصرة شاهد من ولو قال اعتقتك وسكت سكنا
 لم يملكه الكلام فيه او تكلم بكلام احسنى ثم قال وجعلت عتقتك صد انك لم يصح الكلام
 لانها صارت بالعسجرة فيحتاج ان يزوجها رصاها اصد اق حد يد **فصل**
 في خلوا الزوجين عن الموانع وهي تدرك في باب المحرمات ما لا يكون بهما او احدهما
 ما يمنع الزوج من نسب او سبب كرماع ومصاهرة واختلاف دين يمنع صحة
 النكاح كاستراحة او كونهما في عدة او كون احدهما حرا ما قوله عولا يكلم المحرم ولا يسلم
 خلافا للاختلاف **فصل** في الكفاءة هي ليست شرط لصحة النكاح بل شرط
 للرومة يصح النكاح مع فوارها كل من ردت بعد كواب تقسم نكاحها ولو كان
 الفسخ ما ترجحا ما لم ترص قول ادنيل كما لو عكسه فامنة مانه غير كفو وكذا لا دلما

كلهم القريب والبعيد الفسخ حتى من يحدت منهم بعد العقد ولو رضيت احدى
بعضهم فليس لمريض الفسخ ويملكه الا بعد مع رضا الاقرب وقال ابي حنيفة اذا
زوج بعض الاولياء بعد كفو رضاها فليس لعقبة الاولياء الاعتراض وليس سقط
رضاها ولو زالت الكفاءة بعد العقد فلها فقط الفسخ دون اوليائها كعتقها
تحت عهد والكفاءة معتدرة في الدين والخلق فقط فلا يكون العاصم ولا الفاسق كوا
لعقبة عدل وقيل في الصناعة ايضاً فلا يكون الحائض والحجامة والرمال و
النقاط كوا البنت من هو صاحب ساعة حليلة كالتاجر والبرار والكتفي الطامع
وقيل في المال ايضاً فلا يكون المعسر كوا الموسرة وليس مولى التمتع كوا اليهم وقيل
في الحرية ايضاً فلا يكون العبد كوا الحرة وقيل في النسب الدائم فلا يكون العجى كوا
لعربية والعرب الكفاء بعضهم لبعض وانه تماء مات عالمته لا دليل عليه فترى
الكلاء لهم وكذا اسائر العرب وكذا اهل النجم الكفاء بعضهم لبعض ولا تعدل فيهم الكفاءة
بالنسبة لانهم ضيعوا انسانهم وقيل في البراءة عن العيوب ايضاً فلا يكون المأدوم
والاعشى والاعرج والمجنون ودم ودمير الخلق كوا السليمة حميلة ويحرم على ولي المرأة
تزوجها بغير كفو بغير رضاها ويسقط به الولي **فروع متعلقة** بخبر
النظر الى مخرج الروح والامة ومملوك المرأة تحرم لها يجوز نظرة اليها ولا يصح
نكاح الصبي والسفيرة وقيل يصح موقفاً على الحاجة الى ولا يجوز للمرأة ولو كانت
بالعة او يمسها ان تعقد النكاح بنفسها وقال ابو حنيفة لها ان تزوج بنفسها
وان توكل في نكاحها ولا اعتراض عليها الا ان يضع نفسها في غير كفو فيعترض
الولي عليه وقال ابو ثور لها ان تزوج ما دون وليها اذا طلب العمد سبعة ^{وجه} اولها

فهل يجبر المولى على ذلك قال اجمعية ومالك لا يجبر وقال احمد يجبر وعن الشافعي
 وكان كذلك هين واذا قال الولي انك تملك او زوجك فقال الزوج قبلت فعند
 الثلاثة يبعد وقال الشافعي في احد قوليه لا يبعد حتى يقول قبلت هذا النكاح و
 يحرم الخطبة في العدة الا ما لكتاية ولا اشارة وكذلك الخطبة على خطبة مسلم
 آخر حتى يقطع الاول قالوا والاعتد بالسب والصناعة في الكفاءة فاشرف الاسباب
 لسقريتين ثم اشرف الاشراف بهما ثم وافضل الصنایع صفة العلم والكتابة
 ونكاح غير الولي باطل عند اعداء الاحناف فتصلى يتوقف على احازة الولي اما
 نكاح الفضولى فهو صحيح عندنا فلا حاجة الى تحديد الايجاب والقول وكذلك
 عند الاحناف فاذا المعارس وقع فضوليا عنه صح مثلما زوج زيد ابنه المالك العا
 باصرة بلا اده واحادولى الامراة والا ان غائب ثم رجع بعد سنين واحاد النكاح
 فلا حاجة تحديد الايجاب والقول عند ما ذكرنا عند الاحناف اذ الجواز لا يتم
 النكاح والزوج ادخل في استحقاق الوطى فيحوز له الوطى كيف شاء متى شاء واین
 شاء ما حلا للزوج ولا يجوز للمرأة الا انكار عن الاستمتاع بها باى نوع شاء
 كالاستمتاع بالهوى او الوطى من الدبر الى القبل ولا يلزمها التمسك عن نفسها
 غير حلوة او في حالة الحيض او العاس ولا يجوز للزوج طلبه منها في هذه
 الحالة لان التناحرين الوطى أكد واحتلوا في حوار القهرى والصحیح حوار
 مع كراهة ولا يكره الكلام حاله الجماع وتشهد للحاجة ما روى الحديث ^{الله} من
 نحنه وتستعبده الخ مع قلت آيات يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته
 الآية ويا ايها الناس انقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة الآية ويا ايها

الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الآية يصرأه من العقد قائما ولو
قروا قاعد اجاركم امر ويستحب على امرين ان يقولوا باليمين بعد العقد بآية الله
الله وبارك عليك وجمع بينكما خيرا وتوفان من اجل الآية متنى اللهك فعلا
الآخر زوحت اذ قال نعم فحياله له يكن بطلا ما امر يقبل نوحب بعده فملت ثوبه
استحمار وليس بعدد ولو غلط وكيها المكاخ في اسمها او اسم اسيا بعد حصورها
له يصح العقد وحصورها ان شاء اليها صح وكذا لو غلط الاب في اسم ادسها
اوله بنما واداد تزويج الكارى بطل فسمها باسم الصغرى صح للصغرى و
لو نعت مرید الكاخ او اما للخطبة فروحها الاب او الذي يخصصهم صح فيجعل
المستكم فقط خاطما والباقي مستهود او قال روى اللهك على ان امرها سيد ثم لم
يكن له الامر لانه تعويض الطلاق قبل الكاخ ولو ذكر في فلامه فلكذا
واد الوكيل في المهر لم يفقد ولو لم يات ولو تزوج نسيها
الله وسر سوله لم يحز وقيل يكفر لانه علم العيب للرسول صلعم مع انه
لا يعلم العيب الا الله وهل يجوز الاعتراض للقاضي او الحاكم اذ كان وليا في غير
الكفو قيل نعم لان له ولاية حين فقد الاقارب السنية والولاية وقيل لا
لامه لا تلحقه عصا صفة ذلك وكذا احتلف في دوى الارحام والام والحق ان
الهم الاعتراض ولو لا الاحكام ولو تعدد الزوج للكفر وروحها احد هما يريد والاخر
نعم ومعالم يكن سكوتها اذ ادناه قالت بعد موته وحى الى امرى وادكرت
. القول لها فترث وتعد ولو قال بغير امرى لكنه لمعنى وصرحت
. الكاخ ملا اذ عند ما ولوا شادى الولي لترديجها

من ريد فقال عيره اولى منه فهو رسوا كان قتل العقد او بعده ولو زوجه
 لنفسه فان استادنها قتل العقد سكوتها رضا وان لم يساذنها لم يصح العقد
 وان احدث نكاحا بالاسان لانه مصولي من حاسب فلا يتولى الطرفان
 ولو استادنها في معين فمردت تمزوجها منه فسكنت لا يكون سكوتها رضا وقيل
 يصح بخلافه ولو باعها فمردت ثم التزم صيتها لم يخرج بالاعتاق لطلانه
 من الاول عندنا عند الاخصاء لطلانه بالرد وقال الاخصاء يستحب
 تحريم النكاح عند الزفاف لان العالم انما هو المرأة عند طهارة السماع
 وهذا مما لا دليل عليه لا يصح النكاح عند ما من غير استئذان كما من
 فادارت والا حاشا الى المخدوم ولو استادنها في معين فسكنت وكل من زوجها
 من سماعة انما عرف بالروح لان قولها اولى يصح وهو ليس بوكيل ولا يجوز للوكيل
 ان يؤكل امره الا ان كان له بصيرة فاسد انما يعلم بالروح والا كلامه
 نقص له الامور في الصحيح المسمى العلم بالروح لا يشهد له روح الولى
 السكر يحصر بها في الصحيح في الصحيح علم بالروح ولو استادنها في معين فسكنت
 لا يكون سكوتها في النكاح بوجه ما روي عن محمد بن ابي
 بشر طعننا بالصحة في نكاح من ردت كارتد في نكاح من استأجره
 او علس او من جهى في حكم السكر بخلاف ما روي عن الكاظم بن ابي حمزة
 محمد فانه في حكم القسه ولو قال اراح السكر انه القه فلعك النكاح فسكنت وقالت
 لم يرد ولا يبينه نعم على ذلك فانقول قولها يمينها ولو رهاق منها
 اولى الا ان يدرى على رضاها او احدثها ذلك اذا قال للتيب ان القه

ملعك النكاح فرضيت واكوت كما لو روح البكر الوها بالمجبر انما عدم بلوغها
 فقالت انا بالغة فالقول قولها اذا بلغت تسع سنين ولو برهنا فبينة البلوغ اولى
 وكذا لو اختلفا بعد زمان البلوغ او حالة البلوغ والقول قولها ولو زوج الاب
 بكر صغيرة او صغيرة بالاجبار وعرف منه سوء الاختيار لحالة وقضا او عرفت
 سفاهة فلا يصح النكاح كما لو كان سكران فروحها من فاسق او شرير او غير اولى بحرية
 ديمة اما اذا لم يعرف منه ذلك فلا يصح النكاح ولو نكح في الفحش في الشهر مقصدا او زيادة
 او صغير كونه غير انه يتبنت لها الحيا اذا بلغت ولا يصح انكح غير الاب صغيرا او صغيرة
 نفس فاحش او غير كونه كذلك كونه او غير المثل ايضا عند الامانة كما يصح نكاح في ^{حار} الا
 ولها اختيار الفسخ بعد البلوغ ولو بلغت وهو صغير وطلت الفسخ فارق بينهما شرم
 المرقه ان من قبلها ففسخ لا ينقص عدد الطلاق وان من قبله فطلاق ولا يكون
 سكوت البكرة اذ ما اذا سكنت بعد نكاحها لحققت لسعال او العطسه وحيار الصغير
 والصغيرة اذ النكاح لا يبطل بالسكوت بل لا يصح رجوعا ودلالة عليه كقتله ولمس و
 دفع مهر او قبله او تمكيسها للزوج ولا بيعا لهما مع المجلس ولو ادعت التكاليف كرها
 صدقت باليمين وليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا من لا تقتل شهادته
 له ولو زوجت صغيرة نفسها فلاولى ولا حاكم عمه فالنكاح باطل قال الاحصاف
 توقف وبعد لحارقتها بعد بلوغها ولو زوجها وليا مستويا قدم السابق فان لم
 يذرا ودقما معا تطلوا وان زوجها الولي الا بعد تم رجوع الاقرب لا يبطل تزويجه
 السابق بعودة دوى المحبون او المحبونة الاب ثم الا من وقال الاحصاف الا من مقدم
 بينهما على الاب اما التفرق في المال فلا بد انفاقا ولو اقرولى صغيرا او صغيرة او اقر

وكيل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح وانكره ولم يبعد لانه اقرار على الغير بخلاف
مولى الامة حيث يبعد بها ما كان متام بصعها ملكه ولو اقر الى حالة صغرهما ولم
ينكر العبد الملوغ يبعد اتفاقا اذا شهد الشهود على النكاح بان يصيب القاضى خصما
عن الصغير حتى ينكر فيقام اليئنه عليه او يدرك الصغير او الصغيرة فصلة او
يصدق الموكل والعبد ولا يجوز للمولى النكاح للمحزون والصغير اما النكاح بنته الصغيرة
او الكبيرة المجبونة يجوز ولهما الخيار بعد الملوغ او الكفاة والكفاءة تصدق من صاحب
الرجل لان الشريعة الصالحة تاتى ان تكون مراشاة للذى العاسق لا من حاسها وقيل
من الحاسين والكفاءة حتى الولى لا حقها ولور وجوها برضاها ولم يعلموا بعدم
الكفاءة ثم علموا منهم الخيز كما اذا شرطوا الكفاءة او اخبر بها الروح وت العقد
وروجها على ذلك ثم ظهر انه غير كفو والمسلم بنفسه والمعتق كقول من اودها مسلم
او حر ومعتق وانما حرة الاصل خلافا للاختلاف وكذا معتق الوصي لمعتقة الشريف
خلافا لهم وللمرتدا اذا سلم فهو كقول من لم يرتد ولا تقدر الكفاءة بين الذميين ولا
يصير ذوال الكفاءة بعد العقد ان كانت حاصلة عند ابتداء العقد ولو كان وت
العقد صلحا ثم فخر لم يفسخ النكاح وقال الاختلاف لو كان دما عاتمه صا احراما
نقى عاشرهم يكن كواد الا لا وعندنا لا اعتبار للحرة والصعة وقد امة الحريمية
فى الكفاءة كما مر حيث امر النبي صلى الله عليه وسلم بى بياضة ما نكح الى هدى وهو كان محامدا والم
ريد من حارته بربيب بنت جحش القرشية وروح اسامة بن زيد ناطقة بنت
نفس القرشية وروح عبد الوحان بن حوب للا لا لاحتة وروح ابو حذيفة امة
احيه نسائه ولا ذلك ادلا دالاماء الكفاء لمن امهلهة الاصل فار اماما

زين العابدين عليه السلام شجره باو بس بر حر و اما ما موسي الكاظم عليه السلام ار سميت
 حميد تو و اما ما علي الرضا عليه السلام ولد اسمها تكترو و اما ما علي بن محمد الجواد عليه السلام ولد
 اسمها اخيزدان و قيل ريمحانة و اما ما علي بن محمد الهادي و اما صكري عليه السلام ولد اسمها
 سماعة و اما ما الحسن بن علي الملقب بالاركي عليه السلام ولد اسمها موسي و اما ما الحسن
 بن الحسن الملقب بحجة الله و الهادي عليه السلام ولد اسمها رستم و هو كذا في نسخة
 كلهم من اشرف الاشراف و بيت شعره بما يقولون و اذ لا ذل ولا اذيت كبراهن يكون
 المراد من كلهم اذ لا ذل و كذا في نسخة فان سندها حر كتابه عليه السلام
 سندنا اسماعيل بن ابي حمزة كلهم و اذ لا ذل و اسماعيل بن ابي حمزة و اذ لا ذل و اذ لا ذل و اذ لا ذل
 تحت المراءة ما قل من غير ما لا بد و بالكتاب ما قل من اجله و اذ لا ذل و اذ لا ذل
 العصاة الا عتراض حتى يتم مهر من لها و يعرف القاصي بليها ما روي في نسخة
 قبل تعريق الولي قبل الدخول فلا يصح الطلاق و لا يكون لها شيء من النكاح بائنا لا
 وهذا الاحتياط لها صنعت المسمى اما المهر في الولي بينهما اذ لا بد و لا شيء له
 عندهم ايضا و ان بعده لها المسمى عندهم كاملا و عندنا كذا في نسخة لها و ان الوصيات
 احدهما قبل التعريق فليس للولي مطالبه شيء من المهر و لا امره بتمه و يتم امره و لا يترتب
 امة نقد و قيل لا يصح و ان بعض الاخبار بعدم ان يحرم و هو المختار و لا بد و وجهه
 الصغيرة او مولا كذا في حداد ما رواه محمد بن ابي حمزة او ما روي في نسخة او امره بتمه و يتمها و لم
 تنس و هو ما روي في نسخة او امره بتمه و يتمها و لم تنس و هو ما روي في نسخة او امره بتمه و يتمها و لم تنس
 و عندنا كذا في نسخة او امره بتمه و يتمها و لم تنس و هو ما روي في نسخة او امره بتمه و يتمها و لم تنس
 يتوقف الثاني على عبارة الامر و لا بد من امرين في عقد فريده و احد في عقد فريده و احد في عقد فريده

ذكر اكان اوانثى وان سفل اوهما والاخت من كل جهة اى سواء كانت شقيقة اولا
 اولام وبنيت الاخوات وولدها ذكر اكان اوانثى وست كل اح سواء كان شقيقا اولا
 اولام وست ولد هاد ذكر اكان اوانثى والعممة من كل جهة وهي اخت ابيه وان علت اما
 عمه العم فان كان العم لاب في عمه ابيه وان كان لام فعمتها الجنية منه فلا تزل في الها - اما عمه الام
 والخاله في عماته كما حلت عمه ابيه وعماته والخاله من كل جهة اى اخت امه وام
 آباءه وان علت واملحالة العمه فان كانت العمه لاب فخالها الجنية وان كانت لام
 فخالها لام لانها حاله واما عمه الخالاه فان كانت الخالاه لام فعمتها الجنية وان كانت
 لاب فعمتها لام لانها عمه الاب فذلك النساء محرمة حرة تايد ولو كانت القرابة بوسا
 او شبهة لما قبل ما من اطلاق النض وقيل لا حرمة ادا كانت القرابة بوسا ويحرم
 بالرضاع ولو محرما كن عصا امرأة على ارضاع طفل ما يحرم بالنسب تحرم زوجة
 ابيه وولده من رضاع كمن نسب الا انه لا يحرم على الرجل ام اخيه من رضاع ولا
 احب ابيه من الرضاع فمثل كما تحمل ست عمته وبنيت عمه وبنيت خالته وست
 خاله وكذا لك تحمل له عمه العمه لام اى اخت زوج الجدة واخت زوج الام
 واخت زوجة الله اما اسد اى حالة حالة ابيه لا عمه جد له وحدته وخالتهما
 لا سقاء وغيرهن يلاب اواه وحالة خالاه ابيه وعمه عمه امه الا سقاء والاولى
 كما في التاسعة لاب ويحرم من اربعة اربع ثلاث محرم والعقد الاولى زوجة
 ابيه وان علا فاللثة زوجة اسه وان سفل والثالثة ام زوجته وان علت من
 نسب او رضاع وقيل لا تحرم محرم العقد بل الدخول بالست فان وطئها حرم
 - مستند به - لانها لا تكون الحرة في كل ما ذكره بالوطئ الحرام لانها

لا توترى تحريم المصاهرة فلوزنا بامراة تغل له امها و بنتها و كذلك لو زنا ابنه
 بامراة تغل لاميته و كذلك لو زنا ابوه بامراة تغل لابنه خلا للجمهور وعندهم
 ايضا لا حرمة الا لا الوطى في قبل الصلى او دبره ان كان غيب ابن حشر في بنت تسع
 طه ادخل ابن ست سنين حشمتى فزوج امراة او ادخل الكبير حشمتى فزوج
 بنت سبع سنين لم يوترى تحريم المصاهرة وكذلك يشترط عدم ان يكون
 الوطى والموطوءة حيين فلوا ولج الرجل حشمتى في مراح ميتة او ادخلت
 امراة حسنة ميتة في زوجها لم يوترى تحريم المصاهرة ولا يوترى التحريم
 اللواط ^{عط} محل نكل من لا نط ولموطه ام اخرى ^{عط} وكذلك المس او التقيل شهوة
 او المباشرة العاشية او النظر الى الصبي او الذكر شهوة خلا لا الاصاص في الناقى ولا انكحاما
 احمد بن حنبل روى انه عصى في الاول لا تحرم ام زوجة ابيه ولا بنت زوجة
 ابيه وكذلك لا تحرم ام زوجة ابنه ولا بنت زوجة ابنه ويحرم الجمع بالنكاح
 الصحيح او طيا يملك ولو في عدة من طلاق بائن بين الاختين سواء كانتا من
 نسب او من رضاء حر تين كما ساء او امتين او حرة وامة قبل الدخول او بعدة
 وتبين المراة وعمتها وحالها وان علنا كل حدة من نسب او رضاء وتبين
 خالتي او عمتين او حمة وخالة وصورة الجمع بين خالتي ان يتزوج كل
 من رجلين بنت الاخر وتلد له من الاول ولدان كل منهما حالة الاخرى وصورة الجمع بين
 العتتين ان يتزوج كل من رجلين ام الاخر وتلد له من الاول ولدان كل ولجدة منهما
 عمه الاخرى وصورة الجمع بين العمدة والخالة ان يتزوج الرجل امراة ويتزوج امها
 وتلد كل واحدة مننا فبنت الابن خاله ^س له الابن ^س له الابن عمه بنت الابن
 وتبين كل مرتين ايتهما ارضت ذكر والاخرى انى حرم نكاحها القربا بد

حلال الاصاص تصلا لم
 يكون الوطى في الدبر
 حلالا للمصاهرة والوطى
 الى حوض الدبر والداخل
 فوجها وهذا محظى
 ولا الاصاص اذا كان طاهرا
 لا يحرم
 في ملكه بالنيمة
 ولا الاصاص حلالا ما دام
 والاولاد محرم الجمع من
 او زنا او مرت اشبه
 ذكر الامم بالكلح بينهما
 حرمه

او رضاع ولا باس بالجمع بين المرأة وورثة ابها او بنت زوجها او زوجة ابنتها
 لا تنسب بينهما وكدالك يجوز الجمع بين امة ثم سيدتها لا لمزنتها بل لهما وكدالك
 يحرم اعني الامهات افاضة الابن او السيدة بخلاف عكسه فلا بد للحرمة المحرمة
 من الجاسين من تزوج نحو اختين في عقد واحد او عدلين او تزويجاً او غيرهما
 واحد لم يصح في الجميع وان جهل سقمهما فعليه فسختهما بطلاق فان لم يطلق فسخه
 حاكم دخل بهما او واحدهما او لم يدخل بواحدة منهما وعليه ان يفسد ما نصف مهرها
 نفقة وان كان دخل باحدهما اقرع بينهما فان وقعت القرعة لغير المصابة ولها
 نصف المهر والمصابة مهر المتزوج قال الاضاف ان تزوجها في الاختار او غيرها
 او لعقدين وليس الاول فرق بينهما وعليهما ويكون طلاقا ولهما نصف المهر ان كان
 مهرهما متساويين وهو مسمى في العقد وكانت القرعة قبل الدخول اودعت كل منهما
 ايهما الاولى ولا بينة لهما فان اختلف مهرهما لكل ربع مهرها والا فكل نصف
 اقل المستمين وان لم يكن مسمى بالواحد متعة واحدة لهما بدل نصف المهر وان
 كانت القرعة بعد الدخول وح لكل واحدة مهر كامل وان وقع العقد مرثداً واحداً
 بعد واحد وعلم السابق صحيح الاول فقط دور الثاني ومن ملك اختين او نحوهما كاهنة
 وعمتها او خالتها في عقد واحد صح العقد وكذا الراشدة جارية ووطيها حل له
 شراء احدى وعمتها او خالتها كما يحل له شراء للعقدة من غيره والمزوجة مع كونها
 لا يحلان له وله ان يطأ ايها شاء لان الاخرى لم تصرف في ملكه او كان في ملكه احد
 واحد ما وقحم عليه الاخرى اي التي لم يطأ فاحق يحرم الموطوءة منهما باخراج
 عن ملكه ولو طبع او تزويجاً او غيرهما بعد الاستبراء ومن وطئ امرأة يشبهه

ار ايس له عدتها ان ينكح اختها وكذا عمتها وحالتها وقيل لا يجوز اذا كان الوطى
 بغيره وقيل لا يجوز في الحالين وهو مذهب الحنابلة وكذا يحل له وطئها طنت
 روحه او امة له فلو نال من باحت زوجه ثملا تنكح عليه زوجته ويحل له وطئها خلا
 للحنابلة وكذا يحل له ان يريد على ثلاث غيرها بقول فان كان معه ثلاث زوجات
 ووطئ امة او تسعة او زنا حلت له الرابعة ولا يجب الا شطرا الى ان تنقضي
 عدته او لو طئت تسعة او زنا خلا للحنابلة وليس له ولا لعبد جمع اكثر من اربع
 زوجه است يد على محدث عيلان ونوفل وقيس بن الحارث وقيل اكثر من سبع
 زوجه است وادناه الظاهرية وقيل اكثر من اثنا عشر زوجة وهذا ان لو كان
 ثمانية او اربعة او خمسة او لا يجوز الزيادة على اربع زوجات في زمن
 واحد قال الحنابلة ليس للعبد جمع اكثر من اثنين ولو اوصفه حرما اكثر جمع
 ثلاث او اربع او احدى من نهاية سمع حرم كله بدنها حتى ينقضي عدتها وان
 مننت ولا يحرم عليه ان يتزوج مدلهما في الحال ولو قال احدهما بانقضاء عدتها
 في مدة يمكن انقضاءها فيه فكنيته لم يقبل ونكاحها عليه بعد جواز نكاح غيرها
 وله نكاح اختها وبناتها الظاهر ولا تسقط الكسوة والنفقة عنه بعد اصدارها
 بانقضاء عدتها جميعا **فصل** تحريم الزانية على الراي حتى تتوب وتنقضي
 عدتها وقيل محل للراي ويحل له وطئها وان كانت حلي وكذلك انكره فيصح
 النكاح غيرها وان كانت حلي يحرم وطئها ودواعيه حتى تصد وهو قول الاحناف
 وعدنا ان كانت حاصلا من الرنا لم يحل نكاحها قبل الوصع فادانها من انقصت
 عدتها من نكاحها للراي وغيرها وكذلك يحرم الراي على العفيفة ولو زنت

امارة منكحة فعل الزوج ان يطلقها وان لم يستطع ان يصدر على فراقها فيملكها
 فطريان الزنا يطل النكاح وهو قول الجمهور وقيل يفسد النكاح ولو زنت امه
 فعل المحلى ان يهرى عليها الحد ثم يبيعها ولو بضعير او رجل من شعر وقيل
 يبيعها في المرة الثالثة ويضربها الحد في المرة الاولى والثانية ثم لا يثريب عليها
 ويهرم وعلى المرأة الخجل من زوج اوسيد او شهيدة او زناه من غير الوطى امامها
 اذا كان الخجل من زنا فقد اختلف فيه قال احمد ومالك بطلان العقد وقال
 الشافعي وابو حنيفة صحته ثم اختلفا فنع ابو حنيفة من الوطى حتى تنقضي العدة
 وكرهه الشافعي وقال اصحابه لا يحرم ثم لو تزوج امرأة وهي حلى فلها الصداق بما
 استعمل من فرجها اي المهر المسمى وقيل يجب مهر المثل وقيل اقل الاصرين وورد
 في الحديث ان الولد يكون عدل الزوج واذا اولاد فثقلوا وبغروا بينهم او تحرم
 على الرجل مطلقة فلا تاحق تكلم ورجاعه وبطاهاته تنقض عدتها من الزوج
 الذي يكتمه وتحرم المحرمة حتى تقل من احرامها والمسلمة على الكافر وتحرم الكافرة
 غير الكسائية والمهوسية على المسلم ولو عدل او لا يعمل لمسلم ولو خصيا او مجنونا كامل الحرية
 نكاح امه مسلمة ولو كانت مسغنة الا ان عدم الطول اي لا يجد القدرة لنكاح
 حرة ولو كانت كسائية ولا يقدر على ثمن امه ولو كانت بنية وخاف العنت او عمت
 العرومة او الحاجة متعة ولما للحاجة حدمه الكبر او سقم ونحوها ايضا والصداق
 عن نكاح الامه حيدرا افضل ولا يكون ولد الامه الذي ليس بذى رحم محرم
 من ما الكفار الا انما شاء الحرية من الزوج على ما الكفار حرية ولدها وان ملك
 احد الزوجين الآخر شر او اوهبة ادارت او محذوكت او ملك ولد احد

نه لا يقدر على اداها
 قد علمت انه ان يريد
 في نكاح الامه على امه
 وسعة فيه وكان
 ١٢

احد الزوجين المحرور الآخر او له بعضه العسم: النكاح ومن جمع في عقد بين
 مبلحة ومحرمه كايومر وجهه صم في المباحة وبطل في المزدوجة فجالات ما اذا ترجح
 احثين لعقد واحد فانه يبطل في كليهما لو من حرم نكاحها كالوثنية يحل وطبها
 بالملك كالامة الكتاسية فان نكاحها حرام ويحل وطبها علك العين خلافا لابي
 حنيفة فانه اباح نكاحها كما اباح وطبها بالملك ولا يصح نكاح خنثى شكل حتى يتبين انه
 امر ذكر او انثى وقال السيد من اصحابنا لا دليل على التحريم اما الخنثى الغير المشكل فيهم
 نكاحه اسماء ان كان ذكر انثاشي وان كان انثى ذبالا ذكر قال شيخنا ابن القيم استعبد
 من سياق لاية ومدلولها ان كل امرأة حرمت حرمت ابنتها كالأمة والخالة وحليلة
 الاب وحليلة الاب وام الزوجة وان كل الأقارب حرام كالأربع المدكرات في سورة
 الاحزاب ومن سائر الأعمام والعلات وبنات الأحوال والخالات **فروع متعلقة**
 قال في المسوى انفقت الامة على ان كل من عقد النكاح على امرأة تحرم المنكوحة
 على آبائها النكح وان علوا وعلى ابنتائه واسناده من النسب والرضاع جميعا
 وان سفلوا محرمين ما عدا ابجر والعقد ويحرم على النكح امهات المنكوحة وبناتها
 من الرضاع والنسب جميعا محرمين ما عدا ابجر والعقد فان نخل بالمنكوحة حرمت
 عليه بناتها وبنات اولادها من النسب والرضاع جميعا وان فارقتها قبل ان يدخل بها
 حظ لنكاح بناتها وانفقوا على ان حرمة الرضاع كحرمة النسب في المنكح فاذا ارضعت
 المداة رضيعا يحرم على الرضيع وعلى اولاده من اقارب المرضعة كل من يحرم على ولدها
 من النسب ولا تحرم المرضعة على اب الرضيع ولا على اخيه ولا تحرم عليها امهاتك
 اذا لم تكن امها ولا زوجة ابائك ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب

ليس لك ام احب الا وهي ام لك ان زوجة لا يات ولد لك لا تحرم عليك ام ناملت
 اذ لم تكن ابنتك او زوجة امك ولا حدة ولدك اذا لم تكن امك او ام زوجتك لا احب ولدك
 اذا لم تكن ابنتك او امك ميتة فحرة الرضاع تكون بالرجل كما تكون بالنساء وقول اكثر اهل العلم اني ورجح فيها
 ابن القيم رحمه الله الجمع بين الاختين بمالك اليمين وقال توفقت طائفة في تحريمه
 مع انه حرم الجمع بين الام وابنتها المملوكتين بالانفاق وكذلك اتفقوا على حرمة
 ام موطوءة بالملاك وموطوءة ابيه واسمه بالملاك وكذلك اتفقوا على حرمة امه
 بنته وابنته وعمته وخالتها من الرضاعة اذ امكنها واستفيد من تحريم الجمع بين
 الاختين وبين المرأة وعمتها وبنتها وخالتها ان كل امرأتين بينهما رابطة تركان مطلقاً
 ولو احرم على الآخر فانه يحرم الجمع بينهما اي سواء كان بالنكاح او بمالك معين
 ولا يستثنى من هذا الصورة واحدة فان لم تكن بينهما قرابة كذا لا يحرم
 الجمع بينهما وسواء يرضيه قولان وهذا كالجمع بين امرأتين من اهل البيت وغيرهما
 يحرم بالانفاق نكاح المروجات وهن المحصات لا نكاح الاماء المروجات فاذا
 اتى الزوج الامة المروحة كان حكمه طلاقاً لها وحل له وطبها وقيل بجلاسه و
 قال طائفة ان كان النسيء امرأة لم يقسم النكاح وان كان رجلاً الفسخ
 اما النسيات فيحل وطبها لسايتها بعد الاستبراء وان كانت من زوجة او مشركة
 وتبيد وكناحية قال شيخنا ابن القيم في الراد الرضاعة تحريم ما تحرم الولادة و
 هذا الحكم هو عند يزر الامه فلهذه الروح والابن والابن للطفل
 من هذا المبدأ والامه تستر له من هذا المبدأ بالثالث والاولاد
 او روى الاولاد ولها اولاد لكل واحد من المهر والزوج اخوانه

وإخواته من الجهات الثلاث فأولاد أحد هما من الأخر أخوة وإخوانه كإبيه وإمه
 وأولاد الزوج من غيرها أخوة وإخواته من أبيه وأولاد المصعة من غير أخوته
 وإخواته كإمه وصار أمًا أو جدها واحدة وجدانه وصار أخوة المرأة وإخوانها أخوة
 خلافة وأخوة صاحب اللبن وإخواته إعمامه وعماته فحرمة الرضاع تنتشر
 من هذه الجهات الثلاث فقط ولا يتعدى التحريم إلى غير المتضاع من هو في درجة
 من أخوته وإخواته ويباح لأخيه نكاح من أرضعت لخاله وبناتها وإمهاتها
 ويباح لأخته نكاح صاحب اللبن ولأبائه وبناته وكذلك لا ينتشر إلى من وقه
 من أبائه وإمهاته ومن في درجة من إعمامه وعماته وإخوانه وحالاته فلا بد
 المتضاع من النسب والحدادة أن يكون الأم الطفل من الرضاع وإمهاتها وإخواتها
 وبناتها وأن يكون إمهات صاحب اللبن وإخواته وبناته إذ نظير هذا من
 النسب خلال فلاح من الأب أن يزوج تحت أخيه من الأم وللأخ من الأم أن
 يكتم تحت أخيه من الأب وكذلك يكتم الرجل أمه أنه من النسب واختها وأما
 إمهاتها وبناتها وأعمامها بالمصاهرة وهل يحرم نظير المصاهرة ما الرضاع فيحرم
 عليه أم امرأته من الرضاع وبناتها من الرضاعة وأمارة أبيه
 من الرضاعة أو يحرم الجمع بين الاثنين من
 الرضاعة أو بين المرأة وعمتها وبناتها وبين حاليها من الرضاعة فحرمتها الأئمة
 الأربعة واتباعهم وتوقف فيه شيخنا ابن تيمية وقال القول بعدم التحريم
 أقوى وقد حالف بعض الصحابة في تحريم لبن العجل والحق أن لبن العجل يحرم
 وإن البئر ستم منه كما ينتشر من المرأة وقد ثبت عن جماعة من العلماء

حوار طاح بنت امراته اذا لم يكن في حجره وده ابقى حجر على فاذا حلت له انتهها
 التي لم تكن في حجره فكيف تحرم انتهها من الرضاة وقد دلت التحريم بلين الفحل
 على تحريم المحلوة من ماء الزاني كالة الاولي وهذا قول جمهور المسلمين ولا
 يعرف في الصحابة من اباحها ونقض الامام احمد على ان من تزوجها قتل بالسيف
 حصناً كان او غيره وكذلك اجعت الامة على تحريم امر ولد الزنا عليه انقطاع
 الارث بين الزاني والنت لا يوجب جواز نكحها انتهى ملتقطاً وبنات الربية
 في الحرمة كالزبية ولو طلق امراته نطقتين ولها منه ابن فاعتد ومكثت
 صغيراً وارضعت فحرمت عليه فنكحت آخر فدخل بها ما با بها فهل تعود للاول
 بوحدة ام بثلاث الخواب لا تعود اليه اند الصيور كما تحليلة ابنه رضاعاً و
 هذا على مسلك الائمة الاربعة اما على مسلك شيخنا ابن تيمية فتعود بوحدة
 ولو شرب امه ابيه لا تحل له ان علم انه وطئها ولو تزوج بكر او فوجد ما يبيحها
 ابوك فضني ان صدقها بانت بلاهر والا فلا ولو جامع احد زوجة ابيه سواء
 كان بالغاً او غير بالغ او صغيراً او امرأته لم تحرم على ابيه لما قدمنا من حرمة
 المصاهرة لا تنجب بالزنا وكذلك لو جامع ام امراته لا تحرم عليها امراته وكذلك
 لو جامع زوجة امه لا تحرم على انه ولو ايقظ زوجته او ايقظته في الجماعها تست
 يدها نكحها المشبهة سواء كان منه اومس غيره او مست يد ما اياه سواء كان
 منها اومس غيرها لا تحرم الامر عليه خلافاً للاحناف وسواء في ذلك العمد والمسيان
 والخطا ولا كراهة ولو قتل امر امراته بشهوة او بلا شهوة في اي موضع كان لم تحرم
 عليه امراته خلافاً للاحناف وكذلك لو مسها او عانقها او قهرها او عجمها والمرا

والمجنون والسكران كالمالغ ولو قبل السكران بنته ولو شهوة لا تحرم عليه امها
ولا يجوز الجمع بين امرأة وبين اختها من الزنا لان لفظ الاخت يحل على موضعه
اللغوي حتى يثبت فعل الشارع له عنه الى غيره صرح به شيخنا ان القيم في البنت
من الزنا وكذا بين امرأة وعمتها او خالتها من الزنا ولا يجوز النكاح بعمها او خالتها
او ابن ابيها لان احتها ولو كانوا من الزنا فهم محرمون بسبب اخيهم واختهم
ولا يلزمهم المحارم عنهم وقيل الحجاب من العلم والحال اولى لا بهار بما ينقبها لا بناتها
ولو تروح سلك صحيح احت امة قد وطئها صح النكاح لكن لا يأتى واحدة منهما
حتى يحرم استمتاع احد هما عليه بسبب ما لو نكحها بنكاح فاسد يجوز له وطئ الامة
التي وطئها من قبل لان الوطئ لا يحل في النكاح الفاسد ولو لم يكن وطئ الامة ونكح
اختها بنكاح صحيح فله وطئ المنكوحة قال الاخناف للعقد حكم الوطئ حتى لو كتمت رقبتي
معربة بشت شب اولادها منه لتتو الوطئ حكما وقطع المساواة يمكن بالكرامة
او بالاعمال العلوية قلت هذا هو الاوافق بالشرع لان النوع صلح قال الولد للعراش
والعاهر المحرم ثم دأى الولي ليس كالوطئ عندنا خلافا للاصحاب طواقي مدأى على امة
ثم كرم اختها بنكاح صحيح يحل له وطئ المسكوة ولا يجوز ان ينكح المولى امته من بعده
الا ان يعتقها ثم يتردها وله ان يجعل عتقها صداقتها وقال المتأخرون من
الاصناف الاولى في هذا الزمان ان ينكح امته لو اراد ان يطأها لكثرة الظلم والعدوان
فتحمل انها تكون حرة وجعلوها امة بالظلم قلت ان ينكحها احديا طافى بعد خمسة
ام لا وهل يجوز ان ينكح الامة على الحرية في هذه المادة الخاصة فيه قولان والمختار
انه لا يجوز نكاح المولى امته من نفسه وفي هذا النكاح مفسد اخرى فتركه اولى على

خلاف ما قال الاخناف وقال الاحناف انه يكره نكاح كتابية زمنية او حر بينه وان
 صح بشرط ان تكون مومنة بنى من سل عقرة بكتاب منزل وان اعتقدت المسيح
 آله لان الله تعالى فرق بين اهل الكتاب والمشركين فقال لم يكن الذي كفر من
 اهل الكتاب والمشركين وروى عن بعض الصحابة تحريم نكاحها اذا اعتقدت للمسيح
 آله لانها مشركة وادى شرك تكون اعظم من هذا ويجوز من نكحه المعتزلة والاهامية
 والجمامية واهل السلاط لا نكاحا لمهر احد من اهل القلعة ولا يصح نكاح عابدة
 كوكبة لا كتاب لها وكذا نكاح عابدة صم او شمس او شجر او نقر او قبر ولو احدثت
 الاسلام ويحل وطبها علك يمين اذا سببت كما قلنا منا ويصح نكاح حرة على امة
 لا عكسه ولو ام ولد في عدة حرة ولو من بليس وصح لو راجعها اى الامة على حرة
 لبقاء الملك ولو تزوج اربعا من الاماء وحسنهن المهر اثنى في عقد نكاح الاماء
 والمهر اثنى في قول يحم نكاح الاماء لبطان الجنس ويجوز لغيره من اى ما ساء من الاماء
 طوله اربع من المهر اثنى في سرية واراد شر او اخرى فلا روم عليه وقال الاخناف
 من كاتمه حقه عليه الكفر قلت هذا اعلى في الدين لان لومه ربما يكون داخل المهر
 والشرية على النساء ولا شك انه اذا لم يورث حقوق النساء فيكون له اجماعهن تحته
 من غير جراح وصحة وكيف يهدر الزحار الواحد ان يجمع الف سرية ويهدر الفطر
 اول علك اسرار المسلمين ورايت حواشيهم واحدها اعد انهم بالخدر اراهم
 اربعة نسوة اى الاكلى الا لقاء على امر امة واحدة فان لم يمكن وحاق العت يزيد
 اربعة نسوة اى الاكلى الا لقاء على امر امة واحدة فان لم يمكن وحاق العت يزيد
 اربعة نسوة اى الاكلى الا لقاء على امر امة واحدة فان لم يمكن وحاق العت يزيد

ارجوا من في الارض يحكم من في السماء وذكر صاحب الدررهم ناهد بن من رن كالمتي
 رن الله له ولم نجد في شي من كتب الحديث ولا يجوز تزويج امة او ام ولد^{مل} لها
 الا بعد وضع الحمل وقيل يجوز اذا لم يقر بانها حاملة منه وكان ذلك نفيا
 للولد وصح نكاح الموطوءة بملك يمين ان لم تكن حبلى ولا يستبرئها زوجها
 بل سيدها وجوبا ولا يصح نكاح المصومة الى محرمة لعقد واحد ويكون لها
 مهر المثل ان دخل بها او افلاشي لها ولو دخل بالمحرمة فلها مهر المثل ولا يحل
 له وطى امرأة اذعت عليه عند قاض انه تزوجها بنكاح صحيح وقضى القاضي بنكاحها
 سبيحة اقامتها ولم يكن تزوجها في نفس الامر لان قضاء القاضي لا يفتن لها وطى
 ان يتزوجها طيبا هالتيصم نفسه عن الاثم وقال ابو حنيفة^ج يحل له وطىها
 بقضاء القاضي لانه عند ظاهره وباطنه وهذا قول منه رحمه الله بلا دليل بل الحديث
 الصحيح انما انما نشر الحديث يدل على خلافه وكذا الواحى هو نكاحها وقضى القاضي
 بالنكاح ولم يكن هناك نكاح في نفس الامر وكذلك اذا قضى القاضي بطلاقها
 بشهادة الزور مع علمها بذلك فلا يحل لها التزوج^ج بأخ بعد العدة وقال الامامان
 حل للشاهد رورا تزوجها وحرمت على الاول وهذا قول فجه الاطباع السليمة
 وتمتنظر عنه انرا ثم الكريمة **فصل** في الشرط في النكاح قال شيخنا
 اس القيم رحمه قوله وان احق الشرط ان تؤذبه ما استحللتم به الفروج تضمن
 وجوب الوفاء بالشرط التي شرطت في العقد اذ الم من ضمن تغيير الحكم الله ورسوله
 وقد اتفق على وجوب الوفاء بتجيب المهر او تاحيله والتمين والرهن به ونحو ذلك
 وعلى عدم الوفاء باسقاط ترك الوطى والاتفاق والحلوع المهر ونحو ذلك اختلف

في شرطها قامة في بلد الزوجية وشرطا اذا الزوجة وان لا يتسرى عليها ولا يتزوج
 عليها وكذا الذي اختلف في اشتراط النكارة والنسب والحال والسلامة من
 العيوب التي لا يفسخ بها النكاح وهل يتردد مهاني فسخه على ثلاثة احوال ثالثها
 الفسخ عند عدم السبب بقامة وقفس حكمه صلح بطلان اشتراط المراجعة طالان
 لمحقها وان لا يجب الوفاء به انتهى بالجمله في تمام احدهما صحيح لازم ليس له فكه
 كزيادة مهر او كونه من نقد معين او ان لا يخرجهما من دارها او يبدلها ولا يتزوج
 عليها او لا يتسرى عليها او لا يفرق بينها وبين اربها او اقاربها او اولادها
 او ان ترضع ولدها الصغير او يبيع امه او ان يعطى نفقة ولدها وكسوته ونفقة
 ابيها وامها او احد من اقاربها او احبابها او ان يعين لها خادما او خادمة
 ويعطى اجرته او يكسبها محل كذا وكذا في كل سنة او يعطى مهرها كذا وكذا كل
 يوم او شهر او سنة فمضى لم يفت الزوج بهذه الشروط كان لها الفسخ بقضاء
 القاضي او نقضا وعالم من علماء الدين ان لم يكن هناك قاضي شرعي كما في بلاد
 الصاري ولا يسقط هذا الخيار الا بما يدل على رضاها من قول او تمكين مع علمها
 بعدم وفائه فاذا سقط برضاها فلا يثبت لها الخيار ثانيا ولا يكون لها
 حق الرجوع والا صلح في ذلك قوله عليه السلام الحق الشرطان يوفى به ما ^{ستحلتم}
 به الفروج فيجب الوفاء بكل شرط اشتراط المراجعة ورضي به الزوج وعقد
 عليه الا شرطه محل حر اما او حرم حلالا لمكن اشتراط ان يخلق لحيته او يشرب
 الخمر ونحوها وقال اصحابنا ان اشتراط ان لا يتزوج او لا يتسرى عليها او يطلق
 ضربه من هذا الصلح فلا يوجب الوفاء به ويدل عليه قوله عكسا لصال المراجعة

طلاق بختها التمتنى ما في محققها اذ انما لها فانما رزقها على الله - والقسم الثاني
 نوعان نوع بطل النكاح وهو احد ثلاثة اشياء - نكاح الشفادان يزوجه
 مولتية (ابنته او اخته او غيرها) بشرط ان يزوجه لآخر مولتية ولا مهر بينهما
 او يجعل بضع كل واحد منهما مع ذراهم معلومة ممل للآخرى وقد اختلف
 اصحابنا في ان هذا النكاح باطل من اصله اذ جاز الفجور على البطلان والفساد
 لان النهي يقتضيه - وقال بعض اصحابنا ورجحه السيد بانه بمنزلة فساد^{لشبهة}
 وفساده لا يستلزم فساد عقد النكاح والمهر ليس بشرط للعقد فيصح النكاح
 ولكل واحد منهما مهر مثلها وذهب قال ابو حنيفة - ونكاح التحليل اى يزوجهما
 بشرط انه اذا احلها طلقها او ينويه بقلبه او يتفقا عليه قبل العقد وقد لعن
 رسول الله صلعم المحلل والمحلل له وقال ابن عمر كلاهما اذان وقال عمر لا اوتي
 بمحلل ومحلل له الا خرجتهما اثما اختلفوا في انه اذا وقع نكاح التحليل فهل تحل الزوجة
 للزوج الاول بعد ان يطلقها ام لا والصحيح انها لا تحل لان قوله تعالى حتى تنكح
 زوجا غيره المراد به النكاح الصحيح ولو يحصل واهل عصر ناعنه عاقلون - فقد
 رأيت كثيرا منهم يطلقون نساءهم ثلثا في حالة الغضب ثم يطلبون المحلل
 ويزوجونها بشرط التحليل به ويجلبون لاثمهم على انفسهم مدة عمرهم بالواقع
 في الوطى الحرام اذن الاولى لهم ان يصيروا اهل الحديث ويجعلون الطلقات
 الثلث واحدة رجعية ويرجعون فهذا خير لهم في الدنيا والاخرة - ونكاح المتعة
 والنوقت - خالف بعض التابعين وكذلك بعض اصحابنا في نكاح المتعة
 فحوزوها له كازناة - اعانوا في الشريعة كما ذكر لا الله في كتابه فما استمتعتم^{به}

منهم فالتوهن اجورهم وقراءة ابى بن كعب وابن مسعود فما استمتعتم به منهن
الى اجل سنين يدل صراحة على اباحة المتعة فالا باحة قطعية لكونه قد وقع
الاجماع عليه والتخريص ظني ولا يرفع القطعي بالطعن واحباب الجمهور بانهم قد
الاجماع على التحريم ايضا في الجملة وانما الخلاف في التأييد هل وقع امر لا يوجب
هذا التأييد ظنيا لا يستلزم ظنية التحريم الذي وقع التسليم به فالجواب
ان الناسم للتحليل المجمع عليه هو التحريم المجمع عليه عواستقيم المجمع عليه المتبدل
بقيد ظني وهو التأييد والناسم والمسوخ قطعيان لان قوله تعالى الا على اذن
ادما ملكت ايما فهو يدل على التحريم كما روى ابن عباس ان كل فرج سوا منه
حرام وفي هذا الجواب ما فيه اذا الايتان اللتان يستدل بهما على تحريم المتعة
ما كان وقد اهل المتعة بعدهما بالا اتفاق نعد ان آيتين المتعة
لا تدلان على تحريم المتعة ولو وصفا فتكون احدا من آيات سورة النور والذ
والزيادة على الكتاب بالخبر المشهور جماعة بابجامة القول بتحريم المتعة
لا خلوس استكال وتببهة التحليل لم ترتفع الى الاكن قال شيخنا ان التأييد
الصحيح ان النهي عنها اما كان ساه الفهم وان النهي يوم خيبر اما كان عن الحرمة الهيئية
وظاهر كلام ابن مسعود اباحتها او اباحتها عند الضرورة وعند الحاجة في الغزو
وعند عدم النساء وشدة الحاجة الى المرأة فمن رخص فيها في الحضرة مع كثرة النساء
وامكان الكاح المعاد فقد اعتدى والله لا يحب المعتدين وافق ابن عباس
بحلها للضرورة ظنا توسع الناس فيها ولم يقتصر على موضع الضرورة امسكت
من فتواه ورجع عنها وقد قال محلتها جماعة من الصحابة بعد رسول الله صلى

صهر اسماء بنت المبرك وجار من عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاوية
 بن جهم بن حريش وابو سعيد وسلمة ومعيد - قال الحافظ ولا وجود لما ذهب اليه
 جماعة المحققين انها لم تخل قط في حالة الحضرة الزاهية بل في حال السفر
 لها منة كما شهدا به في ذلك - وقال الاضاعي يترك من قول اهل الحجاز
 في قوله ما روي اهل المدينة ان النساء في اديارهن والله اعلم بالصواب
 الله اعلم - اطلاق في العقد به من كذا كسر وجئت بنى شهما وسنة
 في قوله اموسم الى ادو الحاج او الى قد ومن زيد او بنية الطلاق
 في قوله بسلبه او نزع العريب بنية طلاقها اخرج او تعليق نكاحها
 في قوله بشرط غير من وجب وقيل انشاء الله كقوله ز وحتك اذا جاء راس السهم
 اشارة الى ان اوان رحيمت امة اوان وصع من وجبت ابنا كالنكاح
 في قوله بالطلاق لانه عقدا - اوضة ولا يصح تعليق على شرط
 في قوله لا يصح تعليق النكاح في امر وحاضر كان كانت بنى وكنت وليها
 في قوله ساعد او ارجع من درجة يعلم ان انها بنته وانه وليها
 وان عدته انقص من اوز وجب كنهان شئت فعال تمت وفاتت
 وقال الاحناف لا يصح تعليق النكاح بالشرط ولا اضافته الى المستقبل
 في قوله وحتك ان رضى الى او تز وحتك غدا او بعد غدا ولكن لا يطل النكاح
 في قوله الفاسد وانا يبطل الشرط وانه يعني لو عقد مع شرط فاسد
 لا يبطل النكاح بالشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط نعم لو علقه بشرط ماض
 كما ان لا محالة فيكون تحقيقا فينقذ للحال كان خطب بنتا لغيره فقال

الوهاز وجتها قبل ذلك من فلا بد فكذا به فقال ان لم يكن نزوجتها من فلا بد
 فقد نزوجتها لا بد فقبل ثم علم كذبها ان عقد لتعلقه بموجوده وكونه
 اذا وجد المعلق عليه في المجلس - اما النوع الذي يصح معه النكاح ولا يبطله
 فهو كان يشترط ان لا مهر لها ولا نفقة او ان يقسم لها اكثر من ضررتها او
 اقل من ضررتها او ان يطلق ضررتها او ان يشترط اعدم الوطى او ان يشترط
 اعدامها عدم الوطى او ان فارقتها ارجع عليها بما اتفق او خيارا في عقد
 او خيارا في مهر او ان جاءها بالمهر في وقت كذا والا فلا نكاح بينهما او شرط
 عليه ان يسافر بها ولو الى بلد معين او ان تستدعيه للجماع عند ارادتها
 او ان لا تسلم نفسها الى مائة كذا او ان لا يجامعها قائما او قاعدا او مضطجعا
 او ان لا يجامع من وديها الى قبلها ونحو ذلك فيصح النكاح في هذه الصور كلها
 دون الشرط من مطلق بشرط خيار او طلاق وان شرطها مسلمة او قال
 نولي للزوج زوجتها هذه المسلمة او طلقها الزوج مسلمة ولم تعرف
 بتقدم كفر فبانت كتابية او شرطها الزوج بكرا اجميلة او نسيبة او طهر
 نفس غيب كذا فيصح به النكاح كما لو شرطها به او بصيرة او طويلة او مميّنة
 او غير ذلك من الصفات او امرأ فبانت بخلافه فله الخيار في الاصح كما لو شرطها
 حرة فبانت امه كذا او شرطها حسناء فبانت شوهاء فان كان قبل الدخول
 فلا ميمر وان كان بعد فلا فيها المهر وهو غرم على وليها ان كان غرا وان كانت
 نكاحا فبانت سقط مهرها او رجع عليها به ان كانت قبضته ولا يصح فسخ
 خيار الشرط الا بحكم الحاكم ولا يملك الزوج الفسخ ان شرطه ادنى فبانت على

كما اذا اشترطت بها الكتابة اذ امة فبانة مسلمة او بانة حرة او ثيبا فبانة بكر
 ومن تزوجت رجلاً على انه حر او ثيبه حراً فبان عبداً فلها الخيار ان
 صح النكاح بان مكنت شرطه وكان باذن سيده وان كانت المرأة حرة
 وقلنا الكفاءة شرط للنزوم لا للصحة فان اختارت الحرة الامضاء فلا ولي لها
 الا اعتراض عليها لعدم الكفاءة وان كانت امة فينبغي ان يكون لها الخيار
 ايضا لانه لما ثبت الخيار للعبد اذ اشترط امة ثبت للامة اذ اقرت بعبده
 وان شرطت الزوجة فيه اى في الزوج صفة لكونه نسبياً او عقيقاً او جيلان
 او علماً او نحوه فبان اقل مما شرطته فلا منعه لها ان ذلك ليس بمعتبر
 في صحة النكاح فاشبه ما لو شرطته طويلاً او قصيراً او ابيضاً - وقال شيخنا
 ابن القيسم اذا شرطته شاباً جميلاً صحيحاً فبان شيخاً مشوهاً اعماً اطرشاً
 اخرس اسود يكون لها خيار الفسخ وهو الا وفق بقواعد الشرع - وقال امامنا
 ابو محمد بن حزم ان الزوج اذا اشترط السلامة من العيوب فهو وحيد اى
 كان فالنكاح من اصله غير منعقد فلا خيار ولا اجابة ولا فسخ ولا ميراث
 وتلك الفسخ من عتقت كلها تحت ريق كل رقيق حكم حاكم فان لم تحتق
 تحت ريق كله فلا منعه وكذلك اذا عتق مائة فقتل فمحت نكاحها ما تحت
 نفسى فان مكنته اى مكنت المعتقة زوجها العبد مروج طيبها او باشرها
 او قبلتها بطل خيارها الا اذا جهلت عتقها او جهلت ملك الفسخ فيثبت لها
 الخيار اذ علمت به بخلاف الحائز لانه وكذا لك يثبت للخيار اذا بلغ ثبنت تسع
 اودو بها وقد تزوجها ابوها وهى كارهة كما قد منا ذلك يثبت للمجنونة

اذ امر وجها وليرها وهي شديدة فاذا عقلت فلها الخيار واذا تزوج العصب
 بعين اذن سيدة نكاحه باطل وقيل ان العقد نافذ وليس له فسخ
فصل في العيوب المثبتة للخيار وهي على ثلاثة اقسام قسم يحقق بالرجل
 وقسم يحقق بالمرأة وقسم مشترك بين الرجل والمرأة فالاول ثلاثة اشياء
 احدها كونه قد قطع ذكره كله او بعضه ولحق منه ما يكون رجلا
 حتى يدعى الزوج امكان استباح ما بقي من ذكره وانكرت المرأة فانه بقاها
 في عدم امكانه وثانيها كونه قطعت خصيتاه او به من يبيض
 سلتا او كونه اسلم معلوجا نعماء التناسل فلها الفسخ في الاول والثاني
 كونه غثيثا لا يمكنه الوطى ولو لكبرا او مرضا او عوجاج في ذكره او اسهلا
 في عرقه ويشبه ذلك اي العجز عن الجمع الذكر في الفرج باقراره
 او منكره عجزا لا يبرأ اذا ابيى ولحق بيع وطيا سابقا على هذه النكاح
 فيكون حلالا انما يبرأ اذا عجزت عن التمتع من ذواته الى الماكه وان
 روي انما يبرأ من سبب نال وطيتها والكرب وهي شديدة
 ان كان دواءه يبرأ منه فانه يبرأ منعتة وتاجيله وان كانت بغير دواء
 بعد ذلك كانه باع حراما وتعتلها اليمين ان قال اذ ترا وعاء
 والثاني كونه قريبا امسدا ولا يسلكه ذكره بان تكون
 ان يكون له جبايش غشيرة منه عند الوطى او كونه
 امساك شراؤه بين سليلها او ما بين من خرج له او ان كويها مسماة من
 الثالث الحذير او لو احيا او الصريح والحذام واليه من وعثر الفسخ

والبأس وهو ما سوره النار الا فرجى وقرحة الثالثة واستطلاقة البول
 واستطارة العين الفاظ والعقم وكون احدهما خلقي مشكلا فيكون لكل واحد
 منهما نيبا الفسخ في هذا القسم فان لم يفسرها فلا مهر عليه غير انه لا
 ياخذ منها اما شديدا وان مهرها فلها المهر بما استحلت من فرجها قال شيخنا
 ابن القيار اذا جاز لها ان تفسخ اذا ظهر الزوج اذ صناعته دينية فاشبات الحيا
 لها في هذه العيوب بطريق الاولى - وذهب بعض اصحاب الشافعي
 الى رد الة كل عيب ترد به الجارية في البيع وهذا القول هو القياس
 وهو قول امامنا ابن حزم ومن وافقه ولا وجه للاقتصار على عيوب
 مخصوصة فالحمل والحرس والطرش وكوبها مقطوعة اليدين او ارجلين
 اذا ما بها اودر الرهن كذلك من اعظم المنفقات المثبتة للخيار
 في الزمان في قوله معروفا قط ولا مقبونا بما غر به وغبن به ومن تدبر
 مقادير السيرة في اصادرة ومواردة وعدله وحكمتها وما اشتمل عليه
 من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقر به من قواعد الشريعة
 وتناص به بمصالح المعاشرة والزمان ثم في هذه الصور كلها يجوز
 لاحدهما الفسخ وخالف في هذا من اصحابنا السيد في الرخصة
 فقال ان الذي ثبت بالضرورة الدينية ان عقد النكاح لا يثبت به
 احكام الزوجية من جواز الوطى وجوب النفقة ونحوها وثبتت
 الميراث وسائر الاحكام وثبت بالضرورة الدينية ان يكون الخرج منه
 بالطلاق والموت فمن رعم ان يجوز الخرج من النكاح بسبب من الاعباء

فعليه الدليل الصحيح المقضي للانتقال من ثبوته بالضرورة الدينية
 وما ذكرناه من العيوب لبريات في الفسخ بها حجة نيرة ولم يثبت شيء
 منها. وأما قوله صلى الله عليه وسلم الحق باهلك فالصيغة صيغة الطلاق
 وعلى فرض احتمال فالواجب الحمل على المتيقن دون ما سواه وكذلك
 الفسخ بالعنة لم يرد به دليل صحيح والاصل البقاء على النكاح حتى ياتي ما
 يوجب الانتقال عنه ومن أعجب ما يتعجب منه تخصيص بعض العيوب
 بذلك دون بعض لا لمجرد دليل انتفى - وانت تعلم ان ما ذكرناه من الإكراه
 ما اورد عن جماعة من الصحابة الاحبار منهم عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود
 وعلى رضي الله عنهم ومن المحال انهم حكموا بذلك من غير سماع
 او اشارة من النبي صلى الله عليه وسلم وانني بفتياهما امام الامامة احمد بن حنبل والفق
 بهما الشافعي ومالك وكذلك ابو حنيفة في الحب والعنة وتفسير
 مصالح الشريعة وآدابها وقواعد الأصولية فالعمل بها ادنى وما ذكر
 السيد هو متفرد به لا منقضي بقوله واختياره والله اعلم
فصل ولا يثبت الخيار في عيب زوال بعد العقد ولا لعالم به
 في العقد والفسخ على التراضي لا يسقط في العنة الا بتزولها اسقطت
 عن الزوجية او رضيت به عني او باعترافها الوطية في قبلها
 كما بهما من الوطية الا انه واجب عليها التعلل اذالت عنته ام لا ربيط
 له الخيار في عيب العنة بالقول وبما يدل على الرضاء من وسط
 ج انما هو في العيب ولا يصح الفسخ في خيار العيب وفي غير انما هو

بلا حكم حاكم او قاضي او عالم من علماء الدين فيفسخه او يردّه الى من له
 الخيار فيفسخه ويقيم في غيبة زوج ولا دلي مع حضوره والفسخ لا ينقص
 عدد الطلاق وله رجعتها بنكاح جديد ويكون عقد له على طلاق
 ثالث حيث لم يسبق له طلاق وكذا الفسخ للاعسار وعدم اعطاء الثقة
 والكسوة وفسخ الحاكم على المولى ونحوهما فان فسخ الحاكم قبل الدخول فلا مهر
 عليه سواء كان الفسخ من الرجل او من المرأة كما لو فسخت نكاحها برضا
 زوجة له اخرته وبعد الدخول يستقر المهر ويجمع الزوج به على المهر
 وهو من علمه بالعييب وكثره من زوجة عاتلة ودولى ووكيل كما لو غرّبه
 بحرية امه فان كان المولى علمه غرم وان لم يكن علمه فالتفريز من
 المرأة فيرجع عليها بجميع الصداق فان قبضته او شيئا منه
 يسترده الزوج منها ويقبل قول دلي ولو هو ما في عدم علمه به فلو وجد
 من زوجة ودلي فالضمان على المولى وحده وان حصلت الحرقه
 من خير فسخ بموت او طلاق فلا يرجع به على غارز ولا غيره وان طلق
 للعيبة قبل الدخول بها قبل العلم بالعييب ثم علم به بعد طلاقها
 فعليه نصف الصداق ولا يرجع به على احد لانه قد غنى بالزواجه
 بطلاقه فلو كان له ان يرجع على احد او مات احدهما الى احد الزوجين
 مع عيبهما او عيب احدهما قبل العلم به اى بالعييب استقر الصداق
 بالموت ولا يرجع ولا يجوز لولى صغير وصغيرة او مجنون او مجنونة ان يرد
 بغير تزويجه بعييب ولا لى حرّة مكفلة تزويجها به بلوره اها فلا تمرد

او سبقها بالاسلام قبل الدخول وكذا لك اذا اسلم معا وادعت سبقه
 او قال سبق احدنا ولم يسلم عينه اما بعد الدخول فيجب المحرمه في كل
 حال فان كان مسمى صحيا فهو لها ثم ان كان محرما وقد قبضته فليس لها غيره
 لانها لا تتعرض لما مضى مما قبلها وان لم تكن قبضته فلها مهر المثل
 ولا فرق بين كونها في دار الاسلام او دار الحرب او كان احدهما في
 دار الاسلام والاخر في دار الحرب ان كان الزوج كافرا حبسيا غير مملوك
 واسلمت الزوجه مستغرقة في دينها اما لو كان مجنونا فيرض الاسلام على
 ابويه فيارسلهما السلم تبعه ويبقى الكمام وان لم يسلم احد منهما بقضى عليه
 بالفرقة فان لم يكن له اب نصب القاضي او الحاكم عنه وصيئا فيقضى عليه
 بالفرقة واسلم الزوج وهي مشركه فترهوت او تنصرت او تتجست
 بقي نكاحها والنفريق بينهما فسخ لا ينقص عدد الطلاق وقال الاحناف
 هو طلاق ينقص العدد لو ابى ولا وابت لان الطلاق لا يكون من النساء
 ثم قالوا ابا المميز واحد ابو المجنون طلاق وهي من اغرب المسائل حيث
 يقيم لطلاق من صغير مجنون وفيه نزاع اذ الطلاق من القاضي وهو
 عليهم السلام لا منهما فليس باهل للايقام بل للودع كما لو رثت قريبه ذات
 حق عليه ولو قال ان جنت فانت طالق فنج لم يقيم بخلافه
 فان ادخلت الدار فدخلها مجنونا وقم انتعي ما قالوا والمرأة تبين بتأييد
 الدارين فهو تبين الكافرة عن زوجها الكافر بالسبي وان سبى
 وخرج اليها معا ذميي او مسلمين لا تبين فلو نكح المتأبى من دار الحرب

ثم خرج قبلها لم تبين كما لو خرجت قبله خلا فالاحناف ومن هاجرت
 اليها مسلمة او ذمية ولم تكن تحت مسلح انكحانت بلا عقد فيحل تزوجها
 بعد الاستبراء بحبيضة ولو كانت حاملا فبعد الوضع واذا اسلم
 الكافر وتحت اكثر من اربع فاسلمن في عدتهن او لا وكن كتابيات
 او مجوسيات يختار منهن اربعا ويقارق سائرهن وكذلك ان كان
 تحت اختان فيختار ايتهما شاء ان كان مكلفا والا يتوقف الامر
 حتى يكلف سواء تزوجهن في عقد واحد او في عقود سواء اختار
 الاول او الاخر خلا فلا يبي حنيفة حيث قال ان تزوجهن بعقد
 واحد بطل نكاحهن فان رتب فاذا خير باطل وهذا القول يخالف
 السنة الصحيحة المحكية المروية عن نير وزر وغيلان وتاويل صاحب الدرر
 تخيير صلى الله عليه وسلم كان في التزوج بعد الفرقة مسرود
 بالفاظ الحديث حيث قال لغيلان خذ منهن اربعا وقارق سائرهن
 وقال للغيه وزا اخترا ايتهما ست ثم قال لم يختبر من سائله ما للفسخ
 وما للامسالك اجبر على الاختيار بحبس ثم تزويج
 وعليه نفقتهن الى ان يختار ويكفي في الاختيار ان يقول امسكت
 من هذه او ذواتها او يحصل الاختيار بالوطى فان وطى الكل تقسم
 الاول من بينهن لوطوا الاول للامسالك وتعينت الموطوءة بعد ايام
 وما بعد ما للدرث ذكر ذلك يحصل الاختيار بالطلاق كما بالظهار
 وقد يزوج في طلقها فهم يختار لان الطلاق لا يكون الا في زوجة

وان اسلم الحر وتحتته زوجات اماء اكثر من اربع فاسلم . . .
 او كن مدخولا بهن فاسلمن في العدة اختار ما يعفد بهن . . .
 له نكاحهن وقت اجتماع اسلامه باسلامه . بان كان حينئذ مدخولا
 للطول خائفا للعتق وان لم يجز له نكاح واحدة بغير دقة حاجة . . .
 اسلامه باسلامهن فسد نكاحهن والمفارقة في ما ذكرنا نسخ ولا ينقص
 عدد الطلاق كما مر من قبل وان ارتسا . . . زوج قبل الدخول . . .
 الاسلام فابى القسم النكاح ولها انصف المهر واذا ارتدت بعد الزمان
 كل المهر وان ارتدت الزوجية بان صارت مشركة . . .
 فأبى القسم النكاح ولا مهر لها سواء كان ارتد لها قبل الدخول . . .
 ولو صارت كتابية او مجوسية يبقى النكاح على حاله كما اذا ارتدت
 اسلاما معا ولو صارت المرتدة في العاقبة . . .
 فلا وقال الاحناف تجبر المرتدة على الاسلام وعلى تجديد النكاح . . .
 سمير يسير كدينار وافتى مشايخ بلخ بعد مائة سنة بردها زحرا وتيسير الميراث
 لان من قصص احوال نساء من ماتتا وحيداً اكثر من يتحيلن للفرقة بالارتداد
 هذا عند الاحناف . . . ولا عندنا فلا تكون الفرقة اذا صارت كتابية
 او مجوسية وبقي النكاح على حاله اما لو صارت وثنية مشركة وابت
 عن الرجوع الى الاسلام ينقسم النكاح ولا مهر لها ولا نفقة ولا سكنى
 فان ارتد امثلا واسلم احدهما قبل الآخر فسد النكاح ان عرض عليه
 الاسلام فابى وتشتى منه من صارت مجوسية او كتابية واسلم الزوج

وهي على حالها حيث يبقى النكاح والولد يتبع غير الابوين ديناً ولو كان الاب
 في دار الحرب وابنه في دار الاسلام وفي عكسه كذلك خلافاً للاختلاف
 والوشى والمشرط شر من الكتابي والنصراني شومن اليهودي ولكن
 لو قال الله سرانية خير من اليهودية او المجوسية لا يكفر وقال بعض الاختلاف
 يحسنه وهذا القول ليس بصحيح كقولهم ان المجوسية اسعد حالا
 من الله منزلة ولو اشرك النصرانية صغيرة تحت مسلم وابي عن الرجوع
 الى النصرانية بانت بلا مهر لو كانت قد ماتت امها نصرانية وكذلك
 لو بين ام الوصار المجوسية او يهودية فالنكاح يبقى على حاله وكذلك وصار
 امها يهودية او يهودية بعد ان كانت نصرانية ولو ارتد العتبن
 الصغيرة الى الاسلام بغير ائدة الحرب وكذلك لو بلغت عاقلة مسلمة
 ثم حنت فارتد العتبن مطلقاً ولا حرمة للمشاركات التي تدرن في
 طريق البراءة ناكاشات ريسهن وصدورهن وبطونهن وظهورهن
 فلا يشترط النظر اليهن لانهن في حكم الحريات وروى ان عمر رضي الله
 عنهما هجم على ناختة فصر بها بالدرعة حتى سقط خمارها فاقبل به يا امير المؤمنين
 قد سقط خمارها فقال انها لا حرمة لها ولو بلغت المسلمة المسكوة
 ولم تصنع الاسلام بالجهل لا بتبين وعلى الزوج ان يعلمها ان كان
 الاسلام وقيل بتبين ولا مهر لها قبل الدخول **فصل**
 في المهر وهو واجب في العقد وتنسميته فيه ويصح باقل مال ولو خاستر
 سن حديد او قليم قرآن فان لم يسو الزوج صداً انا او سمي صداً انا

كخز وخزير ورحم العقدر ووجب لها عليه اقل مهر مثل سنانها
 اذا دخل بها فان لم يدخل بها وطلقها يمتنعها وان اصدق منك وحتم
 تعليم شيئين معينين من فقه او حديث او شعر مباح او ادب او صنعة
 او حرفة او كتابة او غداة لمدة معينة صتم ولو لم يعرف من العمل الذي
 اصدقها تعليمه لانه يتعلمه ثوبيلها وان تعلمت من غيره لزمته
 احرة تعليمها كما لو عذر عليه تعليمها ويلزم ان يكون الصداق معلوما
 فلو اصدقها دارا مطلقة او دابة مطلقة او ثوبا مطلقا او عبدا مطلقا
 او اصدقها رعدا او عبد هالين كان او اصدقها خد متهامدة فيه اثنان
 او اصدقها ما يثمر شجرة في هذا العام او مطلقا او اصدقها حمل امته
 او ما تحمل به او اصدقها حمل رابته او ما في سبب من متاع ولا تعلمه
 لو تعلم التسمية ويلزم في هذا الصور كلها المنفعة قبل الدخول ومهر المثل
 لعبد ولا يضر جهل يسير فلو اصدقها عبد امن عبيدة او دابة
 من روايته او قيصا من قصائه او خاتما من خواتمه ومهر لها احد عشر
 وقيل تقطع من وسطه فان تشاحا اقرع بينهما ويشترط للصحة فيما
 اذا اصدقها دابة من روايته تعيين النوع كفرس من خيله او جمل من
 جماله او حمار من حميره او بغل من بغاله او بقرة من بقرة او شاة من شياهه
 او ظبي من ظبائه وان تزوج امته وجعل عتقها صدقها صوم وكذلك
 ان اصدقها حق منه لا حلالا ولا حراما وان اصدقها خرا او خنزيرا
 او مالا مفصلا يعلم انه غضب مع النكاح ولو يصح السمي يوجب عليه

ان يدنم لها مهر المتل وان لم يعلم الزوج والزوجة كونه عصبا صح الحكم
 - لعمري - يوم القدر وان اصدتها عصيرا فان خرا^{العصير} صم ولها مثل
 لما اصدتها خلا فان خرا فان لها مثل الخل ويكره الخلالة
 في المهر والا فلا ان يكون المهر خمسمائة درهم مهر اذواج النبي صلى الله
 عليه وآله لا قتله ومن جعل اقله عشق^{عشقة} درهم فقد اخطأ خطأ فاحشا
 لا حلاق قوله تعالى ان تبتغوا باموالكم وقوله عليه السلام التمس ولو خائفا
 من حديد وزوج اهل المدينة من التابعين سعيد بن المسيب^{ابنته}
 على درهمين ولم يكر عليه احد بل عد ذلك من مناقبه وفنا^{فنا} كنه
 وزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم والاسف
 كل الاسف ان اهل عصرنا يتفخرون بالمعالي في المهور مع ان النبي صلى الله
 عليه وآله قال ان اعظم النكاح بركة السيرة مؤنة ويتعجب ان يقدم شيئا من المهر قبل الله

فصل فيما يتعين بالمهر والاب تزويج بنته مطلقا ابكا كانت
 او ثيبا بدون صداق متلها ولو كبيرة وان كرهت ذلك ولا يلزم احد
 قتمته وان فعل ذلك غير الاب باذنها مع رشدها صم ولم يكن
 لغيرها الاعتراض وان زوجها بدون اذنها صم الحكم ويلزم الزوج تتمتع
 فان قدرت لولها مطلقا فزوجها بدونه ضمن - وان تزوج اب ابنته
 ففيل له ان ابنته فقيروا من اين يؤخذ الصداق فقال عندي لزومه
 ولو قصى الاب الصداق عن الابن ثم طلق ولم يدخل ولو قبل البلوغ
 فنصفه للابن وليس للاب قبض صداق بنته الرشيدة ولو كانت كرك^{كرك}

ألا ياذن بها فان اقصد الزوج لا يهبها له يبرأ ورجعت عليه ورجع هو على
 ايها وان كانت غير شيدة سلمه الزوج الى وليها في مالها و
 وان تزوج العبد باذن سيده على صداق مستثنى صح وله نكاح امة
 ولو امكنه حرة ومضى اذن له سيده في النكاح واطلق نكح واحد فقط
 وعلى سيده المحر للنفقة والكسوة والسكنى سواء ضمن السيد ذلك او لم
 وسواء كان العبد مازدا لله في التجارة او محجورا عليه في الاصم وجاز بيعه
 فيه كما لو رهنه بدين فعلى هذا الوباعه سيده او اعتقه لم يسقط عن السيد
 كارتس حناية وان تزوج بلا اذنه يعم النكاح ويوقف على اجازة المولى
 وقال بعض اصحابنا لا يصح وبيع عامها واختار الشوكاني من اصحابنا
 وهو مسطور الحديث فلو وطئ في النكاح الذي لم ياذن فيه سيده وح
 في رقبته مهر المثل وتلك الزوجة بالعقد جميع مهرها المستثنى وقيل ثلاث
 ولها نماؤها ان كان معينا كالعبد معين ودار معينة من حين عقد نكاح
 كسب العبد ومنفعة الدار لها ولها ايضا التصرف فيه وضمانه ان تلفت
 ونقصه ان نقص عليها ان لم يمنحها قبضه فان سرقها قبضه فضاها عليه
 لا بهيمة الغاصب وان اقبضها الصداق ثم طلق قبل الدخول رجع
 عليها بنصفه ان كان بائنا ولو النصف فقط ولو مشاعا ميدخل في ملكه
 قهر او ولو محيطة كاليراث وان كان قد نزل اذنا يادة منفصلة كما لو كان
 الصداق عينا او حوفا تحملت عندها وولدت فالزيادة لها حتى ولو كانت
 اذنا امة وان كانت متصلة كالسهم وهي غير محجور عليها حيث بين دفع

مائة على الزوج

نصف

زائد أو دين دفع نصف قيمته يوم العقد ان كان متميزا وغير المتميز للزوج
 قيمة نصفه يوم فرقة على احدى صفتين من وقت عقد الى وقت قبض
 والمجور عليها لا تقطعه الا نصف القيمة حال العقد وان كان الصداق
 بالغاً رجع في التلّي بنصف مثله وفي المتقدم بنصف قيمته وقت قبضه
 يوم العقد والذي بيده عقد الكاهن الزوج لا ولي الصغير وعلى هذا
 اذا طلق الزوج قبل الدخول فاي الزوجين عفا لصاحبه عما وجب له
 من المهر وهو جائز المصروف برئ منه صاحبه وان وهبته صداقها قبل
 الفرقة فحصل ما ينصفه كطلاق رجع الزوج عليها بديل نصفه وان
 حصل ما يسقطه رجع عليها بديل جميعه **فصل** فيما يسقط الصداق
 وينصفه ويقرب لزوجها ولو ريسم لها مهر - فيسقط الصداق كله من الدخول
 حتى التقة بفرقة اللعان وبفسخه لعينها وفرقة جاءت من قبلها ^{لغير} _{لغير} اسمها
 او اعساره او عدم وفائه بشرط شرطته عليه في النكاح واسماها
 تحت كافر وردتها تحت مسلم ورضاعها من يفسخ به نكاحها لانها اتلت
 الموضع قبل تسليمه فاستبده ما لو اتلت البايعة المبيع قبل قبضه - وتينصف
 صداقها بالفرقة من قبل الزوج كطلاقه ولو سبوا لها وخلعه اياها ولو سبوا
 واسلامه وورده قبل الدخول وكذلك ينصف المهر ملك احدهما
 الاخر اى ستراء الروحة الزوج او الزوج الروحة قبل الدخول وكذلك ينصف
 لو جاءت الفرقة من قبل اجنبي كرضاع اى كما لو ارضعت احته او نحوها
 كزوجته الصغيرة رضاعاً من ما - وقلل الخالبة مثله اذا طلى ابن الزوج الروحة

قبل الدخول وعندنا لا يتنصف به المهر الا كتبته الحرة . . . بان لنا
 كما تقدم - ويقر زواج المهر كاملا موثا احدهما ولو تقبل احدهما كما قص
 او قتل احدهما نفسه ووطيه اى الدخول حالة حياتها - يوفى درك المهر
 لها وتقبيلها ونظرة الى فرجها بشهوة والخلوة الصحيحة اى التمسك بها
 من الجماع خلافا للاحداث والحنابلة فانه يقرر المهر كاملا منهم بالمس
 والتقبيل والنظر الى الفرج بشهوة ولو بحضرة الناس والخلوة ^{التي} يحسن
فصل واذا اختلف الزوجان او ورثتهما او ربح وروى صغير
 في قدر الصداق او في عينه او في جنسه او فيما يستقر به الصداق
 فالقول قول الزوج او وارثه بيمينه - واذا اختلف الزوجان او ورثتهما
 في القبض للصداق او تسمية المهر فالقول قولها بيمينها ان وحدت -
 او قول وارثها بيمينه وان تزوجها بعقد ينحلى صداقين - او بعدة
 اخذ الزوج بالصداق - ان ائد سواء كان الرائد صداق السراة صداقا
 العلانية ويلحق بالمهر زيادة بعد عقد مادامت في حاله مما يقر به
 او ينصفه قال امامنا احمد بن حنبل في الرجل يتزوج المرأة على مهر
 فلما راها نازداها في مهرها فهو جائز فان طلقها قبل الدخول فلها
 نصف الصداق الاول ونصف الزادة - ولو خطبت بنت رجل
 ولعبت اليها اشياء ولم يزوجها ابوها فما بث للمهر سيتر عينه قائما
 وقيمه ها كواهدية الزوج ليست من المهر فما اهداه الا - . . . ثم انفق
 ان وعد به بان يزوجه ولو يفوا بان تزوجها غير ربح بالمهردية

ان كان فائدا فميتة ان كان هالكا وفيل لا يسترد الهالك والمستعمل
 ترد الهدية على الزوج في كل فرقة اختيارية مسقطه للحكم كفسخ العقد
 كفاءة ونحوه قبل الدخول وثبت الهدية كلها مع امر مقرر
 ان نصفه ومن اخذ شيئا بسب عقد كدلال في بيع ونحوه كالأجر
 فان هم البيع بالاقالة ونحوها مما يقف على تراخي العودة والا ترد ولا ريب
 في كساح سمع لمعد كفاءة او عيب في زوجه **فصل** ومن تزوجت
 بلا مهر سوا من زوجها البواحب برة او لا بازنها اذن وجهها غير الاب بازنها
 اوزن وحت بمهر فاسل مهر المثل يفرضه الحاكم والقاضي وعند فقد
 عالم من علماء الدين فان تراصيا فيها بينها ولو على اقليل صم دلزم وصار حكمه
 حكم المستمى في العقد قليلا كان او كثيرا سواء كانا عاقلين مهر المثل او لا
 فان حصلت لهما فرقة منصفة للصدائق من طلاق او عيب قبل فرضه
 او ربيهم ما وحت لهما المتعة وهي ما يجب لحرقة او سيادة على زوج بطلان
 قبل الدخول لم لو حر لها مهر مطلقا على الموضع قدرا وعلى المقتر قدرا
 فاعلاها احادها اذا كان الزوج حوسرا وادناها اسوة تجزئها في حصولها
 وهي درع وخمار وقب تصلي فيه اذ كان مصرا **فصل** ولا مهر في النكاح
 القاسد الا بالوطى فان طلقها او مات عنها قبل الدخول فلا مهر لها
 فان حصل الدخول استقر عليه المستمى ان فرض لها سمى والا فهو المثل
 ويثبت لكل واحد منهما منصفه ولو بغير محضون صاحبه دخل
 بها او لا ولا مهر في النكاح الباطل كنكاح زائدة على الاحرار او نكاح اخت

مع الحكم بغيره

والعطية والغريضة والاجر والملاحق والجهاء والعقر قال الاحناف
 العقر في الحر أو مهر المثل وفي الاماء عشر قيمة البكر ونصف عشر قيمة
 الشيب ومن طلق امرأته طلاقاً بائناً بعد الدخول تم تزويجها في العدة
 ثم طلقها قبل الدخول فيجب عليه نصف المهر الثاني وكل المهر الاول
 وقال الاحناف يجب عليه كل المهر الثاني ايضا وتزويجها العدة عليها
 ولو طلقها رجوعاً فليس عليه الا المهر الاول ويجب المتعة لمن طلق
 قبل الدخول ولم يعرض لها مهر فان رضى لها مهر ^{فيجب} فمتجب
 المتعة على الرجوع ويجب نصف المهر وكذلك يتحب المتعة ^{المطلقات} سائر
 سواهن من لهن المهر او لم يعرض وقيل يجب وهو قول جماعة من السلف
 عملاً بقوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين - واحتلف
 الائمة في اعتبار مهر المثل فقال ابو حنيفة هو معتبر بقرب ابائهما من
 العصابات خاصة فلا مدخل في ذلك كلامهما والحقها الا ان يكون
 من عشيرته او قال مالك هو معتبر باحوال المرأة في جمالها وشرها وما لها
 دون اصابها الا ان تكون من قبيلة لا يزدن في صداقهن ولا ينقصن
 وقال الشافعي يعتبر باقر بابائهما فاقربهن اخت شقيقة ثم بنات اخته وبنات
 كذلك - فان فقدت او جهل مهرهن فالرجوع كجدايت وحالات ويعتبر
 من عقل وميسار وكفاية فان اختصت بفضل او غير ذلك زيد او نقص نقصاً
 لا نقاباً لالحال - وعن احمد روايتان احد لهما كذا عيب الشافعي والآخر
 هو معتبر بقرب ابائهما الساء من العصابات وغيرهن من ذوي الارحام من غير تزويج

ويستترط فيه اخبار رجلين او رجل وامرأتين ولفظ الشريعة فانه
 لم يوجد جمهور القول للزوج يمينته اذ يدعي منه الخاء والياء من
 من علماء الدين وللزوجة ان تمنع نزولها من المهر الا ان
 تستقبض مهرها ولو كان المهر مذهبها حتى المتألفه متى سئلت
 وان رضيت وسلمت نفسها قبل صدقها فدخل بها الزوج وخلوها
 ثم امتنعت بعد ذلك فلها ذلك حتى تستقبض صدقها وقا
 مالك والساقى ليس لها ذلك بعد الدخول ولها النفقة بعد النكاح
 بالاتفاق وقيل ليس لها النكاح اذا كان المهر كله مؤجلا كما هو
 مرسوم في بلادنا ولها السفر والخروج من بيت زوجها الحاشية ولها
 زيارة اهلها بلا اذنه مالم تقبض المهر المجل فاذا قبضته فلا يخرج
 الا لحق لها او عليها او لصورة عوفية او شرعية او لزيارة الوهم
 كل جمعة مرة او الحارم كل سنة او لكونها قايمة او غاسلة ولا تدخل
 الحمام وقيل يجوز لها دخوله بلا تزني كذا في كتب الاخفاف واذا وفاها
 مهرها فان اشترط ان لا يسافر بها الا يخرجها من بلدها الى بلد غيرها
 فليس له ذلك وان لم يشترط فله ذلك او لا فيه قولان والفتوى
 على انه ليس له ان يسافر بها الفساد الرمان وقيل يسافر الى قرى المصر
 القريبة لا غالية ليست بغربة ومذهب الثلاثة ان للزوج ان يسافر
 بنزوحه حيث شاء هداكله اذ العرض الزوجة بذلك اما رضيت
 فله ان يسافر بها بالاتفاق ولو كان ابوه او وليه كاره ذلك

يخبر الله، ورج ان يطاء امرأة الصالحة للجماع بالعصا المعتاد بالطريق المعتاد
سلكت به امرأة من غير تعدد منه فلا حرم عليه اما لو كان بالطريق
الغير المعتاد او لم تكن المرأة صالحة للجماع فيغرم الدية محليه المحرم كماله
لا يجوز له ان يطاء الصغيرة التي لا تصلح للجماع فان وطئها
وهلكت فيضمن الدية وان جامعها بالعصا الغير المعتاد او بجي واحد يد
او خشبة او نحوها وهلكت فيضمن الدية ويجب عليه المحرم كماله
بالموت اما لو جامع اجنبية بالطريق الغير المعتاد او بالحجر او الخد
او الخشبة وهلكت فعليه ارض الجارية ولا مهر ولا عقر وقيل
بمع العقر ايضا كما في المغلوطة بها. ويصح الكاح لو تزوج حراً
حتى ان يخد من زوجته او ولي زوجته او سيد الاممة
سنة او ما زاد عليها او نقص ويجوز للمرأة استخداً منه قبل
كأن يخبر ما فيه من الاثر لال والاهانة اما لو كان الزوج عبداً
ماذوناً فلها ذلك بلا اتفاق ولو حطت المرأة مهرها وورد الزوج
فيوتد بالرد ولو انترقا فالت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول
فالقول لها ولو تزوج امرأة شحومات قبل الدخول نياخذ وليها المهر
كامله ويحل له ان يتزوج بنتها لاهلها ولو قبضت الف المهر فوهبته
له وطلقت قبل الوطئ رجع عليها بنصفه وان لم تقبضه ادقست
بنصفه فوهبت الكل او ما بقى او وهبت عرض المهر كتوب معين
او في الذمة قبل القبض او بعده فلا رجوع ولو مكها بالقب

على ان لا يخرجها من البلد الا يتزوج عليها فانكحها على الف
 ان اقام بها وعلى الفين ان اخرحها فان دفن واقام بها
 فلها الالف والا فمهر المثل لكن لا يزداد في المسئلة الا خيرة
 على الفين ولا ينقص عن الف فان طلقها قبل الدخول ^{تنصف}
 المسمى في المسئلتين لسقوط الشرط وهذا قول ابي حنيفة - اما عندنا
 فالشرطان صحيحان وهو قول محمد والي ارسف وعليه الفتوى بخلاف ما
 اذ تزوجها على الف ان كانت قبيحة وعلى الفين ان كانت جميلة
 مانه يصح الشرطان اتفاقا وكذا لو قال تزوجتها على الف ان كانت
 ثيبه وعلى الفين ان كانت بكره ولو شرط البكارة فوجدها
 ثيبا فله الخيار ان يفسخ النكاح كما مر فان دخل بها الزمه النكاح
 وهو عزم على ابلها ان كان غرلا وان كانت هي العائرة سقط مهرها
 او رجع عليها ان كانت قبصة - ولو تزوجها على هذا العبد
 او بنت او الفين او على هذا العبد او هذا العبد
 او غرلا او احد هذين واحدهما او كس حكم القاضى بمهر المثل
 فان مثل الارفع او فوفه فلها الارفع او مثل الاوكس او دونه
 فلها الاوكس والا فمهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول تحكمتة
 المثل لانها اهصل حتى لو كان نصف الاوكس اقل من المتعة
 وجبت المتعة وكل ما لم يمتزج بالسلوة به فالخيار للزوج والا فللمرأة
 وانما بين النوع في المحر وذكر الجنس فقط كثوب ودابة فلا يلزم

الوسط منه لا وسط له ويلزم المحلل للثلث ووسط العبيد في زماننا الحثي
 وان المهر العبدان واحد هما حر فمهرها العبد وقيمة الحر لو كان عبدا
 وصح صمان الولي مهرها ولو المرأة صغيرة ولو عاقدا وتطالب اناسا
 فان ادى رجع على الزوج ان امر ولا يطالب الاب بمهر ابنه الصغير
 الفقير اما الغني يطالب ابوة بالدفع من مال ابنه لا من مال نفسه
 اذ ان زوجة امرأة الا اذا ضمنه كافي النفقة ولو نبت الى
 امرأته شيئا ولحم يدكر جهة عند الدفع غير جهة المهر كقوله
 لسمع اوصاء ثم قال انه من المهر الخليل قوله ولو قالت في غير المهر
 للاكل والشرب ان السبعوت هدية وقال هو من المهر اي من الكسوة
 او عارية فالقول له يمينه والبينة لها فان حلفت والسبعوت
 قاض لها ان تردده وترجع بباقي المهر ولو عوضته ثم ادعاه
 عارية فلها ان تسترد منه ما عوضته اما في المهر لالاكل
 والشرب فالقول لها يمينها ولو ادعت ان السبعوت مهر
 وقال هو ودعية فان كان من جنس المهر فالقول لها وان كان
 من خلافه فالقول له ولو انفق رجل على معتدة الغير بشرط ان يترد
 بعد عدتها ان تزوجه لا رجوع وان ابت فله الرجوع ان كان
 دفع لها الا ان اكلت معه ولو جهز ابنته بجهاز وسلمها ذلك
 فليس له الاسترداد منها ولا لورثته بعد ان سلمها ذلك في صحته
 بل يخص به وكذا الواشوات لها في صغرها وذكر الاحناف

حيلة للاستوداد ان يتردد عند التسليم اليها انه اما سلمه ما
 والا حوط ان يشتره منها ثم يبرئه ولو اخذ اهل المرأة شيئا
 عند التسليم كما هو المرسوم بين جهلاء الهند حيث اذا بلغ العرس
 باب العروس فلا يقيم اخوان العروس الباب حتى ياخذوا من الزوج
 شيئا ويسمونهم دهنكانه فللزوجه ان يستوده لانه رشوة
 اكل مال الغير بالباطل ولو جهز ابنته ثوبا ادى ان صادفها الريا
 عارية وقالت هو قميصك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه
 وقال الاب او درثته بعد عارية فالعمد ان يقول للروح
 ولها اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدع مثله حرارا لانها
 واما ان كان مختلفا فالقول للاب كما لو كان اكثر مما يجره له
 وكلام كالأب في تجهيزها كدادى الصنيرة وميل اب الاب كاد
 الاعتراف لمقبل وله ادعاء به نسب الام في تجهيزها لابتها استياء
 من امتعة الاب بخضرته وعلمه ونحو ما التاذرست الى الزوج والاب
 ان يسأله ذلك من ابنته لحرمان العرف به واذا انفقت الام في جهزها
 ما هو معتاد والاب ساكت لا يقص الام ولو اخذت المرأة مالا من الزوج
 لا عدد الاحكام تقرزها اليه بلا جهار يلق به فله ان يطالب الزوج بما هو الرزق
 اما اذا سكطت فلا فيسقط حقه وقيل ليس له المطالبة لان المال في الله حرام ورد
 ذمى او مستامن ذمية او حرى حرية تحريرة او بلائهم ان سارت
 عنه او نفيا والحال ان اذا جازعهم فوطئته او طلمه

اوصيات عمر عليه السلام ورضا الينا وثبت بقية احكام
 النكاح في حقه كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ودفع المهر
 ونحوها لعدة سنين وجبا بلوغ ووارث بنكاح صحيح وحرمة
 مطلقة ثلاثا ونكاح المحارم وان نكحها محرما او خنزيرين ثم اثم
 او اسلموا احدهما تالا قص فلها ذلك فتخلل الحر وتسيب الحرير وان طلقها قبل
 الدخول فلها نصفه ولها في غير عين قيمة الحر ومثل في الخنزير ولو نكح
 بلا اذن وليه او اختد او على بايع الامة امته فل التسليم ولا حد ولا مهر و
 سقط من المهر ما قبل الكاراة والا فلا ولو مدافعت حارية مع
 اسيرها فاذا لم يترها فعليه ارض الحماية وقال الاحناف
 لمزها مهر المستل ولا ب الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوجه المطا
 اسليمها ان تمتل الرجل والصبي انه ليس للزوجه المطالبة
 بالنسليم متى فحوض ولو اختلفا في تحللها فيسأل القاضي عن النساء
 ويحكم بهن ثمها الى مصر است لم يلزمه طلبها ولو حرم
 امرأة داخذه احبس الى اذ ياذنها او يبع موثرها والمهر المجل
 يتجمل بالزوجه ولا يتاحل بمرا حقه او لو وهب المطلقة المهر
 على ان يتردها فاني فالمهر باق نكحها ادلا ولو وهبته لاحد
 ودكلته لقصه صح ولو احوالت به انسانا وقبله الزوج تحر وهبته
 للزوج ام يصح وهذه حيلة من يريد ان يهب لا تصم الهبة كذا قال لاحد
فصل في نكاح الفضولي جائزا عندنا ويتوقف على احازرة من هو

فضولي من جانبه ودرجته شيخنا ابن القيد وقال بعض أصحابنا
 انه باطل فلا بد من تجديد العقد من الجانبين عندهم
 وعندنا يكفي قبول واحد من هو فضولي من جانبه **فصل**
 في القسم بين الزوجات وما ورد في المعاشرة اذا تزوج الرجل السكران
 على الثيب اقامه عندها سبعا ثم قسم واذا تزوج الثيب اقامه
 عندها ثلاثا ثم قسم واذا اراد سفر الزوج بين نسائه فابتعن خرج
 سهرها خرج بهما معه ويجوز للمرأة ان تهب لزوجها الصرية
 كما وهبت سودة يومها العاشرة وان تزوج الحرة على الامة
 قسم للامة ليلة وللحرة ليلتين واذا تزوج بكر اعلى ثيب فيقيم عندها
 بعام ثم يسوي بينهما وان كان ثيبا فيجوز له ان يخيرها بين ان
 يقيم عندها سبعا ثم يقضيها للبواقي وبين ان يقيم عندها
 ثلاثا ولا يحاسبها ولا يجب التسوية بين النساء في المحبة والجماع
 ودواعيه ولكن يجب العدل في القسمة وما تدع الحاجة
 اليه ويجوز للرجل ان يدخل على نسائه كلهن في يوم احد لهن
 ولكن لا يطأها في غير يومها ويجوز لساكن كلهن ان يجتمعن في بيت
 واحدة النوبة ويتحدثن الى ان يحجى وقت النوم منا ذب كلوا حلا
 الى منزلها واذا قضى رجل وطرا من امرأتين ذكرهما لنفسه
 ونحوه عن حواء فله ان يطلقها وله ان يخيرهما ان شاءت
 قامت عنده ولا حق لها في القسم والوطى والله في بعض ذلك

بحسب ما يصطليحان عليه فإذا رزقت بذلك لزم وليس لها
المطالب به بعد الرضا فلا يبقى لها حق الرجوع ولا يحل للعبد من التسليم
الاثنين ويطلق ثنتين ولتعد امرأته حيتين ويلزم على الزوج
حسن العاشرة مع امرأته واجبه فيجار عن محقرات الامور ويكظم الغنظ
مما يجده خلاف هو له الا ما يكون من باب الغيرة المحمودة والتدبير
الجور ونحوهما حسن العاشرة عبارة عن العاشرة بالمعروف من الصحبة
الجميلة وكف الاذى وان لا يطلها بحقرها وبينها النبي صلى الله عليه وآله
بالرزق والكسوة والسكنى وحسن المعاملة فان ارتكبت امرأ مكردها
فيعطها بالرفق والملازمة فان اصرّت فله نزعها بالكلام الحسن و
هجرها في المضجع ما شاء وهجرها في الكلام ثلثة ايام فقط فان اصرّت
صر بها ضربا غير مبرح قالوا يصبر بها بالسواك او المروحة او بشوبه
وقيل ضربها ضربا غير شديد بعشرة اسواط لا فوقها ويسمى الزوج من ذلك
ان كان مانعا لحقها ويلزم امرأته طاعة الزوج اذا ادعاه الى فراشه للحاج
ولا يجوز له ان يوطن فراشه الزوج من غير هذه ولا ياذن في يوتن له
ولا يجب عليها طبخ الطعام وغسل الثياب ومداشره اعمال البيت والمخدة
الا انه لو فعلت هذه الامور برضاها فذلك امر آخر وقال بعض اصحابنا
يجب عليها الخدمه في مصالح البيت كالعين والطبخ وكس البيت
واستقاء الماء وسائر اعمال البيت وقيل الاولى لها فضل ما جرت به العادة
واذا اعسر الزوج بنفقة امرأته فيثبت لها حق الخروج من الكاح

مع ترك الصلوة والصوم
والواجبين او الشؤب
الطاعة للجماعة

وكذلك اذا عسر بالصدان غير انه يلزم ان يكون اخر وجهه
الفاضي او الحاكم او عالم من علماء الدين ولا يجوز ان يتوارى من
الامر دابة عن ابن عمر تدل على حواذيه وهو قوله ما من ولا يجوز ان
عن الحرقة الابدانها ويجوز عن الامم الا ان يدان ان حرمة
من اسماها لا يجوز بحال وقيل بذكره من اسماها لا يجوز بحال
امة ليح باذن سيد هاد لحيج ليس اذبه يجوز على الرصة ان
ليكره اذا انقضى الالاضوار بالولد والالا داد العور
كثرة الجماع لم تحزن الزيادة على فذ رطاقها وار اي من العور
بسالة الفاضل اذا استكت المرأة ولو كان الزوج خضيا او عتقا او
مريضا او صبيحا او صديقا لم ينفط عنه الا ان يمتد
وتيجية وحائض ودات لعاس مجبوزة لا تمتد
وصغيرة ممكن وطبها ومحرمة ومطاهرة ومولى صبيها ومفابلاتهن
مطلقة رجعية ان قصد رجعتها والا لا ولو اقام عند واحدة ستهل
في غير سفر توخاص منه الاخرى في ذلك يوم بالقيام عند هاهنا
الى ستهل وقال الانجاب يوم بالعدل بينهما في المستقل وهذا مضم
وان اتوبه وان عاد الى الجور بعد نهى الفاضل عزير بما يراه الامام
وقيل عزير بعير عس والمسلمة والكتامية سواء ولو وهمت فنيها
لضرتها المعية فيجوز للرجوع جعله ليس هاد قبل لا والى ان يعيد
عند كل واحدة منهما يوما ليلة وتلزمه السوية في الليل

حتى لو جاء للزوجة بعد الغروب والثانية بعد العشاء فقد
 تركت القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا لا يدخلها بالليل
 الا لعيادتها ولو استدرضاها ولم يكن عند هامن يونسها
 فلا بأس ان يقيم عندها حتى تشفى او تموت ولو مرض الزوج فلا بأس
 ان يمر من في بيت واحدة منهما ان رضيت الاخرى وقيل دعا
 في بيته كلا في نوبتها ويجب على الزوج التسوية بين زوجاته في البيت
 ويكون ليلة وليلة ولا يجوز للزوج ان يقيم عند كل واحدة
 يومين وليتقما او ثلاثة ايام ولبا اليها او اسبوعاً فصاعداً
 الا ان يرضين ولا يقيم عند احدهما اكثر الا باذن الاخرى
 والراى في البداءة الى الزوج وكبره الزيادة على الاسبوع او على مدة
 الا يلاء ولو كان عمله ليلاً كالخارج فيموت قسم نهاراً وحقه عليها ان
 تطيعه في كل امر مباح بامر هانك في معصية الله سبحانه ويجوز
 للزوج ان يضربها ضرباً غير مبلوح على ترك الزينة والصلوة والطهارة
 والغسل ولو كان ابوها العرج او من يضاد ليس عنده من يقوم عليه
 ويعتني به عليها ان تخدع اباه ولو منعه الزوج سواء كان الوها موصياً
 او كافراً وله منعها من الغزل والكتابة ومن اكل ما ينادى من رعيه
 كالبصل التي والثوم والتراب وشرب الدخان ومن الحماء والنقش
 ان تاذى من رعيه لا من تحصيل علم الدين وتلاوة القرآن وفراغة
 الحديث ودرسه وتدريسه وكذلك يكره للرجل ان يجامع امرأته

على ان تاذى من رعيه

بحبرة الخي ادا الصبي العاقل او حضرة لا ضرر بها ادا متبدا ادا منه وادى بها معها
 عريانا او عريانة الا ادا المني نشر ذكره بغير المقرى فلا باس به في مكان خال
 وحق الزوج عليها اعظم من حقها عليه ويؤتمن لكل امرء منهن ما
 تحسب الخلق لصاحبه والرفق به واحتمال اذا قال ابن الجوزي
 معاشره المرأة بالتلطف مع اقامه هيبه لئلا تسفك عريته
 عندها وليكن الزوج غيور امرئ يوافيها في كل شيء انما هو حله
 واذا تم العقد وحب علي المرأة ان لا ترفع يدها بهت من زوجها ادا طهرها
 وهي حرة يمكن الا سمي اع بها كنت تسع في بلادنا اما في بلاد الباردة
 فبنت اثنتي عشرة سنة فما زاد باحتمال لا هوية والفصول ان
 لم تستطع دارها لانها اذا شتطت دارها ادا ولد لها لم يكن للزوج
 طهرها الى سته ادا ولد ولا يجب عليه بالتسليم ان طهرها وهي محرمة
 او امرئضة او صغيرة او حائض وله مال لا اطأ للزوج ان يستمتع بزوجه
 في كل وقت على اي صفة كانت اذا كان الدخول في القبل ولو من
 جهة عجزت ما لم يضرها او يشغلها عن الفرائض وله الاستمتاع ولو
 كانت على التور او على ظهر قتب ولا يجوز لها ان تقطع بصلوة او صوم
 وهو حاضر الا باذنه ولا تاذن لاحد غير محارمها في دخول بيته الا باذنه
 وله الاستمتاع ببيدها لا الاستمتاع ببيدها لان فيه اضلاعة حق المرأة
 وهو مكروه كراهة تخريج عندنا ولا يكره الجماع في يوم من الايام ولا في ليلة
 من اللبالي وكذا السفر والحياطة والعزل والصناعات والتجارات كلها

حيث لا تؤدى إلى إخراج فرضي عن وقته وله السفر بلا اذنها ويحرم
 عليه انيادها في الحيض فان فصل عن داين علم تخريمه وان نظاومها
 عليه او اكرهها وهي عنه فلم ينته فرق بينهما كما يفرق بين الرجل
 العاجز ومن يفرجه ونالت الخابرة في الدبر مثله وعندنا لا يكون
 حكمه المثل في الذب كحكم الوطى في الحيض لان حرمة الاخير قطعية بخلاف
 حرمة الاول فانها ظنية لمكان الاختلاف فيه كما مر ويكره ان يبا^ق
 امرأه في محبة الناس او يقبلها لانه دناءة ودقاعة ويكره له رجته
 او سر بنه يحث يراه غير طفل لا يعقل او يجبت يسمم حسرها ولو رضيا
 ان كان مستمرى العورة والا حرم مع رديتهما ولا يكره الكلام حالة الجماع
 وقال الحنابلة يكره انتشار الكلام فيه ويكره الكلام حالة قضاء الحاجة
 بلا تقادير يبره الحديث بما يحرم بيدهما ولو لضرهما وليس ان
 يلاعبا قبل الجماع لتصرفهما في انتقال لذة الجماع مثل ما
 سألته وليس ان يمسك رأسه عند الجماع وان لا يستقبل القبلة
 ويقول عند التحل بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان
 ما رزقناه اذا انزل يقول اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقنا نصيبا
 ويستحب ان تتحد المرأة خرقه تناولها للرجل بعد فراغه من الجماع
 ليتمسح بها ولا يكره ان يمسح ذكره بالخرقة التي تمسح بها فرجهما
 وقيل يحسره وقال ابن القطان لا يكره ان يغرها الجماع وحال الجماع
 ولا يغرها وقال مالك لا بأس بالغسل عند الجماع وله ان يلزمها بغسل خبا^{ئير}

عليها لا عليه وبالفصل من الحيض والنفاس والجنابة واجتناب المحرمات
فله اجبارها على ذلك اذا كانت مسلمة لا اذا كانت كتابية او مجوسية
وله الزامها ايضا باخذ ما يعاف من شعر وظفر وقالت الحنابلة
يحرم على الزوجية الخروج بلا اذن ولو لموت ايها فان من بعض
محارمها او مات احد من اقرارها استحلاله ان ياذن لها
في الخروج الى تمر بيضه ادعيادته ارضه وجنازته وتغزية درثته وكذلك
لما سم الفرح من زواجه وحتان في محارمها واقار بها لما في ذلك
من صلة الرحم وفي سنهما من ذلك تطبعة رحمهم وبما حملها عدم اذ
على مخالفته ولا يجب عليه ان ياذن لها في الخروج لزيارة ابويها
مع عدم المرض وقال الاحناف يحرم عليه ان ياذن لها في الخروج
لزيارة الوالد في كل جمعة مرة واحدة المحارم اياهم في كل سنة
مرة كما مر لكن يجوز لها الا تفتق اربعة اشهر لقضاء حوائجها التي لا بد لها
منها لم يثبت لها بذلك الخروج لصلوة العيد اما الخروج لما في
صلوات وسماع الوسخ ونحوه فلا يجوز الا ان ياذن لها من وجهها
وصلواتها في بيتها من صلواتها في مسجد محلتها او في مسجد الجامع
وغیره ولا يملك الزوج منعها من كلام ابويها ولا منعها من زيارة
ماله يخفف منهما الضرر او المعصية ولا يلزمها طاعة ابويها في
مرافقه ولا في زيارة ونحوهما بل طاعة زوجها واجتهاد ويلزم على الزوج
ان يبيت عند الحرمة بطلبها ليلة من كل اربع من الليالي عند الامنة

ليلة من سبع ويلزمه ان يطأها في كل ثلث سنة مرة
 ان قدر ولا عذر فان ابى بلا عذر ونحوه ففرق الحاكم بينهما
 ان طلبت ولو قبل الدخول قال في الاقتناع رجل تزوج امرأة لم يكن
 بها يقول غذا دخل بها احد ادخل بها الى شهر هل يجب بر على اليدون
 قال ان دخل بها الى اربعة اشهر مبرا والا ففرق بينهما وان
 سافر ففرضت سنة في غير امر واجب كحج او غزو واجبين
 او في غير طلب رزق يحتاج اليه وطلبت زوجته قد زمه
 لزمه القدر فان ابى بلا عذر ففرق بينهما بطلبها لعماد القسّم
 الليل وقيل من بعد العصر الى طلوع الفجر ويجزى في بهارة لغوشه
 وقضاء حقوق الناس وما جرت العادة به ولصلوة العشاء والفجر ونحوه
 قبل طلوعه كصلوة النهار لكن لا يعتاد الخروج قبل الاوقات اذا كان
 عند واحدة دون الاخرى لانه غير عدل منه اما الواقع ذلك
 بعض الاحيان او لعارض فلا بأس ويحرم دخوله في نوبة واحدة
 من سنائه الى غيرها الا لضرورة مستل ان تكون منزولا بها
 فيريد ان يحضرها او توصى اليه او نحو ذلك ويحرم ان يدخل اليها
 في بهارها اي بهار ليلة غيرها الا للحاجة او سوال عن امر يحتاج
 الى سره فان لم يلبث لم تقض وان لبث او جامع لزمه القضاء
 اي قضاء لمت وجماع لا قضاء قبلة ونحوها وان طلق واحدة من
 معه اكثر وقت نوبتها مستل ان تكون هي الثانية في القسم فطلقها

في اخر نوبة الا ولى فقد اثم كانه تسبب بالطلاق الى ابطال حرمها
 من القسم وبتضيها لها من نكحها وجوبا كالمعسر اذا يسر له منه تصدق
 الدين ولا يجب عليه التوبة بينهم في النفقة والكسوة والسكر
 حيث قام بالواجب عليه من نفقة وكسوة وسكنى وان املكه
 ذلك كان احسن واو لى كانه ابلغ في العدل بينهم روى ان النبي صلى
 كان يسرى بين زوجاته في الفيلة ويقول اللهم هذا قسمي
 فيما املك فلا تملني فيما لا املك ويشق للمرأة ان لا تنفقت معها
 وان غضب فتصر وستك ولا تبحت معه ولا تناظره ولا ينجس ادمه
 فان ذلك احسن واجمل لها وبارا على صلاحها وكمال غفلها وندفا
 النبي صلى لو امرت احد ان يسجد لاحد لا مررت المرأة ان تسجد لغيرها
فصل في الوليمة - الوليمة اجتماع لطعام عرس خاصة وحذاف
 لطعام عند حداث صبي وغدايرة واغدا امر لطعام ختان ورسنة
 وعرس لطعام ولادة وكبرية لدعوة بقاء ونفقة لقتل ومغائب
 وعقيقة لدمج مولود ومادة اسم لكل دعوة لا تسب او غيره ويدخل
 فيه الطعام المعروف بين اهل الهدية حيث يطعم اهل العرس
 العرس واقاربته وابوابه او يرسلون عند هو الطعام وحيمه اسعد
 لطعام ماتم وهو العز او يرسلونه الى اهل الميت وتحملة اطعام قادم
 وشذحية لطعام املاك على زوجة ومشر اخ لطعام
 ما كول في خمة الغاري او عند حتم ناليف وتصنيف كل هذه الدعا

مساحية لا تنو ولا تحب والاحابة اليها مسخمة (ومن زعم
 من اسمه اساء ان اطعام غيرة الوليمة في الزواج ونحوه بدعة ممنوعة بعد
 اسمه يا انا الاويح العرس فاليها سنه مؤكدة وقيل واجبة ولو بشتاة
 فلا تنقص عن شتاة والا ولي الزيادة ويجوز على امر واقط وسمن
 وطعام غير اللحم وان نكح اكثر من واحدة في عقد او عقود اجزائة
 واميسة واحدة اذا نواها عن الكل والاحابة اليها في اليوم
 الاول اي اول مرة واجبه ان كان لا عذر له فان كان
 المدعوم يضنا او ممرضا او مشغولا بحفظ مال او كان في شدة
 حر او برد او مطر يبل الثياب او دخل او كان اجبرا خاصا
 وله باذن له المسناجر او نحوه لم يجب الاحابة وكذلك ان كان
 هناك منكر فان علم ان في الدعوة منكر اكرتص الفواحش
 وعناء النساء الاجنبيات او الا مارد حسان الوجوه او الحمر وامكنه
 الا نكاحا حضر وانكره والا لم يحضر ولو حضر فتأهله ان الله جلوس
 فان لم يفند في الصرف وان علم به ولم يره ولم يسمعه ايح الحلو
 اما ان كان هناك غناء صرف او مع المزامير من غير الفواحش
 والنساء الاجنبيات والا مارد حسان الوجوه فيحضر للاختلاف
 في اباحتها وكراهتها احرمتها والاحابة اليها في اليوم الثاني
 اي المرة الثانية سنة وفي الثالثة مكرهة ولا يها سعة
 ومن سمع سمع الله به وانما يجب الاحابة اذا كان الداعي مسلما

يحرّم هجرة ومنع ابن الجوزي من اصحابنا من اجابة ظالم وداسقي
وسدع ومفاخر بها او فيها مبتدع يتكلم ببدعتك الا لم اذ عليه
ويستوط ان يكون كسبه طبيا فان كان في ماله حرام كرهت اجابته
ومعاملته وقول هديته وصدقته وهبته وتقوى الكراهة
وتضعف بحسب كثرة الحرام وقلته فان كان الحرام غالبا في ما
فلا تجوز اجابة دعوته وان كان الحلال غالباً او تساويا تجوز مع
الكراهة الضعيفة في الاول والقوية في الثاني وان دعاه اثنا
فاكر وجب عليه اجابة الكل ان امكنه الجمع والا اجاب الاقرب
بابا ثم الاسبق فالادب فالاقرب رحماً ثم يقرع فان كان صائماً
يحضر ويدعو لصاحب الوليمة والا ياكل وقيل ان كان صائماً استطاع
وعلم ان ترك اكله يكسر قلب الداعي يفطر وياكل لا ان كان صائماً
صوماً واجباً **فصل** في مسائل متفرقة واذا قدم من سفر
فالاو لى له ان لا يدخل على اهله ليلا بل يبيت في محل اخر ثم
على اهله بهما واخير النساء احناً على ولد في صعدة وارعا
في ذات يده وان كان السرم في شئ فبكون في المرأة
والد امر والفريس ويستحب التزوج بالبكر لئلا تلعب الروح ويلاعبها
بالود ود الولود ويكره ان تباشر المرأة المرأة فتعبرها الزوجها
على اليها ولا يفضى الرجل الرجل ولا المرأة الى المرأة في ثوب واحد
يسبب رجل عند امرأة تنيب الا ان يكون نالها او ذا محرم

وحرم الخلوة بالاجنية الا ان تكون عجوزة شهواء لا ترغب فيها
 ولا جناح في النظر الا ولى اذا وقعت على ما يلزم سترة من ^{الاجنية} ^{الاجنية}
 وليس له النظرة الثانية ويكره الدخول على المغيبات فان الشيطان
 يجري من الانسان مجرى الدم ولا يدخل المحنث على النساء
 وقال النبي صلعم احلوا هذا النكاح واحلوه في المساجد واضلوا
 عليه بالدخول ولا بأس بالفناء والمزامير في زواج اوختان
 او نحوهما من مراسم الفرح بشرط ان لا يكون المغني امرأة اجنية
 مستهراة او امرء صبيح الوجه اما لو غنت جارية من الجوارى
 او غنى رجل شاب او شيخ فلا بأس به وقد سمع النبي صلعم غناء
 الجوارى في زواج الربيع بنت معوذ بن عفراء ومن اصحابنا من
 منع عنه والذي ليس فيه هو محطى او صال ولا يجلد امرأته
 جلد العبد فلعله يضاجعها في آخر يومه وليس منا من خيب
 امرأة على ردها او عمد ا على سيدة ويستحب ان يجتنب
 خضر الدمن قالوا يا رسول الله وما خضر الدمن قال المرأة الحساء
 في المنبت السوء واستحسن العلماء ان لا ينكح في القرابة القرينة
 وهو ممنوع عند الاطباء ايضا فان الولد يخلق ضاويا وليس له
 اصل في الحديث انما وقع في غريب الحديث لا ابن قتبية الخ فوا
 فلا تضوا وقال الشافعي ايضا اهل بيت لم يخرج نساء هم الى
 رجال غيرهم كان في اولادهم حق وقال عمر النخعي في البنات ينفق

تزوج الغرائب ويجوز للمرأة النظر الى الرجال الاجانب وحديث
 انعميا وان انتماحمول على انه خاص بانز واج النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك
 يجوز للرجل النظر الى فرج امرأته وحديث يورث الطمس او
 الفشل ضعيف ويكره النكاح باليد اي الاستمناء بالكف وقيل
 جائز وحديث من نكح يده فهو ملعون ضعيف اما نثر القرم والحلاوة
 ونحوها بعد العقد فلم يرد في ازاره حديث صحيح وقد صح النهي
 من النهي فالاولى التفسير لا النشر والنهب والاختصاص حرام
 وسوءاء ولودخير من حساء لا تلد واذا الى احد اهله نكح ادا
 ان يورث فيستحله ان يتوضأ أو ينسل فرجه ولعن الله الرجل حيلة
 من النساء والقاسرة والمقشورة والمستوفة والمفسلة والواشمة
 والمستوسمة والمتنصصة والمتعلجة والواصلة والمستوصلة وزدارة
 البقر ويجوز للمرأة ان تعيد اطعمها بالخاء ويكره ان تلبس ثوباً يقيأ في راسها
 معها ويكره للرجل ان يصوب وجهها او يتجنبها وكذلك يكره للمرأة
 ان تضع ثيابها في غير بيت زوجها او تخرج مسطرة نفوح منها
 ربح طيب او تسأل زوجها الطلح من غير باس او تلبس على راسها
 مثل اسنمة البعير ولا باس ان تجعل القرط في اذنها اما ان تلبس
 نلبس بثياب وان كان مرسوماً في الهد والحق جواز اهد البعد
 واذا استاذنت المرأة الى المسجد فلا يجوز للزوج ان يمنعه او يخرجها
 وقيل يجوز المنع في النهار لا في الليل وكذلك يجوز للنساء المنع

مع اي تحريم لا فائدة
 للطلعة في حال السو
 تزوج الودود والوداد
 مكاتركم لا يحرم القيام
 ١٣
 ساقى ادا ادا وجوه
 قالت اما انفس

لولا عجمهم ان لم يكن خوف فتنة والحجاب المرسوم في الهند اى الحبس
 الدائم في البيوت ليس بحجاب شرعي وقد قال الله تعالى لا تزواج
 النبي صلعم وبناته قل لا تزواجك وبناتك يدنين عليهن من
 جلابيبهن ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين وقال النبي صلعم
 ان الله اذن لكن ان تخرجن لحاجتك وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لا تمتنعوا ماء الله مساجد الله ولا لباس لوعلمها الكتابة او قلعها اقل
 تمتع بها وعن الخوارج في الغزو والولد للفراس وللعاشر الحجري
 ولا عبدة لشبهه بغير صاحبه واذا اشتركت ثلاثة في وطى امة
 في طهر ملكها كل واحد منهم فيه فجاءت بولد وادعوه جميعا
 فيفرج بينهم ومن استحققه بالفرقة فغلبه للآخرين ثلث الدية
فصل في البدعات المروجة في الزواج ومنها لباس العروس
 والمهر من تبايا صغر السيمونه ما يجها شعار سال الحناء مع الحلاوات
 والفواكه على ظهور الجمال ادق الجرات واواني الخزف مع ازهار
 القراطيس سيمونه آرائش وساخن نهار سال الحناء مع النبات
 من العروس الى العرس مع الزخارف والوان الزينة سيمونه
 مهندي نحر كوب العرس مع اصحابه واحبابه بعد نصف الليل
 وخروجه مع الزينة والتفاخر مع انواع الملاحب النارية والالوان
 والدم سيمونه بسات وشك گشت نعر عود العرس بالعروس مع انواع
 الزينة والتفاخر والملاحب والسرجه الى بيته بطرا وزياد الناس

هذه استدل شيخنا
 عبد الله بن زيد صلي الله عليه وسلم
 كراهة اللوات بقوله تعالى
 انما ولي الدين محمد
 وبارك الله بطرا وزياد
 الناس وهذا استدل بال

ليسمونه بانزگشت در خصمت وهذه ونحوها من مراسل الشرايين
 ولا شئ في كراهتها الا مع قطع النظر عن التشبه بها اسراف
 واصناعة للاموال من غير طائل اما استعمال الصفر في العرس من العرب
 والقاء الورد والرياحين والقاء وشاحها على الاعناق والرؤس فمما
 لو يامر به الشارع ولا يفي عنه فيلحق مباحا ان لم يقصد التشبه
 كان الطيب كان محبوبا عند النبي صلى الله عليه واله وسلم وادى عبد
 الحق واحرى لا يستعمل الطيب والتزين من العرس والمهرس والله اعلم

كتاب الرضاع

هو شرعاً مص لبن او شربه ونحوه باب من حمل من ثدي امرأته في
 وقت مخصوص اي حولين من يوم الولادة ويكره استوصاع الفاجرة
 والكافرة والذمية والمشركة والجمعاء وسيئة الخلق والحذماء
 والبرصاء واذا الرضعت المرأة ولو مكروهة طفلاً ذكر اكلت او انتثرت او
 خنثى بلبن حمل لاحق بالواطي صار ذلك الطفل ولدها اي ولد المرأة
 وولد صاحب اللبن وصار اولاده وان سفلوا اولاد ولد هما وصار
 اولاد كل منهما من الاخر او من غيره كما لو تزوجت بغيره فتأب لها
 لبن من حمل من تزوجت او تزوج بامرأة غير هاتئنا لبنا من حمل
 منه فان رضعتا به اطفالاً او امت باؤلا فان الذكر منهما يصير من
 اخوته واليئامت اخواته عيسى علي ذلك وليصير ابائهما اجداده وبناته

واخواتها واخواتها اعمامه وعماته واخواله وخالاته ولا تنتشر حرمة
 الرضاع الى من بدرجة مرتفع ادفعه من اخ واخت واب
 ام وعم وعمه وخال وخالة من نسب فحل مرضعة لابى مرتفع
 واخيه من نسب وتحل ام المرتفع لابى مرتفع واخيه من نسب
 وتحل ام المرتفع واخته من نسب لابيه واخيه من رضاع كما
 يحل لأخيه من ابية اخت اخيه من امه وتحرى رضاع
 في النكاح وثبوت الحرمة كالنسب والحرمة بالرضاع شرطان
 الاول ان يرتفع اقل من اقل خمس رضعات فصاعداً والثاني
 ان يكون في العامين فلو ارتفع اقل من خمس رضعات في عامين
 او ارتفع بعد هما لمحظة لا تثبت الحرمة وكذلك لو ارتفع اقل
 من خمس رضعات في عامين ثم ارتفع بقية الخمس بعد العامين
 لمحظة لا تثبت الحرمة ويجوز ان رضاع الكبير ولو كان ذا الحية
 تجوز النظر خلاف الجمهور ومنه امتنع الشدي ثم قطعه ولو قهره
 او لتنفس او لحلة له عن المص او لا تنقل عن تدي الى تدي آخر
 ثم امتنع ثانياً رضعته ثانية والسوط في الاف بان يدخل حلقه
 والوجور من قارورة او غيرها واكل ما جبن او خلط بالماء وصفاته
 باقية كالرضاع في الحرمة لا الصب في العين او الاحتقان او
 الاتصال لنجس لا يفذى به كالذكر والمثانة والمجلى وان وصل
 اللبن الى فيه ثم القا له لم تنتشر الحرمة وان شك في الرضاع

او عدد الرضعات بنى على اليقين غير ان ترك الشبهات او لم
 وان شهدت بالرضاعة مرضعة فقط ثبت التحريم بشهادتها
 وكلاهما يمين على الشهود وله ولا على الشاهدة ومن حرمت عليه
 بنت امرأة كامدة وحبدته واخوته وكذا من حرمت عليه بنت امرأة
 بالمصاهرة مثل ربيبته التي دخل بامرأها اذا ارضعت طفلة متبرئا
 عليه ابد الا انها تصير بنتا ومن حرمت عليه بنت رجل كابيه
 وحبدته واخيه واسبه اذا ارضعت نروحبته او امته بلبنه طفلة
 خمس رضعات حرمتها عليه ابد الا انها صارت ابنة من تحرر
 ابنته عليه وينسخ فيهما النكاح ان كانت المرثعة نروحه صغيرة
 اقل من عامين وارثت خمس رضعات فتح مان عليه ان
 دخل بالام واللبن منه والاحبان نروحه الصغيرة ثانيا ولا مهر للكبيرة ان
 له طأ المجنى الفاقة منها وللصغيرة نصفه لعدم الدخول ورجع الزوج
 به على الكبيرة ان تقدمت العتاد والا لا وكذا على المهر ان اوجر
 لبن الكبيرة في الصغيرة خمس مرات وله قال الزوج لمن زوجته
 هي ابنتي من الرضاع وهي في سن لا يحمل كونه ابنته لم تحرم لانه
 امر امر فاسد لتبغ كد به وان احتمل صدقه فلما لو قال هي احنى
 من الرضاعة ولو ادعا بعد ذلك خطأ لم يقبل منه ما يدعيه
 من ذلك وان اوجر لبن امرأة محلو طبلين شاة او بقرة فالحكم
 للثالب وان استويا ثبت الحرمة ايضا وكذا ان خلط بلبن امرأة اخرى

ولو خلط بطعام فلا تثبت الحرمة وان حسا حسوا كان اسم الرضا
 لا يقع عليه وقيل ان كان الطعام رقيقا وحسا حسوا كاللحم يرضع
 مرات تثبت به الحرمة وهو الظاهر والمرجع يجوز ان تكون الوالدة
 أو الظئر المسترضعة فان تيسرت الظئر للزوج فلا تجوز الوالدة
 على الا رضاع وان لم تيسر او لم يفدر الوالد على استحبابها
 تعينت الوالدة وليس لها الا النفقة والكسوة بالمعروف مما كان
 بسبب الزوجية مادامت زوجة ومعتدة وان ارضعت الظئر
 فلها احرها ولو ارضعت الطفل والطفلة في مدة الرضاع لبن شاة
 او برة لا تثبت به الحرمة بينهما واخطأ من نسب التحريم
 بذلك الى امامنا المجتهد المطلق محمد بن اسمعيل البخاري فان
 شأنه اجل من ان يقول بمثل هذا وان ارضعت المرأة انها اخت الزوج
 من الرضاة لا بهل قولها من غير بنة ولا يبطل النكاح الا اذا
 نهى امرأة به بخلاف ما اقر الزوج فيبطل النكاح بمجرد اقراره
 وعليه المهر كله ان وطيرا والا فالمنعة واختلفوا في لبن الخنثى للشكل
 ولبن الرجل لا يثبت الحرمة اتفاقا ولو طلق ذات لبن فاعدت
 ومن وجبت بأخر فحملت وارضعت فحكمه من الاول لانه منه سيقين
 فلا يزدل بالشك فيكون الصغير ابنا رضاعيا الاول وربما
 للثاني حتى تلد فخل لهذا الصغير بنت الزوج الثاني والوطى بالشبهة
 كالحلال لا الزنا فلوزنا بامرأة فحملت فوضعت ثراها وضعت صغيره

تحل هذه الصغيرة للزاني وقيل لا تحل وهو مختار الا حنا دت بحر
لوزنا بصغيرة فهل تحل له امها ام لا واختار اهل الحديث الحلة
كما مر من قبل واختار الاحناف الحرمة وان افرت المرأة
بان قالت للزوج هو اخي من الرضاعة او ابى وانكر الزوج ثم
اكدت نفسها وقالت اخطأت تبقى له زوجة كما لو لم تكن نفسها
اد اصرت عليه ولم تحج ببينة وكذلك لو قالت لرجل اجنبي هو ابى
اد احي من الرضاعة ثم اكدت نفسها وقالت اخطأت
حل له تزوجها وكذلك لو افرت بانها مطلقة الثلث من رجل
ولو اقر الزوج والزوجة جميعا بالرضاع مرن بينهما ثم قالوا اخطأ
والذي بانفسهما لا يحل لهما التزوج خلا فالاحناف وكذا الاقراد
بالنسب وفيه ايضا خلاف الاحناف ولو مص رجل تدي
من وجته وشرب لبنها لم تحرم عليه ولو تزوج صغيرتين فارضعت
كلا امرأة ولبنهما من رجل واحد لم تضمتا نصف المهر وان
تعدتا الفسادل لمرضه بالاختية وعليه نصف المهر لكل منهما
ثم يجوز له ان يتزوج باحدة منهما بالعقد الجديد ولو قبل
الابن زوجة ابيه او طيبها لا تحرم على ابيه ولا يغرم
المهر خلا فالاحناف في صورة التقبيل حيث قالوا انه
يعرم المهر وتحرم المرأة على ابيه ولا تثبت الحرمة بلبس اتي
لم يتب من حل خلا فالائمة الثلاثة سواء كانت بكل ادثيا موطوءة او غير موطوءة

كتاب الطلاق

اصلها في اللغة التحلية فشه ما يقع بالمرأة بذلك هو جازئ لسوء عشر
 الزوجة او لعدم بقائه رغبة الزوج فيها من مكلف مختار ولو هانز لا
 لمن كانت في طهر لم يمسه فيه ولا طلقها في الحيضة التي قبله
 اذ في حمل قد اسبى ان فيجزم ابقائه على غير هذه الصفة في الموطوءة وهل
 يقع ام لا فيه وفي وقوع ما فوق الواحدة من دون تحلل رجعة حلاً
 والراجح عدم الوقوع ولو كانت غير موطوءة فيجوز طلاقها ولو في حالة الحيض
 ويكره ايقاع الطلاق من غير حاجة كريمة وكذا لانه انقض المباحات
 عند الله ويجزم في الحيض وفي طهر اصابه رايه وليس الطلاق ان
 ترك الزوجة الصلوة ونحوها فان عاشرها فلا تتم عليه ويكره
 على المورث ان ينقض من علمه في رجعة الا كان ديوتا
 لم ينصر به لانه الخيارات ان يمسكها ويبي ديوتا ولا يقع ولا
 المكره والداستي والحظي وغير المير والمجود والدائم والمعني عليه
 والمبوسم واحتلوا في طلاق السكران لو مسيد او حسيته ان يزوج
 او سكران سكر مكرها او مضطرا فقبل يقع وفيل لا يقع ورجح شيخنا
 ان التباين هو الوقوع وهو المختار وكذلك في طلاق العصان والرا
 ان كان اذا طلق في مادي الغصب اما الوراثا لعله
 ان يثبت بها قال ولا يقع طلاقه فلا نزاع ولو استحكم

الغضب واشتد به غير انه لم يزل عقله ولكن حال بنبه ^{شبه} ريب
 بحيث ندم على ما فرط منه اذ اراد في هذا محل نظر وعدم الوقوع
 في هذه الحالة قوي رجحه شيئا ان القليم وقال المراتب التي
 اعتبرها الشارع اربعة احدها ان يقصد الحكم ولا يتلفظ به
 والثانية ان لا يقصد اللفظ ولا حكمه الثالثة ان يقصد اللفظ
 دون حكمه الرابعة ان يقصد اللفظ والحكم فالاوليان لغو والاخيران
 معتبران ولو افاق من جنون او اعماء نحو ذكر انه طلق في حالة الجنون
 او الاغماء يقع الطلاق ولا يقع من اكرهه قاذر ظلم الجعوبة مؤلمة
 كالضرب والخنق وعصر الساق والحرس واللفظ في المأوى مع الوعيد
 فطلق تبعا لقول مكرهه لم يقع وفعله ذلك بولده اكرهه لوالده
 بخلاف باقي اقسامه وكذلك لا يقع من اكرهه قاذر ^{دنه} ١١
 اولولده كقتل وقطع طرف وضرب باشد بدو وجنس ونسب
 طويلين واخذ مال كثير واخراج من ديار ونحوه او منع ذيب ولذ
 سلطان او متغلب كلص ونحوه بعلب على ظنه وقوع ما هدد به
 وعجز عن دفعه وعن الهرب والاختفاء فهذا اكله اكرهه **فصل** ومن
 صوم طلاقه صح ان يوكل غيره فيه ولو امرأة وقيل لا يصح وكيلا لامرأة
 بالطلاق لا بها لا بتأشير الطلاق وان يتوكل من غيره ولو كمل ان يطلق
 منه شاء ما لم يحيد الموكل له حدا كان يقول طلقها اليوم او ائني
 عد ونحوه فلا يملك في غيره وقال اما ما ابن حزم لا يصح التوكيل

١٠٠. ومليك، الزوجة امرها فوكد لك توكيله غيره في
 ١٠١. والى سليمان وجميع اصحابنا ومليك الوكيل
 ١٠٢. لا يسأل عن اية اية ليس للوكيل ان يطلق من بدعة
 ١٠٣. فان لم يبع مثل الموكل وان قال لها طلق نفسك
 ١٠٤. كان لها ثلاث مائة سنة، ولا تملك الاثر من واحدة كما اذا قال
 ١٠٥. راء او امرت ببدك او قال لها وكلتك في
 ١٠٦. الوكيل بالرجوع وبالوطى **فصل السنة من**
 ١٠٧. اراد طلاق زوجته ان يطلقها طلقة واحدة في طهر لم يطأ
 ١٠٨. فيه ثمريد عنها حتى تنقضي عدتها الا في طهر منعقب لرجعة من
 ١٠٩. طلاق في حيض فبدعه فان طلقها ثلثا او شتين ولو بكلمات
 ١١٠. في طهر لم يصبرها فيه او طلقها ثلثا او شتين في اطهار قبل رجعة
 ١١١. او طلقها ثلثا بكلمة واحدة في طهر لم يصبرها فيه او طلقها
 ١١٢. في الحيض انما في طهر وطأ به ولم يستب جنبا ولو بواحدة او
 ١١٣. علفه على امر بلم ونوسة حالتهما او طلقها في حيض ثم طلقها
 ١١٤. في طهر بعد لا فبدعي وحرام وهل يقع الطلاق في هذه الصور
 ١١٥. او لا فيه خلاف كما في المختار عدم الوقوع الا اذا طلقها ثلثا او
 ١١٦. شتين في اطهار من دون تحلل رجعة او طلقها ثلثا او شتين
 ١١٧. بكلمة واحدة في طهر لم يصبرها فيه فيقع واحدة رجعية وقيل
 ١١٨. لا يقع شي في جميع الصور المذكورة وقيل يقع واحدة ان طلقها

واحدة وتلت ان طلقها ثلثا وشتان ان طلقها شنتين ولو بكلمة واحدة
وهو مذهب الجمهور وقيل يقع الثلث اذ شتان ان كانت المطلقة
مدخولة واحدة ان لم تكن كذلك ولو طلق غير المدخول بها
او الصغيرة او الآشنة او الحامل التي استبان حملها فهو جائز اما لو
طلقهن ثلثا بكلمة واحدة او بالفاظ في مجلس واحد فيقع
الواحد وان طلق الآشنة والصغيرة في كل شهر مرة وراجع
بعد كل طلاق فتقع الثلث في ثلثة اشهر وان لم تتحلل ^{جنته} الرجعة
فتقع الواحدة ولو طلق الحامل ثلثا في كل شهر مرة وراجع بعد كل
طلاق فتقع الثلث ولو طلق غير المدخول بها في تبيين بواحدة و
لا يقع الطلاق الثاني والثالث ولو فرق في كل شهر لا ينفك ^{لح} حتى يصح
للمطلاق بل بانف بالطلاق الاول فالطلاق الثاني والثالث يكون
لغو والنكاح كالحبس ولو قال لموطوءة حال حيضها او طهرها انت طالق
تلت اثنتين للسنة او على طريق السنة فلا يقع الا واحدة وان
رأى ايقاع الثلث الساعة او ايقاع واحدة عند راس كل شهر وقيل
يبيع عند كل طهر طلقه وتقع اولها في طهر لا وطى فيه وكذلك
لو كانت غير موطوءة او لا تحيض او حاملا فلو نكحها ثانيا لا يقع
عليها شيء وان الاحناف كلما نكحها ادمضى شهر بيع ورفع طلاق
ان تكرر بالاستسارة المبرومة المبرومة ويكون حكمها كالصريح
في طلاق الفصول ^{بأنه} فيل هو دونها لنكاح على الا

ولا يقع طلاق المولى على امرأة عبده ولو قال المولى لعمدة
 زوجتها منك على ان امرها بدي اطلقها كلما شئت فقال
 العبد فبليت او قال العبد اذا تزوجت فامرها بدي ابد
 لم يكن للمولى ان يطلقها اذا شاء لانه توكيل قبل العقد
 اما عند الاحناف فله ذلك ولو علق رجل طلاق امرأته بالشرط
 ثم حوَّ فوجد الشرط يقع الطلاق ولو ظهر المحنون مجبوراً او عينا
 فللفاضل التفريق بعد سنة ولا يمنع جنونه هذه الفرقة
 وكذا اذا سلمت زوجة المحنون وانكر البوة الاسلام ويجوز
 طلاق الصبي المميز خلافاً للاحناف لا طلاق المعتوه والمعتوم
 والمد هوش ولو قال النائم بعد ان استيقظ اجزته او ادفعته
 (اي الطلاق الذي تكلمت به في حالة النوم) لا يقع لانه اعادة الصبر
 الى غير معتبر بخلاف الصبي اذا بلغ وقال او دفعته او اجزته
 ولو قال النائم او دفعته ذلك الطلاق او جعلت طلاقاً واقع
 واذا ملك احد هما الآخر كله او بعضه بطل النكاح
 لو حررته حين ملكته ثم طلقها لكون الطلاق لعوا
 لان النكاح بالملك ولو خرج الحربية البنا سلمة
 ثم خرج رجلاً وحماً كذلك سلمة فطلقها يقع الطلاق لبقاء
 النكاح حتى تنزوح بغيره كما مر واعتبار عدد الطلاق
 بالرجل والعدة بالنساء فيلزم الحرة ثلاث وان كان مراً وحده امة

والعبد تبتين وان كانت نروجه حرة ونفد الامه لمسه
 كادت تحت حر الحرة ثلثة اطهار او حيف وان يـ
 در جم الشوكاني من اصحابنا ان عدة الامه كعدة الحرة
 ان طلاق العبد والحري سواء وفيل ان اي الر دعتين
 الطلاق بسببته اثنتين فالحر بطلت الامه تطليقتين
 بحضتين والعبد يطلق الحرة تطليقتين ونفد ثلث
 وقيل ان الطلاق بالنساء كعدة فطلاق الحرة نس ان
 عبدا وطلاق الامه ثنتان وان كان نروجه حرا فهو
 الا حاف وكذلك اختلفوا في النكاح فنكاح العبد اتان
 مالك ان له ان يكح اربعا ثم حاجته الى ثلاث كالحرة
 وقال شافعي واحمد اجله في الايلاء كاجل الحر واذا عتق العبد
 وقد طلق نروجه تطليقتين فلا تحل له حتى نكح رجاعة
 وقبل له رجعتها ان كانت في العدة وان مصب العدة ذلة
 ان بقدر عليها عفا مسانفا من غير حاجة الى التحليل وفيل
 ان نروجه ان كانت حرة مذك عليها تمام الثلث وان كانت امه
 حرمت عليه حتى تنكح رجاء غيره ومن طلق دون الثلث حرمه
 حتى نكح رجاء غيره ثم ما بال الزوج الثاني او طله فانه كح
 الزوج الاول فانهما يكون عنده على ما نفى من طلاقها دليل
 على ثلث با لا نفاق كما اذا طلقها ما دون الثلث وبانت بانقضاء
 العدة

ثم نرد بها فانها تقود على ما بقى من الثلث بالانقاف واذا اطلقها
 تولاها فلا تخل للادول حتى يطأها الزوج الثاني فاصابة الزوج الثاني
 شرط في حلها للادول وقول من احتفى بحجر العقد مردود بالسنة
 التي لا مرد لها ولا يشترط الا نزال بل يكفي مجرد الجماع الذي هو ذوق
 العسيلة واذا ادعت المرأة طلاق زوجها فباعت على ذلك شاهد
 واحد عدل استخلف زوجها فان حلف بطلت عنه شهادته
 الشاهد وان كل فنكوله بمنزلة شاهد آخر ونفذ الطلاق ولا يكفي
 بشهادة الشاهد الواحد في الطلاق ولا مع يمين المرأة واذا علم
 بفسخ المرأة به نيته يستخلف الزوج في دعوى الطلاق فان
 نكل فبطلت عليه بالطلاق وان حلف بطل دعوى الطلاق
 ودفع الطلاق بلفظ العتق اذا نوى الطلاق ادول عليه الحال
 لا عكسه ولو كتب الطلاق على لوح او فرطاس واعطاه الزوجه
 مع الطلاق ان نوى سيمان الاخرس ولو على حوالاء فلا ولو كتب على
 وجه الرسالة والخطاب كان كمنب يا فلانة اذا اتاك كتابي
 فانه طالق طامت بوصول الكتاب ولو سر وحر كريمة نحو سافر
 زوجي فميت فميت كريمة فكتب اليها كل امرأة في
 غرض وغير زينب طالق ثم محي اسم الأخيرة وبعثه ليسلي بها
 كريمة لم تطلق زينب لانه ما وى طلاقها بالكتابة بل
 استثنى زينب عنها وهذا حيلة عجيبه

فصل الطلاق الصريح

لانه خالف ما اقر به ولا نه بتعلق به من انسان معين فلم يثبت
 في الحكم كافر اذ لا به بال شر يقول كذب ودين في ما بينه
 وبين الله تعالى لانه لم يحلف واليمين امانة تكون بالحلف
 وان قال على الطلاق او يلزم مني الطلاق او الطلاق لا نه في
 قصر يح لا يحتاج الى شبه سواء كان منجزا او معلقا بشرط او محظوظا
 به وكذا اذا قال لا امر ا نه انت الطلاق يقع واحدة ولو نسي
 اكثر وان قال كما مر ا نه است على حرام او على الحرام او يلزم مني الحرام
 او الحرام يلزم مني ولو نسي امر ا نه فهو ظاهر وان نوى به الطلاق او
 وصله بقوله اعني به الطلاق ولو قال ان سارمت او ان كلمت هذا
 او كلمت فلانا فامر ا نى على حرام فهو يمين يجب التكفير عنه
 وتسل ا نه لو لا شئ فيه لا في الدرجة ولا في غيرها لا طلاق
 ولا ايلان ولا ميمس ولا ظهار وتسل ا نه طلاق ثلث في الدرجة
 وتسئل ثلاث في جن المدخول بها لا يقبل منه غير ذلك في
 غير المدخول بها ومع ا نواها من واحدة او اثنتين او ثلاث فان
 ا طلق فواحدة وان قال لعمري د طلاقا فان كان قد تقدم كلام
 يجوز صده اليه قبل منه وان كان اسدا او العرق تسئل وان حرر
 امته او طعامه او متاعه فليس بشئ وهذا من ذهب مالك
 وتسل ان نوى الطلاق كان طلاقا شو ان نوى به الثلث فتثلت
 وان نوى دو بها فواحدة بائنه وان نوى يمينا فهو يمين بها لفظا

مع ا ن كانت مني في الحرام او
 مع منك معي اذ انت معي
 ارحام معي او غيري على ا ن
 طلق حرام او حرام او حرام
 حرام او حرام او حرام
 حرام او حرام او حرام

وان لم يوشىء فهو ايلاء فان نوى الكذب صدق ديانته ولم يكن
شيئاً وبكون في القضاء ايلاءاً وان صادف غير الدرجة والافعة
كالطعام وغيرها فهو يمين فيه كفارة وهذا مذهب ابي حنيفة
وقيل ان نوى به الطلاق كان طلاقاً واقعاً ما نواه فان طلق
وقب واحد وان نوى الظهار كان ظهاراً وان نوى اليمين
كان بيميناً وان نوى عثر بحر عينها من غير طلاق وكذا ظهار
فعليه كفارة يمين وان لم يوشىء ففيه قولان أحدهما
لا يلزمه شيء والثاني يلزمه كفارة يمين ان صادف جازية
فوى عتقها وقع العتق وان نوى عثر يميناً لم يفسد اللفظ كفارة
بيمين وان نوى الظهار منها لم يصح ولم يلزمه شيء وقيل بل يلزمه
كفارة يمين وان لم يوشىء ففيه قولان أحدهما لا يلزمه
شيء والثاني عليه كفارة يمين وان صادف غير الزوجه والامة
لم يحرم ولا يلزمه شيء وهذا مذهب الشافعي وقيل انه طهرها
ما طلائه نواه او لم ينو اكله ان يصرفه بالنساء الى الطلاق او يمين
فينصرف الى ما نواه هذا ظاهر مذهب احمد وعنه رواية
ثانية انه باطلاقه يمين اكله ان يصرفه بالنساء الى الظهار او
الطلاق فيصرف الى ما نواه وعنه رواية بالثمة انه ظهار بكل
حال ولو نوى غيره وعنه رواية رابعة انه طلاق بائس ولو
وصفه بقوله اعني به الطلاق ففيه رواية رابعة ان احدهما اطلاق

فعلى هذا اهل تلمذه الثلاث او واحد على الرايتين والثانية
 انه ظاهر ايضاً كما لو قال انت على كظهر ابي اعني به الطلاق وقيل
 ان نوى به ثلثا فهي ثلث وان نوى به واحدة فهي واحدة ^{بأ}
 وان نوى به يميناً فهي يمين وان لم ينو شيئاً فهي كذبة لا شيء
 يها وهذا مذهب السفيان الثوري وقيل انه طلقه واحدة
 بأئنة بكل حال وهذا مذهب حماد بن ابي سليمان وقيل
 ان نوى ثلثاً فهو ثلث وان نوى واحدة او لم ينو شيئاً فواحدة
 بأئنة وهذا مذهب ابراهيم وقيل انه طلقه رجعة وقيل
 انها حرمت عليه بذلك فقط ولو يذكر هو كلاء ظاهر او كلاء
 طلاقاً ولا يمس ابل الر مولا بموجب تحريمه وقيل بالتوقف
 في ذلك لا يجر معها الفقي على الر وجه ولا يحلها له وهذه الاقوال
 كلها في حرم زوجه اما لو حرم شيئاً غير الر وحده من الطعام
 والشراب واللباس او امته لم يجرم عليه بذلك وعليه كعادته يمين
 وقال الشوكاني في الدرر انه لا يقع الطلاق بانت على حرام بل هو يمين
 من الايمان ورجحه شيخنا ابن الفيم وقال السيد في الر وصة
 هذا اذا اراد يخرج العين اما اذا اراد الطلاق بلفظ التحريم
 غير فاصد لمعنى اللفظ بل قصد التبريح فلا مانع من وقوع الطلاق
 بهذه الكساية كسائر الكنايات ومن طلق زوجته من زواج
 ثم قال عقبه اضرب تراشركم معها او استتر بكنزها او ان مثلها

وقع عليهما الطلاق وان قال على الطلاق ادا امر ابي طالق ومعه
 اكثر من امرأة فان نوى معينة الضرر اليها وان كان هناك
 سبب يقتضي تقيما او تخصيصا حمل به وان نوى واحدة مبهمه
 اخرجت بقرعة وان لم ينو شيئا ولم يكن سبب يقتضي تقيما او تخصيصا
 طلق الكل وقال الاحناف نطق واحدة منهم وله خيار التيسين
 ومن طلق زوجته في قلبه لم ينع طلاقه فان تلفظ به او
 حرث لسانه وقع ولو لم يسمعه بخلاف قراءة سرية الصلوة وانها
 لا تجزئه حيث لم يسمع نفسه ومن كتب صريح طلاق زوجته وقع
 فلو قال لم ار ذلك تجويد خطي او عم اهل قبل منه وكذا اذا قال كتبه
 نقلا وكذا اذا قرأ ما كتبه وقال لم اقصد الا القراءة ولو قال ان جئت
 يقع الطلاق او لا تخرجي الا باذني فاني حللت بالطلاق فخرجت لم يقع
 لتركه الا صافه اليها ولو بين مسائل الطلاق لامرأته ولم يقصد بها
 بالخطاب انما قال لها الغرض التعليم والمثال فلا يقع الطلاق ولو
 قال شئت طلاقك او رصيت طلاقك او ادعت عليك
 طلاقك وقع وان قال بالهندية او الفارسية اديرهما ارجما وطلاقا
 مے يايے تجھ کو طلاق ديا ياتر اطلاق دادم يا تو مطلقه شد ي ياتر اطلاق
 است (لوقال بالا انكليزية لفظ دي ورس وهو مرادف للمطلاق وخطاها
 يقع الطلاق ولو قال الهندي طلاق بتسد يد اللام او طلاع وتلاغ
 وطلاك وتلاك او طلاح باش وقع وان قال نهد به تخوين

لم يصدر قضاء إلا إذا شهد عليه قبله بفتى و تقع في كل ما ذكر
 أي في صريح لفظ الطلاق واحد رجعية إن فهم معناه وقصد
 الطلاق وإن نوى البائن أو ما فوق الواحد وقال الأصناف لو نوى به
 الطلاق عن وثاق دين إن لم يفتره عدد ولو مكرها صدق قضاء
 أيضًا كما لو صرح بالوثاق أو العتيد وكذا لو نوى طلاقها من زوجها
 الأول ولو نوى عن الحمل لم يصدر أصلًا ولو صح به دين فقطر
 عند ناصد في ديانة وقضاء في جميع ما ذكر وقال شيخنا ابن القيم
 لو كان معه امرأته في طريق فافتراقا قاتل ابن امرأتك فقتل
 ما رقتها أو سرقتها ولم يرد طلاقًا لا تطلق وإن كان حيا ملاً
 محصناً وخادعه رجل فعلمه لفظ الطلاق قال له إن معناه أنت
 جيلة وحسينه أو غير ذلك فخدع وقال لزوجته أنت طالق
 لا ينع الطلاق عندنا وقيل تقع قضاء كإيالة ولو قال له اسب
 الطلاق أو انت طالق أو انت طالق الطلاق أو انت طالق
 طلاقاً تقع واحدة رجعية سواء نوى واحدة أو ما فوقها ولو نوى
 شيئاً ولو قال لزوجته الغير المدخول بها انت طالق أو انت طالق
 است طالق ثلاث مرات أو است طالق طالق طالق بآيات أو واحدة
 وإن كانت مدخولاً بها تقع واحدة رجعية وإن نوى ثلاثاً
 في الحرة وثنتين في الأمة ولو قال على الطلاق من ذر لسي
 تقع واحدة رجعية ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد كذا لم يزم أو

واجب او ثابت او فرض هل يقع عام كافيته قولان والصحيح انه لا
 يقع وقال الخاص المختار انه يقع اما لو قال كاجنبية الطلاق يلزم
 او الحرام يلزم مني او انت طالق او انت على حرام او على الحرام ثم تزوجها
 لا يقع شيء ويلزم التكفير في الثانية والرابعة والخامسة ولو قال
 طلاقك الله او الله يطلاقك لا يقع ولو قال لها كوني طالفا او يا مطلقة
 يقع ولو قال لها يا طال او يا طال بالترجيع ينوقف على النية وكذا
 اذا اتبعي به فقال انت طال ق «او طل ق» او لك طل ق «او
 طل ق» ولو قال لامرأته انت طالق لا بل انت طالق وقت واحدة
 وكذا في قوله انت طالق بل انت طالق حلافا للمخالبة واذا صان
 الطلاق الى ما يعبر به عنها كالرسم والعنق والردح والبدن
 والمجسد والفرج والوجه والراس ولاست او اللى حرء ستاج
 منها لم يصفها او تلتها ودفع ولو اضاف الى البضع والدم ففيه قولان
 ولو قال نصفك الا على طالق او نصفك الا سفل وقت واحدة
 رجمية وكذلك اذا قال نصفك الا على طالق واحدة ونصفك
 الا سفل طالق واحدة او شتين ولو قال الرقبة منك او الوجه
 منك او وضع يده على الراس او العنق او الوجه وقال هذا العضو
 طالق لم يقع في الاصح ولو لم يضع يده بل قال هذا الراس طالق
 اشار الى راسها ودفع في الاصح ولو اضافه الى السيد او الرجل
 او اليك او السترة او الكلب او الساق او اليد او الظهر او البطن

او اللسان او الفم او الصدر او المتدنى او الذنى او السن او اليريق
 او العرق لا يقع لانه لا يعبر بهذه الالفاظ عن الكل فلو غير بها
 فوم عنه وقع ولو قال عليك جزء من تطليقة او نصفها او ثلثها او
 ربعها او جزء من الف اجزاء الظليقة وقعت واحدة رجعية
 ولو زادت الاجزاء على الواحد كما لو قال انت طالق نصف طلقت
 وتلتيتها او انت طالق نصف طلقة وثلت طلقة وسدس طلقة
 او بلا واو وقعت واحدة رجعية حلا فالاحناف في الاول والثاني
 وكذا اذا قال طلقة ونصفها وكذا اذا قال نصف طلقة وثلت
 طلقة وربع طلقة او قال انت طالق ثلثا الا نصف تطليقة
 او من واحدة الى اثنتين او ما بين واحدة الى اثنتين او من واحدة
 او ما بين واحدة الى ثلث او ثلثة انصاف طلقين او ثلثة انصاف
 ثلث طلقات او ثلثة انصاف طلقة او نصف طلقين او واحدة
 في ثنتين وان نوى واحدة وثلثين او واحدة مع الثلثين او واحدة
 وثلثين او ثنتين في ثنتين ولو نوى من الواو او مع في كل هذه الصو
 تقع واحدة رجعية في المدخول بها وفي غيرها واحدة بائنة
 ولو قال انت طالق من ههنا الى السام نفع واحدة ولو وصفها
 بطول او كبر ولو قال انت طالق بمكة او في مكة او في الدار او الظل
 او الشمس او ثوب كذا او مكان كذا فهو تنجيز يقع الطلاق للحال
 كقوله انت طالق مريضة او مصلية او انت طالق وانت مريضة

او وانت تصليين ولو قال عيب التعليل بصدق ديانته لا قضاء
 ولو قال انت طالق بعد سنة او شهر او السنة او الى راس سنة
 او شهر او السنة فهو قليل لا يصلح الا حين ما ذكره ولو قال
 اذا دخلت مكة فهو قليل وكذا في دخولك الدار وفي لسانك ثوب كذا
 وفي صلاتك وفي نزولك محلا كذا او بلد كذا او لو قال لدخولك
 او لحضرتك او بدخولك او بحضرتك فهو قليل حلا فالاحناف
 في الاول ولو قال في حضرتك وهي حائض فحنن تحيض اخرى وكذا لو
 في حضرتك وقال الاحناف حنن تحيض ونطهر ولنا قوله ان حضرتك
 ليست في يدك ولو قال انت طالق في تلمة ايام فهو تحييز وان
 قال في محيى تلمة ايام فهو قليل مطلق في اليوم الثالث سوى يوم التكلم
 ولو قال انت طالق يوم المصامة فهو لو وقبله تحييز وكذا قوله اس
 طالق اليوم اذا جاء غد لغد ولو قال اس طالق نطقه حسنة
 في دخولك الدار ان رفع حسنة فهو تحييز وان نصرها فتعليل
 ولو قال انت طالق ثلث ما رفع دفعت واحدة كما لو قال ثلث
 وكذا في قوله والطلاق عزيمة ثلث او ثلثا ولو قال انت طالق عدا
 او في عد تقع عند طلوع الصبح وصدق في الثاني لو فوسى العصر فضاء
 وميها ديانته ولو قال انت طالق اول شهر كذا او غرة او ٢٠ / اسه
 او استقباله او محيئه فانه لا يفضل قوله اريدت وسطه ولا اخره
 كذا قال الحاملة وعندنا يقل قوله في راسه لان الراس يطلق على الا^{خر}

ايضاً كما في قوله عليه السلام ان الله يبعث على اس كل مائة سنة
 من يجد دلها دينها ومثله انت طالق شعبان او في شعبان ولو قال
 انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم اعتبر اللفظ الاول ولو قال انت طالق
 اليوم وغدا او غدا اليوم تقع واحدة خلافاً للاختلاف في الثاني
 كقوله انت طالق بالليل والنهار او اول النهار واخره و
 عكسه او اليوم وراس الشهر ولو قال انت طالق اليوم واذا جاء غدا او
 انت طالق كابل غدا تقع واحدة في الحال ولو قال انت طالق واحدة
 او كلاً او مع موتي او مع موتك فهو لغو وكذا قوله انت طالق قبل تزويجك
 او قبل ان امر وحالت او است طالق امس وقد نكحها اليوم ولو نكحها قبل امس وقع
 الا ان ولو قال امس واليوم او عكسه وقعت واحدة وان قال بالمهندية رجمها
 كل طلاق هو دار ادم من كل امس ونكحها اليوم صدى دبابه كاختلاف لفظ
 كل يطلق في الهند سمي امس غدا ولو قال انت طالق ليل ان احل او مبل ان تخلق وطلقت
 وانا صبي او نائم او محنون وكان جنونه معروفاً فهو لغو وكذا قوله انت
 حر قبل ان اشتريك او انت حر امس وقد اشتراه اليوم فلا يقع
 وقال الاختلاف يقع ولو قال انت طالق قبل موتي بستر من او اكسر
 بنات قبل مضي شهرين لم تطلق وان مات بعده طلقت مستداً
 لا حول المدة لا عند الموت ولو قال لها انت طالق كل يوم او كل
 حقه او اس كل شهر او في كل يوم او مع او غدا او كلما مضى يوم تقع واحدة في اوله
 كذا في قوله انت طالق هم كل يوم تعلية لو قال طولك اعمراً طالق الا ان لا ينفك

حتى يموت أحد لهما فطلقوا، اهـ أخرى حديثه ولو قال أنت طالق
قبل تدوم نريد بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق في الحال
ولو قال إن كان نريد في الدار فانت طالق وتبين في الغد
وجوده فيها نطلق من حين القول فتعند منه ولو قال أنت طالق
مالم اطلقك أو منتهى له، اهـ الم، اهـ
طلق في الحال بسكوته، اهـ
يومين أحدهما قبله والأمر إذا جاء سيء، اهـ
ولو نوى الوقت أو الشرط اعتبر فيه اتفاقا مالم يفرق بينهما
الفور فعلى الفور ولو قال أنت طالق مالم اطلقك أنت طالق مع
الوصل أو الفصل طلقت واحدة ولو قال إن لم اطلقك اليوم
ثلث فانت طالق فجلسته أن يطلقه اعلى الف ولا تقتل المرأة
فإن مضى اليوم لا نطلق كذا قال أكثر أصحاب وعندها إذا لم يطلقها
في ذلك اليوم تقع واحدة ولو قال فانت طالق ثلثا ولو قال أنت
طالق يوم آخر وجبت تسكنها، اهـ
طلاق قبل النكاح والغلق قبل النكاح باطل عندنا ولو قال امرئ
سيدك يوم يقدم نريد فقدم ليلاً لم يتخير ولو سار ابى للعرو
ولو قال أنا منك طالق أو برئ فهو لغو وإن نوى به الطلاق ولو
قال أنا منك بائن وفعت واحدة، اهـ
لو قال أنا عليك حر أم فحكمه
مأمراً في قوله أنت على حرام على اختلاف المذاهب ولو قال أنا بائن

او ااحرام بغير منك لم بقة شيئي بحلاف انت بائن او حرام وان
 لم يقل مني فتقع واحدة في الاول وحكم الثاني مامر من اختلا
 المذاهب نعم لو جعل امرها سيدها من طوق لها بائن مني
 ولو قال ابرأ منك عن الزوجية بلانية تقع واحدة ولو قال
 لم زوجك اقامة انت طالق تنسيتين مع عتق مولاك اياك
 فاعتقها اسدها طلقت واحدة وله الرجعة اتفاقا
 امعاءنا فانك ابرأ من امرها ١٠ الطلاق بالرجال ولا يكون
 النسيين او الثلث واحدة وامعاء الاحكام فلو جرد التطلق
 بعد العتاق كانه شرط ولو علق عنه ما وطلقاتها يجزئ العتد
 فجاء المنسل له الرجعة عند نكاحه عند الاحكام وعدتها
 في السئلين ثلث جعق احبها طالع ولو كان الزوج مريضا
 كاترت منه في المسئلة الثانية لوفعه وهي امة ولو
 قال انت طالق هكذا استبرأ بك اصابع وفت واحدة وكذا
 لو قال بل هذا او اشار بك اصابع ولو قال انت هكذا استبرأ
 بك اصابع لم يقع شيئي ولو نوى الطلاق ولو قال لله طوأة است
 طالق بائن او البتة او الفحش الطلاق او طلاق الشيطان او البتة
 او اشر الطلاق او كالجبل او كالف او ملاء البيت او ملاء الارض
 والسماء او ملاء كل شيئ او ملاء الدنيا او عظم الجبل او عظم الشمس
 او القمر او عظم الفيل او الجمل وغرة او تطليقة شديدة او مريضة

او طويله او اسوله او اسوده او اخبثه او انجسه او اخشنه
 او اكبره او اعمر منه او اطوله او اعظمه او اعظمه
 او عليك الف تطليقة او مائة الف او عدد مخلوقات الله
 او عدد معلوماته تقع واحدة رجمية وفي غير الموطأ تقع
 واحدة بائة خلافا للحناف وكذا الوقال انت طالق وبائن
 او انت طالق وبائن او انت طالق وبائن او انت طالق بطلقة
 تمكلى بها نفسك وكذا الوقال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك
 وكذا الوقال ان طلقك واحدة فهي بائة او ثلث شعر طلقها
 وكذا الوقال ان دخلت الدار فانت طالق شعر قال فبطل دخولها
 الدار او بعد دخولها جعلته بائة او ثلاثا وكذا الوقال متى
 تزوجت عليك فانت طالق بطلقة تمكلى بها نفسك او انت
 طالق اكثر او اكثر بالتماء او انت طالق مرارا او لونا او لوكا او لا
 فليس ولا كثير او اقل الطلاق او عامة الطلاق او احب له او
 يمين منه او اكثر الثلث او كبير الطلاق او طلقك اخر الثلث
 تطليقات او اخر ثلاث تطليقات او انت طالق كل التطليقة
 او كل تطليقة او عدد التراب او عدد الرمل او عدد الامم
 او عدد الاصحار او عدد المحصى او عدد القطر او الرمل او الريح او النار
 او عدد الجبال او السفن او البلاد او العباد او عدد شعر ابليس
 او عدد شعر بطن كفى او ظهر كفى او ساق كى او فرج كى

او عدد رما في هذا الحوض من السمك او عدد نجوم السماء فتقع
 في جميع هذه الصور واحد رجعية ولو قال لست لك زوج
 اذ لست لي بامرأة او قالت له لست لي زوج فقال صدقت او قال
 والله لست لك زوج اذ لست لي بامرأة او سئل هل لك امرأة
 فقال لا لا يقع ثبوت ولو قيل للزوج الست تطلقها فقال بلى
 تطلقن لا ينعم ولو قالت له ايا امرأتك فقال انت طالق كان
 اقرارا بالنكاح وتطلق ولو علم انه حلف ولم يدري بطلاق او بغير
 لغاها الوشك اطلق ام لا ولو شك اطلق واحدة او التريبي على
 اليقين والا فعلى الاقل وقيل على الاكثر احتياطا او كوطق النكاح
 بنكاح فاسد ثلث له تزوجها بلا محلل ولو قال لن زوجتكم
 غير المدخول بها انت طالق يا زانية وجب عليه الحد
 ولا لعان ولو قال انت طالق يا زانية استاء الله وجه اللعان
 ولم تقع الطلاق ولو قال لها انت طالق واحدة واحدة واحدة
 او انت طالق وطالق او انت طالق انت طالق انت طالق
 بانت بالاولى ولا يبقى للزوج حق الرجعة بخلاف الموطوءة
 حيث تقع واحدة رجعية ولو قال انت طالق ثلثا امتفرت قامت
 او ثلثين مع طلاق اياك فطلقها واحدة وقم واحدة كما لو قال
 نصف او واحدة او واحدة ونصف او واحدة وعشرين او واحدة
 وثلثين او واحدة مع عشرين او ثلثين او مع اثلاثين ولو ماتت

الموطوءة وغيرها بعد الايقاع قبل تمام العدد ونفت واحدة وقال
 الاحناف لغا وكذا ذلك لو مات الزوج واخذ احد منه قبل
 ذكر العدد ولو قال لغير الموطوءة امت طالق واحدة واحدة او
 قبل واحدة او بعد واحدة يقع واحدة بائنة ولا تلحقها
 الثانية وكذا في الموطوءة عندنا خلافا للحناف وكذا في قوله انت
 طالق واحدة بعد واحدة او قبلها واحدة اجمع واحدة او معها
 واحدة او انت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار او ان
 دخلت الدار فانت طالق واحدة وراية واحدة مرة واحدة موطوءة
 او غير موطوءة خلافا للحناف في الموطوءة رعلق الطلاق بتبهر
 من ما قبل فله رمضان فيقع في ذي الحجة ولو قال بعد ما بعد عدد
 رمضان فيقع في جادى الاخرى ولو قال بل ما بعد قبله رمضان
 او قبل ما قبل بعده رمضان او بعد ما قبل قبله رمضان فيقع
 في سوال ولو قال بعد ما قبل بعده رمضان او بعد ما بعد قبله
 رمضان او قبل ما بعد بعده رمضان فيقع في شعبان ولو قال
 لشأنة الامر معي بئسك تطليقتك طلقتك واحدة تطليقة
 وكذا لو قال بئسك تطليقتك او تنك او ارجع او خمس او ست
 او سبع او ثمان فصاعدا ولو قال لا امرأتى من بعد خولتي او
 من خولتي من امرأتى طالوا امرأتى طالق وقال لو ميت واحد منهما
 ينصرف اليها وان لم يمت بمهمله اخرجه بفرقة والا طلقا كما

حلالاً لا حناب فانهم قالوا لو كانتا غير مدخولتين لا يصدق
 ولو مدخولتين فله ايقاع الطلاق على احد منهما ولو قال امرأه
 طالق ولم يسم ولم امرأته معروفة طلقت امرأته فان قال
 لي امرأته امرئ واياها عينت لا يقبل قوله الا ببينة وله ان كان
 امرأتان فعن من الحكم فيهما ولو كان له امرأتان فخطبهما
 وقال احدكما طالق فيقع على من نوى او على من اقتضت قرينة
 التحصيلها وان نوى واحدة مبهمه اخرجت بقرعة وان لم يجر
 شيئاً فله خيار التعيين ولو كان اسم من وجبه طالق او اسما متبه
 حرة فناداهم يا طالق ويا حرة لا يقع الطلاق ولا العتق الا اذا وى
 الطلاق او العتق ولو قال لا امرأته هذه الكلية طالق او لعبد هذه الحما
 من طلقت وعتق كما لو قال است طالق او انت حرة وعنى به الاخبار كذا
 وقع قضاء الا اذا اشهد على ذلك وكذا المظلوم اذا شهد عن
 استحلاب الظالم بالطلقات الثلاث انه يحلف كاذباً صدى قضاء
 وديانة ولو لم يتشهد صدق ديانته لا قضاء ولو قال فلا لله طالق
 واسمها كذلك وقال عينت غير هادين ولو غيره صدق قضاء و
 ديانته وعلى هذا لو حلفت لدانيه بطلاق امرأته فلائحة واسمها
 غيره لم تطلق ولو قال است طالق على اربعة مذاهب تقع واحدة
 مرجعية كما لو قال انت طالق في قول الفقهاء او فلان القاضى له الحق
 ولو قال نساء الدنيا او نساء العالم طوالت لم تطلق امرأته الا اذا

لو طلق امرأته بخلات نسأ المحللة أو الدار أو البيت أو القرية
 أو السدة وكذا العتق ولو نادى زوجته يا مائة طالق فبقيت
 واحدة رجعية خلافا للمحاذلة ولو قالت لزوجها اطلقني فقال
 فقلت طلقت فان قالت ردني فقال فقلت لا يقع الطلاق
 الثاني خلافا للاصحاب وكذلك لو قالت طلقني طلقني او قالت
 طلقني وطلقني فقال طلقت او فقلت ولو قالت طلقت نفسي
 او اهدت نفسي فقال احترت ولو طلق في الثاني وقع ولو قالت
 اخبرت نفسي فقال اجبرت لا يقع ولو قال بين اصحابه من كانت
 امرأته سلبية حر ما يفعل هذا الا من كان من كانت امرأته مطلقة
 فيفعله فعليه واحد من سه ولا يقع شيء ولا يكون فعليه اقرار اجمعي متنها
 او طلاقها او ذلك وقال جماعة كل من له امرأة مطلقة فليصفق
 سدة نصفوا ولا يقع شيء وقال الفقيه ابو الليث طلق ولو كانت
 امرأته سلبية حر ما يفعل هذا الا من كان من كانت امرأته مطلقة
 فيفعله فعليه واحد من سه ولا يقع شيء ولا يكون فعليه اقرار اجمعي متنها

هذه امرأته السبية
 لا تزني، رقيقه
 لا يزوج على شيء ١٢ سنة

باب الكنايات

راية الطلاق لا بد فيها من ينة الطلاق اتفاقا وتقع في كلها وامرأة
 رجعية ولو نادى في غير المدخل بها فامرأة بائنة وقال
 اهل الطائفة من اصحابنا لا يقع بها الا باليمين وان نزل الا هنا

انه نفع بها الطلاق عند اقتضاء الحال ايضا كالحالة المذكورة الطلاق او
العصب ومن الغايط الكنايات انت خلية ابسرية او قد اسرا تلك اوماش
ارسة او تلة او حرة او جلتك على غار بك او قمر دحي من شئت او قمر دحي
او حلتك للاخر واج او لا سبيل لى عليك او لا سلطان لى عليك
او عنك او غلى شمر لك او تقضى اداست حرام او امر لك بسيد لك
او طوق باخذ او اختارى او و مسك لا تملك او قد حلت منى او
او امة او انظر من امة او سارة لى يام او اخر حى او اذهرى او
او بى بن حبه او ادا سى بنى او دوقى او بخرى او خيلتك او است
محللة اداست واحدة او لم يست لى بامر امة او اعتدى او استمر
او اعتز لى او ما بقى قيسى او سالى من اكل اصال والتعلق بينى وبينك
او انقطع الزوجية او قطع سيط الزوجه حبه او اغدا انت الله او الله
تس طلفات او اطلاقك الله ابره اى فى ادم بى القلم او لعظم ارق وصر
وسراج او ذى او تحمى اى او انت اى او اعر به او اعر بى او سرحتك
او امرتك او ابا بى من طلاقك او حليم سبيل طلاقك
او صنف النكاح او انت على كالمية او لخم اخبرى او حرام كالمساء
او است مطلقه بالغيف او اطلقتك او انت اطلق من امرأة فلا
وهى مسالفة او انت طال فى ولو قال لها هذه الكلمات ثلاث
مرات متلاحته اختارى اختارى اختارى او اعندى اعندى
اعندى او لا تبيع الا واحدة ولو قلت ولو قال لها اختارى فقالت

اخبرت نفسي وقت واحدة رجعية وقيل واحدة بائنة فلو قالت
 اخبرتك لم يقع شيء وقيل ان اختارت زوجها تنق طلاقه رجعية
 وان اختارت نفسها مثلث ولو قال امرت بيدك او اختارت
 فقالت قبلت لم يقع شيء كما لو قال لا جنبية امرأتى بيدك
 فقالت قبلت ولو قال من هذه الكلمات شيئاً في حالة الغضب او
 حال الخصومة او اذا سألت زوجها طلاقها وقال لعمري بطلائاً
 صدق عند ناديا نه وقضاء حلالاً واللاخفاف والحنايلة ولو طلقها
 واحدة بعد الدخول فجدلها ثلث لم يصح كما لو طلقها رجعية لم يجعلها ماثناً
 او ثلاثاً لان الطلاق البائن لا يكون الا ما وقع من الدخول عندنا
 وفي الموطوءة يصير الرجعي بائناً بعد معنى العدة لا غير اما المخلع
 فهو نكاح الفاسد واجب المخرج وكذا الطلقات الثلاث دفعة
 من حر وشتان من عبد واحد رجعي عندنا خلافاً للحنابلة في الثالثة
 المذكورة وحكى الوقال في العدة الزمت امرأتى ثلاث تطليقات
 بتلك التولية او الزمتها تطليقتين بتلك التولية ولو قال ان
 طلقته فهي بائنة او ثلاث ثم طلقها يقع رجعية ولو قال ان دخلت
 الدار فامت مائت ثم قال ان كلمت زيدا فامت مائت ثم دخل الدار
 ثم كلمت زيدا الا يقع الا واحدة رجعية وتحسب العدة منذ
 وجود الشرط الاول ولو قال ان فعلت كذا الحلال الله على حرام ثم
 قال كذلك لا امرأه ففعل احدهما ثم فعل الثاني فلا تقع الا واحدة رجعية

نعم لو فصل الثاني بعد مضي العدة لغاد كل فرقة هي قسم لا بقوم الطلاق
 في عدتها كل فرقة هي طلاق يقع الطلاق في عدتها والطلاق العقيم
 يلحق الصريح اذا كان بطريق السنة والا فلا كما لا يلحق البائن اما
 الطلاق على مال فهو من في الحقيقة فيجب للمال ولا يكون طلاقا
 ثانيا ولو قال اربعة طرق عليك مفترحة ولو في الطلاق يقع
 عندنا وقال الاخانات لا يقع الا اذا قال خذي اي طريق تشئت
باب تفويض الطلاق لغير النفوس ثلثة تخيير وامر مبد وشية
 فلو قال لها احنا ربي او امرت سيدتي يوى تفويض الطلاق او طلق
 نفسك عليها ان تطلق في مجلس علمها به مستأنفة او اخبارا وان
 طال يوما اكثر مالم يوتيه ويمضي الوقت بل علمها مالم تقم او نفل
 ما يقطعه لانه تمليك لا وسكيل فلا يصح رجوعه وقيل هو وكيل
 فلا ينفذ بالمجلس فيكون الخيار في يدها لبد الحق يسمى او بطأها
 ثم اختلفوا في انه هل يفترق وقوع الطلاق الى نية المرأة اذا قالت
 احترت نفسي او فسخت كما حاك فقال الوحنفة لا يفترق وقوع الطلاق
 الى نيتها اذا دوى الزوج وقال احمد والمشافعي لا بد من نيتها
 اذا اختار بالحنفية فان قالت اخترت نفسي او قبلت
 نسي ولم ترد الطلاق لم يكن طلاقا وقال اهل الظاهر من اصحابنا
 لا يقع به طلاق سواء اختارت نفسها او اختارت زوجها ولا اثر
 للتخيير سنة ووجع الطلاق ولا نطلق بعد المجلس في قوله امرت بيد

او اخطار من كان اذا اراد مني شئ او فقه ما شئت اذا استئذنت
 او اذا ما شئت من ولا ينفيد بالمجلس اما قوله طلق ضمنك فانه
 لا يجنب طلق امرأتك فهو كقولك فيصير جرحه من ذنوبه
 يصيد بالمجلس وفي قوله طلق نفسي اذ امرت بك كذا فانه ينفذ في
 ولو كذا في حق ضربها الا اذا اعلن الفلاني بمسئلة الوكيل او
 تملك كذا او كذا فلا يصح منه الرجوع الى من ذنبه ما ذنبه
 احكام في التملك كالميراث ولا يعزل ولا يسلط متون الزنا ثم تعيد
 بجلس لا عقل فيصير فهو يصيد المحبوس وصلى لا ينفذ في الاول ولا في
 نفوذ من بعد التعويض لم يبيع وحلوس المائة وانكاهه امة
 ونفوذ الملكة بدعاء الاب او غيره لا للمستورة او ذمار الشهرة لا شرعا
 اذا لم يكن عندها من يدوم عهدها وتولت من اياها وانفاد رتبة
 هي راكتها لا يطع المجلس ولو اقامها او جاسها ولو مكرها في
 اختيارها التملكها من ان تقول اخترت نفسي في العنق انكاسها
 رصيت بسقوط الاختيار والنفات لها كالميت وسير راسها
 كسرها حتى لا يتبدل المجلس بسيار الفلاني ويبدل بغيره اذا
 لا صافته اليها الا ان تحبس مع سكونه او يكون في محل يهودها الى
 فانه كالسنة فاذا قال لها اختاري وقال اخترت نفسي او اختار
 نفسي او اخترت الطلاق وقعت واحدة من السبعة ولا تصح فيه
 سيرة التملك كما في انت بائن او امرت سيدك ولا تقع الثلاث

وقت واحدة حلا فالاحناف ولو قال اختارى اليوم وغدا
 اتحد وكذا اختارى اليوم واختارى غدا ولو قال اختارى اليوم
 او امرت بيدى هذا الشهر خیرت فى بقية ما وان قال اختارى
 يوما او شهرا فم ساعة التكلم الى مثلها من الغد والى تمام ثلثين
 يوما وجعل لها على رأس الشهر خیرت فى آخره وقيل فى الليلة الآتية
 ربه مهاد لا يجل الخیار الوقت بالاعراض بل بمضى الوقت علمت او لا
 والامر باليد كالاختيار واذا قال لها ولو صغيرة امرت بيدك
 او سترالك او فلتك او لسانك وذوى السكت فقالت فى مجلسها احترت
 فترى واحدة اذ قبلت نفسى او احترت امرى او انت على حرام اذنى
 بانى او انا منك بانى او طالى وقت واحدة وكذا لو قال ابو الصغيرة
 غلته ما امرتك طلاقك وامرت سيد الله ربك او امرى سيدك
 كما مر به به يدك وذكر اسم الله للتبرك ولو قال امرت بيد الله
 فاذ يبع شئى ولو ملقت نفسى ما نلت كما تقع الا واحدا واتحاد المجلس
 وعليها درس النفس وما بقى مقامها شرب فيه ايضا فلو جعل امرها
 بهما لم يقدروا على ذلك وملقت نفسى العظيمة كل لفظ يصح
 به يصير للزوج منها اوصلا فلا فلت قالت انا طالق وملقت
 فقلت فلا يقع الا لفظ الاختيار خاصة فانه
 من الايام ان امرت بالامر او لو قال لها امرت بيدك
 فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت

واحدة ر حمية ولا يدخل الليل في قوله امرت بيدك اليوم وبعد غد
 فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم فكان امرها بيد
 بعد غد ولو طلقت ليلا لم يصح ولا تطلق الامر في الليل
 في امرت بيدك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يفسد في الغد
 وكذا لو قال امرت بيدك اليوم وامرت بيدك غدا فمما
 امران ولكن ليس لهما ان تطلق نفسها الا واحدة ولو قال امرت بيدك
 الى اربع الشهور فالت احق ورجى بطل خيارها في اليوم ولها
 ان تختار نفسها الى آخر الشهر ولو طلقتها ثم ورض امرها اليها ذاب
 كان التفويض بعد الرجعة تنقذ ولا يلغو ولو نكحها على ان امرها
 بعد هاتحين فبطل لا يصح واحتلف في انه اذا دعت جعله امرها بيد
 هل تسع دعونها فبطل فمذوق لا الا اذا طلعت نفسها بحكم الامر
 ثم ادعته فسمع وان قال الرجعة طلقت في المجلس بلا مذنب
 وانكر الرجوع فالقول لهما مع اليمين ولو جعل امرها بيدها ان صر بها
 بعد رجعة فضر بها ثم اختلفا فالقول له لانه منكر وتفسد بيتها
 على الشرط المنفي كذا قال الاصحاب والظاهر ان يكون القول لهما
 لانهما مسكر للبناءية والرجوع بيد غيرها ولو طلب اولياؤها طلقها
 فقال الرجوع لا يبيها ما من رد مني اهل ما هر يد فخرج فطلقها ابوها
 لم تطلق ان لم يرد الرجوع التفويض والقول له فيه وقبل لا تطلق ولو
 نوى التفويض ولو جعل امرها للرجلين وطلق احدهما لا يقع

ولو قال لها طلقى نفسك ولم يوار لوى واحد أو شئت في الخ
 أو أمه أو تلافى الحرة وقعت واحدة رجعية وكذا قلت يا قالت
 ابن بنتي أو اخترت نفسي وقيل لا يقع باختيار نسو ولا ميلد
 الرجوع عن التفويض في الأنواع الثلاثة أي في أسهارة
 وأمرت بيدك وطلقى نفسك وتقييد بالمجلس إلا إذا أزاله
 منه شئت إذا شئت أو منه ما شئت أو إذا ما شئت وليتأهل رجل
 ذلك أو قال لها طلقى صورتك لا يتقيد بالمجلس وله الرجوع
 بهم هذا التوكيد ولو أراد بعد ذلك أن يتزوج به فلا يرد
 إليه رتبة تملكها ولو قال لرجل طلقها أو شئت له بصره وكسب
 ما حلتها فإشاءت في مجلس علمها طلقها في مجلسه لا غير
 ولو قال لها طلقى نفسك تلافى أو شئت من طلاقه واحدة وقعت
 ولو قال للوكيل طلقها شئت أو تلافى أو شئت من طلاقه واحدة
 وقعت ولو قال لها طلقى نفسك واحدة وطلقت تلافى أو شئت
 في شئ أو شئت من طلاقه واحدة ولو قال لها طلقى نفسك تلافى
 أو شئت من طلاقه واحدة لا يقع شئ وإن في مكسبه أو كذا الأمر
 في طلاقها فطلقت تلافى أو شئت من طلاقه واحدة أو شئت من
 أو أمه أو ما شئت أو رجعت في مكسبت في الحرة واحدة أو شئت من طلاقه
 أو شئت من طلاقه واحدة أو رجعت في مكسبت في الحرة واحدة أو شئت من طلاقه
 أو شئت من طلاقه واحدة أو رجعت في مكسبت في الحرة واحدة أو شئت من طلاقه
 أو شئت من طلاقه واحدة أو رجعت في مكسبت في الحرة واحدة أو شئت من طلاقه

ان شئت فقل شئت ان شئت انت فقال شئت بهوى الطلاق
 او قلت شئت ان كذا المعدوم اى لم يوجد بعد كان شاهداً
 وان جاء الليل وهى فى النهار بطل الامر وان بالت شئت
 ان كذا الامر قد مضى ومحقق وجوده كان كان اى فى الدار
 وميها اوان كان هذا السيل وهى فيه مستحظف ولو قال
 لها الب طالق متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت
 مردت الامر لا بر ند ولا يتقيد بالمجلس ولا نقلوا نفسها الا
 واحدة وليس لها نفيق الثلاث فى كلما شئت حلاً والاحكام
 ولو طلقت بعد زوج اخر لا يقع وان لم تطلق نفسها وهى عند
 الزوج الاول ولو قال لها انت طالق حيث شئت او اين شئت
 اذ كيف شئت تطلق واحدة رجميعه ولو تاءت اية اذ
 تلاحا ونواة الزوج وكذا ان قال حكم شئت او ما شئت بها ان
 تطلق واحدة رجميعه فى مجلسها وان مردت اريدت وحكم
 لو قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت او احدا رى من
 الثلاث ولو قال لها انت طالق ان شئت وان لم تستأطفت
 فى الحال ولو قال ان كنت تجيبين الطلاق فاست طالق وان كنت
 تبغضيه فانت طالق لم تطلق ولو قال لها انت كذا ما شئت
 او ما شئت كذا بفعله طالق فقلت كلنا استد سب الله واستد بنفسنا
 اء رقع والعلق بالمتية او الامر اذ الر عدا والمحة يكون تليكا

فيصمد بالمجلس كأمراء. ببدايت مجلات التعليق يفهرس

فصل

في التعليق فيه مذهب عالم اصحابنا اهل الظاهر والباطن
انه اذا حلفت بالطلاق فلا يوجب ذلك الحلف الطلاق، هنا عليه
كفارته يمين وهذا مذهب شيخ الاسلام ابن تيمية فلا يحتاج
الى التفريعات التي ذكرناها في هذا الفصل اما على مذهب الجمهور
والامثلة الاخرى اذا علق طلاق زوجته على وجود فعل مستحيل
عادة كان صعدت السماء او ساء الملبس او ساءت البهيمة او قطر
باب طالق لم يظن داء، بل على عدم وجوده كقوله
السماء او ان لم يسأ الملبس او ان لم يقطر السقاء فان طاعة او ايس
في الحال كما لو قال اب طالق ان اربع عدي فماتت العدي وان
علقت على فعل غير المستحيل كقوله لم اتركه من بين يدي او
طالق لم يظن الا بالباس مما لم يعل عليه الطلاق من غير
او معناه ما لم يمكن هلاكه فيه او قرينة تدل على الدوام
يقصد من كقولهم او السهر ففعل بذلك ويصح التعليق به
تقدم الشرط بصريح طلاق كان دخلت الدار فان طالق وبنا
الطلاق مع قصد ان كان دخلت الدار فاب حملت ونحوه
بلفظ خلية الطلاق ويصح التعليق ايضا به اخره بصريح وبكنا به
وينسب له صحة التعليق ودفع الطلاق، ويؤيد قبل مراع النلفظ
بالطلاق وان يكون السوط متصلا لفظا او حكما فلا يصح ان يقطع ونحوه

منه كتنش ورسال
او جثاوا او نقل لسان
او اسلكه من

بين شرط وحكمه او قطعه بكلام منقطع كات طالق بائراية
 ان تمت او ان تمت بائراية فانت طالق ويضربان قطع التعليق
 تسكوت بين شرطه وحكمه تسكوتا يمكنه فيه الكلام او كلام ^{منقطع} غيره
 حتى يقوا به طالق سبحانه الله ان تمت وتطلق في الحال وان يكون
 التعليق بعد الشر وج نلوفال كاجنبية ان تر وجتك فانت طالق
 او ان دخلت الدار فانت طالق نحر وجهها ودخلت الدار
 لا يطلن حلا فاللاحقات في الاضافة الى الملك فقالوا وقال لا ^{خفية}
 ان نكيتا فانت طالق ثم نكحها فظن ايضا وكذا وقال ان نكح امرأة
 فهي طالق او كل امرأة امر وجهها هي طالق ثم نكحها لا يقع الطلاق
 عند ما حلا واللاحقات والسن كالطلاق الا ان تليعه بالملك صحيح
 فلما قال لعبد غيره اذا اشتريتك فانت حر او كل عبد اشتريه
 فهو حر يعني اذا اشتراه وقال بعض اصحابنا لا يقيم بغير العتق ايضا
 بالملك فلا يفتق السد بهما ذكرناه ولو قال لمر وجهه ان كان السماء
 وضاها طالق خلقت في الحال ولو قال انت طالق ودخل الجمل
 في سم الخياط لا تطلق ولو قالت لمر وجهه باسفه يا خبيث يا شيطان
 فعال ان كنت كما قلت فانت طالق لانه في حكم التجديف كان كذلك
 او لا ولو قال انت طالق ان عيسى ذكر الشرط ينفذ ولو قال كاجنبية
 ان دخلت الدار فانت طالق او ان زرت ربي فانت طالق
 ثم روجه ودخلت الدار او زارت ربي ايلنوبيا لا تقان عندنا

شو طلقها واحدة ومضت العدة ونز وجب برجل آخر شو
 رجعت عند الزوج الاول ودخلت الدار فطلق واحدة اخرى
 ولا يبقى للزوج عليها الا الطلاق الواحد فلو علق واحدة ثم غن
 ثنتين على طريق السنة شو نكحها بعد زوج آخر ثم وجد الشرط
 فلا يخل له رجعتها خلافا لابي حنيفة وابي يوسف وهل يبطل
 التعليق بلحاق الزوج مرندا ابداس الحرب ام لا فيه قولان وبطل
 بقوت محل الزكوات كملت فلا ناود دخلت هذه الدار فمات
 او جعلت بستانا ولو قال له رجعت الامة ان دخلت الدار وانت
 طالق ثلثا فتتفق قد دخلت له رجعتها الا اتفاق عندنا وعند
 الاحناف اما عندنا فلو وقع الطلاق الواحد واما عند الاحناف
 فلان طلاق الامة عتدة تنتان فكاه علق ثنتين واذا وجدت
 الشرط كانت حرة ويكون للزوج ثلث بطلقات تنتان منها
 وقعدا بقيت واحدة والعاظ الشرط ان المكسورة واذا اذا ما
 وكل وكلما ومتى وصحة ما ولو ومن ولو قال لا رجعة من دخن
 منكن الدار فهي طالق فلو دخلت واحدة مرارا الا يقع الا واحدة
 وقال الاحناف طلقت بكل مرة وفي كل ذلك الا لعاظ النحل الميم
 اذا وجد الشرط مرة الا في كلما عند الاحناف فانه يحل لو ا
 عندهم وعندنا لا يقع في كلما طلاق آخر الا اذا وجدت الشرط
 ثاني مرة في طهره وطل فيه وتخللت الرجعة ولو قال كل امرأة تزني

عدمية ولا تبينة فالقول له مع اليمين ولو على طلاقها بدم دم وصول
 نفقتها ايا ما فادعى الوصول وانكرت فالقول له وقيل القول لها
 اما اذا برهنت الزوجة فتقبل بينتها على الشرط وان كان نفعا
 كان لم تحج صهر في الليلة فانت طالق فتشهد انها لم تحج صهر
 قتلت وطلقت ولو قال لها ان لم احامك في حيضك انت
 طالق للسنة ثم قال جامعتك وانكرت ولا يسه فالقول له
 وقال الاختاف ان حائضا فالقول له لا يملك الاستثناء واهل الاثام
 لا يعلم وجوده الا منها صدق باليمين ومرايمقه كبايعته واختلام
 الحفص ولو قال ان حضب فانت طالق ولانة فقالت حصت وكذرها
 الزوح صدقت باليمين وطلقت هي فقط فان صدقتها او علم وجود
 يمين طلقتا جميعا فان كان الحيف قائما لم تطلق على الراجح وكذا
 في قوله ان كتب تحبين عذاب الله فانت طالق ولانه او عسدا
 حر وفي قوله ار حصت لا يقع الطلاق بروية الدم بل اذا طهرت
 من الحيض وقال الاحصاء يقع من حين رأت اذا استمرت ثلثا
 وفي غير النوطوانه يقع الطلاق بروية الدم اذا كان دم حيض يبرئ
 ولو نزل وجب باخر في ثلاثة ايام صح ولو ماتت فيها فارفعها للزوج
 الثاني وقال الاختاف امر بها للزوج الاول لان اقل الحيض عند
 ثلاثة ايام وعددا لا حده لانه كما مر ولو قال ان حضبت حيضة
 او نصفها او ثلثها او سدسها لا يقع بالاعتاق حتى تظهر ولو قال لها

ان صمت يوماً وان طالق نطق حين تقرب الشمس من يوم صومها
 كما في قوله ان صمت خلافاً للاحسان ولو قال لها ان ولدت غلاماً
 وان طالق واحدة وان ولدت حارياً فان طالق تنين
 فولدتها ولو يدرى الاول او درى لا تقع الا واحدة وقال
 الاحسان نفع واحدة قضاء او تنان تنزهها ومضت العدة بالثا
 وكذا لو ولد بعلاماً وجاريتين او علامين وجارية
 وقال الاحسان ان لم يدرى الاول في الاولى تقع ثنتان قضاء
 او ثلاث تنزهها وفي الثانية واحدة قضاء وثلاث تنزهها ولو قال
 ان كان حملك غلاماً وان طالق واحدة وان كان حارياً ^{فتنين}
 فورت علاماً وجارية لا يقع بشيء وكذا لو قال ان كان امه في بطنك
 غلاماً اجعل ما لو قال ان كان في بطنك فتقع واحدة عندنا
 والاحسان تقع الثلاث ولو علمن طلاقاً لم يظن بطلانها حتى يظهر
 النساء العارفات للجبل وجربان الحبس على وفق العادة انهما
 لم تكن حاملتان وقت اليمين ثم جعلت بعدة فبيع الطلاق بمجرده
 الجبل وان اشتبه الامر لا نطق حتى تلد لا كمن ارى سدين
 من دون اليمين وقال الاحسان لا نطقن سطلقاً حتى تلد لا كمن
 من سدين وف اليمين ولو قال ان ولدت ولداً فان طالق
 او حرة فولدت ولداً امنها احد من سدين ولو قال لا ام ولد في ان
 ولدت فان طالق حرة فولدت من سدين امنها ولو علمن العدة

اذ الطلاق بشيئين كان جاء زيدا وبكر فان طالق او حرة يقع
 المعلن ان وجد الشرط الثاني في الملك والا لا ولو علق طلاق
 زوجته بالوطى حنث بالدخول ولا يصير مراحجا بالبيت بعد الدخول
 الا اذا خرج ثم ادخل ثانيا ولو قال لزوجه ان نكحت فلانة عليك
 ففي طالق ثم نكحها والقديمة في عدة البائن لم تطلق المحرم يده
 ولو في عدة الرجعي او لم يقل عليك طلقت ولو قال لها انت طالق
 استاء الله متصلا وقع الطلاق عندما ما احمد بن حنبل
 وقال الا حنات صح الاستثناء ولم يقع الطلاق وان قال ان شاء
 فلان صح الاستثناء اتفاقا وكذا ان كان الفصل لتنفس او سعال
 او جناء او عطاس او قتل لسان او امساك فم او يكون الفصل
 بغا فصل مفيد لما لم يد او تكميل او حدة او طلاق او نداء
 بخلاف الفاصل اللغو كانت طالق الخبز على استاء الله فيبطل
 الاستثناء ويقع الطلاق اتفاقا ولو قال انت طالق رجعا انشاء الله
 يقع الطلاق لانه فاصل غير مفيد وكذا لو قال بائن لغير الموطوءة
 اما لو قال للموطوءة فلا يقع اتفاقا بيننا وبين الاحناف اما عندنا
 فكان الطلاق الواحدة للموطوءة رجعي ابد ولا يمكن ان يكون بائنا
 واما عند الاحناف فكانه فاصل تلي وكذا لو قال رجعا او بائنا
 وينبغي ان يكون الاستثناء مسوعا بحيث لو قرب شخص اذنه
 الى فمه يسمع ويصح استثناء الاصح وميل بكفى له اسماع نفسه

بان ما انت قبل فوله انشاء الله لا يقع الطلاق وان مات الزوج
 يقع ولو اراد الطلاق النجس فخرج من لسانه انت طالق انشاء الله
 مع الطلاق وقال الاحناف صح الاستثناء ولم يقع الطلاق
 ولا يتدرج التلغظ بالطلاق والاستثناء فلو تلفظ بالطلاق وكسب
 الاستثناء موصوياً او عكساً ازال الاستثناء بعد الكسابة ورفع
 قس لم يقع ولا يتدرج العلم بمعية حتى لو ادى بالمتية حلاً
 معناه يقع عند ما خلا فالاحناف ولو حلف على شئ بالطلاق
 بان يترك الغيرة انا صحته لا يقع الاستثناء ويقع الطلاق وما
 انعم الله على المتنافي بعدم الوقوع غير صحيح عندنا ولو شهدوا
 بامتنية والزوج لا يدكرها ان كان بحال لا يدري ما يجري
 على لسانه لصب او نحوه جاز له الاعتماد عليهما ولو ادعها الزوج
 زاد حجة في الراجح ولا بينة فالقول قوله مع البين وقبل لا يفل
 وعلم به الذي عند الاحناف ريل ان عرف بالصالح
 ايم و ... مثل منبته كالاحس والحس والمثلثة
 اخي كالميلو منسبة الله ولو شرت
 حتى ساء الوها لو قال لها انت طالق
 الله او اذ انشاء الله او ما شاء الله او
 لا يقع في قوله انت طالق ولا ابوك
 لو قال لها انت طالق فقلت

ان شاء الله وقف واحدة كما في قوله انت طالع وباتن ان شاء الله ^{نظم}
 واحدة رجعية وكذلو قال ان شاء الله انت طالع حلا والابى و
 ولو قال ان شاء الله فانت طالع لا يفهم اتفاقا ولو قال ان شاء الله
 بمشيئة الله او ما ارادته او بحبته او برضاة بطن ومن لا يظن وان
 اصابه الى العبد كان مملوكا فيقتصر على المجلس وان قال يا مرة
 او بحكمه او بنصائه او باذنه او بعلمه او بمدرته نعم في الحال
 اصيف اليه تعالى او الى العبد وان قال ربي باللام مع بالعاذل
 العشرة كلها وان كان ذلك بحرف في ان اصابه الى الله تعالى
 نعم وفيه لا يقع في الوجوه كلها الا في العشرة فانه نعم في الحال
 وكذا العشرة ان نوى بها صد العجز وان اصاب الى العبد
 كان مملوكا في الامر ^{الاول} تغلبا في غيرها اسم العشرة
 اما ان تصادق لئله او للعبد والعشرون اما ان تكون سبعا
 او ارام او في فني ستون رة كل منها ثلث صور انه تلفظ بالطلاق
 وكنت الاستثناء موصولا او عكس او ارال الاستثناء بعبء الكسابة
 غني مائة ومائة ولو قال لها انت طالع حبيب راء الله
 تطلق رجعية ولو قال لها انت طالع ثلث الادوية او انت
 طالع ثلث الاشياء ^{الاثنان} تقع واحدة رجعية حلا والاحصاء في الدور
 والثالثة وكذا لو قال انت طالع ثلث الاشياء واحدة واحدة ولو قال ثلث
 طالع الاثرينب وعمره وهند وهن الكل لا يفهم شي ولو قال انت طالع عشرة الا

للاول ثم غاب اربعة اشهر فلما ان تطلق نفسها ولو قال
 لهما ان دخلت الدار فانت طالق ثم نسيت ودخلت تطلق
 لان النسيان لم يقع من الزوج اما لو نسي اجمعا ادنى الزوج
 فلا يقع كما اذا دعاهم للزواج فانت فقال متى يكون فقالت غدا
 فقال ان لم تفعل هذا المراد غدا فانت طالق ثم نسيها حتى
 مضى الغد لا يقع شيء وقال الحنابلة ان فعلته او فعله ناسيا
 لم يخلع او جاهلا وجود الحنث بفعله او جاهلا انه الفعل المحلوف
 عليه لم يخلع لا بدخل دار زيد ثم فعلها جاهلا انها دار زيد
 ثم سطران وعكسه مثله كان لم يفعل لداوان لم يفعل كذا
 فلم تفعله هي او لم يفعله هو نسيانا او غيره ولو حلفت لا ياتيها فاشق
 فبما وب غاممت ان مستقبضا لحدني ايم لا ولو قال ان لم اشهدك
 في الامام فانت طالق لم يفسد بامره انما لم يزل لا تطلق ولا
 يخلع بالمال له ان لم احامعك اربع مائة فانت طالق فهذا
 مجتزئ من المذاهب لا على الواجب الا هو فانما اربع مائة كنس فان
 جاء بها سبع مائة مرة كان فمطلوعا وان وطئتك فمطلوعا على جماع
 اعم وان فوى الدوس بالقدم حنث به ايضا ولو كان له ثلاث
 مائة احدنها جنب وكاخر على ايمه ايمه الثالثة نفسها فقال
 ايمه تكون على التي طلعت في انفساء ولا قال انه يشك في الحائض
 ولو قال ان لم يكن على الجنب ولو قال لا يخفى لي اليك حاجته فقال امراته

طالق ان لم اقصها فقال هي ان تطلق امرأتك فلا تخزن لا يصدر
 ولو قال لا صحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأته طالق
 نذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العد واد العسس فحبسهم
 لا يجنن ولو قال لها ان خرجت من الدار اكل اباذي فخرجت لحيقها
 اد حانت الهدم والفرس او السبع او الحبة او اللص او العد وخرجت
 لا يجنن ولو قال لها ان خرجت بعد اذني او اكل اباذي او حن اذن
 لك فاب طالق فادى لها ولم تفر فخرجت طلعت لان الاذن
 هو الاقدام ولم عليها اذاذن لها وعلمت وخرجت شعر خرجت باسا بلا اذنه
 طلق ما لم ياذن لها في الخبز وح كذا ساءت وان سال ان خرجت
 نفير اذ فلان فاب طالق فعات ولان وخرجت لم تطلق وان قال لها
 ان خرجت الى عبر الحمام بلا اذني فاب طالق فخرجت اول الحمام فخرج
 اليها غير طلق وان قال لم روجتته انت طالق الا ان يستاء
 من يد الطلاق موقوف فان الى زبد المنسة او جنت او ماب ورفع
 الطلاق اذن ولو قال لها ان رأيت الهلال عما امرأته في اول او
 ثاني او ثالث ليلة ومع وان رآته بعد ما لم يبع كانه سمي بعدها
 قراً ولو قال لها ان فعلت كذا وان فعلت كذا فان طالق
 ففعلته او فعله هو مكرها او مجبوراً او مكرها او مكرها او مكرها
 ولو حلفت لا امرح مع رجمي نسبه لا يجب وكذا في قول
 محمد بن سنان اذا قال لم رآته فاب طالق فحلف عليه

بنفسه او اخذ الشوب قبل دفعها لا يحنت وكذا ان قال ان لم ادم
 الميعة الذي ينار الذي على الحى راس الشهر فانت طالق فاسأله
 قبل الشهر بجل اليمين ولو حلف ليخرج من ساكن داره اليوم والا
 فكذا والساكن طالع وان لم يمكسه اخر احه حنت وقيل يتر على
 النطق باللسان بقى ما يكتب فى التعاليق متى نفده او تزوج
 عليها او برأه من كذا او من باقى صداقها فلودفع لها الكل هل
 يبطل تليس البراءة الظاهرة لا النصر بحجم براءة الاسقاط
 والرجوع بهاد فده ولو حلف بالله انه لم يدخل هذه الدار
 اليوم ثم قال امرأته طالق ان لم يكن دخل اليوم لا تطلق ولو
 قال ان لم يدخل هذه الدار اليوم فامرأته طالق ثم حلف
 بالله انه لم يكن دخل اليوم تطلق ولو اخذت من ماله درهمين واشترى
 به لحماً وحلطه اللحم بدرهميه وقال زوجها ان لم نرديه
 اليوم فاس طالق فاخذت درهمين عبرة ورددته الى الزوج
 لا تطلق وقال الاحناف حيلته ان ياخذ كيس اللحم وتسليه
 للزوج ولو صاع من اللحم فما لم يعلم انه ادب او سقط في البحر
 لا يحنت ولو حلف ان اكن اليوم فى العالم ادى هذه الدنبا
 فامرأته طالق فيحيلته ان يحبس ولو فى سبب حتى يمضى اليوم اسهل
 ما قال الاحناف اما عندنا فيحنت ولو حبس وقال الاحناف
 ولو حلف ان لم يخرج سبب فلان عدل فقبض ومع حتى يمضى الود

حكان اسلمت او عتقت ولم يمس لم ترث ولو اكرهته على الطلاق
 او رضيت به او اخلعت او اختارت نفسها ببلوغ او عتقت ارجب او
 عنة او نحوها من العيوب لا ترث ولو اكرهت على رضاها او جامعها
 ابنه او ادخلت ذكر ابي الزوج او ابه في فرجها ترث وكذلك
 ان وطئ الزوج حاته لان حرمة المصاهرة لا يثبت عندنا بالنزاهة ولكن
 ان زنت ولو صح من مرضه ذلك لا ترث ولو مات بعرض مرض
 آخر قبل الصحة من المرض الاول او قتل في حالة المرض ترث
 وان الى في صحته وبات به في مرضه مات لا ترث ولو كانت
 كتابية او مملوكة وقت الطلاق ثم اسلمت او عتقت لا ترث وترث
 لو طلقها او لم يطلها فطاعت او قبل ابن الزوج حلاً فالاحنان
 ولو حكان الزوج محصورا بحبس ادى صف الفئال او فائدا بمصلحة
 من اخرج البيت من نسكها من البراءة او دمجوا بقصاص او رجوع
 لا ترث ائمة علية الهلاك والحامل لا تكون فارة الا بتلوساً
 بالمخاض اى الطلق قال الاخصاف ان علق طلائها بفعل اجنبى
 اى غير الزوجين ولو ولد لها منه او بحجى الموت والتعليق والشرط
 في مرضه اذ علق طلائها بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط
 ورثت وفي غيرهما لا ترث وفيها سنة عشر صور لان التعليق
 اما بحجى وقت او بفعل اجنبى او بعمله او بفعلها وكل وجه على الرقة
 فان التعليق والشرط اما في الصحة او المرض او احدهما ولو قال لزوج

مع ولو طلقها في مرض
 وقد كان سبيل حالها
 فلهذا او كاس كتابية
 ما سلمت ولو لم يطلها
 رثت وكان ذلكا

ان لم يطلقك اوان لم اتر وجه عليك فانت طالق فلعن يفعل حتى
 مات ورثته ولو ماتت هي لم ير ثها الا اذا ماتت في عدتها ولو قتل
 لها في صحته ان شئت انا و فلان فانت طالق شعر مرض فشاء الزوج
 والا جنبى الطلاق معا و شاء الزوج شعر الا جنبى شعر مات الزوج
 ارشاه الا جنبى و الا شعر الزوج ترث عندنا في المصور كلها لان مشية
 الزوج وقت في المرض وان كان التليق في الصحة فكانه طلقها
 في مرضه خلافا للاحناف في الاول والثاني ولو تصادقا الى المرض
 مرض الموت والزوج على ثلث في الصحة وعلى مضي العدة
 شعر اخر لها بدين او عين او اوصى لها بتمسك فلها الاقل منه ومن البير
 المكان التهمة ونعت من وقت اقراره ولو مات بعد مضي العدة
 وقل الاحناف لو مات بعدة فلها جميع ما اقر او وصى ولو لم يكن
 بمرض موته صح اقراره ووصيته ولو كذبته لم يصح اقراره ولو
 ادعت عليه مريضانه اباها لم يجد وحلفه القاضى فحلفت شعر مقتد
 ومات ترثه ولو صدقته بعد موته وقل الاحناف لا ترث لو صدقته
 بعد موته ولو طلقت ثلثا بامرها في مرضه تعاد وصى لها واقر فان
 لها الاقل ولو قال صحح لامرأتيه احدكما طالق شر بين في مرضه
 الذي مات فيه في احد بينهما صار اقرارا بالبيان فترت منه كما
 لو علق في حالة الصحة تعليقا بهما وحنث مريضا فبينه في احدتهما
 ولو قال لامته انت حرة غدا و قال الزوج انت طالق بعد غدا كان غدا

علم بكلام المولى اولى يعلم خلا فالاحناف في الاخير ولو علق الزوج
 المريض الطلاق بعنفها او مرضه كان فارا بالانفاق ولو طلق المرأة
 غير المدخولة ثمرات من ث عند نامالم تزوج باخر وكلا من
 عند الاحناف اما الزوج فلا يرثا بحال ولو باشرت المرأة سبب
 الفرقة وهي مريضة بان ارتدت او اختارت نفسها في خيار المولى
 او العتق وماتت قبل انقضاء عدتها رثها الزوج وكذا لو طلق
 ابن الزوج او اباه او قبلتهما او اودخلت ذكرا احدهما في مرجها
 بخلاف وقوع الفرقة بينهما بالحب والعنة واللعان فانه لا يرثها
 وميل بينهما في العدة ولو ارادت في صحتها فلا يرثها ومنه ان
 ارادت فاني في معنى مرض موتته فترثه مطلقا سواء ارادت في
 صحتها او مرضه ولو ارادت معا فان اسلمت هي ورثته وكلا لا ولو
 اسلم معا ميراث احد هما الاخر ويقيم النكاح على حاله ولو قال اخر امرأة
 امرأته طالق فليكن امرأة شر اخر في ثمرات الزوج طلق الاخر في
 عند الموت من ث ومن عند التزوج فلا يصير فارا وكلا من ث ولو
 طلقها في مرضه سخر قال لها اذا امرتحتك فان طالق تلت
 ودودها في العدة ومات في مرضه من ث وقال الاحناف لا من ث
 ولا كد بعد الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول لها
 اقول لها طالق وهو نائم وقالوا في اليقظة ولو طلقها في المرض مائة
 في العدة او مائة العدة والمستكمل من متاع البينة لهما الم تزوج

معها ما لم يصب منه
 انصافا في العدة فلا يرث
 ١٣

آخر وقبل لومات بعد العدة فالمشكلى لو ارث الزوج ولو طلق الفلانة
 كن معه وانقضت عدته فنحن نثبت وجوب ارثها سواء هن ورث منه المهر المثل

بَابُ الرِّجْعَةِ

وهي اعادة زوجة المطلقه طلاقا غير بائن الى ما كانت عليه
 فهل الطلاق من غير عقد ومن شرطها ان يكون الطلاق
 عر بائن من استوفى عد دطلاقه او طلقها وهي غير مدخولة
 لا تجوز له الرجعة وان يكون النكاح صحيحا لان الرجعة اعادة للنكاح
 مادام حصل بالنكاح لا تحل بالرجعة وان يكون الطلاق بغير عوض
 حر الطلاق بالتعوض في حكم الخلع وهو قسم للنكاح فلا تجوز الرجعة
 بعد ان تكون في العدة وتوكرهت الرجعة ولا تقم الرجعة
 في غير المدخول بها اذ لا عدة عليها وتقم بالقول بخبر اجعتها اذ
 امر جميعا او رجعتا او امر تحتها او امر تحتك او امسكتها او
 امسكتك او مسكها او مسكتك او ردتها او ردتك او اعدتها
 او اعدتك بلائمة لانه صريح ولا تقم بانتهى كما كنت او انت
 امرأته كما كنت بلائمة لانه كناية وكذلك تقم بالعمل مع الكراهة
 اي رطى ولو في الذم او التقبيل او المس ونيل لا تقم الا بالوطى وقبل
 لا تقم الا باللفظ ولا يشترط لها الاستهادل يستحب وقيل يشترط و
 كذلك يستحب الاستهاد على الطلاق ومثل عمران بن حصين عن

يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعنها
فقال طلق لغير سنة وراجع لغير سنة ولا يخرج المطلقة الرجعية
عن بيتها غير اذن الزوج وان ماتت في العدة يرثها الزوج وهي تترته ان
ماتت في العدة ويجوز لها الخروج لحاجة او ضرورة شديدة تلجأ اليه و
لها النفقة والسكنى ولا يحل لزوجه اخفاء ولا الخامسة وهي في العدا ما يطلقه ^{الثالث}
يجوز لها الخروج بلا اذن زوجها ولا نفقة لها ولا مسكنى ويجوز للزوج
ان ينكح اخفاء او الخامسة وهي في العدة ولا تقسم بقولتكما
او تزوجتها او تزوجها في العدة ولو ادعى الوطى بعد الدخول وانكح
فله الرجعة لا في عكسه ولا تقسم مع الكراهة او مس من الزوجة باختلا
او في حالة النوم او الخسوف او العنة وتقسم بهزل ولعب خطاء ونسيان
ولو قال ابطلت رجعتي او لا رجعة لي فله الرجعة بلا عرض ولو سئمت
فهل يجعل زيادة في المهر فيه قولان ويتحمل المؤجل بانقضاء العدة
في الطلاق الرخص ولا يثبت أجل برجعتهما وقيل يتأجل وندب عليهما
بها كان لاسم غيره بعد العدة فان نكحت مرة بينهما وان دخل
لان النكاح الثاني فاسد فان دعى الزوج الثاني فعليه مهر المتل
وتعود بعد العدة الى الزوج الاول بلا اعادة النكاح وندب الاشهاد
بعد لين ولو بعد الرجعة بالفعل وندب عدم دخوله بلا اذنها عليها
لمتناهيه وان قصد رجعتها لان الرجعة بالفعل مكرهة كما مر
ولو ادعى بعد العدة فيها بان قال كنت راجعتك في عدتك

فصدقته صحراً بالمصادقة فلا يصح دكذالوا اقام بينته بعد العدة
انه قال في عدتها قدر اجتمعا اذ انه قال قد جامعتهما اذ انه قال
هي صارت امرأتي كما كانت او شهد بالمسها وتقبيلها ولو قال
في العدة ان زوجتها كنت راجعتك اسس وكذبته فانها انصم كانه
يمالك انشاء الرجعة بخلاف قوله لها راجعتك يريد الانشاء فقالت
بحبيبة له قد مضت عدتي فانها لا تقوم ولو سكنت ثورا جابت صحت
ولو اختلفا في معنى العدة ولا بينة فالقول لها مع اليمين فان نكلت
عن اليمين تثبت الرجعة ولو قال زوج الامة بعد العدة راجعتما
يهما فصدقه السيد وكذبته الامة ولا بينة او قالت مضت عدتي
واكر الزوج والمولى فالقول لها فلو كذب به المولى وصدقه الامة
فالقول لها وقبل القول له ولو قالت انتقضت عدتي ثم قالت انتقض
كان له الرجعة ثم انما اقتبر المددة ولو بالحيض اما في الحمل فلا يقبل قولها
الا بالبينة ولو حرمه وتنقطع الرجعة بالفصل بعد الحيضة الثالثة ^{للمنفقة}
وبعد الحيضة الثانية للامة فلو فرطت في الفسل عشرين سنة
تقع الرجعة فسل الاغتسال او التيمم عند عدم الماء ^{كذلك} اقال
امامنا احمد بن حنبل اما بقية الاحكام من قطع الاثر والطلاق
واللعان والتفقة وغيرها فتحصل بانقطاع الدم في الحيض الاخير
وقال الاخصاف تنقطع الرجعة اذا ظهرت من الحيض الاخير عشرة
ايام وان لم تقتسل او يمضي وقت صلوة ولا قتل لا متقطع حتى تقتسل

او يمضي وقت صلوته اذ تمسح عند عدم الماء وتغسل فان اغتسلت بسوء ما
 مع وجود الماء المطلق انقطعتم الرجعة وتغسل وتزودج وقالوا لا حائز
 لا تغسل ولا تنزوح احتياطاً لأن سور الحمار مشكوك عندده
 وعندنا طاهر مطهر ولو عاد حبضها الاخير وعرفت انه دم حبض فله
 الرجعة اذ لم تتحلل بينهما مدة الطهر العنادة وقال الاخناف
 اذ لم يجاور العشرة ولو كانت المرأة كتابية او مجنونة او معتوهة
 فنقطع الرجعة بانقطاع الدم من الحيضة الاخيرى ونقطع رجعة
 الحامل بوضع الحمل ولو ولدت سقطا او سقط حملها ونقطع رجعة الآ
 والصغيرة اذا حرم الشهر الثالث من وقت الطلاق للحررة والشهران الثاني
 للامة ولو اغتسلت ونسيب عصر او اقل من عصر او نسبت المضيئة
 اذ الاستسنان لا تنقطع الرجعة ولو طلق حاملاً مكرراً وطيمها
 فراجعها قبل الوضع فجاءت بولد لا قل من سنة اشهر من وقت الطلاق
 او ستة اشهر فصاعداً من وقت النكاح الى اربع سنين صح رجعة
 السابقة ولو جاءت بولد لا قل من ستة اشهر من وقت النكاح لا تنضم
 الرجعة وتوقف ظهور رجعتها على الوضع لا بنا في صحتها قبله كما صح
 لو طلق من ولدت قبل الطلاق منكر او طيمها فلو ولدت بعد
 فلا رجعة لمضي العدة ولو حبل بها ثم انكر الوطى ثم طلقها لا يملك
 الرجعة ولو اقر به وانكرته فله الرجعة ولو لم يحل بها فلا رجعة له
 فانه بطلت ما فراجعها والمسئلة بحالها الى انك لو طى بعد الخلوة

نجاءت بولد لا قتل من اربع سنين من وقت الطلاق فحقت جنة
ولو قال ان ولدت فانت طالق فولدت فطلقت واعندت
ثم ولدت اخر بطنين يعني بعد ستة اشهر ولو لاكثر من عشر
سنين مالم تقرر بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له
الا الا ناس بهواي الولد الثاني رجعة لانه جعل الملق بوطي
حادث في العدة بخلاف مالم كان سطن واحد اي تلد الولد الثاني
لا قتل من ستة اشهر فلا تثبت الرجعة ولو قال لها كلما ولدت
فانت طالق فولدت ثلاثة بطنون تقع الثلاث والولد الثاني رجعة
في الطلاق الاول كما مر وتطلق به ثانيا وكذا الولد الثالث رجعة
في الطلاق الثاني وتطلق به ثلثا ونقد للطلاق الثالث بالحيمس
لانها من ذوات الاقراء مالم تدخل في سن الاياس فبالاستمرار
دوامها بطنين يقع ثنتان بالاولين لا بالثالث لا تقضي العدة
به وقال امامنا احمد بن حنبل نعم الرجعة قبل وضع ولد متاخر
اذا كانت حاملا اكثر من واحد والمطلقة الرجعية تنزى لزوجه
اذا كانت الرجعة من جرة والا فلا يحرم التزوي في عدة الوفاة
ولا يخرج الزوج المطلقة الرجعية من بيتها مالم يشهد على رجعتها
بتبطل العدة هذا اذا صرح بعدم رجعتها فلو لم يصرح كان السفير رجعة
دلالة والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى عند الاحناف وقال مالك والشافعي
واحمد في رواية يحرم فلو وطئها فلا عقرب عليه لكن تكره المحلوة بها

ان لم يكن من مضدة المراجعة وكذا المراجعة بالوطى وشئت
 القبول ان كان من مضدة المراجعة والا فاقتم لها فادارت المطلقة الرجعية
 بائنة ببعض العدة ويجوز لها ان تنكحها بعد العدة بعد الطلاق الاول والثاني لا بعد
 الطلاق الثالث في الحرية والامه حتى يبطأها عيده في القبل بكاح
 صحيح مع الاقتسار ولو يجوز اذا نكحها او مضى عليها ومقطوع الخصيتين
 دون الذكر او ادخل ذكره في مفرجها مع اقتسارها او كان الواطى
 لم يبلغ عتراً او لم ينزل ادخلها اجنية ويكفي في هذا الوسط
 تسبب الحنفية كلها او تسبب نذرهما من مقطوع الحنفية ويكفي ايضا
 وطى بمحرم لمصر او صبغ دهن صلوة في مسجد وفي حال نكحها
 فصرها بغير محرم حال وقد اصرارها بالوطى لبالة ذكره وضيق
 فرجها فيحصل التحليل بذلك كله ما لم يكن وطئها في حال الحيض
 او النفاس او الاحرام او في صوم الفرض او في الدبر او بنكاح باطل
 او باسد او مشبهة او بملك بيمين وان كانت امه فاستزاهها فطلعت
 تلتا لمحل له حتى يسكر وحاشية ويطأها ولو نكح عبداً بلا إذن سدة وطى
 مطلقة الثلث فبطل الاحارة لا يحلها حتى يوطأها مرة ومن لطفت
 الحليل للتحليل ان ستر وجه مملوك مراهم شاهدين فاذا دلج
 بملكه لم يابطل الكاسر مع تعشه ليلداً اخر لساح فلا يظهر امرها
 ولو طهر انكحها اريدت تعسب وعادت الى دار الاسلام
 ولو طهر انكحها اريدت تعسب وعادت الى دار الاسلام

سعد عند الاحزاب
 لا يجوز ان كان الوطى
 لم يبلغ عتراً او لم ينزل

بطل الاحزاب
 لو طهرها لم يوطأ
 في حاله الحيض او النفاس
 او الاحرام او في صوم الفرض

ودون التفریق من غير نذر تسميت وملكها زوجها ولا تحل له
 حتى يكثر او يكذب نفسه وان كانت المولدة ثلثا صغيرة لا توطئها
 لم تحل للاول وان ادعى الثاني وطبها لان تيقن الوطئ في المحل
 المعين شرط للحل وان كانت توطئ مثلها حلت وان افترقا ولو كانت
 المطلقة ثلثا مفضاة لا تحل الا اذا حبلت ليعلم ان الوطئ كان
 في قبلها كما لو روجت بحبوب اى ما قطع ذكره كله فانها لا تحل
 حتى تحبل لوجود الدخول حكما ولا يثبت التحلل بموت الزوج الثاني
 عنها قبل الوطئ ولو اوجلم الزوج الثاني بمساعدة الدت ثبت المحلة
 لان المعبر دخول الحشفة باى طريق كان ولو وطبها وهي بائنة
 او منى عليها لا تنبت المحلة لعدم دون العسيلة بجلافت ما اذا كان
 الزوج الثاني نائما او منى عليه كما مر والظاهر بشرط التحليل باطل
 لا تنبت به المحلة وسئل ابن عمر عن ذلك فقال كلاهما ران وقال
 الا حذاف مكررة وتنب به المحلة لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا
 يجبر على الطلاق ومن لطيف الحيل للتحليل الذى ذكره الاحناف
 هو ان يقول ان سر وحك وحامتك او امسكنك فوق ثلاث فام
 طالق ولو حام ان لا يطلها تقول روجتك بنفسى على ان امرى
 بهدى ولو اصمر الزوج التحليل في نفسه ولم ينفذ به يكون ما حو
 عندهم عرفا لو اهدا كله مرع صحه النكاح الاول حق لو كانت
 بلاولى بعبارة المرأة او لمعطه او حمرة واسعين تو طلفها ثلثا

وادخلها بالزوج من فم الاحمر الى الفاضى الشامى ففقض بطلان
 النكاح ثم يتزوجها ثانيا ولو قال الزوج الثانى كان النكاح
 فاسدا لم يدخل بها وكذبته فالقول لها فى وجود الوطى
 وابطاحتها الاول والقول قوله فى تنصيف المحرم اذا لم يفرجوا بينهما ولو قال الزوج
 الاول ذلك فالقول ولا يحمل له نكاحها لانه مقرر على نفسه بتزويجها
 عليه فان عاد فالكذب نفسه وقتل قد علمت صدقها دين فيما بينه
 وبين الله تعالى ولو قال ما علم انه اصابها لم يحرم عليه بهذا الزوج
 الثانى يهدم الثالث كما مادونها يعنى اذا اطلق الرجل زوجته
 ثلث وانقضت عدتها و تزوجت بنكاح صحيح ثم طلقها الثانية
 بعد ان وطئها وعادت للزوجها الاول فانها تقود على طلاق ثلاث
 باجماع اهل العلم ولو طلقها دون ثلث وانقضت عدتها وتزوج
 من اصابها او من لم يصبها وبانت منه وعادت الى الاول فذهب
 اهل الحديث والمخالفة انها تقود اليه على ما نقل من طلاقها وقال
 الاحناف عادت بثلث لحرمة وثنتين لو امة وقال ابن الهمام علم
 علماء الحنفية ان الحق مذهب اهل الحديث وبه قال محمد بن الحسن
 التيسارى تلبذ ابي حنيفة ولو اُخبرب مطلقة الثلث بمضى عدته
 وعدة الزوج الثانى والمدة تحمله له ان يصدر منها ان غلب على
 ظنه صدر منها ولو تزوج بعد مدة تحمله ثم قالت لم ينقض صدق
 او ما تزوج باخر لم يصدق ولو قالت طلقني ثلثا ثم ارادت من زوجها

منه ليس لها ذلك أصوت عليه أو الكذب نفسها وقيل لها ذلك
 أن الكذب نفسها وصداقها الزوج ولو طلقها من وجهها ثلثا ثم
 أراد وطئها من غير تحليل ولا نقد رعى منعه من نفسها فلها
 فله أن لم نقد رعى حيلة أخرى كالزوم القاضي أو الحاكم ولا
 فصل عنها وقيل لا يجوز لها قبله بل نصير لأن الاثمة على الزوج
 لأجلها إذا كانت مكرهة مجبورة ولو شهد أنه طلقها ثلثا فلها
 التوبة من آخر التحليل ولو كان غائبا وقيل ليس لها ذلك إلا بدان
 ركنها، ولو لم يذمها أن يتخلص عنها بعد الطلقات الثلاث لكونها
 ساهرة ونحوها كما محل له قتلها وبعد عنها جهدا ولو قال بعد
 الطلقات الثلاث أنه كان طلقها واحدة من قبل وانصت عدها
 وصداقها فله أن يزوجها من غير تحليل ولو طلقها ثلثا أو اثنتين
 قبل الدخول وقعت واحدة بائنة وله من ويجهها من غير تحليل وعدها

باب الإيلاء

هو امتناع عن دية الزوجة فجعل الله فيه مدة أربعة أشهر
 فإذا مضت فأما أن يعي ويكفر عن يمينه وأما أن يطلق فإن امتنع
 من ذلك يجسه الحاكم حتى يطلق أو يعي فإن امتنع من ذلك طلقها
 الحاكم طلعا أن طلبت المرأة الطلاق وقيل يفسخ النكاح وقيل
 يطلق طلقة أو ثلثا ويقع بالإيلاء طلقة رجعية عندنا وقيل تقع

طلقه بائنة ولو آلى لا قل من اربعة اشهر او اربعة اشهر فهو
 ايلاء لغوي كما ورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
 آلى من سنايه شهر الا ان المرأه ليس لها استحقاق المطالبة
 للنفق او الطلاق الا بعد مضي اربعة اشهر ولا يلاء الشرعي ان يخلف
 انه لا ينظر وجهه ابد او مدة سر يد على اربعة اشهر وهو الذي
 بحث عنه في هذا الباب وقال بالرحيفه الا بلاء لا يكون
 لا قل من اربعة اشهر واربعة اشهر وان اراد ايلاء فاذا مضت الاربعة
 الا شهر ولم ينف فبها طلق طلاقاً بائناً ولو آلى احد من امرأته
 الى شهر ثم اذا مضى الشهر آلى منها الى شهر ثم الى شهر ثم الى شهر
 يكون ايلاء عداً ولو لم أره حق المطالبة بالنفق او الطلاق
 عند القاضي او الحاكم اذا مضت الاربعة اشهر ولا يبطأها
 وعند الامتناف لا يكون هذا ايلاء وان لم يبطأها الى سنين وهو
 حرام كالظهار ويصح من زوج بعد ر على الجماع يصح ايلاء الذم
 وفائدة المطالبة بعد ايلائه اما بالفيضة او بالطلاق ولو كان
 غير اعن الوطى لم يرض لا يزوجي سرأه او يلب كامل او شلل لا يصح
 ايلاءه لان الجماع لا يطلب منه وقل اما من احمد بن حنبل
 ثم وطئه خمسة آلاولى لم ينف المرأة بكونها منكوحة ومن تخير الا لئلا
 والثاني ان يجهل الزوج على ترك الوطى في الفيل فان تركه
 ليس بمدين لم يكن مولى ما غير انه ان كان قادراً على الجماع

ولم يحامسها الى اربعة اشهر من غير سفر ولا مخدر فيكون للمرأة
 حق المطالبة بالجماع او الطلاق عند القاصي او المحاكم التالت ان يحلف
 بالله تعالى او صفة من صفاته فلو آلى بغير اليمين بالله كالطلاق والعنا
 والصدقة وغيرها من العبادات لا يكون موليا الا اذا قصد
 الاضرار بها وقال ابو حنيفة يكون موليا اذا لم يمكنه قربان الا
 بنى مشق كقوله ان فربك فعل حج او عدة حر او امته حره
 او انت طالق او على مائة ركعة او مائة ختم او اتباع مائة جنازة ونحوها
 سواء قصد الاضرار بها او دفعه عنها كالرضع والمریضة
 او عن نفسه اما لو قال فعل صلوة ركعتين فليس موليا عندنا ايضا
 الرابع ان يحلف على اكثر من اربعة اشهر الخامس ان يكون من روج
 يمكنه الوطى ولا فرق لو تكلم بها او فو بها او حلف في حالة الرضا او ^{لفظ}
 ولا يمين ان تكون الزوجة مدخولا بها ولا وقال مالك لا يكون
 موليا الا ان يحلف حال العضب او يقصد الاضرار بها فان كان
 الاصلاح والنفع فلا وایلاء العبد والحر سواء عدا وقال مالك
 ایلاء العبد شهران حره كان زوجه او امته وقال ابو حنيفة الاغتدار
 في ذلك بالساء من غمه امة فشهرا حر اكان او عدة او من غمه
 حره واربعة اشهر حر اكان او عدة او من الى بدور اربعة اشهر
 اعزل حتى ينقضي ما دقت به دان وف بالكسر منها خبر بعد مضيه
 بان ان ينفخ او يطلق وقال ابو حنيفة اذا مضت اربعة اشهر وف عليها

خلقة بآئنة وتحسب المدة من حين يميت ويحسب عليه من ثم
 مهر الحبس واحرام ومرض ونحو ذلك لا عذر بالصغر وجنون ونشوز
 واحرام ونفاس ومرض وحبس مجلات جضى والفاظ الايلاء صريح
 وكناية فالصريح كما لو قال والله او عظمه الله او بجلاله وكبريائه
 لا اقر بك لغير حائض ولو قال وسلم الله غصب الله لا يعم الايلاء
 وكما لو قال والله لا اقر بك ادلا اجامعت ادلا اطأك ادلا اغتسل
 منك من جنابة الى مدة تزيد على اربعة اشهر او ابدا ولو لحائض
 والكناية كقوله لا امسك لا اتيتك لا اغتسلك لا اقرب فراسلت
 لا ادخل عليك ومن الموبد نحو حتى تخرج دابة الارض او الدجال
 او ينزل هيثى بن مرية او يظهر المهدي او ينظلم الشمس من مهبها
 او يدخل الجمل في سم الخياط فاذا حلفت بالله او بصفة من صفاته
 وفي بها في المدة حيث وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء ويسقط
 الايلاء وان لم يقر بها الى اربعة اشهر يوقف المولى كما مر ولو ادعى
 الزوج الوطى بعد مضيه لا يقبل قوله الابينة ويسقط الحلف لو كان
 موقفا لو كان موبدا وكانت طاهرة وقت الحلف فلو قال لهما والله
 لا اقر بك ابدا فلم يقر بها الى اربعة اشهر مطلقا الزوج او الحاكم
 بعد مضيه بطلب المرأة شتمت لهما ثانيا بعد المدة او راجعها ثم قر بها
 نجس الكفارة ولو طلقها الزوج بعد مضى للمدة او الحاكم ثم تزوجت
 من رجل آخر ثم عادت عند الزوج الاول فعود على ما بقى من طلاقها

ولو قال والله لا اقر بك شهرين وشهرين ويوما بعد هذين الشهرين
 صح الا بلاء لا في قوله شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين خلافا
 كما في حصة ولو قال والله لا اقر بك شهرين شهرين يوما او ساعة
 نحو قال والله لا اقر بك شهرين او قال شهرين بعد الشهرين الاولين
 لم يكن مولما لكن ان قال بعد الشهرين الاولين ووطيها اخذت الكفارة
 والا فقد دلت ولو قال والله لا اقر بك سنة الا يوما لم يكن مولما للحال
 بل ان فر بها وهي من السنة ما بر بد على اربعة اشهر صار مولما
 ولو حدد سنة لم يكن مولما حتى يعبر بها فيصير مولما ولو قال والله
 لا اقر بك سنة الا يوما اقر بك فيه لم يكن مولما اذا وكد لك
 لو قال وهو البصرة والله لا ادخل مكة وهي بها ولو آلى من المطلقة
 رجعا صح بقاء الزوجية به بطل بمضي العدة ولو مضى مدة الايلاء
 قبل مضي العدة عليها المطالبة عند العاصي كما مر ولو آلى من مائة او
 اجنية كيوما بعدة لا يصح ولو اضافه الى الملاك نعتها كقوله لليمين
 نعت ولو آلى من غير المدخول تطلقها بطل الايلاء لكن ان تزوجها
 ثانيا نعت وطبها في مدة الايلاء كقوله لليمين نعت ومن عجز عن احقياقها
 عن الوطى لم يرض او صغر او رفق او حصة او عنة او مساة لا بقدر على
 طبها في مدة الايلاء او بحسه او لحيها او لم يرضها فيجوز فيه بالسنة
 نحو قوله فئت اليها ادرا ما تاتي او ابطلت الا بلاء او رحت عما نلت
 اما لو دسر على الجماع في المدة فعليه الرطى في الفرج فان سقط في غيره

كذباً يكون فيعاً ومفاداً اشتراط دوام العز في الفحش اليساني
 من وقت الاستبراء الى مضي مدته فلو اتي وهو صحيح نعم مر مر لم يكن فيه
 الا الجماع ولو قال لا امرأته است على حرام فزدر حكمه في باب الطلاق
 ولو كان له امرأة نسوة وقال امرأتى على حرام ردوى واحدة مهن يلى
 كفارة واحدة للظهار او كفارة واحدة للتمس كما مر وقيل تطلق
 كل واحدة منهما اما لو لم يرد واحدة سهن فالاظهر ودفع الظهار
 مع كل امرأة ومثله لو قال حلال الله او حلال المسلمين على حرام
 وفزع امرأته وقبل بانه يعم كل امرأة ولو قال است على حرام الف مرة
 يكون طهارا او احدا او عليه كفارة واحدة للتمس وقال الاخفاف
 يقع طلعه واحدة ولو طلعتها واحدة ثم قال لها انت حرام وفزع واحدة
 وعليه كفارة الظهار او البين ان راجعها ولو قال انت حرام اس
 حرام مريم او تلت مرات او قال حلال الله عليه حرام تلت مرات
 فعليه كفارة واحدة للتمس او كفارة واحدة للظهار في الاول و
 ولو قال لعمري انما على حرام ميسر كعار بان في البين او الظهار وحنث
 وطكل ولو قال والله لا اقر بكما لو حنثت الا بوطنهما ولو قال والله
 لا امر بكت ثمانى في مجلس ان فزع التكرار اتحاد والا ولا يلازم واحد
 والبين تلت وكذلك ان تعدت المجلس وتحبس مدة الا يلازم
 من القول الاول **تنبية** يستحب له ان يعف امه بان يطأها
 او بر وجهها باخر ولو قال ان وطئت بك الى سنة فاست طالق تلت

وهل يمكنه ان لا يدعى القولين هل يمكن من الايلاج فيه وجهان
 ١- من هذا انه لا يمكن منه بل يحرم عليه كالصائم اذا تيقن انه لم يبق
 الى طلوع الفجر الا قد راى ايلاج الذكرك دون اخراج حرم عليه الايلاج
 والناهي انه لا يحرم عليه الايلاج وهذا ظاهر نص الشافعي فانه قال
 لو طلع الفجر على الصائم وهو مجامع واخرجه مكانه كان على صومته
 فان مكث بغير اخراج فأنظر ويكفر وقال في كتاب الايلاج ولو قال ان
 وطئت فاستطال ثلثا ونف فان فاء فاذا غيب الحشفة طلقت منه
 ثلثا فان اخرجته نحو ادخله فعليه مهر مثلها وهو تدل على الجوار
 كما لو قال لمرجل ادخل داري ولا تقصها استباح الدخول بوجوده عن
 ادن ودجب عليه الخروج لمعه من المعام والخروج وان كان
 في نزع من المحل يكون مباحا لانه سر كذا ذلك هذا المولى يستقيم
 ان لو لم يستقيم ان يزوج ويجرم عليه اسند امة الايلاج وقال
 اصحابنا اهل الحديث كايحرم عليه الوطى ولا تطلق عليه الزوجه
 بل يوجب ودعا لله امر الله اما ان ينفى واما ان يطلق فان فاء لم ينفع
 به الطلاق وان لم ينفع الزمر بالطلاق وهذا مذهب من يرى اليمين
 بالطلاق لا يوجب طلاقا او ما يجز به كفارة يمين وهو قول اهل الظاهر
 واحكامه يستقيم الاسلام ابن تيمية نقل الظاهر عندنا انه ان فاء وقم
 طلاق واحد وان لم ينفع فذلك ساء على وقوع الطلاق الواحد
 اذا طلق ثلثا على خلاف السنة وقد مر بانه من قبل متذكرة

باب الخلع

هو جاتر ان كرهت المرأة صحبة الزوج ولا يمكنها القيام باء حقها
وحرام اذا ادها بمنع بعض حقوقها حتى تغفر وتخلع نفسها ومكره
بلا سبب فالخلم باطل في الصورة الثانية ويرد عليها ما لها نافذ في
غيرها وفيل نافذ في الصور كلها مع الكراهة في الثانية والثالثة
فاداخل الرجل امرأته كان امرها البها ولا ترجع اليه بمجرد الر^{جعة}
ويجوز بالقليل والكتير ما لم يجاوز ما صار اليها منه فلا يجوز للزوج
ان ياخذ منها اكثر مما صار اليها منه وفيل يجوز ان ياخذ منها
من زيادة على ما اخذت منه ولا بد من التراضي بين الزوجين على
الخلم او الترميم الرأى مع السقاق بين سمار هو فسخ وليس بطلاق وقيل
طلاق ليس بفسخ ومن جهرت نكاحا ان العدم الاول والتوكاني في بعض
الآيات والثاني ومنه ما الاول فاذا كانا فسخا يجوز في ما لا يخفى
ولا يخفى به بعد الطلاق ان من جهرت الرأى فيه الاول وقد اختلفت
في ذلك رايه انما التوكاني في احواله والاختلاف لا يفسد رايه ومن
من الرأى وقيل في ذلك عدة الطلاق وقد ورد في النكاح في الاول
ان من جهرت رايه في الائمة وان في كل - ومنه لما كانا او بالائت
او من جهرت رايه في الائمة وان في كل - ومنه لما كانا او بالائت
ومن جهرت رايه في الائمة وان في كل - ومنه لما كانا او بالائت

من اجنبى اومن زوجه كنى او عضلها بان ضررها بالضرب والتضييق عليها
 او منعها حقوقيها من الفسرد النفقة ونحو ذلك ظلى المختلع لم يصح المختلع
 والعوض مردود والزوجية بحالها وان ادبها الشئونها او شر كها فرضا
 فخالته لذلك صح المختلع ولم يحرم وقال الحنابلة يصح المختلع على عوض
 مجهول كعلى ما بيدها او بيتها من دراهم او مناع فان لم يكن
 فله ثلثة دراهم او ما يسمى متاعا كالوصية الثالثة ان يدفع منجزا
 فلا يصح تعليق المختلع على شرط كان بدلت لى كذا فقد خلعتك
 الرابع ان يقع المخلع على جميع الزوجية بان يقول خلعتك او خلعت
 زوجنى كما ان يقول خلعت نصفك او ربك او ثلثك او خلعت
 نصف زوجى او ربها او ثلثها الخامس ان لا يتم حيلة لا مقاطع بين
 الطلاق لان الحيلة مخداع لا يخل ما حرم الله تعالى حلالا لاحصاء
 قال ابن عسقل من اصحابنا ينبغي اعلام المستنقى بمدى عيرة ان
 كان اعلالا للمصلحة كطالب التخلص من الربو فريدة الى من يريه
 التحصيل للخلاص منه والمخلع بعد تعليق الطلاق السادس ان لا يقع
 بلفظ الطلاق بل بصيغة هو الموضوعة له فلا يصح المختلع بمس دبدل المال
 وقبره او من غير اذنه الزوجية السابعة ان لا يوى بالمخلع الطلاق فتمت
 زفره والتمس وطل المذكورة كان المختلع صحيحا ما لا ينقص به عدد
 الطلاق روجه وفي الصريحة لا يحتاج الى نية وهي خلعت وفخمت
 يواذبه الكنايد امر متك و امراتك وابتاح فم سوال المختلع

وبذل العوض يصح بلاسمة ولا فلا بد منها ويصح بكل لغة من أهمها
 كالطلاق والمأخوذ في العدة فيقول له ان شر وحيداً يرد عليه
 ولا يجوز الخلع في النكاح الفاسد ولا بعد البسوة الطردة ولو نكح
 خلعاً ما وى الا طلاق منقوع واحدة رجعية بلا عوض ولو قال
 حال العك او اخلعني ولم يسر شيئاً بعد ان لا يصح الخلع حتى يبين النكاح
 وقال الاحكام انه حالم مسقط حتى لو كانت قصت المحرر رد منه
 ولو طلق على مال فهو ليس بخلع بل يجوز له الرجوع ولا يجوز للمرء
 الرجوع عن الخلع قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس
 ولا ذلك لا يقتصر قبولها على مجلس عليها خلافاً للاحكام وصح رجوعها
 قبل قبول الرجوع وصح شرط الخيار لها ولو اكر من ثلثة ايام ويستلطي
 في قبولها عليها معناه وطرب العبد في العتاق على مال كطربها في الخلع
 وطرب المولى فيه كطرب الرجوع في الخلع وقال الاحكام يصح الخلع
 بلفظ البيم والشراء والطلاق والمباراة ولو خلعها تنع قال له او به الطلاق
 ان ذكر بذلك لم يصدق ولا يصدق في لفظ الخلع والمباراة بخلاف
 لفظ بيم وطلاق اما عدنا فلا يصدق في لفظ الطلاق ويصدق في
 انباقي لعدم صحة الخلع بدون ذكر العوض ولو اكر همها الزوج على قول الخلع
 لا يصح الخلع وقيل تطلق بلا مال ولو هلك بدل الخلع في يدها
 قبل الدفع ادسحق فغيرها قمنه لو البديل فيما مثله او متلياً ولو حالم
 غمر او حازيراد منه او غيرها مما ليس بمال لا يصح الخلع ويصح الطلاق

بجاء بالوطعها به وقال الاحناف يقع الطلاق البائن في الخلع ايضا بان
ولو سمعت حلا لا كهمل الخلل اذا هو خر رجع بقيمته عليها لو فرض كونه
خلا سواء علمه او لم يعلم وقال الاحناف ان علم ولا شيء له ولو حالت على
عبد ابن لها على براءتها من ضمانه لم يبرأ وعليها تسليمه ان قدرت
والا فيفتمته ولو قالت لزوجها اطلقني بالثأل ادعى الف فطلقتها واحدة
لمر بها الالف ودقت واحدة رعية وقال الاحناف وتقر في الاولى
بأشنة بثلاث الالف وفي الثانية رعية محانا ولو قال لها اطلق نفسك
ثلاثا بالثأل ادعى الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء ولو قال لها
انت طالق بالثأل ادعى الف فقبلته في مجلسها لم يرها الالف ان لم يكن
مكرهة ولا سقيمة ولا مرفقة ولو قال لا رأتني احدكما طالق بالثأل
درهم والاخرى بمائة دينار فطلقا بغير شيء ولو قال انت طالق عليك
الف درهم طلق محانا وكذا لو قال لعدة استحر وعليك
الف درهم يسق بخار او ابخر قبلا ولو قال طلفتك على الف
فلم تقبلي فقلت لا لقول له جيبته بخلاف بيت طلاقك امس على
الف فلم تقبلي وقالت قبلت قال قول لها وكن الوقال لعدة كذلك كقوله
لغيره بيت منك هذا العبد بالثأل امس لم تقبل وقال المشتري مباد
فان القول للمشتري ولو برها اخذ بيته ولو ادعى الخلع على مال وه
تكر فلا يصح الخلع ولا يصح النكاح وقال احناف يقع الطلاق باقراره
والدعوى في المال بجاليها يكون القول لها وكذلك لو ادعت الخلع على مال

وهو ينكر دفا قاييننا وبين الاختلاف ولو انكر الخلع ادا على شرط او
 استثنى او اذ ان ما تضمنه من دينه او اختلاف في الطوع والكراهة او قالت
 كان بغير بدل وقل الزوج ببدل فالقول له خلافا للاختلاف في الاخير
 وله ادعت المحر ونفقة العدة وانه ملقها وادعى الخلع ولا يثبت في القول
 لها وقل الاختلاف القول لها في المحر وله في النفقة ولو خلع امرأته
 على عبد لا يحسن ارضها ومهرها ما شاء من صحت فبذلك على سميها
 وان استوى مهرها والعبد لهما أمنا و غة فلا حاجة الى التقسيم
 له الا ان يذكر بدل الخلع ولو قال خلعت على عبدى وقف على قولها
 وله بدلى ودية لا يباىراة في الخلع كل حق الكا من مهرها على الاخر
 مما يملكه قوما بالشارة حتى اباها فاشترى نكحها فانما امرأته فاشترى
 على ما امرت في الثاني لا الاول وانه له ان يملكه ولو اختلفت على ان لا
 وهو على الكا على ما به من ان له اباها من امرها التزوج على ما به
 البراءة في حق النكاح من يثبت ان الخلع عندنا نسف فلا يثبت له كى
 للمدعى فلا يثبت له الطلاق على مال فلا يسقط المحر دة يبرأ
 امرؤ بقرها البراءة الله وفي يبرأ ولو شرط البراءة من نفقة الولد
 ان وقتا تملك سنة وهو لازم والا لا قيل لو صححان الولد من شيئا
 وان ايو تداو تر من ولد من بخلاف العليمة ولو لم يبرأ فانما يذهب
 ما ماتت او مات الولد من نفقة الولد لا اذا اشترى له ما ماتت
 ولو اختلفت على نفقة الولد فلو اوسط البتة بكرة الا اذا اختلفت على جيلها

ولو نجما فبهم مع الجمالة كاجارة الظئر على الطعام والكسوة ولو
 بماله على نفقة ولده ستمرا متلا وهي مصرية فطالته بالنفقة
 يجبر عليها ويبقى نفقة ستمر على ذمها فينظر ميسر يقا فاذا اليسر ت ياخذ
 ولو اختلف على ان تمسكه الى البلوغ صح في الاثنى الا الفلام ولو تزوجت
 باخر فللز وجب احدى الولدان اتفاقا على تركه كانه حق الولد وينظر الى
 مثلي امسكه لملك المدة فيرجع به عليها ولو خلع الاب صغيرته
 بمائها او مهرها صح ولم يرم المال على الاب من ماله وكذا الكبير الا
 اذا قبلت فيلزمها المال ولا يصح من الام ما لم تلزم البذل ولا يصح
 الخلع على صغير اصل حتى من ابية ولو خالفت المرأة بالمهر او مهر هادي
 خيرر شديدة فبعطى للزوج ما صار اليها منه لا الزيادة ولو خالها
 اء تب على ان ضاماله صح والمال عليه كخلع من الاجنبى بلا سقوط
 مهر وقال الاحصاف حيلة سقوطه ان يجعل لبذل الخلع على اجنبى بفدله
 ثم يحلل للزوج من له ولاية قبض ذلك منه وان شرطه اى الروح
 - - - يذهب الى ان الصنيرة فان قبلت وهي من اهله بان كانت
 بعقل ان النكاح جالب والخلع سالب وجب المال عليها وان لم تفعل
 اذ لم تفعل لا يصح الخلع وان قبله الاب لزمه بدل الخلع عن ماله ولو لم ^{قبلت}
 واجازت جاز بالاتفاق ولو قال الزوج خلعتك فقبلت المرأة ولو يكره
 مالا لا يصح وقال الاحصاف طلقت وبرئ من المهر المؤجل لو كان عليه
 والامر دت عليه ما ساق اليها من المهر المؤجل وخلع المريضة يمسك

من التلث فله الاقل من ارته ويدل الخلع ان خرج من التلث
 والا فلا قل من ارته والتلث ان ماتت في العدة ولو بعدها وقبل
 الدخول فله الدل ان خرج من التلث والا فالتلث ولو اختلفت النكاح
 ثم معا المال احد التلق ولو باذن المولى ولو امتداه الولد ان باذن المولى
 لم يمتداه الى الحال فنذاع الامه وتسو اد الولد والميراث ولا اذن بعد
 التلق ولو خلع الامه منوها عنها بردها " ثم وصفا بها ثم الحاميات
 من وجهها مكانها بداد او مدبر اصم وصارت امه لمسيد الر. ح. ولا
 يبطل النكاح اما الحر فاذا ما كذا يبطل النكاح ويكون النكاح من غير
 وقال الاخفاف اذا بطل النكاح بطل الزمان كان في النكاح اذ كان ولو
 قال خالعتك على ان فاة ثلثة لم يبرأ من النكاح قال الاخفاف
 طلق ثلثة ثلثته اترك ولو قال اترك ثلثة اترك اياك فبعدها وانه
 رجمية تلث الا لث وقال الاخفاف طلق ثلثة بالبر والبر طلق
 ولو قال انت طالق على دخولك الدار فبطلت القسوة ولو قال
 على ان يدخل الدار فبطلت على الدخول فبطلت
 فيهما على الدخول ولو قال لمعت اذ خالعتك احدى ماله قال
 اما سالتك التلث فلك بمتما يصح الفاء واراد بالان قال
 ثبت الا لث ولو خالعتك على ان صد انة الولد عا اذ كان من اذ على ان
 الولد عده صح الخلع وبطل الشرط ولو نالت احدت ما
 طلقك وتعت واءدع رجمية ولو نالت اياك من اذ

الرجعي فطلقها ر حيا وقعت واحدة ر جعية ولو قال لها انت طالق
اليوم رجعا وغدا اخرى رجعا بالثبوت وقعت واحدة ر جعية للحال
ولا يقع شئ عداً ولا يلزمها شئ ولو قال لصغيرة ان غبت عنك
اربعة اشهر فامرتك ببدلك بعد ان تبرا في من المهر فوجب الشرط
فابراءه وطلعت نفسها لا يسقط المهر ولو اخلعت مهرها على ان يطيها
عشرين درهما او كذا امناً من الآخر صح ويحب بدل الخلع على الزوج
ولو اخلعت بشرط الصك او شرط ان يردها اليها اقتسما فقبل لم يقرم
حتى يكتب الصك او شرط الاقتسمة ولو طلق بعد الخلع متصلاً او منفصلاً
لا يقع الطلاق ولو خالعتها على ر صاع ولدها سنتين فان مات قبل ذلك
يرجع عليها بالزينة للدة ولو خالعتها بعد الدخول على مال غير المهر فلا
يسقط المهر بل يلزمه اداؤه ان خالعتها قبل الدخول فهل يلزم عليه
نصف المهر يسقط المهر بالكلية فيه لان **باب الظهار**
كان الظهار في المأهولة طلاقاً فابطله الله سبحانه وحرّم امره في حرم
وهو قول الرّاجع المسلم المملوك المختار لا امرأته اب على كظمه أو
او ظاهر ذلك اداؤه . ظاهرة او اناء الظهار او نحو ذلك او شبهه
من اجراء الرأفة بحرم من احزاء الامم محرّك كهرج امي او بطلت
أب من امي اما قوله است على كظمه اخي او كظمه بنتي او خالتي او عمتي او شقيقه
حرّم بهما من محارمه غير امه فليس بظهار عند المحققين من
استدماؤا وقال الحنابلة هو ان ينسب مائة او عضواً منها من يحرم عليه من

ادا امرأه كامه واخذته وبنته وكذا يكور مظاهرها اذا استبره امرأته
 بذكر او مضومنه ولو بغير العربية فمن قال لمز وجته است او ريت
 او وجهك اذا ذك على كظها امي او يد امي او بطن امي او كظها امي
 او عني او خالي او كظها امي او يد امي او يد او است على كفالة الاجنبية او انما
 اخت زوجتي او عتري او خالتيها صار مظاهرها و قال الاخوات من
 المسلم من وحده ولو كتابية او صغيرة او مجنونة او تشبه ما بعد زوجه بها
 من اعصارها كالراس والرقبة او تشبه جزءا من اجزاء منها كالنصف والثالث
 والرابع مجرم عليه ما يبدى فلو تشبه باخت امرأته او بمطلقة ثلاثا او بمسكنة
 لا يكون ظهارا عند هو سمع قوليهم ممن ينسأل الذكر والامراة يشي ذلوا
 تشبهها بغير حريمه اذ قد شبه بان مظاهرها و قال بعضهم ان من شرب
 الظهار كون المظاهر به من سلس النساء في رقبته بطور انما هو
 لم يصح وكذلك يتنزل نصيحة الظهار عند بان ذكر فيه لفظ الظهار
 او المظاهر او ما يستق من ذلك كظها او تشبهه من اجزاء انما هو
 من اجزاء امه فلو سرق حريمها او تشبهه بغيرها او تشبهه بغيرها
 على كذا من الحزير والحزير والفرقة والنميمة والامور والامر متولا وقتل
 الله له ليس يمتي وقال الاخوات والامراة يشي ذلوا او تشبهه بغيرها
 او يميز وان لم يميز شيئا فليلا عند الاخوات من سلس النساء او تشبهه بغيرها
 فلو ان شرب حريمها او تشبهه بغيرها او تشبهه بغيرها او تشبهه بغيرها
 من قبل ولو قال اني تشبه بغيرها او تشبهه بغيرها او تشبهه بغيرها

لعدم الإخراج المستحق عليه لكن للإمام أو السامي أن يدفع من كونه إليه
 بعد قبضها منه ولا يجوز له أن يسقطها عنه وإذا أذن السيد له بدفع
 في التكفير بالعق هل له أن ينفق عن الصيام إليه فيه قولان نعم إذا قلنا
 أن له ذلك فهل له أن ينفق نفسه فيه قولان أيضاً وكفارة الظهار أن
 ينفق رقبته مومنة ولا يجوز عقربته بما فرقة وقيل يجوز وهو قول أبي حنيفة
 وأهل الظاهر من أصحابنا فإن لم يجد له عليه صيام شهرين متتابعين
 فإن لم يستطع الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو لقوة الشهوة و
 وعدم إمكان المحرم من النساء فليطعم ستين مسكينا بأن يعطي كل
 مسكين مداً من تمر أو تمر أو شعير وقيل نصف صاع من تمر وقيل
 صاع من تمر ويجوز أن يطعم ستين مديناً أو عشاءاً أو غير ذلك
 حسب أو تمر وسواء أطمعهم جملة أو متفرقين وقيل يكفي إطعام ستين
 مسكيناً أو عشاءاً أو نطفة ويجوز أن يؤكلهم الخبز أو الهريسة أو أي
 طعام شاء أو يقسم عليهم ويشترط كونهم مسلمين أحراراً ولو أفاض
 ويجزي دفع الطعام إلى صيفر من المساكين ولو لم يأل الطعام وهل يجوز
 أن يطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً قال الجمهور أنه لا يجوز وقال
 أبو حنيفة أنه يجوز وقال شيخنا ابن القويون وجده غيرة لم يجز ولا أجزاء
 وهذا هو الأصح لا وقال وأما ما أحدث بن حنبل في رواية عنه
 أنه لا يجزي في الكفارة غير ما يجزي في الفلقة ولو كان ذلك قوت
 بلدة ولا يجزي في الكفارة أن ينفق المساكين أو يعيشهم بخلاف

منه وقال الأصحاب
 لا يجوز ولا الصوم ولو
 أصق مسكناً من الطعام
 ولو أفاضه أو أفاضه
 له عليه ١٢٠ مسكناً

نذر اطعامهم ولا يجزئ القيمة ولا يجزئ العتق ولا الصوم ولا الاطعام
 الا بالنية وهو ان يؤدى ذلك من جهة الكفارة لثوان كفى بالصيام
 فلا يحل له المسيس ليلاً ونهاراً حتى يتم صيام شهرين متتابعين فان ولى
 في اثناهما او ناسياً او اضطر بلا عذر يستأنف ولا ينقطع المتابع بصوم رمضان
 وينقطع بصوم غيره وكذلك لا يقطع بالفطر في الايام النهمية كجوى العيد
 وايام التشريق وكذلك بالبطر لعذر كمرض او سفر وقال الاصح
 ينبغي ان يصوم شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان وايام نهي عن
 صومها فان اضطر بعذر كسفر ومرض او غيره او طيها فيهما ليلاً
 او نهاراً عامداً او ناسياً استأنف الصوم ولا الاطعام او طيها في خلافه
 ولو اثنى نصفي رقتين لم يكن مقعاً لرقبة وفيل يجزئ به وقيل
 ان تكلمت الحرية في الرقتين اجزأه والا فلا فانه يصدق عليه انه حر
 رقة اى جعلها حرة بخلاف ما اذا نكل الحرية قال شيخنا
 ابن القيم هو اصح الاقوال ويلزم في الصيام تبسيط النية من الليل
 لكونه واحداً وينبغي ان تكون الرقة سالمة من العيوب المضرة في العمل
 ضرراً بيناً كفى وشلل يد او رجل او قطع احد نهما او سبابة او سقى او ابرأ
 من يد او رجل او خصر او بصر من يد ويجزئ مدبر وصغير ولو كان ضمها
 وولد نازلاً او عرج عرجاً يسيراً او مجبوب وخصى وعنين وخنق واصم و
 احرس تفهم اشارته واعور ومرهون ومديون وموحر ولا يجزئ
 عنق الاخر من الاصم ولو فهمت اشارته ومن جنونه مطابق وكذلك

مع وقال الاصح ان
 غذاهم وشاءوا
 واطاعهم قية الشاؤوا
 عكسه او اطاعهم
 بوعتائين او شاءوا
 او اتبعهم جاز بشرط ان
 في جازت شعور ولا ولا شئت
 حذر ولو ابرأه سكيناً او
 كل الطعاس في يوم واحد
 من يومه ذلك فقط ولا
 اذا ملكوا الطعام بدعات
 في يوم واحد امه

ولا يجوز عتق المجنين ولا الزمن ولا المقعد ولا المرتد ولا المستبد
 وقال الأحناف يجوز عتق المرتدة والمرقاة والقرناء ومقطوع الأيدي
 وذاهب المحاجبين وشعر الحية وراس ومقطوع أنف أو شفتين
 أن قدر على الأكل والشم ومقطوع إحدى يديه وإحدى رجله
 من خلاف ومكاتب اليهود شيئا وكذا يجوز شراء القريب بنية الكفارة
 واعتاق نصف عبدة شوباقية ولا يجوز ثمن فانت جنس المنفعة كالأشجار
 ويجوز أن يعقل ومريض لا يبرح برأه ومساكن الأسان والمقطوع يدا
 أو أبعاضها أو ثلث أصابع من كل يد أو رجل أو يد ورجل من
 جانب واحد ولا يجوز ثمن مدبر وام ولد ومكاتب إحدى بعض يديه ولا يحنأ
 نفسه واعتاق نصف عبد مشترك شوباقية بعد ضمانه أو نصف
 عبدة عن تكفيره شوباقية بعد دخلي من ظاهر منراها فإن كان له عبد
 وهو محتاج إليه لخدمته أو قضاء دينه ولا يجوز له التكفير بالصوم لأنه
 واجد للرقبة إلا أن يكون زنا أو كان له دار للسكنة وليس له
 دار غير ها فلا يجب عليه بيعها الشراء الرقبة ويكفي له الصوم ولوله مال
 وعليه دين مثله أن أدى الدين أو أجزأه الصوم أو أفيقه قولان
 ولوله مال غائب انتظرة ولو عليه كفارة تان وفي ملكه رقبة فصام عن
 أحد لهما تعاقت عن الأخرى له يحرر ويعكسه جائز والشهران ثمانية
 وخمسون يوما بالهلال والأفستون يوما ولو قدر على التبرير في آخر اليوم
 الأخير منها الزمه العتق واتع يومه ندبا ولا قضاء لو أفطر وإن صار غفلا

ولو امر غيره ان يطعم عنه عن ظهاره ففعل الخير ذلك صح وله
 ان يرجع على المظاهر سواء صرح بالرجوع ادسكت خلوا والاحناف
 في الاخير ويجوز الاباحة في طعام جميع الكفارات وفي الفدية لصوم
 وجباية حج وجاز الجمع بين اباحة وتعليك دون الصدقات والعشر
 ولو حرر عبيدين عن ظهارين من امر الاثن ولم يعين واحدا لواحده صح
 ومثله الصيام اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين فقيرا وان حررهما
 رقية واحدة او صام عنها شهرين صح ان يجعله عن واحد منهن
 وله على التي كفر عنها دون الاخرى وكذا الحر عن ظهار وتسل خلافا
 للاحناف ولو اطعم ستين مسكينا كل واحد اربعة وواحدة عن
 ظهار بن اذار بع ظهارات صح عن واحد ومن انظار وظهار صح
 والمعتبر في اليسار والاعسار وقت التكفير ولو اطعم مائة وعشرين فقيرا
 عدا او عشاء فقط لم يجز عند الاحناف الا عن نصف الطعام فيعيد
 على سعين منهم الغداء او العشاء ولو في يوم اخر اما عند بعض اصحابنا
 فكفي في الكفارة اطعام ستين مسكينا عدا او عشاء كما مر من قبل
 ولا يجوز اطعام فطيم ولا متبعان بل ينبغي اقل من اقل ان يكون مراهقا
 كذا قال الاحناف اما عندنا يجوز اطعام من ياكل الطعام ولو كان
 صغيرا واذ لم يقدر المظاهر على اطعام ايها يجوز للامام ان يعينه من
 صدقات المسلمين بان كان فقيرا لا يقدر على الصوم وله ان يعرف منها
 لنفسه وعياله واذ احس ان الظهار موقتا نذر فانه انقضاء الوقت

صح ان يطعم ثلثين فقيرا
 وذلك المكسب بوقت ثلثين فقيرا
 الا ان يطعمها القيمة وسد
 الاحداث مما زاد في القيمة اربعة
 دراهم

فاذا طي قبل التقضاء الوقت يكفر كما مر وصيام العبد في الظهار شهران بالاتفاق

باب اللعان

اذا راعى الرجل زوجته الحية بالزنا في قبل او دبر ولم تقر بذلك فان رجع عن رمية فعليه حد القذف ان كانت محصنة او التعزير ان كانت غير محصنة الا ان يقيم المينة او يلحق وصفته ان يعطى الامام او لا كل واحد من المتلاصقين عند ارادة الشرح في اللعان ويقول له عذاب الدنيا اخون من عذاب الآخرة ثم ان لم يسلم احد منهما قول الآخر ومن ماعى اللعان فيقول الزوج اربع مرات اولا اشهد بالله انه لمن الصادقين يمارس فيها به من الزنا ويتغير اليها ولا حاجة لان تسمى او تنسب الا مع فيسها تعزير يد في الخامسة وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تقول الزوج اربع مرات اولا اشهد بالله انه لمن الكاذبين يمارس ما في به من الزنا وتشير اليه ان كان حاضرا في المجلس وان كان غائبا عنه سمته ونسبته ثم يدعى باسمه وان غضب الله عليهما ان كان من الصادقين ثم يفرق بينهما ثم يحرم عليه ابد او يلحق الولد بامه فقط ومن رماها به حد مائة نفذ وكذا من رمى ولدها فان نقص لفظ ما ذكر ولو انيا بالاكث من حد حاكمه او بدأت به او قدمت الغضب او بدلت باللفظ او السخط او رزق البعة او بدلها بالغضب او الا بعاد او بدل لفظ اشهد باقسم بالله انى به قتل القاء عليه او بلا حصور حاكم او شبه او ماله من

عنه مان قرت فيها
حد الراس ١٢٠
وهو هذا قول الاثر
استلذه عبد الصمد
في اللعان ولا حصة
قبل الزوج ١٢٠

علماء الدين اذ عيبر العربية من يحسنها اراما من لا يحسن العربية قلابا
ان ينطق بمرجيتها لفظا بلسانه ولا يلزمه نعيم العربية ان عجز عنها
اذ علم اللسان بشرط اذ عمدت موالاة الكلمات لم يصح كانه مخالف
للنص وسن تلاحظهما فيما يحضرة جماعة وليس ان لا ينقصوا امر به
لان الزوجه ربما تقدر في زوجها فيشهدون على اقرارها عند الحاكم
ويسن ان يكون اللعان في الاوقات والاماكن للعظمة ففي مكة
بين الركن والمقام وفي المدينة عند منبر النبي صلعم وفي بيت
المقدس عند الصخرة وفي سائر البلد ان عند منابر جوامعها
وتقف الحائض عند باب المسجد وفي الزمان بعد العصر ويسن ان
أمر الحاكم او من يقوم مقامه رجلا يصعد على ظهر الزوج وامرأة
تضع يدها على ظهر الزوجة عند الخامسة ويقولن الله فانها الموجهة
وعذاب الدنيا هون من عذاب الآخرة وشروط اللعان ثلاثة الأول
كونه بين زوجين ولو قبل الدخول مكلفين ولو قسيتين او واسعتين ^{مستحسين} او ذوي
او محدددين في قذف او احدهما الثاني ان يتقدمه قذفها بالزنا
ولو في دبر كقولهم رنيت اديان اينة او رأيتك ترين وان قال با فاجرة
او فاسفة او ملعونة او وطئت مكرهة او ائمة او بشبهة فلا لعان الثالث
ان تكذب الزوجة الزوج في قذفها او يستمر تكذيبها الى انقضاء
اللعان وتثبت تمام تلاعنها اربعة احكام الأول سقوط الحد عن
الزوج ان كانت الزوجة محصنة او التعزير ان كانت غير محصنة ^{ثلاثة}

منه ومنه لا يجب
ان يحل الا في الشريعة
على السلم واخر هو اللعان
الصفحة والكافر لا يمس
منه والكافر يجوز لانه
منه مالك لا يجوز
عدد الى حقيقته ١٣ منه

الفرقة بين المتلاحنين ولو بلا فعل الحاكم ينفى ولو لم يفرق الحاكم
 بينهما الثالث التحريم المبريد ولو كانت امته فاشترها بعد الحكم
 آلا ابراهيم انتفاء الولد عن الملاحن ويعتبر بنفسيه ذكره صريحاً في اللعان
 كاشهد بالله لقد نر ميت وما هذا اذ لدى وهي نقول اشهد بالله
 لقد كذب وهذا الولد ولده ولا يرد ما اعطاها الزوج قبل اللعان
 السيلانه ان كان صادقا فالمل لها بانه استحلى مرجها وان كذب
 عليها فهو ابعد عنه ويجب اللعان بنفي الولد منه او من غيره اى من
 زوجها السابق كما يجب برميها بالزنا وان كانت امته لغير الزوج ولا
 يجب اللعان برمي امه بالزنا ولا بنفي ولدها عنه فان كانت المرأة
 رتقاء ادعد راء كما يجب اللعان بل يحد الزوج حد القذف ولا يشترط
 لللعان النكاح الصحيح بل يكفي مطلق النكاح ولو بشبهة لانه كان للمقوق
 النسب وقال الامانات شرطه كون النكاح صحيحا لا فاسدا ولو اكد الزوج
 نفسه بعد اللعان يحد حد القذف ولا يبطل اللعان ولا يجوز له ان
 يتزوجها ثانيا مرة ولو اكدت الزوجة نفيها فحد الزوج بالزنا ولا نفوذ
 الى الزوج الاول ابدا وهكذا الحكم في نفي الولد وان مات الولد وان
 قد نفي الزوج في عدة الطلاق الرجعي فحكمه ما ان قد نفيها وهي في نكاحه
 ويصح اللعان لنفي الحمل قبل وضعه ولا يحتاج ان يقول ما هذا الحمل منه
 ولا يحتاج ان يقول قد استبرأ بقا و قيل لا يصح وقال يثمت ابن القيم
 ان الحمل اذا كان سابقا على ما رما عابه ولم يبرأ من نكاحه وعي حامل منه

عنه فان قد نفيها بالزنا
 فلهذا لا يحد ولو يشترط
 مسبب الولد سواء كان
 مستقرا او اقل من
 امه وقال مالك في
 واحد في رد ما اعطاها
 رقة مؤداة لا ترتفع
 على اوصد ما حاسب
 يجوز ان يشترط في اللعان

فالولد له قطعا ولا ينتفى عنه بلعانه ولا يحل له ان ينفيه عنه وان لم يعلم
 حملها حال زناها الذي قد قد فيها فلان جاءت به لا قتل من ستة اشهر
 من الزنا الذي سماها به فالولد له ولا ينتفى عنه بلعانه وان ولدته
 لاكثر من سنة اشهر من الزنا الذي سماها به فاما ان يكون استبرأها
 قبل زناها اوله يستبرئها فان استبرأها انتفى الولد عنه بحمد اللعان
 سواء نفاه او لم ينفيه ولا بد من ذكره عند من يشترط ذكره وان لم
 يستبرئها ففهمنا امكن ان يكون الولد منه وان يكون من الزنا فان نفاه
 في اللعان انتفى والا لم ينفى به لانه امكن كونه منه ولم ينفيه واللعان
 يمين لا شهادة ورفقة اللعان فسم للكلم عندنا فلا ينقص به عدد الطلاب
 وقال ابو حنيفة طلاق بائن وقال مالك هو تحريم مؤبد ولو انكر الزوج
 اللعان يمد حد القذف ولو انكرت الزوجة تحد الزنا وقيل
 تحبس حتى تقر او تلعن ولو امتنع احسبوا اليهم انه اذا اعتزم الزوج لا تحبس
 الزوجة لعدم وجوبه عليها واذا قذف الرجل امرأته برجل بعينه
 ثم لا عنفاسه ط الحد عنه ايضا ولا يحتاج الى ذكر الرجل في لعانه وان لم
 يلعن فعليه لكون احد منها حد وقيل يلعن للزوجة ويجد للاجنبي
 وقال الشافعي يحد لكل واحد حد فان ذكر المقدوف في لعانه سقط
 الحد وان لم يذكر فعلى قولين أحدهما يستأنف اللعان ويذكره
 فيه فان لم يذكره حد له والثاني انه يسقط حده بلعانه كما يسقط حد
 الزوجة بخلاف ما لو قذف اجنبية بالزنا برجل سماه فقال زنا بك فلا

او زنيته به فيجب عليه حدان بالاتفاق واذا الاعنها وهي حامل وتثني
 من حملها انتفى عنه ولم يحجج الى ان يلاعن بعد وضعه خلا فلا يبي حيفته
 حيث قال لا يلاعن لنفيه حتى تضم ولو استلحق الحمل وقد فيها بالربنا فقال
 هدد الولد مني وقد زنيته يحدد ويحجج به الولد ولا يمكن من اللعان وقيل
 يلاعن وينفي الولد وقيل يلاعن للعدت ويلحقه الولد والمنصوص عن
 اما ما احمد بن حنبل انه لا يصح استلحاق الولد كما لا يصح نفيه
 فاذا انتفى الولد لا يدعي ولدها كالب ولو بانتهى زوجته منه ثمر آها
 تزني في العدة فليس له ان يلاعن وكذا ان ظهر بها حمل بعد طلاقه
 وقال كنت استبرأ أيتها بحضة وقال الشافعي ان كان هناك حمل او ولد
 فله ان يلاعن والا فلا ولى مالك له ان يلاعن مطلقا ولا سكنى ولا
 نفقة للملاحة وهي تراث من ولدها وهو يرثها وتقع الفرقة بمجرد
 اللعان ولا يعتبر نفق الحاكم ولا يسقط صداق الملاءنة بعد اللعان
 ولا يبرح مهر سنيها وينزله نصف المهر ان وقع اللعان قبل الدخول و
 قيل يسقط بالكلية كما في الفسح يبيها قبل الدخول ادوات شرط
 شرطه، يسقط كله ولو اشترى زوجته من سيدتها قبل
 احوال النكاح ودفع الفرقة قبل يسقط المهر بالاحياء
 زينة و قولان وكل فرقة قبل الدخول يحج من قبلها كزينة
 وادوية من يسقط ارضاعه نكاحا هو وانسخها الاغصار او غلبه
 منسقط تعريضه، وكذلك يسقط المهر بالكلية اذا فسخت لغيره

في الزوج قبل الدخول وانتفاء الولد يحصل بلعان الزوج وحده
 وان لم يتلاقا من غير صريح به شيخنا الاسلام بن تيمية ولو وجد رجل رجلا
 مع امرأته فقتله وادعى عند القاضي انه وجد لا مع امرأته او حريمه
 قتل ولا يقبل قوله فان اعترفت ولي المرأة بهذا اسقط القصاص
 وكذا ذلك من اطلع في بيت قوم من نقب او شق في الباب بغير اذنهم
 فنظر حريمه او عورته عليهم خذفه وطعنه في عينه فان انقلعت
 عينه فلا ضمان عليهم ولو طلعها قبل اللعان فلا يسقط عنه اللعان
 لبقاء حكمه في العدة فان مضت العدة نتحرز وجهها وطالبت
 الزوجة باللعان وحس عليه خلا فالاحناف فيما اذا اطلقها بائنا
 قبل اللعان ولو زنت بعد وجوب اللعان او ارندت او دطمت
 بتهمة لا يسقط اللعان وقال الاحناف يسقط ويسقط بموت شاهد
 الفذات وعيبتها وفسقه او ارنداده اذ لا انكره الزوج ولا يسقط
 لو عصى الشاهد ولو قال لمزوجه زنت وانت صبية او مجنونة وهو
 اى المجنون معلوم فلا لعان بخلاف زنت وانت ذمية او امة او منذر
 اربعين سنة وعمرها اقل حيث يتلاقان ولو زنت اهلية اللعان
 بعد اللعان قبل التفريق فلا يصدر تفريق خلا فالاحناف ولو تلاقا
 فتاب احدهما يحكم الحاكم بالتفريق ولو لم يحلل احد او لا يجب
 الا انتظار لتوكيله ولو لم يعرق الحاكم بعد اللعان حتى عزل او مات فلا
 حاجة الى ان يستقبله الحاكم التالى لان الفرقة تقع بايجر داللعان

حلالا للاختصاص ولو اخطأ الحاكم ففرق بينهما بعد وجوده أكثر من
 كل منهما لم يصح نفي يقه ويعيد اللعان كما لو فرق بعد وجوده لا قتل
 وكذا لو فرق بعد لعانه قبل لعانها وحرّم وطبها بعد اللعان ولو قبل تفرق
 الحاكم ولو مات الولد المنفى من مال فادعى نسبته حدّ للقذف ولو فذت
 غيرها بعد اللعان وحدّ او صدقته او زنت لا يجوز له ان يحكمها ثانياً مرة
 حلالا للاختصاص ويصح لعان الحارس ودفعه اذا كان يعلم الاستنارة فيهم
 الكفاية ويعلم ما يقوله وقل الاختصاص كاللعان لو كانا الخرسين او احدهما
 لولا اذا حلّ أبعد اللعان ولو قبل التفرق فلا يفرض ولا يصح التلاعن بالكفاية
 الا اذا كان احدهما حرس اما لو فذ فيها بالكفاية وجب اللعان وكذا لو
 فذت غير ر دخته ادامته بالكفاية وجب حد القذف وصح نفي الولد
 وجب اللعان لو نفاه بعد التحنية اى بعد سبعة ايام من حين الولادة
 او بعد ابتلاع ادوات الولادة ولو نفى اول التوامين وارق بالتأني حد وان
 عكس لاهن والنسب ثابت فيهما ولو جاءت بثلاثة في بطن واحد نفى الثاني
 وارق بالاول والثالث لاهن وهم بنوة ولو فذ الاول والثالث وارق بالتأني
 يحد وهم بنوة كوت احدهم ولو مات ولد اللعان وله ولد فادعاه
 الملاحق ان ولد اللعان ذكر ايشب سبه اجماعاً وان انفى لا استغنائه
 بسبب ابيه كذا مرى عن ابي حنيفة وقل صاحباً يثبت سبب الاشئ
 انصافاً لا فزاد بالولد الذي يعرف قطوانه ليس ولده غير حائز اجماعاً
 وكذا نفى الولد باختلاف اللون والهيشة مالم يتبين انه ليس بولده

كما اذا ولدت لاقول من ستة اشهر من حين الوطى ومضى ستة طالعان
 بوجه ما اذ تب السب بالآخر اذ بطريق الحكم لم ينتف ابد افلو بغا ولم
 بلا من حي قد فيها اجنبي بالولد محمد بعد سبت نسب الولد ولا ينتفى بعد
 ذلك ولو لم يمسب التوامين ثم مات احد هما من نواحه وامه واخ الام
 فاحترت ثلثا من صادر واللام السدس والاخوين الثلث والباقي مرد
 عليهم وبه علوان فغيرها يحرحه من كونه عصبة لانه لو كان عصبة لاستحق
 الثلثين واذا انتمى النسب عن ولد الملاحه انتمى في حيل الاحكام و
 قال الاخناف يمس في كل الاحكام الا في حكمين الاحترت والنفقه حتى
 لا يصح دعوة غير الثاني وان صدقه الولد الا ان يكون من يولد وتله
 لتله او ادعاه بعد موت الملاحين وثمره الحلائ تطهر في مسائل
 كثيرة ومعد ناخوز شهاد ولد الملاحنة للملاحين وبالعكس وصرف الزكوة
 من كل الى الآخر ولا تحرم مردع الولد على مردع الملاحين ونحوها وهم
 يقولون بخلاف ذلك والله اعلم **مسائل متفرقة**
 مما يتعلق بعيوب الرجل او المرأة وديبها اكثرها من قبل والآن نذكر
 ما يمس منها من لم يقدر على جماع زوجته لكبر سن او سحر فحكمه حكم العيين
 يعني يثبت فيه حيار الفسخ للمرأة ولو كانت رتقاء فلا خيار لها الكون المان
 من جهتها واخضعوا في انها اذا وجدت ذكرا صغيرا احد احييت لا يمكنه
 ادخاله داخل العرح هل لها الخيار ام لا الصحيح ان لها الخيار في هذه الحدود
 وان كانت راحة المحبوب امة فخير الفسخ يكون لمولاها وان كانت صغيرة

فينظر بلوغها وقيل لوليها خيار الفسخ في الحال ولو جب بعد وصوله
 اليها مدة اوصار عينا بعده فيحصل لها الخيار ويفرق الحاكم بينهما
 ان طلست العرقه غير انه يوجب للعنين سنة ولا يوجب للمجرب خلافا
 للاحناف ولو جازت امرأة المجرب فولد ولم تعلم بحبه فلا غنه شئنه
 ثم اذا علت فلها العرقه ولو ولدت بعد التمرين الى اربع سنين وادعته ثبت سنة
 وكان في العنين واذا اهل القاض للعنين سنة فرمضان وايام حيضها منها وكذا
 حجه وعيبته لا مدحجها وغنتها ومرضها ويحل من وقت القضاء ما لم
 يكن صبياً او مريضاً او محرماً ما بعد بلوغه وصحته واحرامه ولو مظاهر لا يقدر على
 التقابل سنة وشهر ولو كانت الزوجه حرة فللقاضي ان يفسخ بطلانها من نكاحها
 وهذا الخيار على التراخي لا الفور ولو وجدته عينا او مجبوراً ولو تخاصم
 زماناً طويلاً لم يبطل حقها وكذا الوحا منه بثمر كره مدة فلها
 المطالبة ولو ضا جت ذلك الايام كما لو رخصه الى قاض فاجله سنة
 ومصت السنة ولم تخاصم زماناً ولو تزوج الاولي او امرأة اخرى عالمة
 بحاله فلا خيار لها وقيل لها الخيار ولو تراخى اي العين ووزجته على النكاح
 ثانيا بعد التفرق صح ولا شق رفق امته وكذا ان زوجته وهل تجوز الرعدة الحرة
 على هذا ام لا فيه قولان ولو تزوجته على انه حراً وسق او فادر على المحرقة النفقة فان
 بخلافه او على انه فلان بن فلان فاذا هو لغيره او ان زنا كان لها الخيار

بَابُ الْعِدَّةِ

هي تربص من فارقت زوجها إولات دخل بها إلا أن حياة ان دخل
 بها فالمفارقة بالوفات تعد مطلقا سواء كان المتوفى يولد لمثله
 أو لا يطأ أمته دخل بها إلا أن كانت المتوفى عنها زوجها حلالا من
 الميت ولو كان عبدا فعدها حتى تضع كل الحمل حرة كانت أو أمة
 ولو لم يظهر من نفاسها بفصل أو يجم لكن ان تزوجت في مدة النفاس
 حرم وطبها حتى تظهر فلو ظهر بعض الولد نفى في عدة حتى ينفصل بها
 ان كان الحمل واحدا وان كان أكثر حتى ينفصل باقي الأخير وقيل عدتها
 اربع لاجلين فاذا وضعت قبل مضي اربعة اشهر وعشر لم تنقض عدتها
 حتى تضع اربعة اشهر وعشر واذا انقضت الاربعة الاشهر وعشر
 ولو تضع لم تنقض العدة حتى تضع وان لم تكن حاملا منه فان كانت
 حرة عدتها اربعة اشهر وعشر لئلا باباها عدة الأمه المتوفى
 عنها زوجها نصفها اربعة اشهر وان حرم د السوكاتي واهل الظاهر من اصحابنا
 الاثمة الاربعة الا ان ابن حزم د السوكاتي واهل الظاهر من اصحابنا
 اختلفوا وان عدة الأمه كعدة الحرة والمفارقة بالحياة لا تنقض
 الا اذا وطبها زوجها فان طلقها قبل الدخول فلا عدة عليها فان كان
 مدحولا لهما وكانت حاملا فقد نفى وضع الحمل كله كما مر وان لم تكن
 حاملا فان كانت تحيض فعدتها ثلث حيضات ان كانت حرة او مبغضة
 وان كانت أمة فعدتها حيضتان ولا تعد بمبغضة طلقت يها حتى تأتي
 ثلث حيضات كواحد عدتها ان كانت حرة او مبغضة وتنتين عدتها

عه اختاروا في المدة اربعة اشهر
 وضعت حلقته او مبغضة فقل
 اربعة اشهر واحد في اظهر
 روايتة لا تنقض عدتها
 مدتها ولا تصير ايام ولده
 قال مالك والشافعي في
 اربعة اشهر تنقض عدتها
 مدتها ولا تصير ايام ولده
 مدتها قال احمد في اربعة اشهر
 وفند بان العدة لا تنقض
 سقوط الحمل ولكن الاثمة
 لا تصير ايام ولده وهو
 الاطهر اربعة اشهر

ان كانت امة وان لم تكن من تحيض بان كانت صغيرة او بالقة ولم نرجعها
 ولا نفاسا اعني الضهياء وكانت مستحاضة ناسية لوقت حيضها ^{طتم} اوستحي
 مبند أة اذ كانت ايسة وهي من يشبت من الحيض وان كان لها اربون
 ونحوها وقيل من بلغت خمسين سنة وقيل ستين وقيل اثنين وستين
 وقيل من يشبت اقاربها من النساء بعد ثلثة اشهر ان كانت حرة و
 شهر ان كانت امة وقيل شهر ونصف وقيل ثلثة اشهر واستدام
 الودة من الساعة التي فارقتها فيها فلنار قتها نصف الليل او نصف النهار
 اعتدت من ذلك الوقت الى مثله ومن كانت تحيض وانقطع حيضها ^{من} الدار
 ولم يبلغ من الايام عدتها لثثة اشهر وقيل ان لم تولد ما رجع
 تسريع اشهر ثم تعد عدة آيسة وان علمت ما من فدية من مرض
 او رضاع ونحوه كفاس فلا تنزل الى متروكة حتى يولد الحيض فتعد به وان
 طال الزمان او نصير آيسة فتعد عدة آيسة فالمعتدات سبعة
 اولى الحامل وعدتها من موت رغبة من طلاق او نسخ الى وجع
 الحمل كله الثانية المتوفى عنها زوجها بل احمل منه الثالثة ذات الاقراء المذابة
 في الحياة الرابعة من لم تحض المعارفة في الحياة الخامسة المنقطعة
 وقد يساعد كل منهن من قبل السادسة عدة آيسة امة ومن فني زوجها
 مخلع اولوان او ارتد او ادعته او حبس او حبس بغيره او غيرها من هذه
 ان كانت من تحيض والا فاشهر ان لم تكن ^{او} املا آيسة من اة المعقود
 فذكر عدتها في ما بعد والمتوفى عنها زوجها اتمت زواجها وان مات

قبل الدخول ولها الصداق كاملا اذا كان مسمى ونهر المثل اذا لم يكن
 مسمى او ظهر ان بيت تخريم الربيبة بموت الام كما ثبت بالدخول بها فيها
 قولان وتعدد المثل عنهما ورجعها في منزلها الذي توفي نزل ورجعها وهي فيه
 او حيث بلنها خبر الموت والبتوتة فتعد حيث شأوت فلم تنزل في غيرها من ورجعها
 السكنى وهو حق على ورثة الزوج الى انقضاء العدة فلو حوّلها الورثة او طلبوا
 منها الاجرة لم يلزمها السكنى وجاز لها التحول حيث شأوت وقيل
 الى اقرب المساكن الى مسكن الوفاة وتقدم به على الغرماء وعلى الميراث
 رتبيل ان كانت حائلا فلا تسكنى لها وان كانت حاملا فليها السكنى وتقدم
 به على الورثة والغرماء ويكون من راس المال ولا يتراعى الدار في دية
 بيعها بمنعها سكنها حتى تستقضى عدتها وان تعدر ذلك فعلى الوارث
 ان يكثرى لها مسكنا من مال الميت فان لم يفعل اجبره الحاكم وليس
 لها ان تنتقل عند الاضرار ورثة وان اتفق الوارث والمرأة على نقلها
 عنه لم يحز وكذلك يجب السكنى المطلقة الرجعية **فصل** وان
 وعلى الاجنبى بشبهة او نكاح فاسد او زنا من هي في عدتها امنت عدة
 الاول سواء كانت عدته من نكاح صحيح او فاسد او من وطئ شبهة مالم
 تحل من الثاني فتستقضى عدتها بوضع الحمل قبل ان تنقضي عدة الاول ولا
 يحسب من عدة الاول مفاهما بعد الثاني وللزوج الاول ان كان
 طلاقه رجيا رجعتها في التهمة ثم تعدل للثاني وان وطئها عمدا من
 غير شبهة من اباها في عدتها منه فكل اجنبى اى تنتم العدة الادلى

مستحب عدة الوفاة
 في منزل الذي مات
 نزل ورجعها وهي ساكنة
 فيه سواء كان نزل ورجعها
 او لم يكن او باءا فادارة
 نظير الورثة ما سكنها
 معها والسطان او ليطفئ
 وان انتقلت الى غيره
 لرسها العود اليه ماله
 يتعدى ان تعدد عدتها
 الى عدة واحدة وتقفى
 العدة بمعنى النكاح
 حيث كانت لان النكاح
 ليس بشئ من عدة الوفاة
 ما يبيح

ثم تستدأ العدة الثانية للزنا وان وطئها بشبهة استأنفت العدة
 من اولها ومن وطئت زوجته بشبهة ثم طلقها اعتدت له ثم تتم
 للشبهة وتمتدد العدة بتعدد الوطئ بالشبهة كما جرت احوال الاختان
 لاعدة من زنا الزنى بها لا تحرم على زوجها لاعدة لو تزوج امرأة اخرى
 ووطئها علماً بذلك وقال بعض الاحناف لو زنت المرأة لا يقر بها
 زوجها حتى تجبض كاحمال علوتها من الزنا وان كانت أشبه فلا بأس
 ان يفر بها بحملات ما دل عليه حيث تحرم على الاول الى ان تنقضى العدة
 وتنفقه لعدتها على الاول ويجرم على زوج الوطوء بشبهة او زنا ان
 بطأها في فرح ما دامت في العدة **فروع متعلقة بحجب**
 عند الاحناف على ام الولد عدة الطلاق اذا اعتنفها زوجها وعدة الوفاة
 اذا مات عنها سيدها بالحيض ما لم تكن محرمة عليه بان كانت متزوجة بغيره
 او كانت في عدته اما عندنا فلا يحجب عليها الا الاستبراء بحضنة وان كانت
 حراماً لنوضع الحمل وفيل عدتها لو فاته سيدها اربعة اشهر وعشرون
 شهراً وحسبها ايام وجب العدة في النكاح الفاسد بعد الوطئ وكذا
 حجب العدة على مزوجة لغير زوجها اذا طئت وحجب على ولي الصغيرة
 اذا طلقها زوجها او مات عنها وان روت الاختان باخوين تزونت
 زوجة كل منهما الى الآخر خطاء والمخلص الحسن ما قال فيه ابو حنيفة
 انه يطل كل منهما زوجته ولا عدة عليها ثم ينكحها الاخر فتبقى موطوءة كل
 منهما عدة وهذا يدل على ان مال فراسه وتفقهه رحمه الله رحمة واسعة

وعدة الكتابة التي هي تحت مسلم كعدة المسلمة ولومات مولى
 ام ولد وزوجها ولو يدرك الاول فتعد بالربعة استمر وعشر او بامد
 الا حلين ولا ترث من زوجها العدم تحقق حريتها او موته وعدة الممثلة
 والنكحة بالنكاح الوقت حيض واحد او استمر وقيل ثلاث حيض او
 ثلاثة استمر ودفع الحمل ان كانت حاملتين ولا تجب عليها عدة الوفاة
 اما عدة النكاح المستد الطهر ثلث حيض الى ان تبلغ سن الاياس
 عند ابى حليفة وقال مالك تشطر الى ستة استمر فان لم تحض فتعد
 بثلاثة استمر فمدتها تسعة استمر وقال الاحزاب ابعدة ممتدة
 الحيض سبعة استمر وتحسب الشهرة بالاهلة ولو وقع الطلاق او الموت
 في العرة والا قبل الايام يعي ثلثين يوما الكل استمر وتحسب العدة من وقت
 الطلاق او الموت وان لم تولد الزوجة بهما ولو كان الزوج رضيعا
 ومات تحب عدة الوفاة على زوجها لان وقت المرأة والفصح بينه
 وبين زوجها سواء دقت بعد الخلوة او قبلها ولو تزوج جلي من زنا
 ودخل بها ثم مات او طلقها فتعد بالوضع اي بحر جميع حملها كما مر
 وحر وج أكثر الولد لا يحملها الا زواجا ولا خيرة محرور الراس ذات
 سقط حملها وخلقت الاعضاء فهو في حكم الوضع والا لا تنقص العدة بها
 ولو خرج راس الولد من المائدة لا قتل من اربع سنين ثم ما فيه لا أكثر
 منه لا يثبت نسبه ولو كان زوجها الميت صغيرا غير مراهق وولدت
 لاقبل من نصف حمل من موته انقضت عدتها وقيل لا تنقص عدتها بالو^{ضع}

بل بأربعة أشهر وعشر وإن جلت بعد موت الصبي بأن ولدت
 لنصف حول فكثر عدتها بأربعة أشهر وعشر أجماعاً ولا نسب في
 حاله إذا لاماء للصبي فحويبت نسبة من المراهق احتياطاً ولو مات
 في بطنها ينبغي بقاء عدتها إلى أن ينزل أو ينفق على الحمل أربعين ولربما انفرد
 قمر بن زرعها ولو كانت في عدة الطلاق البائن أو مضت عدتها
 كما مر من قبل وقال الأحناف عدتها العدد الأولين ثم اعتقت الأمة
 في عدة الرجعي فكثر عدتها كالحرية ولو اعتقت في عدة الموت أو الطلاق
 البائن فلكعدة الأمة وقد تنقل العدد ستاً كامة صغيرة منكوحة
 طلق رجعياً فتعد بشهر ونصف فحاضت تصير حيضتين فاعتقت
 تصير ثلثاً فامتد طهرها إلى أربعين تصير بأشهر فإدائها تصير بالحيض
 فأتت زرعها فتصير بأربعة أشهر وعشر أو كانت الزوجة أشبه فاعتقت
 بأشهر ثم عاد معها على بحر أو عادتها أو حلت من زرعها أو بطلت عدتها
 ونسدت نكاحها أو استأنفت بالحيض وقيل إن رأيها قبل تمام الأشهر
 استأنفت لا بعد هاد هو الصحيح فالكا حواثر وتعد في المستقبل بالحيض وإن
 كانت الزوجة صغيرة فاعتدت بالأشهر نحو حاضت قبل تمام العدد
 فتسأنف العدد بالحيض اتفاقاً لا بعد تمام العدد بالأشهر لأن رأيها الحيض وهي
 جلي ولا تعد به بل تعد بوضع الحمل ومن حاضت حيضة أو ثنتين نحو
 أيسر فإنها تسأنف العدد بالشهر وعدة أم الولدان زرعها أسيد
 نومات / زرعها وطلقها وهي ليست بأئمة ولا حاملة بالحيض وإن كانت

عداي مثله حيض ١٣٠

ايسة فبالاشهر وان كانت حاملا فبوضع الحمل كذا قال الاخناف وعندها
 لا يجب عليها الا الاستبراء او عيضة ان كانت حائلا وان كانت حاملا
 فبوضع الحمل وكذا العدة على مدبرة ومعتقة ولو طلق امرأته فغوا نكح
 واقيمت عليه بنية وتنفى القاضى بالفرقة والعدة من وقت الطلاق لا
 من وقت القضاء وفي الطلاق المبرم من وقت البيان ولو شهد ابطالها
 نحو بعد ايام عدل لا تنفى بالفرقة فالعدة من وقت الطلاق لا القضاء
 بخلاف ما لو اقر بطلانها منذ زمان فالفتوى على انها من وقت الاحراز
 نفيا لثمة المراجعة ان صدقته في الاستناد او قالت لا ادري ولها
 النفقة والسكنى وان صدقته فذلك غير انه لا نفقة ولا سكنى ولا كسرى
 لها ولو طلقها شرعا قام بها زمانا فلا قامت معها بعد رجعة ولا تنقضي
 عدتها سواء كان منكر الطلاق او مقرابها وسبب العدة في النكاح
 الفاسد بعد التفريق من القاضى او من احد علماء الدين او المتاركة اى
 اظهار العزم على ترك وطئها نحو لو طئها بعد العدة تحد اما لو طئها
 في العدة فلا يجد لعروض التسوية ويدخل في المتاركة الطلاق وانكار
 النكاح لو حضر بقا والا لا يحدد العزم لو مدخولة والا فيكفى تفرق الابتنان
 والحلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة عند الاخناف ايضا وعندها
 لا توجب مطلقا ولو كان النكاح صحيحا والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق
 لانه قسم ولا يمتد في بيت الزوج ولو قالت مضت عدتي والمدة متحتمة
 وحكم بها الردح قل قولها مع حلفها عند الاخناف والا لا واصل المدة

لثلاثة حيض عند هم ستون يوما ولحيضتين اربعون يوما وعند الواحد
 لا قبل قبيل قولها باليمين مطلقا ولو نكحها صحيحا معتدته ولو من فاسد
 وطلقها قبل الوطى فعليه نصف المهر ولا تجب عليها ابتداء العدة
 خلا لا الاحناف ولو كانت ذمية تحت ذمي مات عنها او طلقها التحجب
 العدة عليها اذا التقدت ذلك ولو كانت الذمية حاملة فكذا ذلك
 الا اذا اراد المسلم ان ينكحها فلا يجوز له نكاحها الا بعد وضع الحمل وقيل
 تعتد بوضعه مطلقا اما الذمية التي طلقها مسلما مات عنها فتعتد
 وكذا لا تعتد مسبية اخرقت بتبائن الدارين الا الحامل فلا يصح
 تزوجها الا بعد وضع الحمل كحرية خرجت اليها مسلمة او ذمية او
 مستأمنة نعم اسلمت او صار ذمية الا الحامل ولو ادخلت منه
 في فرجها ان ظهر حملها تعتد والا فلا ولو ولدت ثم طلقها ومضى سبعة
 اشهر نكحت اخرها بعد ان يعرض فيها ثلث حيض وان لم تكن حاضت
 قبل الولادة لان من لا تحيض لا تحبل ولو طلقها ثلثا ويقول كنت طلقها
 واحدة ومضت عدتها فالقول قوله مع اليمين وكذا الحكم عليه بوقوع الثلث
 بالينة بعد انكاره وبرهن انه طلق قبل ذلك بمدة طلق ومضت
 عدتها قبل خلا لا الاحناف ولو اخرها ثلثة ان روجها الغائب
 مات او طلقها او اتاها منه كتاب على يد ثقة او بالوسطة وهي تثبت
 ان الكتاب كتابه ولا باس ان تعتد وتزوج باخر فان جاء الزوج
 الاول حيا ولاحق له عليها ولو ولدت والا فلا للثاني وكذا اذا انكر طلاقها

ولو قالت امرأة رجل طلقت زوجي او مات عني وانقضت عدتي فلا بأس
 ان يتكهنها زكدا اذا اتى رجل بامرأة وقال هي امي او اها انباع في
 السوق فيجوز له ان يشتريها ويطأها ولا يلزمه السؤال بانه من ابن جارات
 وكيف جاءت عنده ولو شكت في وقت موت زوجها اقتد من وقت
 ستدين به احتياطاً ولو قال الزوج انها اخيرتني ما تقضاء العدة وكذا بته
 في مدة تحمله لم تسقط نفقتها وجاز له نكاحها ولو ولدت كافر من
 اربع سنين واكثر من ستة اشهر ثبت نسبه ولو يفسد نكاح اختها
 فسر به لمات فكانت اختها المحدثه اما لو ولد في اقل من ستة اشهر فسد نكاحها ولا
 تورثه اومات **فصل** في الاستبراء هو واجب في ثلثة مواضع لا اكثر احد هلا املاك
 الرجل ولو كان المالك طفلاً من فروع الزمان ثلثة اشهر وطلعتا لكل كانت حلتين او سبعة
 او لم يخص حتى ولو كان ملكها من طفل او امي او كان بايعها قد استبرأها
 او باع او ذهب امته نحو عادت اليه بنفسه او عيب او افالة او خيار او غيره
 كبيع او هبة ولو قبل نزعها من المجلس على لاصح رجعت انتقل الملك لم يعمل
 استبراءها ولو بالقلمة حتى يستبرأ وقيل ان كانت عذراء او علم براءة
 رجها بان حاضت عند البائع ثم باعها عقيب الحيض ولو يطأها ولو عجز
 عن ملكها او كانت عذراء او هي مصونة او اشترأها من مجرب او ذى محرم
 فلا استبراء عليه قال شيخنا ابن القيم القول الجامع في ذلك ان كل امة
 امن عليها الحمل ولا يلزم فيها الاستبراء وكل من علمه الظن كونها حاملاً
 او متزوجة في حملها او ترد فيه فلا استبراء لاهرم فيها وكل من علمه الظن

مع قول ان الاستبراء
 الباطن الا بعد طهر القدر
 انه قد استبرأ فانما
 يجوز الاستبراء ما دام من
 اسلمه للشخصي
 مع ذلك يتحقق في
 عدتي انه لا تحل له
 الوطئ قبل الاستبراء
 لا يحرم الاستبراء للمسيئة
 غير الوطئ قبل الاستبراء
 وهو الرأى

يسراؤه من جهة الكنف مع الظن الغالب يجوز حصوله ففيه قولان أحدهما الزوم
 الاستبراء والثاني سقوطه فان كانت صغيرة لاوطأ مثلها لايجب استبراءها
 بالاتفاق وان كانت تطيق الوطأ او كانت ايسة ففيه روايتان قال صاحب
 الجواهر يجب الاستبراء في الصغيرة اذا كانت من قارب سن الحمل كبت ثلث
 ايام ثم عشرة وان كانت تطيق الوطأ فقط دون الحمل كبت تسع وعشر ففيه
 روايتان ايضا ويجب الاستبراء في روايتان ويجب استبراء الكائنة اذا كانت
 الياسة مثل امتلاكه بدين والخمين واما التي قدت عن الحيض وشتت
 حمل يجب معها الاستبراء لا يجب فيه روايتان ويجب استبراء الكائنة اذا كانت
 تنصرف شوخرت فرجعت الى سيدها وقيل لا يجب الثاني اذا ملك امة
 ودوطيها ثم اراد ان يردوها ودوطيها ثم اراد ان يبيعها قبل الاستبراء
 يجوز عليه رد بيعها او بيعها قبل الاستبراء وقيل يجوز بيعها لغير زوجها فانها بائنة
 او بارها قبل استبراءها صوم الديم ذو النكاح وان لم يطأها لم يلزم عليها قتل الاستبراء الثاني
 اطاعت امة التي كان يطأها قبل استبراءها او مات عنها اذا اعتق ام ولد
 او مات عنها لم يملكها استبراء نفسها ان لم تستبرأ قبل ويحتمل استبراءها
 وبيع الحمل واستبراء من خيف بجمعة كاملة وقيل بطهر كامل ويحصل الاستبراء
 الايسة والصغيرة التي وطأ مثلها والبالغة التي لم ترحمها شهر واما استبراء
 المرتبة جبهه وادراك بتمه وقيل حتى يتبين عدم حملها وهو الراجح وقيل
 ان له تمه رنه حتمه استبراء تسعة للحمل وشهر للاستبراء وفي رواية
 ستة وان حبس ما رده فثمنه ستة وشهر وقيل انها لا تزال في استبراء

مع ذلك استكمال
 ما اصابه الاجزاء
 لا يستلزم عطف النكاح
 ودفعه لعدم التيسر
 على ذلك من رواية
 صحيح في بعض روايات

كالحرية حق يعود الخيض فتستبرأ نفسها بحضرة الان تصير آشفة فتستبرأ
 نفسها استبراء الأنثى ولا يكون الاستبراء الا بعد تمام ملكة لامة كلها
 ولولا يقضها فلولا ملك بعضها ثم ملك باقيها ليجتنب الاستبراء الا لمن
 حين ملكها كلها فان ملكها احدها لم يكن تلك الحيضة التي ملكها فيها
 بل لابد من حيضة مستقبله كما لو طلقها وهي حائض وان ملك من نزلها
 عدة احتفى بها وان ادعت الامة الورثة عن سببها على الوارث بطل
 موروثها كما لو دبرت امة عن ابيه فقالت اولك وطئني اودعت المشقة
 ان لها من وجأ صدقت والحامل اذا رأت دم الخيض فلا تقصر ولا تقبل
 وقيل تقصر وتقبل لان الحامل لا تحيض وما نزل من الدم فهو استحامة
فصل لا يجوز الاحداد على ميت فون ثلثة ايام كانا من كان
 الا الزوج وحده فالاحداد على الزوج عزيمة وعلى غيره رخصة وانقضت
 الامة على وجوبه على المتوفى عنها زوجها الا ما حكى عن الحسن والحكم بن عبيدة
 وقولهما استاد والاحداد تابع للعدة بالشهور اما الحامل فاذا انقضت
 حملها سقط وجوب الاحداد عنها اتفاقا فان لها ان تترجم وتقبل وتطيب
 لم زوجها وتترين له ما شاءت واذا زادت مدة الحمل على اربعة اشهر عشر
 يستمر الاحداد الى حين الوضع ويلزم الاحداد على جميع الزوجات المسلمة
 والكامرة والحرمة والامة والصغيرة والكبيرة ولا يجب على الامة ولا ماله
 اذا مات سيدها مع يجوز لهما ان يتحد على سيدها الى ثلثة ايام فلا
 احداد على المعتدة من طلاق او وطء شبهة او زنا او اذا استبراء

مع اختلعا فاما اذا التفتى
 حاضرة فان نفقها ولو
 تدرى ما رزقه وليست
 من الأشتات حال البوطية
 لا نفقها حتى يفي زوجها
 نفقها بالحل وهو رزقه
 اشهر وثاني زوجه بها
 الى سكتين وثالث محله
 استمر واعتل المار واحد عشر
 سقط استمر وقال احد عشر
 اشهر من الحمل المذهب
 مع ولو اذن الزوج و
 ما رزقه الاضمار من حله
 الرادة على الثلثة
 الا على الزوج فاستد
 ظاهر الفساد بالحديث
 العصى لا يحمل لاسرقة
 باللعينم الا فاحد عشر
 قالوا للزوج منها من الحية
 لثلاثة ايام ليعاينها
 فقه وعدا ليعاينها فيه
 ١٨٣

حلا فالأبي حليفة فانه قال يجب لأحد ادخل المطلقة الباتن والخصال التي
 تجتنبها الحادة أحدتها الطيب ويدخل فيه المسك والزعفران
 والعود والعبر والكافور والمند والغالية والزباد والرميدة والجور والطر
 واذنواع الطيب الا تلك الزينة وغيرها والادهان الطيبة كدمن السبان
 والورد والكادي والبنفسج والياسمين والمياه المنعطرة من الادهان
 الطيبة كماء الورد وماء القزفل وماء زهر النارج فهذا كله طيب
 وثانيها الزينة في بدنها فحرم عليها الخضاب بالحناء والنقش والتطليل
 والتقيط والتخطيط والحرمة والاستفاد اج وتحمير الوجه وحفنه وتنفيه
 والكحل فلا تكحل ولو ذهبت عينها لا ليلادها لمارا وهو قول شيخنا ابن حزم
 وقال جمهور العلماء ان اضطرت الى الكحل بالامتداد بالزينة بلها
 ان تكحل به ليلاد مسجها لمارا وكذلك لهما ان تكحل حتى رجمها
 صبر اليلاد تنزعه لمارا اما الكحل بالتزيتاد العسر روت ونحوها فلا بأس
 ولا منع من جبل الصبر على غير وجهها من بدنها وكذلك من تعليم الالطفا
 وتنق الا بط وحلق الشعر المندوب الى حلقه ولا من الاغتسال
 بالمسدر والامتنشاط به والامتنشاط به والامتنشاط به والامتنشاط به
 وهذا يعبر المعصفر والمنعفر وسائر المصوغ بالاحمر والاصفر والاحقر
 والازرق الصافي وكل ما يصنع للتحسين والتزين في الثياب في الحديث
 لا يلبس المعصفر من اللثة ارب ولا المستق ولهما ان تلبس ما يشع من الثياب
 على وجهه ولم يدخل فيه صغ من خرا وقر او قطن اركتان او صوف او وبر

مع هو شئ على من
 الرصاص الا اذ من
 الوطير وود يورق

مع هو قتل الاموات
 يحرم عليها الامتنشاط
 بغير الا سائر
 اما باسطه الاموات
 فلا حرم ١٢ منه

او شر او صبيغ غز له وشم مع غيره كالبرود اليماية وما لا يراد بصيغه الزينة
 مثل السواد وما صنع للتجميل اذ ليس الروح كالمصبوغ بالطيب الملتصق اذ الطيب
 الاحمر من وكذلك تلبس كل ثوب من البياض وقال ابو حنيفة لا تلبس ثوب
 عصي ولا خر وان لم يكن مصبوغا اذ المراد به الزينة وان لم يزد ليس
 الثوب المصبوغ الزينة فلا يابس ان تلبسه واذا استلكت غيرها اكلت
 بالاسود وغيره وان لم تستك غيرها لم تتحل اما المطلقة الرجعية واحدة
 او متين ففي متزين وتنفوت لعله ان يراجمها واما المطلقة للثوب فتجنب
 الطيب والزينة عند احمد ولا دليل عليه وقال شيخنا اس القيم المصوع
 من الثياب ما كان من لباس الزينة من اي نوع كان فاذا كان الابيض
 والبرود والحرمة الرجعية العالية الاثمان ما يبراد الزينة لا يرتفعها
 وتساوي جودتها كان اولي بالمنع من الثوب المصبوغ وقال شيخنا ابو محمد
 بن حرم تغذ الله بغيره واسكنه بحبوة جباهه انما تجنب الثياب المصبغة
 فقط ويباح لها ان تلبس جود ما شاءت من حراير ابيض واصفر من لونه الذي
 لم يصع وصوف البحر الذي هو لونه وغير ذلك ويباح لها ان تلبس المنسوج
 بالذهب والحلي كله من الذهب الفضة والجرير والياقوت والزمرد وغيره
 فهي خمسة اشياء تجنبها الكل بغير ضرورة اذ غير ضرورة وذهب عيناها
 لا يلبس لاجلها والثراب المصبوغ مما ليس في الراس والجسد اعلى شئ منه
 سواء في ذلك السواد والخضرة والحرمة والصمرة وغير ذلك الا العصب وحده
 وهو ثياب موشاة تعل في العيس وهو مباح لها والخضاب كله حرام ولا مستطاب

عن هذا قول مخالفت للحاشية
 المصبوغ الا ان عصبه هو
 ما صيغ غزاه قبل تصبغه
 وتقبل الله بتعظيمه به
 الثياب المصبغة
 عن قال الخليل الطبري
 الثوب الابيض ولو كان
 حراير لان حشوته من اصل
 حلقه ولا يلزم تغييره كما
 ان المرأة اذا كانت حشوة
 الخلق لا يلزم حشوان
 بعد نفسها في عدة الوفاة
 وتترك نفسها لاسنه

حاشا للسرير بالمشط فقط فهو حلال لها والطيب كله الا شيئا من تسط
 او اطفار عند طهر هاد ثقبه ابن القيم بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الحلى وتضعيفه هذا الحديث كابر اهيم بن طهمان غير صحيح فانه ثقة
 من رواة الصحيحين وثبت عن عائشة وعن ابن عمر وام سلمة النبي عز ليس
 الحلى اما النقاب فتباح لها وكذلك البرقع اذ لا دليل على النهي وقال لا يتأ
 يباح لها كل ما ذكر بدو اوضوورة اذ الضوورة لا يتبع المحذورات ولا باس
 باسود واررق ومصفى خلق لا راحة له ولا حداد على صغيرة وبحبونة وكافر
 الا اذا بلغت الصغيرة في الودة لم معها الحداد فيما نفي انتهى والمعدن تحرم
 حطبتهما الا معدنة الوفاة بتعريف كاريذ التزوج او انت شابة فصلح للتزوج
 او امرج من الله فوالى ان تيسر الى امرأة سالحة ويجوز الخرج لمطلقة الار
 من يتها نهارا وكذا المعدنة الوفاة وقال ابو حنيفة لا تخرج معدنة رجعي
 وبائن من بيتها اصلا ومعدنة الموت تخرج ليلاد نهارا او ثبيت اكثر البيوت
 في مسر لها اما المطلقة الرجعية فلا تخرج مبيت رجعيها الا باذنه اجماعا
 وقال صاحب الفقه يجوز خروج معدن البائن لادلاخ مالها من بيتها من
 كرمارة ولا وكيل لها ولو مات الزوج وهي نائمة في غير مسكنها او
 اليه فوراً او تعد فيه ولا تخرج منه الا ان يخرج جبراً او ينهدم المنرا
 او يحاف انهدامه او تلف مالها او لم يجد كراء البيت ولو لم ينفق
 نصيبها من ائدار اشترت او انكرت ما يملكها ولا بد من ستر بين الزوج
 وبين المطلقة البائن نسلا محتملا بالاجنبية وان صان المنرا عليها وكان

الزوج فاسق فخر دحه اولى بجيرة الحاكم عليه وحين ان يحجل الفاضل بينهما
 امرأة فتنة تردن من ميت المال قادرة على الحيولة بينهما وفي الحق الاقل
 الحيولة بستر ولو فاسقا بامرأة ولهما ان يسكنوا بعد الدعة في بيت واحد
 اذا لم يلتصقا التقاء الزوج ولم يكن فيه خوف فتنة ومثل شيخ الاخوان
 عن زوجين امرا قاول كل منهما ستون سنة وبهما اولاد فعذر عليهما
 سائر قهيم يسكنان في بيت ولا يجتمعان في مرات ولا يلتقيان التقاء
 الزوجين هل لهما ذلك قال نعم كذا قال الاخوان قلت هذا فاسد
 لان النسخ صلحهم نهي عن الخلوة بالاجنبية ولومات الزوج وهو في طريق
 الحج فقال ابو حنيفة يلزمها الاقامة على كل حال ان كانت دون بلد او
 ايعا به وقال الثلاثة ان خامت فوات الحج بالاقامة لقضاء العدة جاز
 ان تسفر ولو ابانها او مات عنها في سفر غير سفر الحج ولو في مصر وليس بينها
 وبين مصر هامة سفر رجعت ولو بين مصرها مائة دين مقصدها اقل
 احصت ولو كانت مائة سفر من الحائنين فتختار الاقرب مسافة واحدة
 اسلوب ولا يعتبر ما في ميمنة وميسرة وكانت في مفاز لا حيرت
 يراى راجوع ومضى منها الى اولاد الوالد لتقتد في منزل الزوج كمن
 رمت بما يصلح للاقامة وبينه وبين مقصدها مائة سفر اذ كانت في مصر
 امرية تصلح للاقامة عندته وحدث محرما ولا يخرج بحرم ان كان
 واب كانت من اهل السابعة الذين لا يقيمون في محل واحد تستقل معهم
 ان تضررت بالملك في المكان الذي مات فيه زوجها او ابنا فيه

والأول ليس للزوج المسامرة بالمعتدة ولو من رجعي والطلقة الرجعية
تتمع عن مفارقة زوجها في مدة السفر ان وقع الطلاق في الصبراء وكأن
مدة السفر بينه وبين مقصدها ووطنها بخلاف المطلقة الباشنة
ولو طلب الزوج من القاضي ان يسكنها بجارية لا يجيبه وإنما تقتد
في مسكن المعارفة كما جمع معتدة تكلم فاسد من الخروج وفيل منها
لتخصيص مائه كجودة دام ولد اعتقها **باب** في ثبوت النسب أكثر
مدة الحمل اربع سنين وقال الأحناف سنتان وأقلها ستة أشهر إجماعا
وجهاث ثبوت النسب ابنه الفراش والاستلحاق والبيئة والقائمة
فالثلاثة الأول متفق عليها وكذلك انفقوا على ان النكاح يثبت به
الفراش واحتلوا في السري بجعله جمهور الأئمة موجباً للفراش وقال أبو حنيفة
لا تكون الأمومة فراساً بل ولد ولدته من السيد ولا يلحقه الولد إلا
إذا استلحقه يلحقه حيث ذكراً استلحق لا بالفراش فما ولدت بعد ذلك
لحقه إلا ان ينفيه ويطلق قوله باستلحاق النبي صلعم الولد من مته ولو ثبت
فقط ان هذه الأمومة ولدت له قبل ذلك ولا سئل النبي صلعم عن ذلك
ولا استفصل فيه والمستلحق ان لم يفر به جميع الورثة لم يلحق بالفراش إلا ان
يتهمه امرهم اثنان انه ولد على فراش الميت وإذا استلحق ولداً من أمته
فلحقه ما بعده وان لم يستأنف الاقرار وقيل لا بد من اقرار مستأنف
واختلف الفقهاء فيما نصروه الزوجة فراساً على ثلاثة أو لا أحد ها انه
نفس باعتد وان علم انه لم يجتمع بهما بل لو طلقها عقيبه في المجلس وهذا

مذهب ابني حنيفة والثاني انه العقد مع اسكان الوطى وهذا مذهب
 السامعي واما الثالث انه العقد مع الدخول المحقق لا اسكان الشكوك
 فيه وهذا المختار شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله روحه وهو المختار
 عند اصحابنا اهل الحديث وكذلك الامة لا تكون فراشا الا بالوطى
 وقال بعض المتأخرين من المالكية ان الامة التي تشترى الوطى نفيس فراشا
 بغض الشراء والعجم ان الامة والحرمة لا تفسر ان فراشا الا بالدخول
 فالفراش من اقوى الدلائل لثبوت النسب ولا حجة تشبهه بغير صاحبه
 اما استحاق فقد اتفق اهل العلم على ان الاب ان يتلقى فاما الجدة
 فان كان الاب موجودا لم يرش استحقاقه شيئا وان كان معدوما وهو
 كل الورثة هو اقراره وثبت نسب المقر به وان كان بعض الورثة
 وصدوقه فذلك والا لم يثبت نسبه الا ان يكون احد الشاهدين فيه
 والمحكم في الاخ كالحكم في الجد سواء والاصل في ذلك ان من حاد المال
 يثبت النسب باقراره واحدا كان او جماعة وهذا اصل مذهب احمد
 والسامعي واما الا يلزم النفي لنسب حمل امته وطبعا الميب سفى الورثة لان
 الحمل من الورثة فلم يجع الورثة على فقيه والحاج النفي صلى الله عليه وسلم
 من مئة باقراره عبدا ما كان لا جمل ان سودة لم تنكر نسبه فاحر
 سكونها درضاها بمنزلة اقرارها فاستحق احد الاخوة خير كاف لثبوت
 النسب اذا كان الآخر دون ما رعى له اما استحقاق الآخر والحد او غيرها
 مما نسب من واثقه مورثه لمحققة يثبت نسبه ادعوا يكن هناك ما

قال ما راع بعض الورثة فيه لم يرب السب وهذا لا قرار امر ار حلاله
وهو مذهب احمد والسامعي فلا يثبت طرده له المستحق بل ولا اسلامه
وميل اقرار استهادته وهو قول للمالكية فتعين فيه اهلية الشهادة
اما البينة فهو ان تشهد متاهلان بانه امه او اذنه ولد على فراسته
من زوجته او امه واذا شهد بذلك اثنان من الورثة لا يلعب
اسن الكبار بقتله وبعثت بسنه وهذا اما الامراء فيه اما العادة
فحكرو رسول الله صلعم وقصاءه باعتباره القادة والحاق السب بها
نسب في الصحيحين من حديث عائشة دمية سر التي صلعم بقول القائد
ولا كاس كما يقول الممارعون من امر الحاهلية كالكرهه ونحوها الماس بها
ولا ائتم بها ولكات مبرله الكهانة وودحج عنه وعيد من صدق بها
وتتم اعتبار السب عنه صلعم في حديث الملائكة وهو عين العادة
وقص عمر في امرأة وطبها ر حلال في طهر وقال العائفة قد اشتركا
فيه جميعا ان الولد بينهما وكان على يقول هو اسهما وهما اذانه من تارة
وغيرهما والكره الحنفية القادة يقول اهل الحديث تنكر عليها الحنفية
القول بالعادة وتجعلها من باب الحدس والتجرب مع انها تنق ولد المشتري
من في انص العرب مع القطع ما بهما لم يلا قاطره عين وعلى الولد ما
مع القطع ما ليس اسلا اذ هما اول الحقة القادة ملته يلحق سلامة عدما
احد من حصل وكذلك عند ابي حنيفة لكنه لا يقول بالعادة فهو لحقه
بالمدة عيين وان كثر او قال السامعي لا يلحق الولد ما وبن ولا يكون المرحل

وهذا لا يلعب
على العرض وعلى نصه
من الركة ولا يجوز خلافه
العدة المكره ١٢ امه

الاب واحد ومنه الحقبة القاعة باسمين سقط ولها قال محمد لا الحق
 بالكر من ثلثة وقال ابن حامد أكثر من اثنين والموالد من المر بالثنت
 بسنة من الراني ولوا دعا ولم يكن والد له الولد مراستلاحد وقال اسحق
 من راهويه ان الموالد من المر بالالم يكن مولدا على قرآن يذنيه صاحبه
 وادعا له الراني الحق به وقال شيخنا ابن العيص ان العياض الصحيح يقصص صحة
 هذا القول ويقصص على ابن ابي طالب في الجماعة الذين وقوا على امرأة في ظهره لم
 سحر تبارعوا الولد بالقرعة وحمل الولد من مرع وعليه ثلثة الدابة لصلبا
 وذكر في ذلك لى صلحه يهوى حتى يدب فواحد لا هذا اول قد يعر
 للسائق وحمله السوكاني مذهب اهل الحديث في الدرر واما الامام احمد
 فقال حديث القاعة ارحم عدي من هو اوست من حبيب على امران
 أحدهم ادخل المرأة في النسب ولما في ناسيحه من حرمت له القرعة
 بلقيدي ولد له صاحبه وصار هذا كمن تكلم عند ابنته رين تزيك
 له فانه محرم عليه بل القعدة وقد يقال كاتوا رضين هذا ابن حديث
 القعدة بل ابن وحديث العام عن العمل بها وان لم يوجد فاة او اسكن عليهم
 عن العمل بالقرعة **فصل** اذا مات روجه الرجل ولد بعد نصف
 سنة مدد في الامعاء بها او امس عند الامام احمد الى اربع سنين ولو كان
 اربع سنين عشر سنين لحده سنة وقال الامام احمد ولو مع عيت وقت اربع
 سنين فصاعد احو الى عشرة سنة ولا يعظم الامكان عدة عن التقاع
 عيصر قال الامام احمد ومع هذا لا يحكم سلو عنه ولا يلزمه كل المحرم

صلى الله على النبي وآله

ولا شئت به عدة ولا راحة وأما الحفص الولد به حفصا لأسباب السليين
 وإحياء طاباوان لم يكن كونه من الروح كما لو اب بدون نصف منه مد
 أصما عمارا وتر وحدها عبد الله حبيبة وعاسا واداب به لا كسر من ازل من
 مد انا مراد امار قهلا مالا توصف به وصفت آخر ولد نصف ستة
 اد علم انه لم يجمع بها من الروحية كما لو تر وحدها حفص حواء ولا فرق بين
 ان يكون مع الجماعة حاكم ادلا له انا بها في المجلس او مات الروح في المجلس
 اد كان بين الروحين وقت عقد مسافة لا يقطعها في المدة التي ولدت
 فيها الكسرى في تر روح مع مسمية به مصت منه اسمها واد ولد لم يلحقه
 (حلا والاس حبيبة كاسر) وكذلك لو كان الروح لم يكمل له عشر من السنين
 او قطع ذكره وقال الا حواء ست نسب ولد معتدة الرحي وان ولد
 لاكثر من اربع سنين مالم يفرص العدة لا كمال امتداد طهرها
 وكانت الولادة راحة لوى الا كسر مراد لتمامها لاس الاقل كما يسب
 متوته حادته به كمال من سنين من وقت الطلاق او العرقه مالم يفر
 مصر العدة وان لتمامها لا يست الا بدعوة وان لم يصدقه المرأة وقيل
 يستقر بصدق المرأة الا اذا دللت قوامين احد هما الاقل من سنين
 والاخر لاكثر الا اذا امكنها ييب ان ولد به لاقل من ستة اشهر من وقت
 السراة ولو لاكثر من سنين من وقت الطلاق ونسب نسب ولد المطلقة
 ولو رخصيا المراهقة المدخول بها وكذا غير المدخول غير المهرية باعضاء غيرها
 اد الم تدح حلا ان ولدت لاقل من مئة اسمها من طلائعها والاولاد

حلال في الكبيرة كما عرفت بالملوع وقت نسب ولد معتدة الوتر لا قبل مهرها
 من دونه اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها اما الصغيرة فان ولدت
 لا قبل من عترة انتهم وعترة اباهم نسب ولا لا ذوات الكبيرة او المراهقة
 مصيها بعد اربعة اشهر وعترة ولدت لثلاثة اشهر لمست واما الاكثية
 فكما انص وان ولدت معتدة الوتر لا اكثر منهما من وقت المهر لا يثبت
 ولو لمعانا كما لا يكره وكذا للفرقة مصيها لا قبل من اهل مدته من وقت الاقرار
 ولا قبل من اكرها من وقت الفراق والا لا تثب التحلي ما مال الا حاشا وهذا
 كله منس على ان يجرى العقد موجب عند هذه المهرات النسب ولا يثبت
 الاضمار ولا الدخول عند هذه اما عند اصحاب اهل الحديث فلا يثبت النسب
 الا اذا ولدت لا قبل من اربع سنين من وقت الدخول وان اكره المهر والولادة
 وادعوا نسب محله بامه ومنع بالفاصلة فقط ومنع من رجل وكذا لك نسب
 من ما اكره اكره المهر والروح به وكذلك مصدق بعض الورى بعد الاحاط
 نسب عند من حي المهرين واما يثبت في حي غيرهما من تعصبات
 استبراه ١٥ مهران مسجد مع المهر رجل اخر وكذا الصدق للمهر بعد
 الورى به وسلبوا رصا وسلبوا دهر من اهل المصدين فثبت النسب
 ولا يقع الرجوع وهل يقتضي طلع التبرادة ادلاقيه ولا ولا راد
 باحلاف في المدة فقال المرأة تحت من نصف حول وادعى الاصل
 والاول اما مع العيس والولد اسه ولو قال ان كميها في طالع فكيفها ولدت
 نصف حول واكر من كميها المهر منه نسبه ولا يقع الطلاق عند احلاف

للأحباب ولو على طلاقها فلا بد من طلاق نكاحها في امرأة ولو اقتر
 مع ذلك الحمل اذ كان طاهرًا طلق فلا تنكح ولا تولد له ولا يورثه ان
 كان في بطنه ولد فهو من شهدة امرأة بالزنا لا بد من طلاقها ان
 جاءت به لقل من نصف حول من وقت معلنه ولاكثر منه لا ولو مال
 هذه حامل من سب نكاحه الى اربع سنين حتى ينفية ولو قال انك
 هو امي ومات المقر فعلى امه انا المرأة وهو امه يمتان فان حملت
 حريمها او مبيتها لم يرب و كذلك ان قال دارته انت ام ولد
 ابني او كان صغيرا او قال كتب عرسية ومهره ولم يعلم
 اسلافها وقته او قال كاتب له روجه اخرى وهذه امه لا يرب
 وهل لها مهر السل ام لا فله قولان ولو روجه امته من عدة نكاح
 فله دأعه المولى لم يست نكحه وهل يثبت الولد ونكح الامتنام ولذا
 قلت الاحباب نعم ولو ولدت امه الموطوءة له ولد النصف ستة
 او اكثر الى اربع سنين يرب نكحه منه ولو قال عرفت اولها ولم يرب
 على دعوى خلاف النكاح لان ادعى اسراء بعد الطلعي يحصيه ويحمل
 على الاستبراء ثم ولد النصف ستة عدة ولو كانت الامه متبركة
 بين اسيرين واسيرتهما واحد ثم جاءت فله لا يثبت النسب بدون الدية
 ولو رجع مفرقة من ماله وشهما مساهمة ولدت لستة اسهر
 مند تزوجها لا نسب عند ما قول الاحباب انه من الصورة
 كرامه واسجد ما لم يرب لانه احكام الشرائع كلها تسمى على العادة

لأعلى حرهما ولو كرامة فطلقهما فترهما وولد لأقل من نصف حول
 مد منهما الرمة كما وولد لنصف حول أو أكثر إلى أربع سنين
 وكذا الاعتقها بعد السراء طرعا عنها وولد لأكثر من الأقل مد لها
 وأدعة كاشت منه إلا إذا صدقته المشتري ولو ماتت من بام طلق
 أو اعتقها وولدت لزوج أربع سنين الرمة ولا أكثر ولو تزوجت بعد
 وولد لأقل من نصف حول من حين الوطى وأدعاءه والولد للمرأة
 وإن لنصف حول أو أكثر والولد للرجل ولو تزوجت بلا أدن السيد فالولد
 للرجل في كل حال ومروءة معدة ما شئ وولد لأقل من أربع سنين
 مد ما ب ولا أقل من الأقل مد من وجه والولد للأول بعد الكاح
 الآخر ولو أكثر منها مد ما ب ونصف حول مد مروءة والولد للثاني
 ولو أكثر من نصفه لم يلزم الأول ولا الثاني والكاح صحيح ولو
 لأقل من أربع سنين ونصف والولد للرجل الثاني إن لم يعلم معاً وحده
 الرجل الأول ولو علم به نكح وجهها والكاح فاسد والولد للرجل الأول
 ولو نكح امرأته فماتت سقط مستتب الخلق فإن كان نكحاً فماتت منه للنساء
 وإن كان نكحاً فماتت منه للأول ومنه الكاح ولو نكحاً فماتت منه
 منه لا نكح المستب منه ولا نكح العدة لأنه نكاح باطل ولو تزوجت
 بامرأته فماتت وجهها فماتت وولد لنصف حول أو أكثر منه
 ومنه الأقل لا ذوال النكاح ثبتت لو ادعاه ولو تزوجت بامرأة
 وولدت أملاً فلا يثبت سجامة لطلاق الكاح ومنه إلى

نكح ومن اعين امه امر وطها اذ لمع من امر وطها ولد له
 دون نصف ستة من حين عنهما ولد دون نصف ستة من حين
 بيعها الحصر الى الحي للعق او للبايع ما ولدته كان اهل الحمل ستة اشهر
 ما دالت به ولد وبها وما من علم ان حملها كان من قبل عتقها وهل بعها
 حين كاس حر استا والبيع باطل لانها صارت ام ولد له حتى ولو كان
 اسيرها قبل ان يبيعها وان اب به لنصف ستة والحر لحي الولد المشرقي
 ويبيع الولد انا في النسب اجماعا ما لم يصف عنه كان ملاحه - لذرتي
 من غير قرسية اذ امه قرسي بخلاف ولد قرشيه من غير قرسي داره
 لا يكون قرسيا وكذا ولد داهلي من غير داهلي اذ امه يكون الطمس
 وسيد الاولاد داهلي من غير داهلي ويبيع الولد امه في السنة
 وكذا في الرق الا مع شرط ان شرط روح الامه على سيدها
 عند ترويحها ان ما بانى منه ولد يكون حرا او مع عرو و بان سراج
 امرأة على انها حرة فسيب امه فان ولد هاني الصوريين يكون حرا
 ويبيع الولد في اللذين حيرهما اي حيرا اويه ديا ولو روح مسلح حرة
 كناية اذ سري مسلح امه كناية فائدة منه يكون مسلما و ا اره
 كناية حرة محوسية اذ سري بامه محوسية ما ولدته منه يكون كناية
 ويتبع الولد في حريته الكا حرة والد كوة والا حكل احتسما اي احب
 الاولين فالسعل محرم الا كل لمعيه لاحت اويه وهو الحمار الذي هو محرم
 ودب اطسهما الذي هو الفرس المباح الا كل **فصل** في الحصر

أما ابن الأثير فالأول والأخير لصيانة الولد والرصيد أمه ماله ترويح
 ما حسي من الولد وان ترويح محرم منه فسق أحقته على حالها
 ثم الحالة ثم الأب وقيل ثم الأب ثم الحالة وقيل ثم الحالة ثم أمها
 الأم القرى والقرى ثم الأب ثم من الحاكم من رأى فيه صلاحاً
 من أقارب الصبي هذا مذهب أهل الحديث ترد الاستوكاف
 في الدردويل ثم أمهات الأب القرى والقرى ثم الجد ثم أمها
 ثم الأخت لاويين ثم الأخت لأم ثم الأخت لاب ثم الحالة لاويين
 ثم الحالة لأم ثم الحالة لاب ثم العمة كذلك ثم حالات أمه ثم أبا
 أمه ثم عمات أمه ثم عمات أخوته وأخواته ثم عمات إمامه وجماعة
 ثم باقي العصبات الأقرب فالأقرب مقدم الأخوة ثم سوهو ثم
 ثم أم ثم سوهو ثم إمام الأب ثم سوهو ثم إمام الجد ثم سوهو
 ثم كوكب العصبة ثم ما دونه صاع وحقه كصاعرة لا شيء بلغت
 ما دونه مذهب الحالة وقال شيخ الإسلام ابن تيمية يقدم
 رب الأب على أمه الأب الأم والأخت من الأب أم من الأب
 ثم من الحالة وحالة الأب من حالة الأم وقال مالك الحالة أدنى
 من الأم الأم والأخت لاب والأخت لأم أدنى من الأخت لاب وقال
 المناصبي الأخت للأب أدنى من الأخت لأم والحالة وقال الأصب
 الأخير بالولد أمه ثم عدد الأم من مات أوله لم يعمل إذا سقطت
 حقها وتركت ما حسي أم الأم وإن علب عدد عدم إعلية القرى

يبيع من كمال ما يحتاجه اليه المحصور من المصالح فلا يرضى او يحد
 ولا يحسنه الا ما يتردده باحس من المحصور من ربح عقد ولو اثنى
 الروح وفتح رال للمانع من كبره اوس ادرق اوتر ديم ولو بطلان حتى
 ولو تنقص عدتها اذا سقط الا حق حقه من هاتين عاد الحى له وان
 اهب الام ان ربيته فحما او الحالى ان الاف معسر والعمه تغفل ذلك
 ولا تجده من الام قبل الام اما ان تسلمه فحما اذا تدعيه للعمه
 وهل يرحم العمه والعمه على الاب اذا ليس قبل العمه والعمه لا يسب
 فقيد والحكم كذلك لو طلب الاحسية ان ربيته فحما او ولو روح
 ام صغيره في الوية باحس واراد ربيته لانفعه معذرة واراد
 وصيه تربيتة بها ولا امر للوصى والاولى له ان لم يعرف فيه صورا
 ان يدعه الى امه اعطاء المال له ولو روح باحس وطلب تربيتة
 سبعة والثلاثة ان عمه فحما او لاحاصة له فله ذلك ولا يحرم
 له الخصامة عليه لما لا يتحيز الام على ارباع وادها الا اذا نسب لها
 ما لا ياخذ تدعى غيرها ولو لم يكن للاف ولا للصغير مال فان كان لها
 اذ لا حد هما مالى دعى ماشه او في عدة الطلاق الناس وطلت الاخرة
 يحق على الاب اذا امرتها بالمعروف ولو رصيب امرأة اخرى
 ما رصاء فحما من غير احره او طلب اقل مما يطلب امها او طلقت
 ريادة من المعروف فلاف ان يسرع الولد بها وعطيه لمن يطلب
 الاحره بالمعروف او يسرع بالاحصاء واذا اسعفت الام جمعها

مع او ربيته او اذ النسب
 اذا كان ذلك اذ النسب
 واول من منع سبب النسب

صار من كنيته ادم روحه فيثقل الى الخالة ولا تقدر الحاصلة
 على اطلاق حق الصغير حتى لو احتاجت على مال واشترط ان يترك
 ولدها عند الروح صح الخلع وبطل الشرط لانه من الولد ولد ذلك
 ان لم يحد غيرهما او وحد وامتنع عن القول تخسر ولها الاخرى بالمعرب
 وتحقق كل حاصلة اخرى الحاصلة غير اخرى الا لصاح والسبعة مصحها
 المنتزعة بعد الفصال ايضا وقيل اذا لم يكن مكرحة ولا معدة لآب
 الصغير ويلزم على الآب سكنى الولد والحاصلة ان لم يكن لها مسكن
 وكذلك اخرى الخادم ان احتاج الصغير اليه ومؤنة الحاصلة في مال
 المحصور ان كان له مال والا فليس امره ببعده والحاصلة كالزواج
 ولو سكت الحاصلة عند المنعصر للولد يسقط حقها في القسمة
 لو روجت الام آخر وامسكته ام الام في سب السراب فلا اباحة
 ولو امسكته الخالة ونحوها في سب اصبى غارة والطاهر السقوط وقيل
 لا يسقط حقها الا الاصبى لا يكون معصا للولد بخلاف روح الام
 واذا وصفت العرصة الناشئة او الرجعة للام من الروح الثاني يعود حقها
 خلا والاحكام في الرجعية والقول لها في نفى الروح وكذا في تطليقه
 ان انهمه لا فان عينته وان اراد احد الاثني السفر ورجع والمقيم
 من الاثني احى بالحصانة وان كان للسكو وهو مساندة وهو والا
 احق ان المريد مساندة الام واشترع الولد منها واذا اراد ذلك بعد
 يحب اليه والى الخادم وبها فالام احق كذا قال الحاصلة وقال اهل الحديث

ان الامم بل للاجسية الخاصة والمرصعة ان يذهب بالزود الى سكنائها
 وعليه كان العمل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والجماعة وحيلة السخط
 ذهب اليه صلعم الى وطنها واحاوا من هذا امانه كان رضى
 والدس ولا مائة عية وادانع الصبي مع سين عادو لخير بين ابويه
 فكون عدد من احاراه منها ان احاراه كان عددة ليلاد بها
 ولا يبع من رياره امه ولا يجمع حتى من رياره لا يحاراه امه كان عدد
 ليلاد كان عند اسه بها التوديه وعلة وان عاد فاحاراه الآخر فعل
 اليه تحار احار الاول رد اليه وهكذا اندا كما سمع ما يتحصه من
 الماول وادانع الاثني سعا كان عدد اسمها وحوالي ان تتروم معها
 الات ومن تقوم مقامه من الانفراد ولا يبع الام من ريارها ولا يجمع حتى
 من رياره امها ان لم يحف الفتاة يكون المحون ولو اصى عدده مطلقا
 صغيرا او كبيرا ولا يتركة المحصون ميد من لا يفره ويصلحه فينتقل عنه
 الى من يليه وقال الاحباب الخاصة اما اذ غيرها الى باللام حتى يستع
 عن النساء ودره اسع سين ولو احتلوا في سه فان اكل وشرب
 داس واستحى وحداد نع الى اسية ولو حار الا لا لام والحدة احى
 بالصيرة حتى يخص اى صلعم ولو احتلوا في حصها بالول للام ومن يعلم
 نسرها ويمل العالب وقال مالك الخاصة حق باللام حتى يحتلوا بالصيرة
 حتى تتردح ويدخل بها الررح وغير الام والحدة احى بالصيرة حتى يتقى
 ودره اسع ويمل احدي عشرة وع محمد اب الحكم في الام والحدة

ما روي
 في رواية

كذا لك فيه يعني احمي ما قال الاخفاء ولا تسقط الحصانة من الصيغة
 ما دام لم يتبع سبب سن ربيع ما دامت لا تصلح للمحال ولو كان
 امرأة هذا الملاء من احمي وما ما بامه واعطى بعتته فقال صديق
 لكن امه لم يعب رهي من مري را اراد احد الصي يبيع حتى يعلم القاتل
 امه ويحصر ما حدة لانه اقر را بها حلاله ثم ادعى حقه فير ها ودر محفل
 بان احصر كات امرأة وقال له را احاصك وهذا اسي منها وقال
 المحالة لا ما هذه احمي ما احمي ام هذا والقول للرجل والمرأة التي
 ويد مع الصي اليها كمر حين سرها ولد فادعى الر وجرانه اسه لا مري بل
 من غيرها وعكسب فقال هو اسي لا منه حكم بكوبه اسالهما ولكن الوبال
 المحالة هذا الملاك من احمي اليه فقال بل من غيرها والقول له واحد
 الصي مري وكذا الواحصر امرأة وقال اسي من هذه لا من احاصك وكذا
 المحالة وصدد منه المرأة كات ادلى به ولا خيار عند الاخفاء للولد
 مطلعا ذكر الالف في هذا القول مع الف المحذيت الصحيح من ان الصي يعلم
 خير علام ما بين ابيه وامه ولا يقصد به وحل بعه البائع فقالوا له عند اللزوم
 يعجز بين الويه وان اراد الا امر ادله ذلك وهذا التاويل فاسد لان
 في رواية النساء في جماعة من صغير لم يعلم باحس التي صلحهم الات
 لها والام لها بها مع قال حير وقال الاتهام ادا الملب الحار به مبلغ
 النساء ان بكر احميها الات لى نفسه الا ادا دخل في السن وجمع
 لها اري يسكن حيث امنت حيث لا خوف عليها وان يبدا لا يضمنها

الا اذا لم يكن مامونة على نفسها طلاق ولحد ولاية الصم لا يبرحها
 كما في الامداد والعلام اذا عقل واستحسن رايه ليس للاب عمه لانه
 نفيه لا اذا لم يكن مامون على نفسه فله صممه لدفع نفيه او عار او تلاف
 اداء مع منه سيئ ولا حقيقة عليه ان لم يكن عاجزا عن الكسب الا ان
 يتسرع والحد بمنزلة الاب بما ذكر وان لم يكن لها اب ولا جد ولكن
 لها اعم او عم فله جميعا ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا الا يمكن
 من ذلك وكذا الحكم في كل خصمه ذي رحم محرم منها ولا يجوز جميعها
 لان العمد وكذا الاب العمه والحالة والحال فان لم يكن لها اب ولا جد
 ولا غير جميعا من العصبات او كان لها عصمة مفسد والمطل فيهما
 الى الحاكم فان كانت مامونة حلاها سفره بالسكنى والا وصحها
 عند امرأة امينة قادرة على الحفظ لا فرق في ذلك بين بكر وبنت
 وادان له ان كور حد الكسب يد فيهما الاب الى على ليكتسوا او يزوجهم
 و معو عليهم من اخرتهم بخلاف الايات ولو كان الاب مفسدا
 يدفع كسب الامن الى امين كمن سائر الاملاك وليس للمطلعة
 انرا بعد عدتها الحرح والولد من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت ولو
 لم يكن بينهما تفاوت بحيث يمكنه ان يصير ولدا ثم يراجع في بهادة
 لم يسمع مطلقا الا اذا اسقلت من العربية الى الصرد في حكمه لا من
 الولد يتخلفه باحلاف اهل السواد الا اذا كان ما اسقلت اليه وطها
 ودينها معاى عقد عليها في وطها ولو قرية في الاصح الا اذا رالحرب

الا ان يكون مساميين وهذا الحكم في الامم المطلقة فقط اما غيرها كحد
وام ولد احصى فلا تعد على نعله لعدم العقد سواء الا بانه كما يسمع الاب
من احراده من ولد امه بالحر ماها ما نقيت حصانته بالواحد
المطلق ولد لا مهرانس وجها حار لما ان يسافر به اذا لم يكن له من
يسقل الحق اليه بعد ما كالحاله الا ان يعود حق امه ويجوز للاب
اخراج الولد بعد رجوع امه الى مكان يملكها ان تصد ولدها على التزم
بمس حاسب للزدة الى حاسب اخر واذا سقطت حصانته الام والحال
واحدة الا لا يخرج على ان يرسله لهما بل ايها الراغب ان يرا
لا يجمع من ذلك ويجوز له احراده بعد تمام الحصانته الى سفر ولو بعيدا
ولو حرم بالولد ثم طلقها فطالته مودة ان احراده يادها لا يبرمه
مودة وان تغير يادها لم يبرمه كما لو حرم به مع امه بعد ردها ثم طلقها
عليه مودة انتهى ما قاله الاوصاف بتغيير يسير واذا اجر الولين ابيه وامه
وله محراب واحد هما او احارهما جميعا امر مع ذلك
اذا اجمع - تحقروا الحصانته ولم يترج احد منهم ويرع لوس كما مر

باب النفقة

هي الطعام الكسوة والسكنى ونفقة الغير على الغير تحب باسباب ثلثة
روحية ١ - اية ١ - نفقة تحب للزوجة (سكا ح) صحح فلويان بطلانه
روح بما ١ - اية ١ - كذا في العاصد اذا عجزت النفقة حكم القاضي

على راحتهما ما لا يخفى له وجهه من مآكل ومشرب وملبس وجميع ما
بالعرف وقد راحتهما وقيل بقدر حال الروح وهو جرمه
كعقبة الحاد ثم الولد جميع الاطعام على ما يتقارون به من
الاتفاق باعتدال حال الروح وحسين وان تبار على مقدار و
حقيقته فيعذر له الحاكم بحسب حالهما من اليسار والاعسار
او يسار احدهما واعسار الآخر لانه امر يختلف باختلاف حال
الروحين والمرجع فيه الى اجتهاد الحاكم كسائر المحتلعات
فيصرف من الموصلة مع موص كفايتها احصا اذا راد الطبع
بأدلة المعدل المتماثل في ذلك السلدة ويعرف من لها ايضا لما على
حسب عادة الروسين سلدة الروح والروح الى هاهنا
مع التوازي الاخر منه والعائلة والسمن وتدل الاذن على حسب العادة
كذلك لا بد لهما من ما يحون الدار واداءه من حرب وحش
واعلاجه من مخار وحق وكذلك ما يلي بهما من الثياب
وما يلبس مثله في ساء الاقارب للروحين من حر وبر وجيد
كما ان وطن على ما حرت به عادة ملها من الموصرات في ذلك
السلدة واقل ما يعرف من الكسوة للسدة من وسر اولى وطرية بمعه
ومداس اى اهل ادخف وللتساء حدة واللوم رائق ولحاف فمخدة
والجلوس ساطور بيع الحصير والبقعة مع غير كفايتها احتكا
بأداه وريب مصاح ولحم العادة ويعرف من لها من الكسوة ما يلبس

وكان
المدبر مصمم
ومع الملامح
يكون التعديل
وحده طامعاً
للخروج من
مدد كالنفس
ويعاود هذا

[illegible]

والاخرى
الاولى
الحكمة
حمت الدابة
الرسم في بلاد
في اديانهم
كل الرافعي
لوسير والاسفل
سبحوا

على الراعي

الحمد لله

العواكه في ايام
الربيع

والله اعلم

1. *Chlorophyll a* (Chl a)

لا المستند اليها في الاحكام كاللوث ولو لم يخرج عن بيته لكن سمعته
 من الوطى لم تكن باثرة بل أئمة ان منعت بلا حذر ولو كان
 المسرل اليها فسمعه من الدخول عليها فهي كالخارجة ما لم تكن
 سألته القله ولو كان فيه تنجته كتيب السلطان فامسعت
 منه فهي باسرة لا لعدم اعتبار الشهادة من رما ساع خلاف ما
 لو خرج من بيت العصب او باب الذهب اليه او السمرج
 او مع احب عتة يسفلها عليها المعقة وكذا الواحوب تسحق الارما
 صبي وروحيات شريف ولو خرج وديل تكون باثرة لانها ارادت
 حبل العار على الزوجه وولم تلت تسحق بالليل دون النهار
 او عكسه ولا لققة ركذلك لو تروح من المحتوفات الى يكون
 بالنهار في مصالحها وبالليل عمدة فلا تسحق لها الا اذا كان
 فائله او معدر في كسها ولو كان الروجه محبوسه ولو طما
 لا لققة لها الا اذا حبسها هو يدس له عليها المعقة وكذا لو بدد
 على الرصول اليها في الحس كسبه مطلقا وكذلك لا لققة له
 لم يرب اي لا يملكها الاسفال معه اصلا وان لم يسمع بصوته
 كرها وحاثة فعلا لا معه ولو عزم ولو معه عليه نقعة المحصر حاة
 لا نقعة السمر ولا الكراء ولو امتنع المرأة من الطهي والحس
 ان كان من لا يخدم او كان بها حلة عليه ان باسها طعام بها
 ان كان كاس من تخدمه وما وعدر على ذلك لا يجب عليه

من سمعته
 انما السمع على الابل
 الرأفة وانه كل الذي
 من الاحكام كذا
 ان من سمع كذا
 او من سمع كذا
 مسند بها

ولا يجوز لها اخذ الاخرى سنة ذلك ولا تقهر على هذه الاعمال ان يكثر
دعوى على الروحانية لمن راسية توجب وطعم لكونه حرة وقد مر في معرفة
وكذا اسانيد ارباب السب كحصر وليند وطه مفسد وسريرون بها لاجل
واحدة الحجام والصداد واخرى العائنة على من استأجرها حتى راحة
او ربح ولو كانت بلا استيجار فسل عليه وميل عليها وتقر من
لها الكسوة في كل نصف حول مرة واحدة والحاجة حراوس اذ ان
يليب التيات قبل المدة فلا تقدر من الرخصة غف عليه الكسوة النائية
والا لا هذه المعسر اما للموسر محب الكسوة عليه على ما حرم به عادة
متلها من الموسرات بحلف الكسوة كما وكفا باليسار والاعسار و
ما حلف العادات والرسوم والبلاد وسددة الح والورد واحلا
الفصول والاهوية والجملة المرحع منها الى ما سعارت من ماس
امثال الروح والروح والروح والروح عليه مع الطعام المطبوخ في اول
كل يوم الى راحة وعادتها فلا يجوز ما جرة عنه ويجوز له ان يعقبا
عليه من تخيل او ما جرة من دم الوجوب بان يرسل العدا عا ولا
توا النساء ويجوز دفع عونه من الخوب والبلاد والبعود ان راحها
والرسوم من ماساد مع البعود وسهونه المصروف ومدد من الر ويحرم
راحة في يوم عدد المساء اليوم الا في ولا ماس ان يبطيها مصر وبعها
لسهر واول كل سهر اربعة في اول كل سنة ان مواصيا ذلك
ولا يحرم عليه ان لم ير منه ولا ملك الحاكم اذ ارجع اليه الروح وعاد

فاكسر حوام غيسه وفس - اثر الدين عليه ولو كنس له كاشم
 لذ الدوا مع على الاند رند الزم يفل اند اوله كان عليها من لم وجهها
 وطلب العصا من مسه نه نه القاصي وقل لو لمه انصا صا الا حراما
 لسقوط النعنه بالموت - مهرد ين صيف محرق سائر الدون ولو
 احرب دار هامر ر وجهها - هما سلكان فيه - حب كراءها على الر
 وميل لا كراء عليه ولو دخل بها في منزل كاس فيه ما حوط
 به نكسه وقال له احربك باب المنزل بالكراء عليها الا حرام
 فهو عليها الا انها لما دلا ومعه ومه انها لو سكنت امر احارب ٥٢ - نه
 او مال يقيم او معد للاشتغال بالاجرة عليه ولو ضرب على نفسها
 فله ان يردها للقاصي لما اكل ما امر من لها واطهرها من المهرال فانه
 يصور كماله ان يردها للقاصي للنس الثوب او السر لان الرية حقه
 وقال الاحناف ليس عليه بل حقه امرها وهذا عجيب ادلمر آة
 ايضا يحاح الى مشي الحاحا بها ويباح لها الخرج للحواش كما من وكف
 تمتي بلا حمل ولا حنف والمهر يوم في بلاد ماليس العمل للمر حال والنساء
 جميعا على المهر ورجع العمل والحف لم وجهه كما لا تمتر ولو كان لها المتعة
 من مرس ويحرمها لا يسقط عن الزوج ذلك بل يحب عليه قل صاحب
 البحر وقد رأينا من باهرها نرس امعيراله ولا صياده حرم اعليها
 دهد احرام كسومها وقل صاحب الدر لو رمت الله ملاحها
 لمو نه فله مطالبة الاب بالعد الا اذا سك وعلمه ولو رمت الله

لا يحرم عليه الاستماع به وفي ملاذ ما لم يرب كسرة المحر كسرة الجهاد
 وطلبه لعلته ولا شك ان العرف كالتسوط على تحريم عليه الاستماع
 باسمه التي حتمت بها كلام صاحب الدر غير مقبول وكلام صاحب المحر
 صحيح لان الجهاد ان شرط فيه التفصيل فله روح المطالبة والا فلا حرج له
 في المطالبة ولان ان يحرمه بما يشاء وما يشاء له راجع الى ملك
 للملأة لا للروح والنص في ملك الغير بلا ادنه مما هي عليه السائر
 قال عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا كرم عاصيه لا غنا ولا حدا
 ولا يجوز للروح استعمال ما حرم به الا رصاها والصحح ولو من السعة
 لكل يوم اكل كل شهر مكرن حكمة ما يامد ام السلام كالمناخ كالتسوط وعق
 ويصح الاثر من الفقير عند ما قبل الفرس وعدة وقال الاحزاب الا اداء قبل
 العرس ما طل وعدة يصح ما مضى من منظر مستقل حتى لو شرط في العدة ان
 تنوب من غير تعدد الكسرة كسرة السوء والصيف لم يلزم لها اود ذلك طلب
 الخدم وما عند اليقين لذلك لان الشرط واحد لا يعاد ما على كسره واد ا
 حكم القاصي الحق او السامع في حادثة ثم راع الى قاص اخر ولا يجوز
 له سحبه باختلاف المد اصب وميل له سحبه اذا حالف الحديث الصحيح
 وبه يفتي ولا يجوز عند ناقلين قاص معلل بل يحكم به بمحمد اليس
 للمجتهد ان يسمي حكمه قاص اخر محرم مما يسرع فيه الاحتياط وله
 ان يسمي حكمه القاصي المقلد لان المقلد لا يصح نصاءه فاما اذا احال
 حكم القاصي اليه الصريح وجب نصه لانه لا طاعة لمخلوول سعة

ان يمسها من المكسب او يحسرها اولها القسم بصدق من سألوك ذلك
 اذ اعاب الموسر ونعذر رب علمها النعمة بان له بركة لها ما سعة
 على مسرها وله بعد ربه على مال ولا أمكها يحصل بغيرها الأسد انه
 على الروح وقال الاخصاف لا يعرف منها شجرة عن التلثة المذكورة
 ويأمرها العاصم بالأسد انه لما هداها لما لا يمكن في هذا الرماح
 وان احد ان في هذا الرماح لا يدس احد الا اذا احد الكفالة المرتق بها
 فمن ابن يحيى بالكفالة ومن يديرها ومن الخائف امير والوالو صم القسم
 في هذه الصورة حتى لم يعد لهم لوامر سافها ~~فصم~~ به بعد اذ العير تنق
 الأمر والمأمور بان عليه محمد معين غير واحد عبد الدلائل
 على وجوه سيما اذا كان قول المحمد مما يحالف حديث النبي صلعم ومحمد
 اني حقة في هذا الباب محالف لنص الآية ولا نصار دهن الآية ^{في} فامسا
 معروف الآية وروى الدار فطمه وللشهي من حديث اني هي يريه من ^{علي}
 في الرجل لا يجد ما يبيع على امرأته تهرن بيها وهل لا حد ان يترك
 قول النبي صلعم ويصم قول اني حقة واسد منه ان يقول لا يجوز له
 القضاء يقول النبي صلعم والى الله المسكن من مثل هذه الاقوال الذي
 يحاف به الكفر على رائله قالوا يجب الادانة على من عصى عليه بغيرها و
 نعمة الصغار لولا الروح كاح وعم ويجس الاخوة ووجه اذا منح
 لان هذا من المعروف وهذا القول انجب من الاول وان المعروف
 لما اوجوه على اثار الروح وكيف عطفوا عن ايجاه على الروح اني

منهم من القول بفساد الكاهن وليست شر من ايس يفعل الروح
ان لم يكن احد من اقارب الروح اهلا للادانة ولو كان هناك بيت
المال كملت ملاذ ما من العبد والسيد من اكل الروح ووجه هل توب
جوعا وثق الكاهن كساك ومن مثل هذا لا تفرقه من له ادى فيهم
بما فر من الحاكم القاص او عالم من علماء الذين بينهم ايهوهم لا رجوعه
له فيه كمرقه العبد ولا يقص بها عدد الطلقات ويجوز للمالك
بيع عمار وعرض لما تب توك روحه لا عقدة ولا مفعول ان لم يجد
جيرة ويقع عليها او ما يرم ولا يجوز اكثر من ان يماصل اعداه
حسب عليها ما العقدة سفسر او ما رجا كمر وان اسمح الويسر من
العقدة او الكسوة او بعضها ودرت على احد ذلك من ماله ولها
الاحد منه ملاذ به قدر كفايتها وكفاية اولادها الصغار والاهل
فيه حديث هذ حين قال النبي صلى الله عليه وآله انما سبيل رجل فيهم
وايس عطيق من العقدة ما يكفي ولد في فقال النبي صلى الله عليه وآله
يكفيك وذلك المعروف واستفاد منه حوا احد انطو من
مال الطالع اذا قدر عليه بعد ما علمه به من غير اذنه وبذلك
المهوية والنساي بالانفاق في العقدة اذا كانا مباديين للروحة
يجب على الروح اعداهما والالتصافيه ان كان لها اعادة سر
للذخا واكل التناك والسول على الروح مؤمه انصا ما اعد اهل
الحديث من رب الذخا واكل التناك مكر ولا كراهة شر به او جرم

منه على سحالي الخ
تفسد لحدت
امور اعداهم
ليس وصية بعد العقدة
بما فر من الحاكم القاص
او عالم من علماء الذين
بينهم ايهوهم لا رجوعه
له فيه كمرقه العبد
ولا يقص بها عدد
الطلقات ويجوز
للمالك بيع عمار
وعرض لما تب توك
روحه لا عقدة ولا
مفعول ان لم يجد
جيرة ويقع عليها
او ما يرم ولا يجوز
اكثر من ان يماصل
اعداه حسب عليها
ما العقدة سفسر
او ما رجا كمر وان
اسمح الويسر من
العقدة او الكسوة
او بعضها ودرت
على احد ذلك من
ماله ولها الاحد
منه ملاذ به قدر
كفايتها وكفاية
اولادها الصغار
والاهل فيه حديث
هذ حين قال النبي
صلى الله عليه وآله
انما سبيل رجل فيهم
وايس عطيق من
العقدة ما يكفي
ولد في فقال النبي
صلى الله عليه وآله
يكفيك وذلك
العرف المعروف
استفاد منه حوا
احد انطو من
مال الطالع اذا
قدر عليه بعد
ما علمه به من
غير اذنه وبذلك
المهوية والنساي
بالانفاق في
العقدة اذا كانا
مباديين للروحة
يجب على الروح
اعداهما والالتصافيه
ان كان لها اعادة
سر للذخا واكل
التناك والسول
على الروح مؤمه
انصا ما اعد اهل
الحديث من رب
الذخا واكل التناك
مكر ولا كراهة
شر به او جرم

الحواب سبحانه كسوتها ونفقة الامة المكرحة ولور روحها عند
 ايمانها بالتوبة بان يدفعها الى الزود ولا يسجد فيها ولو استجد
 للمولى او اهلها او زواها عند الطلاق لاجل انصاء العدة
 لا قتله سقط بخلاف حرة فشررت فطلب من حضانة
 ودر من البعده قبل التوبة لا يقيم **فصل** عتق السكينة
 في سب حال من اهل سبي طغله الذي لا يقيم الحجاج وامه وامه ولا
 راعها ولو ولد لها من غير زوجة راعها وكما سب من
 دار له على ومراعي الكيف ومطم ويتسر طان لا يكون منه
 احد من احوال الروح يورثها ولا ناس ان كان احد منهم في الدار
 وان كانت له اكثر من روحه فكل منها مطالبة بنت من داره
 لانها مادي لا اجتماع مع الصفة والصحيح انه ليس لها المطالبة الا بغير
 علمه في ولو في دار واحد ولو من الروح ما سكا بها من حيران صا
 بحيث لا تتزوج حس والنسب لا حيران ليس مسكاسر عما الا ان
 ياتى لها عودته كما مر ولا يجمعها الروح من الخروح الى الولاد من في
 كل اسبوع مرة ان لم تعد راعا لتيانها ولو اوارها من ارمضا
 او امها مرة او مرة يصلة فعلها ناهضة او ناهضة ولو كما مر
 او كما مر وان الى الروح وكذا لا يجمعها من الدخول عليها
 في كل اسبوع وغيرهما من الحمار من كل سنة مرة وكذا لا يجمعها
 من الخردح البهيم في كل سنة مرة فخور لها الخردح لم يارده الولاد

مع قال في السوي
 اجند اهل السوي
 في السوي بالسوي
 من الوداع في السوي
 او صفة لا حجة
 لها في السوي
 لها في السوي
 لها في السوي
 ولا في السوي
 عا

عن الآخر سوى قدر اراده يعطى له اسان احدهما موسى والاخر
 معبر ولا يجب على الاثن الميراث الا نصف النصفه ومن قدر على الكسب
 وكان يجب اذا اكتسب بصل من كسبه بصل الميراث الا احسن
 على الكسب لبقعه من يجب عليه بقعه من قريب وروح الامراء
 على تكاح وكذا لك بغير من قدر على الكسب لبقعه نفسه ويحرم
 عليه السؤال فان سأل الناس مع ذلك عر دما يراه الامام ومن
 لم يجد ما يلقى الجميع بدأ نفسه بوحده فريعه ولده فامه وامه
 وذيئيل فامه فامه ولدا سبه فحده فاحيه فحده فاحيه فاحيه فاحيه
 فمعدم اب على اب اس وحد على احد ولمسحق البقعه ان باحد
 ما يبقعه من مال من يجب عليه فلا ادن من يبقعه ان امسح
 من يد ميمال من وجب له كس وحقه واجب امسح مبرار روح او قرب
 وان احسن سبه الروح عرجع كس نصي ديه سبه الروح عليمه
 ولا بقعه مع احلاف الدس اي بقعه للقرانه ولو كان عمو دي السب
 على الاضخم لانهم لا يتواريان بلعجب لاحدهما على الآخر بقعه
 بالقرانه كما لو كان احدهما ريفالا مال ولا لسب ارته من عبقه
 مع احلاف ديسهما ويجب على السبد بقعه مملوكه ولو كان ابغا
 ادان اسه من حر وكسويه ومسكبه سراء فان الماله عس او
 فقير او موسط ما لم يكن للربن صده مكسب بها او كانت صده
 يكسب بها لكن مشور لا يخدمه المولى عن الاكسار وحي وروحه

عن ملت هذا مبول
 الاحكام وهو راجح
 لقوله عيسى
 على من اب دل
 حال اس بقه مال
 اس بقه مال

عن ملته
 الكسب
 وقال الاحكام
 والوجه
 والله

ان طلب ان يرزقه الله امره مسرع بها ر ما لو كان
 سرطه وله ان يسافر به الى البحر والى البحر
 ربح عليه تلكه ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر
 اما لو طهرها او رديجها ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر
 او يتم الويه ولو كان ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر
 ان يرزقه وقف الاوله ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر
 ومن مد اذاته ان مره ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر
 ريلسه من لباسه ولا ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر
 وله ان للسيد يعييده ان ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر
 هذه الحاله احب وله مادسه على فراش الله تعالى من الصلاه والصلو
 وعلى ما ادا كفه ما يطيق فامتنع من امساله لسلا ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر
 اساده على سيد ر
 روحته و دله ر
 ر
 الى صوبه صوب ر
 والحذر منه ولا يطلعه على كل الاسرار ومن العلط مرك ر ر ر ر
 اذ ابلغ فالك ر
 خصوصاً السات وناك ان ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر
 واما المملوك فلا ينبغي ان تسكن اليه بحال بل كن على حذر ولا

منه و من رزقه
 فلباسه وليس
 ان يلبسه
 لباس ر ر ر ر
 حله ر ر ر ر
 مسدود ما بالكم
 ميل من ر ر ر
 مسدود ر ر ر
 لا تشك في استحقاقه
 وكان ر ر ر
 يجعله ر ر ر

مدخل اذا دسمهم باهقا ولا حاد ما فاسد حال مع النساء وساء
 مع الرجال در تمام س عن امرأة الى علام محمد دليلهم السد
 سبع رنيه ذكر احكام اوايته مع مامه مخوفه كرايج علمه طلاق
 روحه مع القيام باهكاه ولو عصب **فصل** وعلى مالك
 انه ما انا ما هار سهر را امع احكام ان في ادعوا احد على سها
 اذا حار تر ما ودعها لستاب ركل ويجر ملها عيها سعا
 من نصر كر لث حر ربا ما الاما وحر م حلها ما يفر ولد ها
 در بها دجه هار به مامه وحر الوهم غير الوحد ديكره صا
 ربه مرقه ونا صم د س ربيو حر در و حار على من وحر
 عها در كر لا توكل لا ترا حها ما لا ذي الحساب والمسالو الامراض
 المسد بحر اسه مامه ما حلف له كفر لجل در كوك
 رسه حور دائر لست د حور وياح عصف در د القربا ليس
 اد اسكن بل حور الراس والعوض فان لم سد مع صوره
 الاتا حار ساد وكد در حرا المل رالف ان لم سد مع صوره
 در الحين الاسكره محمد **فروع متعلقة** وراحت
 الا في سبب الا لا اله الا الله رصها الفل صامره مدعها
 ذلعا ما حوس حاسر اسد عها صا حار مساء وامر من يفلو علم
 رصه علف اس مسمود در بها سسه مدخل بحك البعد يروا
 ان من حار ولو على مال اسهر ريد ولو صا صرحت معهم

ردون حصصها ولو كانت الولدان مصر وكاتب امه موسرة موم
 الام بالانفاق ويكون ديسا على الاب ولا نفقة على الخمر اولاد من الامه
 ولا على العبد اولاد من حرة وعلى الكافر نفقة ولادة المسلم حرة
 الاحفاف لا تعد بالكلية وتلك من كتاب نفقة الولد الكسر على امه
 ان كان بحيث يلحقه العار للامه وهذا غير صحيح عندنا فان المكسب
 ليس عار ولا لسيادة الاولياء ولا اية من مكسبين باواع الحرب والصايع
 بالواحد ان كان ولادة الله رطبا علم لا يفرع عن المكسب لكن اعي الوحا
 عند سها لطلبه ما ساقا قال عموم ان كان مسولا لعلوم الدين تحت
 نفقة على الاب والاب لا والوا وعليه نفقة روحه اميه وام ولادة ولوله
 روحا وعليه نفقة واحد يد من الاب ليرزق عليها ليس روحا
 لا تحت سلبه نفقة روحه اميه وام ولادة الا لوسر ع وله الاخر والوا
 اما نفقة روحه الام على امه ان كان صغيرا صغيرا ادر ما يوجب
 الاب على نفقة امرأته امه العام ولدنا وكذا الام على نفقة الاب
 ليرجع بها على الاب وكذا الام على نفقة الام ليرجع على روح امه
 وكذا الاخ على نفقة اولاد اخيه ليس رجوع بها على الاب وكذا الاب اذا
 مات اقره ولو قال لا احد انعم على او علي عيالي او اولادي فعلى
 يرجع بلا شرطه وكذا اكل ما كان يطالما من حصة العباد كدين وحب
 ومثون ماله ولو قال من احدى السلطات المصادرة لرجل حاصبه
 ودمع المامور مالا فحاصبه رجع عليه ليس على الام ارضاع الولد

الا اذا اتيت يحم سيماد اكان الروح معس او كذا الطائر اذا هب
 تخرج على الغاء الاحارة ويساحر الاب من رصده عند الام لان الحصا
 لها والسفقر عليه ولا يلزم الطائر الملك عند الام مالم تسترطى العبد
 فلهما ان تذهب بالولد الى بيدها او فريدها وانجور للاب ان يساحر امه
 لو سكره من ماله او مال الصغير وكذا اسيد يحار المعتدة الرحي ويحور
 اسيد يحار معتدة الباش كاسيد يحار مكه حة لولة من غير هاديه
 احى بار صاع ولدها بعد العدة اذ انه يطلب زياده على العدة
 رلور يادة على ما لحد الا حيد او س من الاصلية يكون احره
 الحصا بالام سوى احره الار صاع ونبطلس زياده من العدة
 استاحر غيرها احره الار صاع للرصعة احره الحصا بالام للام
 البعده والكسوة فان ار صاع الام لبط العدة الباشة لا تعقد احارة لها
 اية الار صاع وحكم الصلح كالاشجار رة كل موضع دار النجما
 رحت البعده لا تسقط موت الروح بل يكون اسوة للعرا ماء وللا ليعبر
 اس يسرق من مال اسه الموسر ما يكفه اسه ولا يامى به ولا
 اتة ولما حلف من رحت عليه الله فقهه من له البعده في اليسار والسا
 ان يوال لمكر النساء واليسه لمده يد رار اس معس اوله روجه
 ور حة اح موسر احرا حوا على عتما ويرجع به على الروح اذ
 س ر و يحمر الامد اذا عاب الار ر لومال الامس لا يه البعده
 بالار اس موسر وكذا به الاب حكمه الخائن يوم الخصومة ابريم

منه الا ان ادس له وحب سقم من عوسق او عسق لي وياكس في حلال
 اهل القبلة لا يصح في حبوب العقدة - اوصيا سالا ان يكون احد من
 اهل القبلة ولو كان رادصيا سالا الشحيش رقتل من شحيش
 فهو كافر ولو عصى العقدة غير الروحة ومعت مدت من سقم سقطت
 لما عصى العقدة للصغير كعقدة الروح لا سقطت على الرماح وكذا
 ان اسد ان عمرهما ناما راض ولا اكل حلالا من مثله الناس
 ولا حرج عليهم ولو اعطوا شيئا واستدا - شيئا او اعنته من ما
 رحمت بما ارادت فلو مات الاب او من علمه العقدة بعد الاستد
 حتى يدب تات في تركه ولو امتنع من عقدة القريب بعد رما راة الام
 وميل يصوب ولا يحس ولا يصح الامر بالاستد ان لم ترجع عليه
 بعد بلوغه ولو ادس من احد بعد منعه رة فعلى الوصي له بعقه
 ولو امتنع الولى عن بعقه عنده فهو في كسبه ان قدر عليه والامر
 العاصي ببعقه وميل ببعقه العاصي ولو لا يبعه عليه مولاه يتر لم ان
 اكل - يا احد من مال مولاه ودر كفايته لا تر صاها ان كان عاصيا
 عن الكسب او لم ياد له فيه والا لالا لم يتر عليه مولاه لا ياكل منه
 بل يكسب ان قدر وبعقه للمبيع على البائع ما امر به يد وكذا
 بعقه العمد المعصوب على العاصي الى ان يرد الى مالكه وان
 طلب العاصي من الوصي الامر بالمعقة او المبيع لا يجيبه لانه
 معصوم عليه ولكن ان حاب العاصي على العمد الصياح ماعه

العاصی لا العاصی وامسك منه ملكه ولو نأرخ عى عبد اوداه
 فی این سہم علیہاں علی بقیہ الی ان یفصل واحد ہما ولو طلب المودع
 او الاخذ الا ان اول حد سہ یکے عبد عاب احد ہما من العاصی
 الاثر بالبقیہ علی عبد الودیعۃ ونحوہا فلا یجب بل وجہ دیعق منہ
 او یبعد ویحفظ منہ لولا کلاہر البقیۃ علی الآخر والراہن والمستغیر واما
 نسوہ علیہ الی رستعظ بعتقہ ولو رصاد لم یبیب المال ولو کاتب الذی
 مشہد کہ میں اسیں وامتنع احد ہما من الاتعان احدیۃ العاصی ویر
 بالبیع او بالاتعان ولا یجوز فی غیر الخواص الا اذا کان فیہ سہ یکہ و
 صورۃ ہاں کان العبد مستزکا وامتنع احد ہما البع التانی ودرج علیہ
 وقیل لو اتفق السرایک علی العبد فی عینہ سہ یکہ لا ادن السرایک
 او العاصی فهو مطوع وکذا الحل والردع والودیعۃ والنقطۃ والدالۃ
 اذا اسرقت ولو سرح بالحارسہ ودخل بہا الروح
 سوطلہا اوما ہا عما تود بعتہا علی الای

کتاب القیقۃ

افصل الرقاب انفسہا ویجوز البع شرط الحد منہ ونحوہا ومن ملک
 رجمہ عن غلہ ومن قتل مملوکہ فعلیہ ان یعقہ والا اعتقہ الا امام
 او الحاكم ومن اعتق حرکالہ فی عید من اسیر کائنہ یصیبہ بعد البقۃ
 ان کان موسرا والا عن نصیبہ فقط واستسقی العبد ولا یصح شرط الولاء

لغير من اعنى ويجوز الرد بغير معتق بموت مالكه ولا الحاج المالك
 حارسه سبعة ويجوز مكاساة المملوك على ما يؤدى به مخصرا بعد الوفاء
 حرا ويصير منه هدر ما سلم وبيل لا يصح شيئا منه حتى يرد
 مال الكساة عرابه اذ كان عبدا مال ما يبيع لكتاسه فليحب مولاه
 عنه والصحيح انه عند ملكه عليه درهم واد اعجز عن تسليم مال الكساة
 عادى الرز من اسولوا منه لم يحل للمبيها وعقت مومته او تخيرة
 بعقها **فروع متعلقة** لو كان عبدا بين ثلاثة لواحد
 وللآخر ثلثه والاخر سدسه واعنى صاحب الصنف والاسد من كليهما
 معان رمان واحد عليهما حصة من كليهما السد على كل واحد
 نصف حصة من ثلثه وقال مالك ليس كذلك وعليهما من النصف
 الباقي سدسه اعلى من حصتهما من العبد ويكون لكل واحد لاء
 من ذلك ولو اعنى عبدا في مرضه ولا مال له غيره ولو حضر
 الورثة جميع العبد مع عريته من حراج اسمه بالمرعة وقال ابو حنيفة
 ليس من ثلث الا لثلاثة واراسوا عدا من عايدة لا لثلاثة بل لثلاثة
 احد هذه بالمرعة ولا من احد اسم من له ولا مال له سيرة وعليه
 من سدس ثلثه من الثلث قال ابو حنيفة يسمى العبد في نفسه
 اثار اعماد امره اوله الى له رد الذي هو الكس من سدس هذا السد
 لثلاثة من ذلك واما ما عسر من ساعدك ولك وقال ابو حنيفة
 لا بأس به الا على ذواله والله رضى العبد من ر

لا يكون مدرا واد السد عن السد سده الى الكسائه على در قومه
 او اكثر وجب كسائه على المولى وقيل بدعت وكبره كسائه الامه
 العبر المكسبه ولا يجمع الكسائه الا في حق واقفهما او اذا امسح الكتاب من الوراء وسده
 مال لغيره عليه لا يحد على الاول بل يكون للسيد المصور مل ان كل له مال احسن
 على الاول ان لو كان له مال فلا يحد على الاكسائه الاتفاق وبحث السيد نعمه قصص جمع
 مال الكسائه ان يد مع المكاسب ربح مال الكسائه وقيل يجب ويصح
 فتح الكسائه ما عافها وخرج ربح رمة المكاسب ولا يكون السع محضا
 لكسائه نعمه السري فيه مقام السيد الاول وقيل لا يجوز بيعه
 ولو كاسب امه سرط وطبها في عقد الكسائه لا يجوز ذلك وقال احمد
 يجوز ولو سرع امه غيره فاولادها هم ملكها لا تصير ام ولد ويجوز بيعها
 لاحد من ولد الكسائه نعمه نصير ام ولد ولو اتاع امه وهي حامل
 فذلك لا يولد حاربه امه نصير ام ولد له وعليه قيمه لانيه
 وفي قيمه الرد قرآن وقال احمد لا يلزم قيمتها ولا قيمه ولدها وقال الساجي
 يار مده قيمها وهرها وهل للسيد احارة ام ولد على نعمه وتثل كاداد
 عقب امه ورحمها عند ولها الحيار لا اذا كان حرا ويل لها الحيا وطلعا

كتاب الايمان والنذور

وهي مع اليمين بمعنى القوة وسر عا مارة دعونه الحير يذكر الله تعالى
 او اسم من اسمائه او صفه من صفاته فلا يدخل فيه العلق وقيل عداة

عن عهد نوى وحریم الحالف على الفعل او الرأى ميدخل به للعليق
 والحق ان العليق ايسر مما يظن فيه الحرام اذ اوجد الشرط
 ولا يلزم بالحب فيه كعارضة المسح والعصا ههنا اليقين ما فيه الكفاية
 انك كبريت في ذهاب الله فلا تعد اليقين الا بالله تعالى بحواله والله
 والله ايح الله او باسم من اسم الله او صفة من صفاته لعرض الله ووداد
 رحلته وكلمه ملكوته رحمة وعطية وعصه ودر صاشم
 ورحمته رخصته ومعه وعطائه وعلمه والرحمن الرحيم والقديم والار
 وحال الحاق وراى العالمين ورب العالمين والخالق لكل شئ والحي الله
 لا يموت والعالم باعيب وعلم العيوب والاول الذي ليس قبله شئ
 والاخر الذي ليس بعده شئ ومقلب القلوب ومحرم بيت من الحى
 ومحرم الحى من ايب ومخير الليل في النهار والعكس ونحوه مما لا
 يحصى به غير الله بعد - ما سمي به غير الله تعالى واطلاقه مصروف الى
 الله تعالى كالعظيم والرحيم والرب والولى والرازى ما نوى الله
 او اطلق كاريب - ان هو لم يغيره فلا يسبى لانه يستعمل في
 غير الا قال تعالى فادع الى ربك واراد به ما يؤمنون ورب
 والولى المعق ولها من عطية وان قال ميبا بالله او سبحا الله او
 سجدة الله كعبه احلف بالله اراسجد بالله اذ احس الله ان يعذب
 اما قوله اسجد اراسم اذ احلف وعطى فان نوى ان يكون ميبا
 وان نوى الا حرام فلا يقبل ليس بمبى كاعرم وعزم انك فانه ايسر

س
 وهوذا وصفت
 ر علمه انما يفت
 باسمه

عن قول ان الحالف
 اسما الحالف الاسماء
 لتشره كانه يفت
 والرحيم ايضاً
 سواستعرب فلو
 به الاول في در ۶۷

من بالاعمال ولو قال وحس الله ارحم الله يكون يديا وويل لا يكون
 يديا ونور قال لعن الله ادا سحر الله فهو يديا وويل ان لم يوفى ليس يديا
 ربه وراحمين بالقرآن وبكلام الله والمصحف وسورة من القرآن
 والله سبحانه والوراثة والاحيى والارور وغيرهما من كتب الله وويل
 وسعدى ما احتلوا في قدر الكفارة في غيرها وقال مالك والشافعي ولو
 كفارة واحدة وعن احمد ورايان احمد كفارة واحدة واحدة واحدة
 لم يرم كل آية كفارة قال صاحب السيل لا تسطر حرمه الوراثة والاحيى
 والارور وغيرهما من الكتب الالهية بآياتها من سحره المحكم وما يدلك
 ان يكون كالآلة المسوسة حكمها من القرآن ولا تحرم بذلك من
 احكام كلام الله تعالى واد اكانت كلامه فهي صفة من صفاته كالهيا
 ١٥١ قلب قد مر من قبل ان معناه الاحكام المحيى وراحم الوراثة
 والاحيى والارور وغيرهما من الكتب السماوية المحيى والحرث السحر
 الى حرمة الاكرام ما يها الى الالف كلام الله تعالى وكل من علمها
 ما زاد وروح الحرث اللطيف فيها ويجزم الخلف بعين الله تعالى
 ١٥٢ غير اسمائه وصفاته كالحلف بالاولياء والانباء والكعبة ولا كفارة
 فيه احصائه الى الله كقول وجعلون الله او معدد في او معلومه او كعبه
 از سوله او لا كقول له والى والكعبة ولا تعدد اليه في العائتين ولا كفارة
 والخلف بعين الله مطلقا قال السيد من احصاها السهى اسماء وعما
 كان على قصد التقطيع للمحايى باسمه كالحلف بالله يعصم بذكره

في
 احكام
 الاحكام
 الاحكام
 الاحكام

المعطيم دون ما كانت العرب تستعمله ويؤكد به كلهما من غير ذلك
 المعظم وقد ورد في الحديث الفلم وانيه ان صدق والحلف
 باسم غير الله تعالى على اعتقاد تعظيمه بحيث يكون الحث مع ذكره
 موحدا للعبادة في الدنيا والاخرة سرك وغير هذا المعطيم مكره ولا
 لاجل المساهلة اما الحلف باللات والعزى فان قصد تعظيمهما
 يكره لان في المعطيم للاقسام كره وان لم يقصد فلا يكره لكنه
 نسخي ان يقول بعد لا اله الا الله كما ورد في الحديث وكذا ان لو
 حلف بالشمس او القمر او النور او الحية او الفردوس ما بعدة المسكون
 اما الحلف باللعنة او بالنار او بالولي وقصد التعظيم ايضا لكان
 كتعظيم الله تعالى فلا يكره بل يكره وان قصد تعظيم الله
 تعالى بحيث يفهم انه يفرقه الكفارة ان حث او يستحق العقوبة في
 الدنيا والاخرة فيكره ايضا وقد رأيت بعض الجهلة من اهل الهند
 والافغان انهم لا يبالون بالحلف بالله تعالى ان كذبا او حسو^ا
 ويحسرون من اللذات والحب اذا حلفوا اولى من ادب الله بن^ا
 كتيما بعد القادر الجبار في احوالهم سدا هوديتهم بهذا
 مكر وسرك بالافاق وههنا راية من امامنا احمد بن حنبل انه
 وحلف سيما صلي الله عليه وسلم بعد يمينه وان حث له من
 الكفارة وقال الثلاثة معذ ولا كفارة عليه وللدكتور في كتب
 الحنابلة ما رواه في السلسلة وهو الصحيح لو دلل بعد الله وماله

وامامه ادمته ولا تقعد به اليمين والحلف بالامانة ممنوع الحديث
 وكذلك يخرج المحلل على نفسه بان فعله فهو احو وال مالك السأ
 لو قال وعهد الله وميثاقه وامامه فهو يمين ولو حلف بالذم ماله
 ور مع الهاء ارضها ارضها او حلف الصاري وكذلك اسم الله عند من حلف
 لله بكسر اللام الا اذا ستر الهاء وقصد اليمين ولو قال ان فعلي كذا فهو
 يهودي او كافر او نصراني او مجوسي او فاسق واعلى بانصره
 او سرياك الكفار او عابد صليب او عابد غير الله او عابد السرات
 او كراه الله في موضع كذا او يستعمل الربا او الخمر او يرتك المصالح او
 الصوم او الر كوة او الحج الطهارة او هو ربي من الاسلام او الر اب
 او المصحف او كلام الله او من النبي صلى الله عليه وسلم ولا
 به اليمين ولا كفارة عليه بل هو لحد واثله اربك محرمان بحام
 كرهه ان حثت يسعى ان يقول لا الله الا الله وتوب وويل هو يمين
 وان فعل ما نعاذ او سرك ما انت عليه كفارة يمين وقال احمد بن حنبل
 هو ليس يمين ولكن محبة كفارة يمين وكذا في حريم الحد
 عندة من قال طعاعى او هذا الطعام على حرام او كالمسرة ان لم يرد
 او علو الخمر يمشط مثل ان اكلت كذا الحرام او ان فعات كذا الحرام
 لم يحرم ولكن عليه كفارة يمين ان فعل عندة رعد باناسه وادار
 ولا تحب فيه الكفارة ولو قال عصيت الله تعالى او اعاصى الله تعالى

مع ديار الامام
 كبر حجة في السبل
 اما لا يسمي حاله بالامانة
 فهو واحد في كبر
 ولا يسمي له لا يسمي حرام
 سلمه بالادب
 كان صديق في امهات
 اربك من كان حاله
 وعنده انه ينفق في الحرام
 باليمين او يمسك السوط
 في التمسك كبره مسما
 له ما لا كبر محلا
 اربك من كان يمسك
 ما لا يرب لا يرب
 مع دكان مع دكان
 لان من يمسك
 عندهم الا دعاه
 بان قال ادعاه
 هل لطف الله
 حرام كذا - الله
 سلمه بالادب

او مستقل دھمی روانہ عن احمد و عند ما کئی دانت ہو لا متواحدہ
 یہاں سو لوگ ان علی ماض او مستقل او حال الراہ کو بہا علی امر
 مستقل ممکن ولا کفارہ علی ماض کا دما عالمانہ و ہے العوس بل ان
 محمد الکذب محرم و کسرہ من الکبائر والافلاک علیہ وقال السلف
 مکرم العوس ایضاً ولو حلف علی الحال عامداً کا دنا کا اد اقال
 لیسوی بری من عید واللہ انہ اسد وهو علم قطعاً انہ لیس باسد یہذا
 الصائم العوس لا کفارہ فیہ بل یاسر او قال لریب واللہ انہ فاسد
 وهو یعلم قطعاً انہ لیس بفاسد او قال واللہ ہو فی الدار و یعلم قطعاً
 انہ لیس یہاں او قال واللہ انہ محرم و یعلم قطعاً انہ لیس محرم او قال واللہ
 مالہ علی الف عالمات و اللہ انہ مکرم عالمانہ غیرہ و یاسم
 عوساً لانیما خمس صاحبہ فی البار ولو حلف علی امر غیر ممکن فی
 المستعمل محرم واللہ ما الموت او لا نطلع الشمس او لا یجئ الليل فهو
 ایضاً عوس والحب فی ہذا الباب عن المعتمد المتروکۃ بالسوط
 الذکورہ صحیح منہ الکفارہ لا غیر الخامس الحب لان من لم یحب
 لا کفارہ علیہ دھو کہوں نعل ما حلف علی ترکہ او ترک ما حلف
 علی فعلہ دس طلبہ اسکا کریں مکرم ہا علیہ ولا حاہلا فلو قال لا اخل
 دار فلان بعد اخل فیہا مکرم ہا لا یحب و کذا لو دخلها حاہلاً
 دار فلان حلاً والاحباب بعد ہر محبت نعل المحلوف علیہ
 مکرم ہا دمعنی علیہ او محبوا ولو قال واللہ لا مسرب ربی الحرم منہ

هـ دقا ائقي ما فالوا انا اول قول العامة عيوني اذ حيوتك اذ راسي اذ راسك
 ان كان عادة في عرض الكلام فلا تاس به وعانة ما في الباب ان يحكم بكثرة
 ويقل عن كثير العلماء ايهما قالوا العري اما الوفاي احدث لك بالاحكام الد
 دلك في الاحكام فلا شك في كونه كفر او شركا نامل لان الحلف لعير الله
 شرك اصغر وقد قد مناهن الامام احمد انه لو حلف بالشي صلى الله
 عليه وسلم فتعبد اليه ولو كان شركا وكفرا ما حكم الاثم احمد بانقدا
 والله اعلم وقال الاحاف سعي ان لا يقسم بصفة لم يعارف الحلف بها
 من صفاته بل في كرمته وعلمه ودر صائره رخصته ومخاطبه وعداله
 ولعنته وسرايمه وديسه وحدوده وصفه وسماواته ونحو ذلك
 يعني لا اله الا الله والله اكبر والحمد لله ولو حلف لعير الله وسخوته وارضه
 وشمسه وقمره وحى رسوله وحى انما به وحى قرانه او صومه او صلوة
 او نفس الصلوة والصوم والحج ولا تعقد وتعقد بقوله لعير الله وعانة
 والله وعهد الله ودعه الله وسلطان الدنيا وفي دهره وعيانه
 ودمته وهل يكفر بقوله الله يعلم اذ يعلم الله انه فعل كذا ولم يفعل كذا
 كاذبا قال الرازي قال كثر العلماء نعم وقال السمي الاصح لاحكامه قصد
 روي الكذب دون الكفر وحكم الوطى المصنف قائلا ذلك لا
 لشج كذبه لا اهانه المصنف قلت وطى المصنف كفر كل حالة لانه
 اهانه للمراب واهاته الاشياء العراب اذ الحديث كفر بالانبات
 عند اذ انصد الاهانه اما اذ لم يقصد الاهانه فاقال السمي صحيح كنه

ار ملک کسریه عظیمه و محب علیہ التوبه دلو قال اسعدک واستحمد
 ملائکہ ماں وی الیہیں بکوں پیدیا داں نو سے الاحصار ملا و قیل
 لا کفارہ میده دی و لہ اسعد اللہ لا فعل کدا امل یستعصر اللہ و لہ قال
 ان فعلت کذا فلا آلم فی السماء مہولو و دستعصر اللہ ان حب ربا
 بکوں پیدیا و لا یکھر دلو قال انا رئی من ساعدہ الرسول (۱) یس حبیب اللہ
 لان منکر ہامد حج لا کافر و کذا لوقال من لکے رعیای یسعد اللہ
 او صومی للیہود و قیل ان لا حیر میں ان ارادہ القرۃ لا ان ارادہ
 بہ التوبہ و لوقال وحقاً و محسہ و محسہ من ساعد اللہ و یسعد اللہ
 الا اللہ و محسہ رسول اللہ و الا یماں ار الصلۃ و عد اللہ و رقا و در
 و لہ اللہ و امامتہ و ان فعلہ علیہ عصہ او من خطہ او اندادہ
 راب او سار و او تار بجر او اکل را لولا یکو سے ارادہ
 الخلف بالاقوال المدکوۃ بکوں قسا و قال الاحصاف ارہ ایلم بلہ
 لا یکھر مستطہ کدم و حویر و عینہ و العلیق ماکہ لا بکوں پیدیا و
 اندا کاکھر و التعلیق بہ میں ملک الکھر اللسان ایضا ناح فی صانۃ الکر
 حال اللہ عالی الاثر الکرۃ و قلہ مطش لا یماں الا ان یواد بالکھر کسر
 العلیق بالصیح ما ذکر بان العلیق بالکھر و نحوہ لیس حبیب ولا حبسہ لکھا
 اد احب و لو اراد لقولہ حقا اسم اللہ میں علی المذهب الصیح و حر و
 القسم اواد و الماء و الماء و لزم القسم و حر و القسم و حمرۃ الاضعی
 و قطع الف اصل و المیع للکسور و المصنوعہ و دتصر حر و دتصر احرار

مع کولہ لکھ و اللہ
 و اللہ و اللہ و اللہ
 علیہ

كقولہ اللہ منہ - الخلف فی الاماں لا یكون الا تحریف التأكيد وهو
 اللام والمون كقولہ واللہ لا فعل كذا او اللہ بعد فعل كذا امر واما
 بكلمة التوكيد في النفي يكون تحريف النفي حتى لو قال واللہ لا فعل
 كذا لا امر كذا يبيد على النفي ويدل انصرافه كانه قال لا فعل
 كذا لا فلو كان واللہ احرف اليوم ريد لا يجب عدم الصواب فيه
 لا بعد - لفظا ومعنى واللہ اعلو **فصل** ان حلف على امر
 يجوز مثله كذا اللام مع اللفظ او مع دلالة اليوم يجب عليه ان يحلف
 بغير من منه ان حلف على امر - انما امرها حيا فامنه فقلت
 اني حيا ويكره من يمينه ويمكن ان يكون الحمت واحيا في هذا
 ان حلف على امر يداح مثله حرك الحمت اذ لي لقوله نعم واخضوا
 ايامه ان سلمه على امر يجب فعلمه فالتست - ام كما اذا حلف من
 بالوالد ينادي حركت حركت الحمر ويحذر ان يحلف باله
 عن البراءة الذي كما قال الله سمعنا من الله عرشه لا يما كذا
 - سوار يصلحوا اين الناس **فصل** يقع اليمين على مية السجدة -
 يقع الخالف ويريه لا يؤليه اذ اصعد انطال حتى السجدة -
 انما اذ كان السجدة طامنا يقع على مية الخالف وسعد -
 فلا بد عليه من تحريم التورية لا تسجدا للسلو من الهلات
 بعد المحلوس عليه سد امكان حسب عدم الوفاء ان كان
 عين - بالعلم بعد - الا لم يجب حتى يساس من فعله تلف

في الاماں
 لا بد
 ان

رطلان بالعدي ريشة من الادم وان انقصر على هذا احرأه دوا
 ودية ان احرأه نصف صاع وان احرأه شقي الذر انقصر
 وقال احمد مد من حطة اودين ومدان من سعيارة ادر طلاء
 من صر وقال السافعي لكل مسكين مد وقال اماما احمد من حبل
 يتدرأ ان يطعم عشرة مساكين ^{عنه} مسكين احرأه اوكسونهم ^{بطمه} ده
 للرجل ثوب آخر نه صلوة المكتوبة فيه وللمائة درع وچار خرميا
 صلواتها يها وقال الاحناف ما يصلح للاسباط وسبع موق تلة
 اسير ويستزعمه المدن بلو يحجر والسر اويل فقط ويحجر عذبا
 ايلسهم من ان صف ساء سواء كان من القط او ثيابا او لهر
 ارالته او الور او الخ اوكسو الساء من الخ يران الله امر لمسكينهم
 لم يبين مسافاى سس كساهم منه حرج به عن العهد لهو
 الكسوة اذا مور بها ولا عيها مالو تذهب وبنه دان اخطد اسليد
 بعض الطعام وكساهم بعض الكسوة واعق نصف عباءة
 اطعم خمسة وكساهم اطعم وصام وكسا السعي لهو يحجر
 وقال صاحب المباح لا اطعم خمسة وكسا خمسة قال ابو سعيد وجر
 محي وقال مالك والسافعي لا تحري ولا تحار السيد من عجا س
 دول مالك والسافعي انه لا يحري ولا وادى القيمة فهل يحري لا ر
 منه فكلان او من ر منه موصيه وقال السيد من اصي محرب
 عن الرمة الكارة ايضا وقال صاحب المباح احمد اعلى اسه

عنه دوا من الاحيان
 وقال بصحح حور اداء
 الكفارة الى الذي اسير
 مع دوا من الاحيان
 مسكين صعي مصفا
 له حار دوا من
 لصعي لم يطعم الطعام
 قال السيد من دوا
 احيا ١٢٠

لا يجوز في الاشارة الارمنية ^{قلت} هذا خطأ صريح فان الاحصاء
 حور ولان كفارة اليقين اعتان ربه كرامة وحري الصغير والكبير
 والدكر والانس اتفاقا ولا يجوز اعان الحل وام الولد والكاس بان عجر
 من العنق والاطعام والكسوة صام ثلثة ايام ساعة او متره وقال
 امامنا المحدث حصل صام ثلثة ايام متتامة وهو الا في فريضة
 اس مسعود صيام ثلثة ايام ساعة وهذا اذا لم يكن له عذر في
 من التتابع من حرص اربعه والاسقط وجوب التتابع ولا يفهم
 ان يكفر المرتين ليس الصوم وعكسه الكافر فانه يكفر بتعدد الصوم وهو
 ان يحرج الكفارة من الجنت او عذبة اى يكفر بجنت او عذبة ثم
 يكفر لور ودعما في العذيب وقال ابو حنيفة لا تنقض الكفارة الامد
 الجنت وقال الشافعي لا يجوز تعدد الصيام ويجوز تعدد يومين وتطر
 سيد لصحة الكفارة فادى الكل حله اذ هو ما دلوا به على انه يصح
 في العجز عن العنق والاشارة الكسوة وسب الاداوى وذهب ماله و
 له صام تحريمه اذ به اشارة الصوم ولو حيل بالهمة لاحد الصام
 منه لم يرد احد ان ذلك لا يفسد الركعة بالمحمل بالهمة هو الرجوع
 ايات في الهمة اى امس الكفارة وحاصت من امام الصوم انما
 ما لا خلاف في كفاية الفطرة تسالف فيها
 وانت وراى ان النراج من الصوم ولو صام العسر
 ساعة ليس له يومين مؤبده مؤبدا لا يجوز له

الصوم وفساد المال ولو صام ماسيا للمال لم يحرم وقيل أحدا
 ولو كان به مائة مائة مستعرا بالدين يجوز له الصوم إن أدى الدين
 قبل إخراج الكفارة أما قبل أداء الدين هل يجوز له الصوم أم لا
 فيه قولان والأصح عدم الجواز ولو سئى كيف حلف بالله لو طلاق
 أو صوم لا شيء عليه إلا أن يذكر ولو حلف مسلماته أن يرد واليمين
 بالله بحرام لم يحسم فحسب الكفارة عليه وقال الأصناف لا كفارة
 عليه أصلا لأن ذلك الكامر ما هو به يتحاسبه ليرمه إلقاء يد بر من
 لا يحسم فيه إلا إلقاء المدر المالى رسل لا يكرهه شيئا وإسارته الإحصاء
 لو كانت له حقه ومجهولت على حار أو مرسل على نفس مقول
 لا تحب أن يولد في حواء طابوتته في الجراح أو أكرهه أو قال الأصناف
 كرتك في لو اللمو يكلمكم على سائر أركانكم العسر أو أهوان
 ١٠ بعد الأمر بعد على سائر أركانكم العسر أو أهوان
 ١١ كرتك في لو اللمو يكلمكم على سائر أركانكم العسر أو أهوان
 ١٢ كرتك في لو اللمو يكلمكم على سائر أركانكم العسر أو أهوان
 ١٣ كرتك في لو اللمو يكلمكم على سائر أركانكم العسر أو أهوان
 ١٤ كرتك في لو اللمو يكلمكم على سائر أركانكم العسر أو أهوان
 ١٥ كرتك في لو اللمو يكلمكم على سائر أركانكم العسر أو أهوان
 ١٦ كرتك في لو اللمو يكلمكم على سائر أركانكم العسر أو أهوان
 ١٧ كرتك في لو اللمو يكلمكم على سائر أركانكم العسر أو أهوان
 ١٨ كرتك في لو اللمو يكلمكم على سائر أركانكم العسر أو أهوان
 ١٩ كرتك في لو اللمو يكلمكم على سائر أركانكم العسر أو أهوان
 ٢٠ كرتك في لو اللمو يكلمكم على سائر أركانكم العسر أو أهوان

او كل ماله او قال مالى فى سبيل الله فعليه احرأح تلت ماله
 ولو جعل ماله فى رباح الكعبة ان حكمه احرأح تلت ماله
 حلالا لا فى جميعه فى السابى والسابى فى الاول واذا مات المادى
 فعليه احرأح تلت ماله وان كان صلو او صوما او تحا وكذا
 بكره عنه وليفاهما بالصوم عنه او الاطعام من تركه ومن بدر درهم
 لم يلزمه سبى عند السابى وقال مالك والرحيمية يلزمه درهم
 ومن احمد روايان كلان هين وعنده عليه كفارة تين وك
 لو بدر درهم فله ولو بدر درهم لم يلزمه سبى عند السابى
 احمد روايان احدى كفارة كس واكل اخرى كفارة تين مك صاع
 الخدي ومن بدر الخ لم يله الوفاء عند الثلاثة ومن احمد روايان
 احدى كفارة لهم واكل اخرى وجوب الكفارة لا غير وعندنا ايها
 وان لم يقطع كفارة تين ومن بدر الصلوة فى المسجد الحرام
 فعليه احرأح تلت ماله ومسجد المدينة ومسجد الاقصى حلالا لا فى جميعه
 اما لو بدر الصلوة فى غيرها فهو نكيد على مسافة العصر ولا يوف
 وبكر كفارة تين وان كان دون مسافة العصر فيجوز ان يواف
 والكفارة لو بدر رياره من مور الايام او الاولاء وهو حيد
 مسافة العصر فى الايفاء انوال احدى له لا يوف به ويكر كفارة
 التامى لم يلزمه الايفاء والمالك انه محذور ان يوافه والكفارة ولو
 اصحوا ظهره وهالك ل رباح انه يوف به ان بدر رياره قنالى على رية

والله وسلم وفي غيره كفر دان كان بدون مسانه العصور ميلر مد الاثنا
 ان بدر رياره والى صلعم وفي غيره لا يحير بينهما واد اندر صوم
 عيه مما يجوز فيه الصوم فانظر بعد رقصا وقيل لا يلزم الفصل
 واد اندر صوم عسرة ايام حار صومها متباعدة ومتفرقة بالاثنا
 ومن بدر الفصل است الله الحرام ولم يكن له سعة حج وناحره يلزم
 الفصل حج او عرفة - ميل لا يلزم سني ومن بدر الحج او الكرم شيئا
 حور لكان يركب ويكفر كفارة يمين وقيل يلزم منه المني من ريزه
 اهله واب بدر الفصل المسجد المدينة اذ لا يصح ميل له . فعل
 لا يعقد بدره قال صاحب النيل الواع المدينة . ان يد الباطن
 كقول الله على بدر صلر منه كفارة يمين واد ان قال بدر
 بعثت ادا تنو له وناظر الحاج وعسرة كان كلكتك ادا ان عا طلب
 اوان كان هذا ادا اعطى الحج ادا عسرة صا مالى ما قد يعير
 بين الفعل او كفارة يمين ويدر فعل صاحب كقول الله على ا . اركم
 يعيد ايضا ويدر سئ مكره كطلان دوحه من اكل قوم وفضل . برت
 سة يست ان يكفر ولا يقبله فان فعله فلا كفارة عليه ويدر نصيبه كس
 عسرة يوم العيد - صوم يوم حيد . اواس ادا امام السراي محرم الوا
 ويكفر بيطي الصوم من عسرة . حيد من بدر صوم يوم ساعى يوما
 . ما ر . ما ان التشرى فهو ثلثة ايام ولا يصوم يوم الله . وكا
 ايام التشرى . رما يصوم يوم عا ملية فيه مبدل . رما وحرما

[illegible]

اجماعا وجوب في المصالح ما لم يعرب ربه ومن الحسن صومه في نظيرة
 من السروع وفي رد الكفارة خلاف ذلك ومن بدر العصية بدر
 الرمي او الخلو او التمتع او الرداء او الحجة للقنور ولا صحابها
 والعوام مسؤولون بذلك في زماننا ومن اسكر عليهم يطعونه ويعيرونه
 ويسلونه والى المتكلى من صغيره وصبيح متاخمهم ومن تدبهم المصلين
 وعلى ائمتهم علما اسوء من سحر الفسقة ومن هو تنور دول الاحباب
 من بدر بدرا مطلقا او معلقا بشرط وكان من حسنة واحد من
 وهو عبادة مقصورة ووجد السراط لم المادرك صوم وصلوة وصلة
 ودفع واستكباب واعتقار رمة ربح ولو ما شأنا ولم يلزم المادرك
 مالم ين من حسنة واحد او من كعبادة مريض وتسييع حسنة
 ودخول مسجد ولا مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم او الاقصى ورااد
 صاحب الخربات سراط اخر في ان لا يكون معصية لذاته يصح بد
 صوم يوم الحرارة لغيره وان لا يكون واحدا عليه مثل المدرك لو
 حقه الا ان لم له رمة شيئا غيرها وان لا يكون ما السرمه الكرم ملك
 او ملكا لغيره ولو بد الصدور بالغ ولا يملك الامام له رمة المائتة
 ورااده حب "ان لا يكون مسجلا الكون ولو بد صوم من
 اراعتكا لغيره بال صاحب الفينة من الاحباب بدر الصدور
 الى الاية له تخم ما يواسا السبيل ولو بد الخلو او الطعام
 له من تدب اطعمه الا عسا له يجر والعوام عنه ما فلو ناهج ميدون

سدور لله تعالى سوطهم منه الأضياء فلا يؤدى بدروه وتحت علمهم
 الأحاديث ولا يجوز دفع طعام المدر إذا حلوا أو البعد إلى هاستمي والآن إلى
 من ملك المصاب كالمركبة صرح به الأصناف ولو بدر السببجات
 در الصلوات لرمه الوفاء خلافا للأصناف ولو بدر أن يعملي على النبي
 صلى الله عليه وسلم على يوم كذا لرمه وتبيل لا ولو على الحر أو شرط
 المصيبة كقوله إن ربيت ثلاثة نعلي صوم سهر أو إن سرت الحمي
 نعلي حج سب الله لرمه الأيفاء بالمدر وتبيل وفي أو كمر لانه بدر رباط
 ميم بمعاة ولو بدر مكلف صرح لرمه في ملكه وفي أنه وإن لم يفتقر
 لا يجوز الحاكم على الأيفاء ولو قال إن رشت من صبي هذا أحب شاة
 أو على سائة أو مجهل لرمه الأيفاء خلافا للأصناف ولما إن الدخ مع عمادة
 قال النبي صلعم ليس الله من دمع لغير الله إلا إذا اراد أن يصدق
 لمجهلها ميل لرمه بالانفاق ولو قال لله على أن ادعج حرد أو انصد
 لمجعه ودعج مكانه سنع سياحة حار وكن الويدر دمع بقرة وفي العيبر
 ولو قال إن ذهب هذه العلة على كذا أو ذهب ثمة ما دت لا يلزمه
 سيح ولو بدر لعراء ملكة حار الصرف إلى نعراء غيرهما ولو بدر أن يصدق
 بعترة دراهم من الحر فصدق بغيره حار إن رأى أعتك كصند
 بمه ولو بدر صوم سهر معين لرمه صومه مساعا فانه أفضل لعين عدد
 حرم عليه أن يظا لرمه استياف الصوم مع كفاء عينه رات
 المحل وإن صام بل محمي السهر المعين لم يجز إلا كما لو صام شعاع عن

لأن عين المحلوف عليه ماسة كحلعه لالسب هـ العزل وصاروا
 قآن عدم السبه والسب والتقييد رجع الى ما سألوه الاسود وهو ثلاثة
 شرعي معرقى لغوى واليهين المصلحة على فعل يتبى من ذلك او على بركة
 مصرب الى الوضع الشرعي لأن ذلك هو المبادر الى الفهم عند
 الاطلاق لأن السراخ اذا قل صل دعين عليه صل لصاوية التسلمه
 على الاعمال المعلومة الا ان يعبر ذلك بكلام يدل على ارادة الموقوف
 اللغوى فكذلك يعين المحالف ويسأل الصحيح منه اى من الموضع السرى
 لانه موع من العاصد مصل السرى ولا حمله الى السبع من فعله اليهين
 من حلف لانكم او حلف لا يبيع او حلف لا ييسرى والشر كسراء
 والتولية سراء والسلم والصلم على مال سراء عقد عقد اسدا
 من يكاح اذ يبيع او سراء لم يثبت لأن البيع اذا طلق لا يسأل العا
 بدليل بوله نعم احل الله البيع وحرم الرزاد اما احل الصحيح من البيع
 ونفاس عليه ما سراء من العقد ولا ان حلف لا يبيع ثم حقا اسدا اقال
 في شرح المنقح ومقصي ما عدم ان من حلف لا يبيع او لا ييسرى
 ما عا اذا استرى سرط حيارا انه يجب لا يبيع صحيح لكن لو صد الحاف
 بمسه بمنع الصحيح كحلعه لا يبيع الحر اذ لا يبيع الحر بعد حب بصوة
 ذلك لعود حمل عيسه على عقد صحيح الحلف على الماصى والمستقل
 في جميع ذلك سواء لأن ملايتا اوله الاسود في المستعمل لا يساويه في
 الماصى وان سدم السرى بالايان مساها العرب العرب عوم التتهو

لوجود المقصود بالصرب وان صر بها بعد من بقا لم يترتبة **حلف**
 لا يستمر الرميحان يتم ورد او مسحا او ياسمعا او سعا او لسر يبا
 او رخصا او لا تشع ورد او مسحا فتعدها دماء الوردا ولا يسمي
 طيبا مستورا بحده طيب كالخرايى حب فان عدم العرف رجع
 الى اللغة من حلف لا ياكل لحماحت بكل لحم كلهم السمك حتى بالحرم
 من اللحم كالمسه والحديد وكالعهد والذئب والتمرد العقاب والصقر والتمرد
 والعار ونحو ذلك لا مالاي يسمي لما يبيى ان من حلف لا ياكل لحما لا يجنب
 ما كل مالاي يسمي لما كالتحم ونحوه كح دكيد وكلية ذكر من دمصر او د
 طحال وقلب واليه ودماع ومانصه كارع ولحم راس ولسان لان
 اطلاق اسم اللحم لا يسا دل شيئا من ذلك لان مياغ الرث من سمي
 رأسا لا حاما لان كلام من ذكر ما سجد عن اللحم بالاسم والصحة
 ومن حلف لا ياكل لسانا وكله ولو من لسان ادمية او صيد حيت لان
 الاسم ساوله خمسة وعمر واسواء كان حليسا او راثا او مائعا او محمدا
 لان الجميع ليس لان اكل رمد او سما او كشكا او مصلا والى في العائس
 المصل والمصالة ما سال من الاقط اذا طعمتم عصر انتهي ولا ياكل
 راسا ولا نصاحت لكل راس وكل يمين حتى راس الخراد ونصه
 لان ذلك مد حل تحت سمي الراس واليصد تحت به ومن حلف
 لا ياكل والكهه حيت بكل ما يعلقه به حتى بالطيخ لا به يجمع ويجوز بقله
 فكان داخل في سمي العالقه وما كل كل ريم خير ترى كليم وعصب ورماب

من رجل ونجاح وكبرى دوح وشمس ودرع ودرميص وامر حوت
 ومن وصور وحير ولوا ماسا كصور وعباب وحور ولور وسدا وسو
 وعمر ورسب واحاص ومجها لان بس ذلك لا يخرج عنه عن اسم العالم
 لا اكل الماء والخيار لان ذلك من الحصر ولا يجنب بهما من حلف
 لا اكل فاكهة ولا ياكل الرمون لانه لا يملكه ما كله راء المقصود
 ريبه والرعير والاحمر والاس وسائر حجرى لا يستطاب كبر الماء
 والنقص رادحان وكرب ولا اكل ما بالارض كحر ولف
 ونخل وقلعاس وكماة وعجوة ومن حلف لا يبعدى فاكل بعد الرول
 او حلف لا يفتنى اكل بعد نصف الليل او حلف لا تسحر فاك
 مسلمة مثل نصف الليل لم يجت ما لم يكن له فيه لار العداء و
 من العد ولا وهي من طلوع الفجر الى الرول والعشاء ما حرم من العسى
 وهو من روال الشمس الى نصف الليل والسحر ما حرم من السحر
 وهو من نصف الليل الى طلوع الفجر ومن حلف لا ياكل
 من هذا السحر يجب اكل مر بها ولو واحدة فقط هي ولا يجت
 ما في درمها وعجوة لان الفجر هي السادسة الى الظهر يجت اكل المرة
 ر' لفظي من محتما ومن انا ولا يها مراد من حلف لا ياكل من هذا
 السحر يجب اكل منه مر الا ان لا يجت ما كله من لسهاد ولدها
 دتر ايسا من اخر انما ومن حلف لا يسكر من عد النهر او حلف
 اسب من هذا التمة باعتبار ما مر منها او من احد هما وسر

حب لانها ليس آله للسرب والسرب مسيحا في العادة انما يكون
 بالاعتقاد اما بيده او باماء خيها فيجعل على ما حرت به العادة في
 السرب فيجنت ووجوده لان حلف لا سرب من هذا الماء فاعتر
 منه وسرب فانه لا يجنت لان الماء آله للسرب تحقيقه السرب
 منه ان يكن مع منه واد اصب منه في الماء وسرب منه لم يكن سار
 منه ولو حلف لا يلبس الثياب او لا يركب الدواب تحت ركوب
 دابة وليس يوب وكذا الوال لا يركب دوانه او لا يلبس ثيابه مع لو
 دار العدد فلا يجنت او لا يبر الاله ومن حلف لا يدخل دار فلان
 حلف لا يركب داسه او لا يلبس يوبه حب ما جعله فلان لعد
 من دار ودانه ووب لان ذلك ملك لسيدة او ما حرة فلان
 او ما ساحرة فلان لان الدار بصاب الى ساكنها كما بصاب الى
 . انها لقوله تعالى لا تخروهن من بيوتهن وقوله تعالى وخرن في بيوت
 ركن الاحصاء للاحصاء وساكن الدار محص بها فكما اصامها
 اليه فيجنت وهي مستعملة في العرب ولا يجنت ما استقارة اي لا يجنت
 بدول دار استعارها فلان على الاصح ان ركوب دانه استعارها
 فلان على الاصح . ليس يوب استقارة فلان لانه لا يملك مباح
 من دونه من حلف لا يدخل مسكن . بدحت مما سحر معاد
 . يوب يسكنه . بد لانه يسكنه لا يملكه الذي لا يسكنه وان قال
 . يوب . ساحر ومن حلف لا يكله اسانا حب بلام كل سنا

لأن ذلك كسر في سائر السعي فتعلم لعله المحلوق عليه حتى
 بقوله له تخ اذا سلك او برحمة بكل لفظ في الأصح لأن ذلك كلام مبدل
 مما حلف على عدمه لا تسلم من صلاة صلاتها ما نص عليه
 ومن حلف لا تكلمت فلا تأكل كاسه او راسه حتى على الأصح ما
 هو مسافهه لا اذا ارعح عليه في صلاة كان فيها ما لم يخالف
 فتح عليه الخالف لم يجب وان حلف لا تدأت فلا تكلام مكلما
 معاً يجب لأن معصية يمينه ان لا يوجد كلامه لعلان من كلام
 فلا تأكل ما معاً لو وجد كلامه مسلم فلا يجب ومن حلف
 لا تملك له لم يجب بدين له لأن الملك يخص بالاعيان من الأموال
 فلا يعم الدين لأن الدين انما سعين للمالك بعضه ومن حلف
 لا مل له او حلف لا يملك ما لا تحت الدين ومال غير روى ونصاً
 لم يأس من عوده ومعصوب منه لأن المال ما ساوله الناس
 عادة لطلب الربح مألوف من الليل من يد الى يد ومن حلف
 الى حاب فيسبل ذلك غير ما يجب فيه الركعة من القود وغيرها
 لأن غير القود اموال وقال عمر رضي الله تعالى عنه اصتارها
 يحترق لم اصب ما لا يظ هو النفس عدى منه ومن حلف ليصرب
 فلا نائة مجمعه اصره بها صربه واحدة ترقى يمينه لانه صربه
 بالمائة كما لو حلف اني حلف ليصرب مائة مجمعه اصره بها
 صربه واحدة وادأله بها لأن الظاهر من هذا ان يري

صرته بالسوط مائة صرة ليكره الله شكره بالصوت ومن حلف لا شكر
 هذه الدار او حلف ليخرج من هذه الدار او حلف ليخرج منها
 اي من هذه الدار لم يره الخروج مقصده واهله وماله المقصود
 فان اقامت من مملكته الخروج فيه عادة ولو خرج حيا
 لم يجد مسكنا سفل اليه او لم يجد ما يقبل ماله اذاب روحه
 الخروج معه ولا يملكه احبارها لخرج وحده لم يجز وكذا حكم
 البلد اذا حلف ليخرج منها او ليخرج من منها الا انه يخرج روحه
 وحده اذا حلف ليخرج منه لانه اذا حلف ليخرج من هذه
 البلد ما دلت عليه الخروج مقصده لان الدار يخرج منها
 صاحبها في اليوم مرات في العادة فظاهر حاله انه لو يرد الخروج للمقام
 واما اذا خرج الذي هو العلة والخروج من البلد بخلاف ذلك
 ولا يجب العودة فاما اذا حلف ليخرج او ليخرج من الدار ومن
 البلد خرج ثم عاد لان يمينه على الخروج وقد خرج ولعلت
 يمينه فعلى ما حلف على فعله ومحل ذلك ماله بل له يمينه اذ يكن
 هناك سب يقصده فخرج ما حلف على الرجوع منه فحلت
 العودة والسفر القصير سفر يبره من حلف ليسافر ومن يجب
 من حلف لا يسافر بل في الخروج والسفر القصير سفر يبره
 ليسافر به ولعل ان لا يتم ان اقل من يوم يكون سفر الا انه
 لا يقصر فيه الصلوة وفي الاثر مثلا ان نفيه احكام السفر بخروجه

وكد النعم اليسر برعي انه يترده من حلف ليما من ويحب
 به من حلف لا يبا - ومن حلف لا يخدم فلانا ر حلا كان او
 امر أهله اكان او من اخدمه الذي حلف انه لا يخدمه
 والمخالف ساك حبل لان افراد لا على خدمته استخدا ام له
 ولهذ انقال فلان سخدم عدو ادا خدمه وان لم يامر ومن
 حلف لا يسب سلبا كذا كذا متسا او حلف لا ياكل سلبا كذا
 مات او اكل خارج بيان السلب لم يجب وعمل الوكيل كالوكل
 ومن حلف لا يفعل كذا او كل فيه من فعله حب الى القطع
 نصاب الى من فعل عده ولهذ اقال قد مخلقت رؤسكم
 ومقصودين قال لا الى ولا مخلقت رؤسكم واما المخالف غيرهما
 واد الا صيف فعل الوكيل الى الوكيل حب لوجود المخالف عليه
 وكذا اذا اكل لا يصوب عده نصوب بامر لا يجب وان
 حلف انه لا يسب ريد اصابع من يعلم انه يتسببه له صحت

مَنْ اَبْلُ الْيَمِينِ عَلَى اَصُولِ الْاَحْصَاءِ

بادكرناه بها نقلا عن كتب الاحصاء لان الاحتياط في اذا كذا
 بها سمع لا نعلم عن المخالف والخروج عن محل الخلاف او
 كفاية الى اصول الاحصاء لا على اصول الخماسية
 الحكمي ولى اذ انما ان حلف لا يهدم يسأل يجب يهدم سب

الا لانيه وعدد مالك يجب لان الله بعد يقول ان اذهب السموت
 لميك السموت وان حلف لا تأكل لحما يجب اكل السمك وعدد
 مالك يجب ولا حلف لا يجلس على فراش او ساطته جلس على
 الارض لا يجب وعدد مالك يجب لقوله تعالى وحل لكم الارض وما
 ربه تعالى والله حل لكم الارض ساطا ولو حلف لا يتقي بهت ساء
 لا يجب بالمسيح السماء وعدد مالك يجب لقوله بعد والسماء ساء
 ولو احتاط على عذابه وحلف ان لا يشترى له شئ فليس استترى له
 ادراهم او اكثر شئ العرجت كن حلف لا يخرج من الباب او لا يقو
 حواطا او يعد به اليوم بالف مخرج من السطح وصوبه صاوعدي
 يف استترى بالف لو يجب لان العرجه اليوم للعطلا م العرج
 ر حلف لا يتسريه عسر لا يجب لو استترى واحد عشر لاق السج
 وب هذا مواضع ما ذهب اليه الحنابلة كما مر ولو حلف لا يدخل
 ما دخل الكعبه او المسجد او السعه للنصارى او الكنسه لليهود
 الدهليز او الطله التي على الباب او العرصة للسوداء فيجب
 ست لو دخل للصعة اى الاقواس ولو حلف لا يدخل اى العرج
 حوله امر به لا شاء فيها اصلا وفي هذه الدار يجب صارت
 سحر اعدا وبها دار اخرى بعد الامهول وان جعلت دن الانهولام
 رابا او مسجد او حماما او بيتا او علف عليه الماء فصارت من العرج
 ست دارا بعد ذلك كهد السب وكن انسانا لاولى عدم او

ع
 ما على اصول السائنة
 ما على الاصلين
 ما على الاصلين
 ما على الاصلين
 ما على الاصلين
 ما على الاصلين

في سائر ولو سقض الأول ولو هدم السقف دون الجيطان ودخله
 حيت في العيين لانه المكرد لو حلف لا يأكل من هذا الرطب فاحله
 من الموجب حله والله اعلم كما مر وكذا لو قال لمن وجبه ان يدخل
 هذه الدار المصلمة بدار فلان فاستطاع ان يدخلها بعد روال
 الاتصال لا يقع الطلاق ولو اسار الى الدار ولم يسمها قال هذه ^{حيث}
 مدحولها على اي صفة كانت كهد السجود فحرب لقائه
 مسجد الى يوم القيامة ولو يريد فيه حصه من حله المبرحيت ما لم ^{يحل}
 مسجد في ذلك بحيث وكذلك الدار ولو حلف لا يجلس الى هذه
 الا سطوانة اذ الى هذا الحائط فهذا ما مر سيا ولو سقضها اذ لا
 مر كهد هذه السفينة فقصب بها عديد بحسبها المبرحيت
 كما لو حلف لا يكتب بهذا العلم فكسره بعد مرارة فكسبه لان عذر
 المبري لا يسمي فلما بل اسوبا فاد الكسره فقد رال الاسم وهذا لاهل
 العرب اما اهل الهند فيقولون لا يبر للمري فلم ايضا يجتنب والواقف
 على السطح داخل عند المقدمين لا يعد المباحين ودون الكمال
 حمل الحمت على سطح له سائر وعده على معاملة وقال ابن الكمال ان كان
 الخائف من بلاد الجحيم لا يجب ان يسكن وعليه الفتوى قال
 ما حب لعلوا ربق على سحرة وادعه في الدار او حائطها حيت وعلى
 ان المباحين لا والظاهر قول المباحين في الكل لانه لا يسمي داخله
 فاما لو حفر سر دابا رة لا تستفع بها اهل الدار ودخل فيها

فلا يجبت قال دعم اطلاق المسجد ولو فوره مسكن ولا لو مسجد ^{محل} ^{أرد}
 لم يجبت لانه ليس بمسجد و هو من الدخول الباب حسب المحاذ
 ولو بعد الا اذا عييه بالاستامرة والواقف يهد فيه في طاق الباب
 اى في عتبة التي يجبت لو اعلو الباب كان حار حار حار حار وان كان
 بعكسه يجبت لو اعلو كان داخلا حسب في حلقه لا يدخل ولو كان
 المحلوف عليه المخرج انعكس الحكم الكس في المحل حلف لا يخرج و في
 شجرة و صار محال لو سقط سقط في الطريق لم يجبت وهذا الحكم
 المدور اذا كان المحالف واقفا يهد فيه في طاق الباب ولو فوره
 بأحدى رجليه على العتبة وادخل الاخرى فان استوى الحاسان
 ار كان الحاسان الخارج اسفل لم يجز وان كان الحاسان الداخل
 اسفل جرت و قيل لا يجبت مطلقا وهو الصحيح و دوام الركوب اللبس
 والسكنى كالاستاء يجبت مكنه ساعة لا دوام ان دخول والخروج الدوام
 والمطهر لان الصابون ما يمد فله من حكم الاستاء والالا
 وهد او العبر حال الدوام اما منته فلا ولو قال كذا اركب ما من
 طالق او على درهم ثم ركب ورام من منه ضلقة و درهم ولو
 كان ركب المرمه في كل ساعة يمكنه الدورل مائة درهم في
 عزمه لا يجبت الا ناسه من ركب من ركبها من ركبها
 وهو الجمار ولو حلف لا يسكن في دار او ايب او المحلة او الحارة
 خرج وبقى مائة اهل حتى لو لم يركب من ركبها من ركبها واعتبر

محمد نعل ما يوم نه السكى وهو ارق وعليه القصرى والى العيقى ولو اسفل
 الى سكة او مسجد على الاوجه هذه الوعنه العربيه ولو ما العار سنيه
 حرجه سنيه كما لو كان سكه بها وكما لو اسفل المراه النعله وعلمه
 اوله يملكه الحرج ولو مدحول ليل اذ على باب او استعمل بطلب داد
 اخرى او دانه وان نقي اما اذا كان له امعه كيزه فاستعمل سفلها
 وان امكه ان سكرى دانه لم يجت ولو دوى الحول سديه ديب
 وعند السافى لى حرجه سنيه الا تنقل بحلات النور والبلد
 والعريه فانه يرمسه فقط ومن يجب حرج نفسه فقط اذا كان
 اهله ومعاذه يبراه لو حلف لا يباين فلا يمسكه فى عرسه دار او هذا
 فى حرجه وهذا فى حرجه حب الا ان يكون دار الكيسه ولو هاسماها حرجا
 نهرها ان عين الدار فى عرسه حب وان مكرها لا ولو دخلها فلا عصا
 ان اقام معه حرج سلم اولاد ان اسفل والى الامور ل صيفاه كذا
 لو سافر الخالف سكن ياتى مع اهله لى لانه لم يباينك حصفه ولو
 صد المساكينه - - - ساعه لعدم ابدادها بحلف الا ناسه
 قلب هدا - - - يجب ان داسكه سهر او فى حرايه الهما
 حلف لا يبره - - - سهره صد يجب حب فى لا حرج من
 المسجد ان حلف وارح حجاره راد - - - حلف مكرها لا يجب
 ولو اصابها الحرج - - - لا حرج - - - الا ان حلف اسارا واحدا مسافرا
 داد المبحث بدحوله الامه ولو رلى او عرا وهوب ربح او حجه دانه حلف

لعدم فعله على المد هب الصحيح وميل تحل ولا يجت في قوله لا يخرج
الا الى حارة ان حرج اليها فاصد اعد انفصاله من باب داره متى
معها ام لا ثم انى امر الآخر لما في المد ايع ان قال لم دعتها ان خرجت
الا الى مسجد باب طالق فوجب بريد المسجد بعد ذلكها امر ^{ذهب}
لغير المسجد لم تطلق ولو حلف لا يخرج اولاد هب او لا يروح الى مكة
فخرج بريد هاسو رجع عنها قصد غير هاسو لا حب اذا حاد في غير ^{بصره}
على قصد هاسو يمينه ويبرها مذهب سفر واذا حلفت بخروج انفصاله ولو حلف
لا يخرج مع ذلك العالم الى مكة فخرج معه حتى حارر السور ^{تد} ولو حلف
لا يخرج من هذا فخرج مع حارة والمعاير حارج بعد ادخابه في
لا بأسه لا يجب الا بالوصول كما مر والفرق لا يحل كما لا يجب لو حلف ان
لا ياتي امره عرس فلان قد ذهب بل امره وكاتب به حتى مضى العرس
لا فيها ما لب العرس بل العرس اسما ولو حلف بناسه فهو ان ياتي بغيره
او حاوله لعينه ام لا ولو لم يات به حتى مات احد هاجب في احواله
وكد اكل بين مطلقه اما الوصية فعسى آخرها فان مات مل صبه
ولا حب ولو اراد ولحق لا يجب لطلاق يمينه بالذمة مجرد الردة اما
لو كان يمينه بالطلاق ولا تطلق بالردة بل تقع الطلاق ولو حلف لما ^{بسه}
عد ان استطاع فهي استطاعة الصحة لانه المتعارف يقع على روح
المواضع كمرص او سلطان او حوب او سياح ما نوى من القدرة للصحة
المعارضة للصلى صد وديانة لا قضاء وعد باصد وديانة وقضاء ^{اللفظ}

محمل لها والحفصة ، للترعة معدة على الحفصة العونة ولو قال لا يخرج
 عاير اذني او الا نادني او نامري او عطي او صاقي شرط للملك كل حرج اذن
 الاخرى او حرج اذن او حرجه ولو نوى الاذن مرة دين وسجل يسه حرجها مرة
 الاذن ولو قال كل حرج بعد ادب لك يسقط اذنيهاها بعد ذلك
 صحيح وعينده الموي في الصير فيه حلف بالطلاق لا تفعل اهله لم يكن كذا
 مخرج الامر الى الحاكم مع رجلا ناد به فعل اهله لا يجتد ولو قال لها
 لا يخرجني الا ان اذن لك ارحني اذن لك لا يشرط الاذن كل مرة بل
 يقع اذنه مرة واحدة ولو نوى العذر صدر ولو حلف لا يدين حل دار
 فذلك يراذنه سبه السكوى اليه عروا ولو ساء اذا عارة ولو حلف لا تصع
 ورمه في دار فلاق حب بدعيها مطلقا ولو حاي اذني الكاخي لو اصططح
 مية ، منه لو محب رسل الحب في قوله ان حرج مبالا باب
 الوال - عندك بعد مني حرج لم يكن الخروج والصبر فعلم
 اذني راسي من الغور ثمر دية الحيفة باطهاره اذني الله
 احدا كذا في - بعد ان هذا - بعد ان في الطالب مال العذر
 معي شرط الحب قد رده معه ذلك الطعام المنع من دار صير
 ان هذا اليوم اذنيك دور - دليو - في طر
 الاشياء ان اللواحي الاخرية امر - - باليد
 بدعي مع السب قد حلف به - من - من حب دي عر - المحط
 سولي الساجر لا علم الغور وكذا الوحاش وبالصولة فصل

اذا سجدت بالوصو للصلوة المكبوبة اذا سجدت بالصلوة المكبوبة لانه عدد
 شرا فادع كذا امر فادع كذا العدد المادون والمكاتب ليس للولادة في
 حق العيين الا ان شرا طين اذا لم يكن مديسه مسدودا وادد فواحد فيحتسب
 رطله - لا تركب والتمس على ما تركه الناس من راس ومن رجل
 حمار ورجل ولا يجيب بالركوب على الفيل الا في الجهد وكذا بالركوب على
 المركب اذا حاق والجملة ولو حمل على الدابة مكرها فلا تحت كحمله لا تركب
 برسا تركب برودا او بعكسه ولو بالغارسه او الهدهد ناسيه كغيرها
 بكل حال ولو حمل لا تركب من كذا تحت كل مركب سبعة احملا -
 او دانه سوى الا دعي ولو حمل لا تركب حوانا او دانه ولا يجيب بالركوب
 على الكاذب اذا كان **فصل** العيين في الاحل والسر والاسس
 الاحل اتصال ما يحمل المصع بقية الى الخوف كحجره والركوب به
 او لا والسر اتصال ما لا يحمل المصع من المائعات منه -
 كماء - زرد من ومرار - ساي - وهو ذواته من امارا كالف الد
 ليس - رس - وهو حمل ما اكل مصع حب مله -
 - رس - يت غصه من المصوع باللب وذو صوره -
 - رس - الغلاشي حلف لا اكل سائر الا تحت سبه
 - رس - فعل المصع لمعروفه الطعم وصل -
 - رس - رس - درق ولا عكس ولو غصص للصلوة
 - رس - لم تحت وذو عكس الدون الا كل لم يصدن الا نرسه

ولو طعم لا يأكل من هذه الفحلة أو الكرمة أو الألب بعد حسه
 يأكله من غيرها بحيث بالعصر والذ من لا تألذس المطمح ولا
 يوصل عص منهما سحرة أخرى كما يفعل في بلاد ما لا يتجار الألب و
 يحتمل يأكل الطلع أو الحلال أو البليخ أو السر أو الرطب أو العرم
 منها وإن لم يكن المسحرة تمره مضرب منه إلى تمرها يحب إذا استدرى
 ما كثره أو أكله ولو كل من عين الفحلة أو الألب لا يحب وإن رواها
 لأن الجمعية مضمومة وفي المحيط لو روى أكل عندها لم يحتمل يأكل ما
 يخرج منها يسعى أن لا يصدن فصا لمعينين المحار وان طلب دون
 دكد أو من التمر الهمدي مما يؤكل عرفا يسعى حرف المين ^{لغيره}
 طلب أهل العرب أمانا كآلوه مطبوخا وفي الساجد والمرة بحيث
 بالبحر حاصلا فاللبن والسمن والريب والمخض لا يههما ما كثر لئلا
 يسعود اللبن عليهما ولا يحب في حلقه لا يأكل من هذا اللبن
 أو الرطب أو اللبن يأكل رطبه وتمره وشتزاره أو برائشه حلاقي
 لا تكلمه هذا الصبي أو هذا الشاب فكله بعد ما ساج أو لا تأكل هذا
 الحبل فأكله بعد ما صار كسنا فانه يجب وأصل أن المحلوب
 حله إذا كان يصعد دأعه إلى المين بعد نه في العرف والمكر
 فادار الب ر إلى اللبن وما لا يصلح دأعه أعمر في المبكر دون العرف
 وفي المحسى حلف لا تكلم هذا المحروب فترأ هذا الكافر واسلم لا يحب
 إلا بعد أعده وفي لا تكلم رجلا فكله صاحب ومن لا يكلم ^{صبا}

وكلمه بالعائنه عند السلوع مدعى تنا ما دعى الى بلين كهل الى
 حسيين متين مدعى كما لا يجت في لا ناكل هذا العيب قصا درينيا
 ادلا ناكل هذا اللين قصا رحنبا او لا ناكل من هذه النصفه واكل
 مر حها اذ لا يدو من هذا اللحم قصا ر حلا ادم من هذه النصفه
 واكل مد ما صار لور او مسما خلاف حلقه لا ناكل مر او اكل حيسا
 لا ناكل مر مصب وان صم المده يتين من النمن او غير ذلك والاصل مما
 اذا حلف لا ناكل معناه اكل نصفه ان كل شئ يا كلمه الرجل
 في مجلس اذ ليس به في سره والحلف على كلمه والا فعلى نصفه وكذا
 لا يجت لو حلف لا ناكل سرا فاكل رطبا او لا ناكل عدنا فاكل ر نسا
 خلاف حور ولور وان الاسم يساوي الرطب والناس مدها ولو حلف
 لا ناكل رطبا ولا سرا اجت ما كل المذهب ولو حلف لا يسرى رطبا
 ولا يجت نسا وكما سده سر مهابط ولو حلف لا ياكل لحم لا يجت
 ما كل مرده او سمك الا اذا اواهما وكذا لو حلف لا مجلس على يده مجلس
 على حبل وكذا في لا ناكل حيوانا لور كركب اسما ما اللحم مع حيوانا
 ر لسه والكلب والحمر والكبد والكس والرده والعلب والطحان
 عرب العرب لاقى من ما مضى في كل بلد وقوم على مرهم في الحاسه
 ناس واكل كان ع لحرق من الاكل لاقى من السرا عرق لا ياكل من هذا
 نسا رقع على كراهه وعند مالك على لحمه ومن هذا الكلب ينع على حسده
 ر ويل على لحمه لانه حلال عند النعمان ان كان هذا القول

سادا فعله المحاط في الفصح ولا يميم الشعر الخامس ولا يجب ما كل الى هو الا يميم
دجب في لا ما كل لما اكل لحم الطير والدابة ولو حلف لا ما كل سحسا
ولا يجب تنعيم الطهر بل مسح البطن والامعاء ومن لم يمسح الطهر
انضالا ان فصل بالسحيم من اللحم ثم اكل اللحم والميم على سرام السحيم
وسعه كفى على اكله حكما وحلا فاد السحيم مع السحيم المحرم كسحيم الحبر
وليسه الا ان نوى السحيم الحلال ولا يجب باليه في حلقه لا ما كل
او لا تسرى سحما او لحالا بها نوى بالت قلب في عر ما يجب الية تنعيم
ولا يجب تحنن او دمن او سوي في حلقه لا ما كل هذا الية الا بالعصم من غيرها
لو مقلية كاللبلبة في عر ما اما لو مصها فلا يجب الا بالنسبة وفي الشعر من
لكتف المسئلة على بسطة واحدة آخذها ان يقول هذه الحطة وسير الى
صرة والحكم فيه ما ذكر الناس ان يقول هذه بلاد كرحطة سمحت
ما عليها كيف كان وليس له او حذر الله ان يقول حطة يجب
ما عليها لو سمع لا نحو الحار بل هذا في عر مهم اما في عر ما لو ال لا ما كل
من هذه الحطة يجب ما كل في عر ما او سويها وحذرها واكلها مقلية
في كل حال ولو لم يعلم يجب بالخارج وفي هذه الدنو حب
اليد منه بالخمر ويحرم كعصيدة وحلوى لا تسعه في الاصح والحرما
ما من بلد الخائف والناسامي بالبر والهمي بالذرة والظري عر
ما من اهل السرى بالسعير قلب في بلاد ما اهل وسط ال
ما من بلاد ما في بحر الادر لمود حل بلاد البر ما عر

الا لتعير او للذرة لم يحب الا لتعير او للذرة ولو حلف لا يأكل
 من حرم فلاتة انصرف الى الخارج الى تعيره في النور او نصحته على الطاهر
 لا من محرمه وهذا له للصواب او الوضع معه الرمان والقطائف لا للثوب
 او بعد ما دفعه او منه لانه لا يمتنع حراما وحرم في لا تأكل طعاما من طعام
 طاهر يأكل حله او يسه او ملحه ولو لطعام نفسه لا لو اجد من سئل او ما
 تأكل به حراما فلب هذا في حرم العرب اما في حرم ما فلا يجتنب تأكل حله
 او يسه او ملحه او سلا حله او يعود او كما يحبه لانها لا يمتنع طعاما وكل
 الطعام يحل على حرم كل بلد او قوم يعني السلا المحرمه من الهند
 يقولون الطعام الا لار وخاصة لا للحر وفي وسط الهند يطلون على الحرام
 والار كانهما وفي لا تأكل سما فكل سمعا ولا يسه له ان يحب وعصر
 سائل انهم حبوا الا لذكوا اكل اذا ما حلف عليه السمس او اربا ربحوا
 بالسمس والمجور بلا ذم وفي السلا انهم تأكل طعاما ما صطر لم يسه فاكل لم
 يحب واسواء والطبخ نفع على اللحم المشوي والمطبوخ بالماء هذا في
 سمرقند اما في حرم ما فاسم الطبخ نفع على كل مطبوخ بالماء ولو دس
 ادر س او سم وفي الشهر الطعام يحرم ما وكل على دحه الطبخ والماء
 من وانهما لكن في حرم ما الا ذم اس ما ساع في مصر الحالف والعائكة
 روح والطبخ والمجور ونصب السكر والسمس والاكاف والاكاف
 لا حرم والنور حب والنور الحامض والعائكة والعائكة والنور
 الحامض والطبخ والسمس حرم والنور الحامض والنور الحامض

مع هذا انهم اكل السم
 اما ما حلف عليه من الطعام
 من السم لا يمتنع

والمرمان والرطب والتمر والريش واللوز وجوه من فاكهة كل بلد وقال
 الرازي في الطب والريش والريش استعاضة عن فاكهة صاحبه والريش
 بالنس من حبه حامض محب ماكل حبه من غسل وسكر هذا
 من فاكهة اما في مرما فاكهة في فاكهة من غسل وسكر لانها لا تسمى حلوى
 قال صاحب البحر المحلوي والمحلوي واحد اما في بلاد الهند والمحلوي
 عمارية عما يطعم من دمن او فاكهة او صفة مع السم والسكر والادام
 ما يصطفي به الحواد الحلاط به كل ورش ومطعم له في البحر
 الاصل في البحر لا الصبر والنس والريش وقال من هو ما ياكل مع البحر
 عالمه وهو ما ياكل وحده عالمه الكرم ريش وجوز وعنب ويطعم
 ويقل وسائر اعيان ليس ادا ما الا في موضع في كل مع البحر عالمه اعدا
 للبر في الدائع البحر ريش فاكهة وباسه ادا ما ولو حله لا ياكل
 لحما والاخر بصل الاخر بصل فاكهة حومه كل ذلك فاكهة حومه
 الا صاحب الفلفل لانه لا ياكل الا كذا ارهه ان ريش طعمه وبرد
 في الرعيان ريش عسره ١٠٠٠ فاكهة لسا فاكهة ما ريش فاكهة الى بلاد
 سطر الى بلاد ريش فاكهة اعل ريش فاكهة الى ريش فاكهة
 حبه في البر ريش فاكهة ريش فاكهة ريش فاكهة ريش فاكهة
 حبه فاكهة ريش فاكهة ريش فاكهة ريش فاكهة ريش فاكهة
 اصحاب الشاهد يقول للروح مملعا يقول مملعا لا يصح على الصبر والريش
 في الملوذ ريش فاكهة ريش فاكهة ريش فاكهة ريش فاكهة

لو يجب في الحر من الطهيرة الكرخ لا تكون الا بعد الخوص في الماء لكن
 في العسما في عن الكسفة انه ليس شرط ولو قال لا شرب من ما وجدته
 يجب بعد الكرخ انما وفيه ما لا ياتي فيه الكرخ كالماء والحب يجب
 بالشرب لا ماء مطلقا سواء حال من الثراء من ماء البئر ولو تكلف الصرع
 في ما لا ياتي فيه ذلك لا يجب في الاصح لعدم العرب وآما كان تصور الامر
 في المستعمل شرط انعقاد اليمن ونعائما ولو بطلاق في كاشتر من ماء هذا
 الكرخ اليوم ولا ماء منه او كان منه ماء وصب في يومه مثل اللبل
 او اطلق ممسه عن الوب ولا ماء منه لا يجب سواء علو وقت اليمن
 ان فيه ماء او لا في الاصح لعدم امكان التروا ان اطلق وكان منه
 ماء فصحب لوجوب التروا المطلعة كما فرغ وقد فاب نصه اما
 المومنة في آخر الوب وهذا الاصل من وعده كمن يصر ان لم يصب الصبح
 هذا فاب محذو لا يجب حبسها كمن لا في الاصح ومهران لو وردت
 دينار الذي احديته من كسبي فاب طالق وادالديناري كسبه لو بطلق
 لعدم تصور الترو ومهران لو يصبى صدق ذلك اليوم فاب طالق وقال
 اوها ان ذهبه فامك طالق والحيلة ان يسري منه مهرها او ما لمعها
 ونصه فادامص اليوم لم يجب او هل عدم الهبة ولا الروح المعزها
 عن الهبة عند العرب لم يقط المهر بالسبع بعد ارادة الرجوع رده
 بخيار الرجوع ومهر الوحل ان يعل ريد اليوم بمات ريد من مصو
 اليوم ومهر الوحل ما سئل هذا الخبر اليوم ما كلف الكلب او رحل آخر

من السبل او حلف انه لا يعطى ريدا الا تصرفه اذ لا يكلمه الا ان
 بادى حلال نعم جلاله تعاطى ريدا او صرفه اذ حكمه ولا يحسب
 ذلك نكاح لو حلف ان يامى هذه السبله في هذه الليله فامراته
 طالق وقد طلع الفجر وهو لم يعلم به ولو قال والله لا تصعدن السماء
 او لمعلن هذا الحجر ذهبا حب المحال لا يمكن الرقيقه لو حلفت للحجر
 عاده ولو دوس الميم لو حلفت ما لم يص ذلك الوعد ولو قال لامرأته
 ان لو اخرج الى السماء هذه السبله فاب طالق يصيب سدا نحو
 يخرج الى السماء المنت لان السقف ايضا سماء وعد الحكم لو حلف
 لمعلن ولا باع المأمونه اذ يمكن مسلمه هذا احباء الله ولان لا يحسب
 وان لو لم يكن المأمونه ولا يحسب لانه عقد عس على حماه كما فيه ولا يصور
 كسئله الكور وكقولها ان مركب من السماء صعد حبرا لان البرك
 لا يصور في سائر العدد ولو حلف لا يكلمه مادام وهو قائم فاقطعه
 حب ولو لو حلفه لو يحسب وهو انحدار ولو سيقط احب لو يحسب سمع
 لسط انصاف من الميم ولو قال موصولا ان كلمتك فاب طالق
 وادهي يا وادهي لا تطلق ماله والانساف ولو قال ادهي طالع
 لانه مساف ورواها باحاطه ابع او اصع كذا وكذا او قصدا سماع المحل
 عليه لم يحسب ولو ادعى كل ما كان فيه وجب الخطاب الى غير المحل عليه
 قال ارمو ان سكونوا في ذلك فاب طالق فاما ما رواه صاحب
 عنه انه ما في رده حلفه فعل كذا وكذا لا يقع الطلاق

عن الشيخ
 باب في
 ما رواه

فعرف أن ادسح في الصلوة اذ غيرها لا يجتهد ومن يجتهد سارحها
 ومن لا يجتهد مطلقا حتى بفراة الكس في حرما والعام الدرس
 على التلازمة ويجيب بالنسبة لانه كلام مسطور ولو حلف لا يقرأ القرآن
 اليوم يجب بالفراة في الصلوة اذ سارحها ولو قرأ المسلمة فان وى
 ما في العمل حث والاد لو حلف لا يقرأ سورة كذا او كتاب فلا
 لا يجب بالنسبة فيه وفيه به نفسه ولو حلف لا يكلم فلا باليوم
 يجتهد ان كلمة في ذلك اليوم الى عروب الشمس وانه لا يجتهد في قوله
 يوم اكلم فلا فانه يشمل الليل والنهار لانه مسمى الرب فان وى انما
 صدق ولو قال ليله احكم فلا فانه على الليل احده لعدم استتمام
 في مطلق الوقت ولو قال ان كلمة الا ان يعدم ر بد ارجى او الا ان ياد
 اذ هو يادون فذلك ان كلمة صل قد دعه اذ صل اذ به عب ولو عد بها
 لا يجب ان مات ر بن صلها سعط الحلف ولو قدم الحر اذ قال
 امرأه طالق الا ان يعد ر يذ له كس للعانة بل للشرط فلا تطلق وقت
 وتطلق بمره كما لو قال اذ يبرخ والله لا اكلمك حتى يادون لي فلا ان اوفال لغر
 والله لا افار بك حتى تقضي حتى اذ حلف لم يديه اليوم مات فلا ان
 سئل اذ ر اذ وى من الدبر الا صل ان اسأله اذ اسئل لم يده
 عايه رفات الدبر يطل اليمن بها كلمة ما الى و ر ما عانة
 يسمي يمين بها ولو حلف لا ر كذا ثم عى رى فخرج سبانه
 رجه ومن لا يجتهد انما حلف اذ وى ر ياكل رى الطعام مادام

في ملك ولا اع ولا ن مصه لا يجت ما كل ما فيه لا سهاو اليمن
 يسبح المعص وكذا الا انا ريك حتى سعطى حتى اليوم ارحى اود ماك
 الى السلطان اليوم لا يجت حتى اليوم بل عمار منه عدة ولو قد م اليوم
 لا يجت ولو بارقه عدة وكذا الو حلف ان يجره الى باب العاصي و
 ما عترب الحصم او ظهر سهود سعط اليمن وفي حلفه لا يكلمه عدة
 ارحى منه او صدق يما ولا يد حل داره الا لا ليس قوله او لا يا كل
 طعامه ارا لا يرك دامت ان رالت اصا منه يسبح ايه طلاق او عدة
 وحلفه لو يجت في العذر والدار انا ر اليه يهد او لا وفي غيرهما
 ان استا رحت والا لا يجت وحت بالمجد دما ان استا رى عدد او تروح
 عدد اليمن ولو حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان مثلا فكله نود ما
 باء ح ل ان الا صاده للعريف ولذا الو كلم المستا رى لو يجت والرمان
 دا عي ومنكرهما سة استهمر من حقه وبالله ما وى بهما
 على الصبح ورة الشمر وراس الشمر ارا لسله مدي به او ميل
 راس الشمر احرها واوله الى ابره ادر النصف احره ادر
 خمسة عشر يوما لو حلف ان يصوم اول يومه احره ادر يوم من
 اول الشهر صام الخامس عشر واسا دمر من اهره ادر
 العام الحو الى السنة صد التسا رالدهر ادر اهره ادر
 الخالف عدد عدم البية ودهر منكر لو يجره الى حلفه وداره
 كالحبس ولا يجت انه ادا الو يرد عن الامام سي في سطره رحه ادره ادر

وفي السراج لو وقف الامام في اربعة عشر مسئلة ونقل لا ادري عن الامام
 الاثر فيه وعنه يفرع على النقص صلعه وعن غيره مثل النقص والامام كذا
 والسرور والسنون والجمع والامر منه ولا خلاف في ذلك وهو ربيعة
 من كل صنف في الاثر منه خمس سنين وعنه كذا في النقص والصلح
 لا يكلم عبيد الا عتداً بل لا تسرك وادله ولا للنس سانهل
 تلا منه مراحت وان كان له الكرم من الله من كل صنف والالا
 ونصح به الكل ولو كانت منه على روحه او احد فانه اذا جازاه لا يجب
 مما لم يكلم الكل ولو لم يكن له الا ح واحد فان كان يعلم به حب والالا
 والا فله والامان والساعة على الواحد اجماعاً لا يصواب المغرب للعهد
 ان امكن والا فالحسن ولو دوى الكل صح **فصل** في الميراث في الطلاق
 والعسان الاصل فيه ان الولد لليب ولد في حق غيره لا في حق نفسه
 والا دل اسوة لغيره لم يفرده الا في حق غيره والا في حق غيره لا في حق نفسه
 لغيره من العدد من المتبديين وان المصنف واحد لا يصف باخر
 للساق وكذا في ذلك الفعل لعدمه لان الفعل الثاني غير الاول ولو
 مال اخر بزوج اسودح فالى امر وجهها طلق فطلق المتزوج منه من بين
 لا منه حمل الاخر وصلا للفعل وهو العقد وعقد هاهنا هو الاخر ولو بزوج اخر
 من طلقها لم يكن لها الكساح الاول اهل والتاني اخر ولو قال امرأتي طلق
 فتزوج امرأته بغيره بغيره من طلق في نكحها نعمات امر بزوج بطل
 السابقة لانها الاخر لا لا ولا في التي نكحها من بين طلق بعد اهل الحديث

مع اي ما يثبت الامام
 ولا يصف باخر
 وسواء كانت في نفسه
 لا يثبت في الاثر
 ما

لا يقع في جميع هذه الصور الاطلاق واحد كما عرفت في كتاب الطلاق
ولو قال اول عدد استبريه حر واستبرى عدد اعس ولو استبرى عدد بين
معان أخر فلا عس أصلاً فان راد كلكه وحد لا عس التائب وكذا لو
قال اول عدد اسود استبريه او اول عدد استبريه نال ما يبرى وكان العدد
التائب اسود واستبراه نال ما يبرى ولو قال اول عدد استبريه واحد واستبرى
عدد بين تحا استبرى واحد إلا يعنى التائب للاختيال وقيل هو كوحدة
ولو قال اول عدد املكه فهو حر فلك عدد اوصف عدد عس الكمال
وكذا النكاح بخلاف الملكية والمور وباب ولو قال اول صاع
من التبر استبريه فهو صدقة تحا استبرى صاعاً ونصفاً لا يبرى منه شيء
ولو قال أخر عدد املكه فهو حر فلك عدد انصاف الخلف لم يعنى بخلاف ما
لو قال اول عدد املكه ولو استبرى عدد انتم عدد انصاف الخلف عس
الباقي مستند الى دفع السراء فيعسر من كل المال لو السراء عس
والا فليس التبر وعليه ولا يصير وار الوعل الناس الاخر حلاً فالصداء فليدم
عدد الا حرام عليه نصف المهر لا سبابة الدحول والنصف لا تحل الطلاق
صل الدحول ويكون عدتها الحيض ولا تحدد ولا ترب وعدتها ما بين
الطلاق عدد الوبر وعدد ما بعد الاحليل وترب واما الوسط فلا يعنى
الا في الترتيب في التلبه وسط وكذا نال الجمسه وهكذا ادلون بها
ان ولدت فانت طالق حب بالولد الميب ولو سقطت مسدس الخلق والى
لا خلاف فهو حر فلو لم يمتها ثم احرها عس الخى وحده والتسمية

اسم الخبر ما رصدي ليس للمسلم علم يكون من الاول دون الثاني ولو
قال كل عند نشر في دهر حشره تلمه مسرور عن الاكل دمعط
وان نشره معافوا يكون مكناه ورسالة عالم هو المشاهدة فتكون
كالجذب ولوا رسل بعض عند عند الحراي ذكر الرسالة من رسل
والا الرسول والسايرة لا دون يهاين ذكر الساء وعد منها خلاف الخبر
بعض بالصدق اذا كان مع البناء وولد يبعث الصدق والكدب والكساة
كالخبر يهاين ذكره ولا خلاف لان فيه من الصدق كالاستتار **قاعدة**
اليه اذا قارب علمه البعض الاحتمار به كالمسراء متلاذرون المعنى كامل
صح التكفير والا لا تصح سره اسه للكاهن لا شراء من حلف بصدق ولا شراء
مسئولة سكاخ على عهدها من كعارة سرها خلاف ما اذا قال لعنه
ان استرنيك فاب حرة عن كعارة عيسى باستراها كالمهاب ودعوة
باويا عند القول خلاف ارت ومن لقوله ان سرمت امه فهي حرة من
سر اها دعي في ملكه حتى حلفه ولا نفس من اسراها فتسراها واسب السر
بالخصيص والوطي وسراط الويوسف عدم العزل ولو قال ان سراب امه
فاسطال او عندى حرة دسرى من في ملكه او من استراها بعد العلق
طلمه ومن لو حو السراط لا مانع للصحة تعليق طلاق الموكحة بالشرط
من دد صحة تعليق الحرية غير الملك او الاضاهة الى الملك ولو قال
ان سراب حرة من عيدة دد حرة وامها او اذلة وان قال
دروى . . . ريان . . . صاء لا مكاسة الا اليه وكذا بعض البعض

مع خلاف العرب
لانه حادى الامس

وقال ابن النعمان في حل مروى في حرق الكلب لا أم الولد إلا بالنسب
 ولو قال هذا طالق أو عدة أو عدة ^{السن} طلبت الأخيرة ويجوز في الأولى
 وهذا الصق والآخر إذا ولو قال هذا طالق أو عدة أو عدة طالع أو قال
 هذا امرأه أو هذا فانه لا نس أحد لا تطلق بل يحترق أحبار الأبحاث
 الأولى عن الأولى وحده وطلب الأولى وحدها وإن أحبار الأبحاث
 الثاني عن الأخير إن وطلب الأخير إن وطلب الأخير لا يسكن ولا تاسم
 الخالف مسكن ولا في مع أهل الخالف حسب عدة لا عند الثاني والصوى
 على قول الثاني ولو قال بعد لا إن لم ياب الليله حتى أصوبك فكذا
 فاني لم يصوبه حسب عدة الساقى لا عند الثالث والصوى على قول الثالث
 ولا يجوز الخان السرط بالمعنى المتعود بعد السكوت منه **فصل** في
 في البيع والسرقة والصوم والصلوة وغيرها الأهل فيه إن كل فعل معلوم
 حرمه بالمعاسر كبيع وإحارة كحطب فعل ما موزة وكل ما سعل جوده
 بالآخر كسكاح رصده وما لا حق له كعداء وإزار وقضاء يجب بفعل
 وحكيه أيضا لأنه سفير ومعت تحت بالمعاسرة سعة لا بالآخر إذا كان
 من ساسر سمعه في البيع والهبة نصوص والسرقة والسلم والأكالة
 باليمن السابق العاطي والآخرية والاشتيار والصلح عند ال مع الزم
 والعسرة الحصر منه وصوب أو الكسب أو حلف لا يبيع إلا يصرى نتج
 باع أو اشتري أو كسبه لا يجب وكذلك لو حلف لا يجر وله مسعرات
 آخرتها المرأه د طره الآخر لا كركها أي أيدي الناس وكأحد آخره ^{سهم}

ودر سلوک ویه مختلف سهر لو سلوک ویه وان کان الخالف داسلطان لأم
 و سهر یف دلا شامر هذ، ه الاشیاء سفیده حب للمعامرة و بالامر انصاف
 وان کان ساسر مره دیعوض اخری باعتبار الاغلب و ساه اعتبار
 السلعة طو بما سهر یها سفیده لیس، ویه الا یحب و لیس له الا تحت
 و یحب فعله و قد ل ما مره فی النکاح الطلاق والحد و التامین کلام و حد
 بعد التامین لا قبله کتعلیق بدخول دار الخلع والبیعة و الصلح عن انکاح
 او دم عمد و الهبة ولو ما سده و الصدقة و العرس و الاستبراء و ان لم
 فصل و ضرب العبد و الر و حقه و النساء - المحاطة و ان لم یحس ذلك
 و الدخ و الا یداع و الاستبداع و الا حارة و الاستدارة و قضاء للذن
 و قصه و الکسوة و الحمل و الهدم و القطع - الفصل و السرکه و صوب
 الولد الصغير و النسائم و التتعة و الادن و التتعة و الوقف و الاصح
 و الخمس و العریة للحاکم و المحج و الوصیه و الحج و الهبة و الهبة و الهبة و الهبة
 و العولیه و سترط فی جمعها ان یخرج الوکسل الیها - یخرج امر سانه و الا
 بلا حب لا الا نکاح و التکفین الا اذا اراد السرد و ان التکفین اذا کان الام
 مصداق فعل اخری بیه البیانه کسح و سراء و احارة و حاطة و ساعه
 و ساء انصی امره لقصه به فلم یحب فی ان سر له ثوبان ما به بلا امر
 بلکه اراد ان دخل الام علی من ادخله فعل لا فصل للبیانه فاکل سره
 و دخول و ضرب الولد انصی ملله یحب فی ان یعت ثوبان ان یباع منه بلا امر
 کذا ان اکلک لک طعاما و سرب لک سراً انصی ان سرب الطعام

والسراب ملك " - روله ر - لعامة الان ان لو
غير ياصد و - سيد سدن عليه فضاء ونا ودير يه الله وصور الولد
لايتصور فيد و - الملايكة راداه فضاء ان اسرى من الله ناسه
والفضاء في رى ايبير منه الكداره لا والله اهل ال ان بعد
اد - فهو رعد عليه سوا النجيا انفسه حب ولو باي ارفع برة
لا ار الحير ندس لك في الاصح كما لو قال ان ملكه فهو حر فاعا من
النجيار لانه لو قال ان بعد فهو حر مع ما صح في النجيار لا فهو لمرال
١ - محل النجس لمحقق السرط ويجب الخالف في المستلزم بالسبح
استراة الله - والوقوف لا بالمأطل ولواشترى مدمر او مكاسا
لم يصب له اذارة فاص ومكاس وعقد ليحت لصحة بيع المدمر والمكاس
لا يربطه رعد ميثا فاص حر وماع مصفها من روح وله
رعد سيد المبيع من المولى ديوم احدى رعد ولو حلف لايس روح
شدة المرأة فهو على الصحيح دور الاسب وكذا لو حلف لا يصلى اولا
سواء ان يجز ولو كان في المأص كما رحت وما صحت اوان كسر رعد
او صيب وصحت فهو عليهما بار و - يصح صدق ولو حلف ان لم
البح هل الرمي مكد ااعتق او دمر يه يد مدمر مطلقا او اسودا لائمة
حر رعد لا يوجب في المديور " انما اعلت فاص حر ودمر او
عثر رعد لا يقص في المديور رعد يغير مكران الرق بالردة هاه
وهو ولو قال ان ربه روحه على فعال كل امر آتة الى طالو طلعت

ما سام بلذاته و له على المسی الى مت الله او الكعبة و ان دما ان ک
 و ان اراد سبب الله اعص الساجد لم يلزمه سبی و عدد باخبر له الوک
 کما و کلائی علی المخرج او الذهاب الى سبب الله او المسی الى الحرم
 او الى المسجد الحرام او الى باب الکعبة او مبرایا او الصفا او المروة
 او مر دلعه او عرفه لعدم العرب و کلا یس عند ثلثه ان لم اتمح العام
 فاس حریم و لا تخف و انکر العدد و انی شاهدين مسهد اخبره لافعه
 بکونه لم یصل و قال محمد یس . رحمه الله و لو حلف لا یصوم
 بصوم ساعه سه و ان افطر لوجوه سر طه و لو قال لا اصوم صوما و یوماحت
 بصوم يوم و عدد بالایحی فی الصورین لا یصوم کامل سبی و لو حلف
 لیصوم هذا اليوم و کان بعد اكله او بعد الر و ال صحیح الیمن و حث
 للحال و هو کما لو قال لا امرأ فان لم یصلی السیوم فاس کذا انما حثت من ماضیا
 او بعد ما صلب رکعه فان الیمن تصح و یطلق فی الحال و حسب الیصلی
 رکعه یس السیور و خلاف ان صلب رکعه فاس حریم الیمن الا ان قال
 سبع لیس رکعه فان تکلم قبل اداء الركعة السابعة لا یس و عدد ما یس
 ان صلیه الوتر من ع رکعه واحدة یعنی صلیه کما صلیه و فی لا یصلی صلیه
 متسع و ان لم یعد و عدد ما رکعه بخلاف لا یصلی الظهر من قانه لسط
 الشهد و حسب فی لا یوم احد اما بعد و بعد تر و عد و ان قصد
 لا یوم احد لعدم استراط المس فی اذنه و غیر صلیه الحمد . و عدد
 دانه فطان و لا و ان استجد من سر . و عدد لا یوم احد . لا یحیی مطاله

لا دابة ولا نساء وضع الامتداد به ولو في الجمعة استخسا ما وعد بالانصاف
 الامتداد به في الجمعة وتقع في غير ذلك الا حيث لو اتمهم في صلوة الجمعة
 او سجدة التلاوة لعدم كمالها بخلاف النافلة فانه يجتنب وان كانت
 الامامة في النوافل معها غيرها قلت يجب عند ما لا مامر في صلوة الجمعة
 ايضا لانها صلوة قال الله تعالى لا تصل عليهم والامام في النوافل حائز
 عند ما مطلع المامر وعند الاخفاف نحو من سطر عدم البدل اعني ولو قال
 بعد لا ان صلب فليس حر وقال صلب وانكر المولى لم يعتق ولو
 قال لرد حده ان ترك الصلوة فاب طلق فصلها قضاء طلب
 وعند ما ان تركها عند اطلاق ولو اتم غيرها او سبها فصلت حسن
 الاستيفاء او البدل كرا لا تطلق ولو حلف لا تجز صلوة عن غيرها ودينها
 او سبها وقضاها لا يجنب الحديث فان ذلك دهرها ولو حلف لا يوصأ من
 الرعا عرف هو مال يوصأ تحت كمال الطهارة - صب معها
 كذا قال الاضواء وعند ما ان بعد ما لم يلزم الوضوء من الرعا
 يجتنب والا لا كما لو حلف انه لا يوصأ من الغسل او من الذكر بال
 نحو وصأ ولو حلف ليصل في هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويجمع اخرها
 ولا تغسل بحيلة ان يصلي الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم يحا معها ثم
 هو يغسل داعيا من الشمس ويصلي المغرب والعشاء بجماعة ولا يجنب
 من روي تحت لا اذا راح الى محل يحد الماء فيه فيملم بعضه الصلوات
 ورحله لا يحج نحو حيا منسدا لا يجنب روي اذا ادفع عن ربه وميل

ادا طاب اکثر الطواف العرس ولا یجوز فی العمره حی تطوف
 اکثرها ولو قال لم روحه ان لست من غیر ذلك فهو هدی لرای صدق
 النذر و تملكه فذلك الروح وطما بعد جعله حر لانه واسم و لیس
 غیر هدی من حیث انی حقیقه له الصدق و یسمی تملكه لا غیر و شرط
 صاحبها و سلكه یم حلقه مال صاحب الذرف لاجل السحر و یقیق انما
 فی دماره بالانها انما یحل من کما ان یسرها او قتلها و یقول فی
 الذمار انی و صیه لعلها امر کما ان الروح و لو حلق لا یلیس من غیرها
 طیس تملكه منه لا یجوز عند التناق و نه یقتی و فیل یجوز کما اذا
 قال لا یلیس لربا من سحر و لا ان طیس من سحر علامه لا یجوز
 اذا کان فلا یحل یمل سیده و الا تحت کما تحت لیس عام و ص
 و لو حلق لا یصل او عقد لولو و ادر روحه ادر مرد و لو غیر مرصع فی
 حلقه لا یلیس حلایا للعرف و لا یجوز تحت عاتق و نه بدله بل حلقه للعرف
 اذا کان من صواعلی و ساعه حلقه النساء ان کان لرب و ص یجوز
 هو الصبیح و لو کان من صواعلی و نه یسمی حلقه له کما حال و سوادا ان
 حکما تان و صه بل یجوز عند بل فی کل ما یسمی حلایا بالعرف
 و لو کان حلقه و صه و صه او لا یصل و نه ملا و ما سخی الحلقه و لو
 من صه حلایا و لو حلق لا یجلس علی الارض من مجلس علی حائل مفصل
 لکرسی او تحت او سریر او حلقه و ساعه او حلقه و ساعه لا یسمی
 هدی العرس من مجلس و لو حلقه و ساعه او حلقه علی هدی العرس من مجلس

ووه سر بر اذكر سياتو حلس عليه لايجت كما الواح المحتوم العراش
 ادارح الطهارة والطانة منه شو حلس على الختود وقل لايجلس على
 فراش او على سر يرحت مطلقا الا اذا جعل الكرسي فوق العراش او جعل
 الكرسي فوق السرير نحو حلس عليه ولو حلف لا ينام على الواح هذا السرير
 او الواح هذه السجدة فعرض على ذلك من اتى له حجب ولو جعل على
 العراش فراشا او جعل على السرير ساطا او حصرت لانه يبدى ثامنا
 وحالسا عليهما بالعرب ولو حلف لا يمتشي على الارض من مسمى على حال
 او حلف ان يمشي على الاحجار او حصرت وان يمتشي على ساطا او ماء
 لايجت ولو قال البر وجهان بم على نوبك او مرا بك فاست طالق
 بعد الكرسي بده **فصل** في التيميم في الصوب والصل وغير ذلك
 الاصل عدال ما سار كالتب فيه الحى يقع التيميم منه على المحالين
 الموت والحياة وما احصى بحاله الحياه هو كل فعل بلد ودولم ونهر
 ونيسر كسهم ونعيل بعد بها فلو قال ان صر بك او كسوك او كلك بك
 او دخل عليك او ملكك بعد كل منها بالحياة على ولو علم ان طلاق
 او عقده لم يجب فعله في التيميم او عدل لك الا ان التيميم لا يجب به
 في الحياة وعدل للمات كان اما كرمصل التي صاعده بعد موده وقال طيب
 حيا وميتا بخلاف الغسل والحلل والنس والناس الصوب كالحلق لا يغسل
 الا كالحلق ولا تتم بالحياة ولو حلف لا تصوب روجه قد شعر بها
 او حلفا او عصرا او فر صبرا ولو ماهر حاجت (والصحيح انه لا يجب لو جعل

مد لا سعيه على ما نوسه ديدير بهاميه بحيف و يصدق ديداً
 و قضاء بهاميه يستد يد ولو حلف لا يكله مليا او طويلا ان يوفى شتيغاً
 دل لك والا فله سحر و يوم و ميل على شهر و كذا كذا يوم
 احد عشر و ما لو ادا احد و عشرين و نصوبة عشر ثلثة عشر و لو حلف
 لمقصين ديه اليوم سحر حه او يوا الزسحمة للوز لا يجب و من
 الكتاب بدورها تحت لو مضاه صا صا او سوره و سطر اعش لا يها
 ليسام حسن الدر احد و دلدا او خور بهما في صوب و سلم له يحد
 و فعل مسكين ان السحر حه ادا على سحر الوجود و اما السقوه
 واحد هارام لا يها عا حاس او صا و يس المديون في حلفه لرب
 ادين لا يقصين مال لك اليوم في اءه فلو يحد و دفع العا ص و لو في
 موصع لا فاصي له تحت و كذا ايس لو و حله و اعطاه فلو يقبل و
 عتب سالم يد لاوار اذ نصه و الا لا سحر و لو حلف ليحسد في مضاه
 ما عليه لعل لا باع ما العا صي سعه و ر مع كافر اليه و كذا اسر السبع
 و تحو ما يحصل المعاصه ديه بالدين كال الذين يقصو ما مالها
 و هذه الد ايس الذين منه ليس مضاه و يجب ان لا يجب لو كانت
 اليه موصه اعدم امكان الترمع هبة الذين و يجب و مظهره و
 لمقصين سبه حد انصا لا اليوم ار حلف ليقتل فلا راعدا مات
 اليوم او حلف ليا كل هذا الر عيف عدا ادا كلة اليوم له عجت
 لقدم امكا ^٢ حلف يقصد من دين فلا في امر غيره الا اذا و احاً

سحر و سحر
 سحر و سحر
 سحر و سحر

بعض ترواں بصره سرخ کایدر ولوحلف لایق ارق مر ^{سے} بعض دستو
 بعد بحیب یراجہ اد جمعطہ فلیس معارف ولوام اد غفل اد سعلہ
 اسان بالکلم اد سعه من الملازمۃ حتی مر ب عریہ لوجیب ولوحلف
 نطلا موال یعطیہا کل یوم در ہمار ما یدفع الیہا عند التردد
 اد عند الغشاء وال اد العرجل یوما لسیلۃ من دفع در ہمار لوجیب
 ولوحلف کاتقص دیکہ من عریہ در ہمار دوس در ہمار ^{بعض} بعض
 لایجب حتی بعض کلمہ صامع قالو وجود شرط الحمت وهو بعض
 الكل نصفه العریین ولا تحت اد انصہ سقری ضروری کان قصد
 کلمہ نوریں لائہ لایقین تقریفا مادام فی عمل الوریں ولوال کایاحد
 بالله علی دلائل الا عملہ او الکما مفرک مہ در ہمار احاد لہا
 کف ساعہ لایجب و ہر الحیلہ من عدم حمت فی اللہ ساعہ الا فی
 کما لایجب من مال ان کان لی الامانۃ او میرا دسوی مائتہ کما
 ان کاد بملک وائہ اور دہا و سب بالریا دہ لومامیہ الر کوة والالا
 ولو دے الیہود ولا یجب لوجر داساس وینا الر کوة ولوال امرائہ
 کد ان کان لہ مال ولہ عری و صر صاع و دور لہا العجاریہ ^{سے}
 ولوحلف کاتعمل کد اتر کہ علی الاتہ لہ عدل الخلف علیہ قرہب
 و املت بیدہ لہ مملہ رتہ احری لایجب علیہ ولا کفارہ الا فی کلما
 ولومد ہما رقت کواللہ کالاسل الیرم بعض الیرم قبل القتال و دکن
 ان ہذا الخلف اد الخلف علیہ لایجب العدم و لہما الخلف ^{یومہ}

حب عندنا خلافاً لاجد ولو حلف ليعمل برمي ولو مد هاتين
 بعض من الفعل تحت ان في الامكان والامان وقع اليان لم يور
 او هوت المحل بطلت بيبه ولو حلفه ان لا يعمله بكل واحد دخل البلد
 فعيد حلفه بقيام ولا يسه ويسعى بغيره فغير حلفه واد استقطب
 لا تورد ولو ر في لا تخرج الى مصب اعلى من حبس متحصن الساس
 ولو يـ دل الى موضع اخر فالحبس باصله لم يادة ملكه مك الوحلف
 رب الدين حر يمه او الكفيل باخر المكول عنه الا تخرج من البلد الا
 ماده فعيد بالخرج حال ما مالدن والكفاله ولو حلف لا تخرج اخر انه
 الا تاده بعد حال قيام الى وجهه بخلاف لا تخرج اخر انه من الدار
 ولو حلف ليعمل ولا يادة فله فعمله بتركه كل عقد سرح
 كجاريه ووجهه وخرار بخلاف السبح والاحاراة والصرف والسلم
 والنكاح والرهن والخلع ومجها حيت لا يدر لا قول وكذا في طرب السع
 اعنى لربال لا يهب فهو بحت محرم الاتحاب وان لم يعمل الوضوء
 ولا حصل ان يعود العز حاب بار اما الاتحاب فقط وللعاوضات ما دار
 الاتحاب والقول معا وصورة الوضوء له شرط في الحب ولو هب
 الخالف لعائ لم يثبت انما ولو حلف لا يقيم رعا ما اسم در ما ايا يميها
 لا يثبت ويمن السع نفع على السع المقصود به يثبت وحلف لا يقيم طيبا
 ووجد ربيجه وان حلف الراتحة الى دماعه ويثبت ويمنه لا يبرى
 معى الادرا وانترا او در فها لا ذهبا ولو حلف لا سرح فخره

عن صفى طيلى
 ١١

تصولی و احار بالعلول و لو بالکمال و میل لا یجوز لعل
 و به یقین ملت عدد یا یجب فی الحالین و لو روحه تصولی و تحلف
 لا ینسب روح لا یجوز بالعلول و لا بالعلول و لو بال کمال امرأة بد حل فی
 نکاح او نصیر حلال فی کذا و احار نکاح تصولی بالعلول لا یجب حلال
 کل عدد بد حل فی ملک و هو حر و احار بالعلول حب انعام و لو حلف
 لا ینظر و احار طلاق تصولی قولاً او فعلاً فهو کالنکاح غیر ان سرور الحر
 لیس و احار توجوه مل الطلاق و لو بال کمال امرأة العتوان و حلت
 دار دلال فام طالی و احار الحر روح و حلت طالع و مثله فی عدم
 و احار به و لو بال کماله الموصوفین فی العالین من غیر و لو ان تر و حب امرأة
 سخی او لکلی او تصولی او حلف فی نکاح روحه ما یکن روحه طالع الا و لو ان تصولی لم یخطف
 علی و لو سخی دعا علیه روحه و هو خاص بالعلول و اما سخی بان التصولی لو راد و اسرب
 نکاح تصولی و لو بالعلول فلا یخلف ادا کان المعلق طلاق السر و روحه من روح
 الامر الی ساقی اذ الی الحاکم العامل بالحدیث لیس فی حق الیمین المصا
 و لو حلف لا ید حل دار دلال سخی المملوكة - المستأجرة و المستأجر
 و کذا ان یکن سکران لا یخلف فی السعة و لو حلف لا ید حل دار دلال
 و حل دار دلال و روحها ساکن بها لم یجب و لا یجب فی حلفه اذ
 لا مال له و له دین علی مؤنس او علی علی اما لو کان علی عی و یرز
 یجب رزق و لا غیره و الله لم یفعل کذا و هو حلف فان لم یفعل الحاکم
 حلت مال غیره کما یخلف و لو بال غیره اسمع علیک بالله ا میں یک

من و منه حلف علی
 ان امرأة حلف بالکمال
 فی حق طالی و کتب ان یجب
 و فی بعض النسخ
 اسمع علیک بالله
 یجب و قال لا یخلف
 ان یحلف بالکمال
 و هو فی حدیث عیسی
 و فی کتب و مستفاد منه
 او مدله ان یخلف بالکمال
 حرم او احار

فصل فی حد الرما التہائی اس کاں مکرا حرا اعلیٰ الی
 ولو عن مسلم حد مائتہ و بعد الحد يعرف عاماد و كذلك الراسه الموصوفه
 ما ذكره ان كان ساراى مسر و حاسكاح صحيح و دخل بالمرحله و حد احد كما
 بحد السکر تعزیر حم حتى موت و كذلك الراسه الموصوفه ما ذكره لو كان
 مملوك لا رجع بل يحد نصف الحد الحرج و يحد سيدة اذ اذله ام و لم ي
 ارادة مرة و مسح التبريع للاستنات و اما التهنه فلا بد مرار و
 ارجل عدل و انما ان يصح الايراد و الشهادة التصريح بالمراد
 في العرج و سقط الحد بالسدمات المحمله و بالرجوع عن الايراد لو حال
 اقامه الحد و يكون المرأة سدا و اءاد و بقاء و يكون الرجل محمولا و عبيد
 و تخرم الشفاعة في الحد و بعد المراجعة الى الامام اذ الحال و يحصر المجرم
 الى الصدر و لا توجه المحل حتى تنصع و رضع و لدها ان لم يوجد من ي
 يجره رجمها الى العظام من لاطه يذکر مسل و لو كان مكرا و كذلك
 المفعول به ان كان محمولا و اذ حد الرما من يكبح عنه و دخل مع العلم
 بالحد و اذ مسل و رار يجر من يكبح عنه و يحول الامام ان يحد اب
 راى ماله و لا اقامه ايم و دد في المساعد لا تسقط بالتقدم
 داء ان الرما من اذ صعب يحجب منه الهلاك بالحد و كذا
 الامور و كذا مائة شمر اح صرته و اذ اذ اذ اذ التیار و مسل
 اذ عليه اذ اذ قاسر طير من معه تلف النفس ما لم يستطع ان
 يخته له اذ صار يحد اذ التحمل او موت به كذا ملك اليايه لو كان

احدثهما محصيا والاخر غير محصين فيجلد من كان غير محصين ويبرأ
 المحصين وميل كآخر جملة من واحد منهما اذا ملك المرأة العاقلة من نفسها فهو با
 وطير او بالعكس يجب الحد العاقل من سواد لو رأى على امرأته طيرها
 روحته وطيرها لا يداي اعني روحته فاحاسه امرأته احدى وطيرها وهو يطير
 انهار روحته معها باسنة فلاحد عليهما وقال الزهري عليه الحد
 بان سجد ثلاثة بالمر باحد من كلهم حد العتف بشرط جمع الامر به
 الشهود في مجلس واحد بان سجدوا متفرقين فهو بدنه وعليهم الحد
 محلا فالساقعي ولو سجد اثنان معاً على الله راياها وهي مطاوعة واخران
 الله راياها وهي مكرهه فلا حد على واحد من سجد اسان الله راياها
 في هذه الراية واما الله راياها في رايه اخرى فيصل الشهاداة و
 بحر الحد وميل لا فصل ولو حكم الحاكم بشهاداة ثمران ان الشهود منقسم
 بعين اذ حكماء ولا ضمان عليه وميل عليه صواب ما حصل من اقرار
 "رب وان رحمته يده في ماله والمرأة الحرة اذ طهر لها حمل
 لا ح لها وكذا الا انه وقول الرب او طئت شتهه فلا حد عليها
 وان اسرف بالمر باحد **فصل** في حد سرب الخمر وهو كل سرب
 مما القيل فليس له وكبيره حرام وليس محص عند احلا واللائمة الاثر منه
 من سرب مسكرا مسكرا محصا انكسبه اذ كبره حلد على ما يراه الا ان
 ان سرب حلد او اول اذ كبره في قماين ولو لمال عال والا ندى واطرب
 اذ مات وسكن في امره مرة او شهاداة عدلين ولو على العي وسلبه في لمر انة

مسوح وقال بعض اصحابنا من اهل الطاهر يميل في الرأفة من يتحل
 الحمر فهو كافر والسيد حلال عند ما ذكر العصير اذ لم يسد ولم يسكر و
 قال امامنا احمد بن حنبل اذا صب على العصير لثته ايام صار محرما وحرم
 سربه وان لم يسد ولم يسكر وقال الثلاثة لا نصيب حمر احيى تشد دقا
 بالمرء وكل شراب اسكر كيدرة فعلمه حرام ويصحب حمر اذ في سربه الخد
 سواء كان من عنب او زبيب او حنظل او سغير او دوى او اوار او عسل
 او لبن او سكر ويحذر ذلك يا حبان او مطبوخا وحل السكر ان يحل في
 كلامه حلا بخلاله وميل السكر ان لا يغيره بالسواء من الارض
 ولا المرأه من الرحل وقتل من ما يولى عدة الحرس والبيع وان امر
 بشره الحمر له ووجد منه ريحها يجد وييل لا يجد فان رحد سكر الخ
 ولو غير لا يجد، وظل مالك يجد ومن عصا به وله يجد ما رحد حمار له
 ان يسيبها بالحمر ومن حور سرب الحمر للصدوقه كالطيس والله اعلم
 قال مالك احمد لا تحذر وقال ابو حنيفة تحذر الطيس واللداءى والناقى والواى
 العلل لللداءى والناقى تحذر الطيس ما يصعب به الوعى او وجع الجرا الذي يسمى الكلى هو ما دام
 لانه مسكر لكنه ليس بمحس وانواع الطيب لا تكثير به والادونه اليه
 حلقه لا فاس باسماها رسر بها لا تها لثني حمر اذ ذلك محل الحذر
 ابو يعقوبها بالحمر لانه يصب الطيب ويحذر وقال صاحب الدرر اكل النع
 وانفسس والافهون قرام لكن حرمها مرد من مده الحمر ولو سكر ما عكها
 حمر لانه رد على النع صاحب لانه حرمها اما السكر منه قرام قال في النهي

هو الصحيح ويستفاد ٥ ان قليل الاثنيون يجب لا يكره احسبهما
 اذا استعمل دواء من الطيب الحار وتلبذ كذا في التباين راسد
 المحرمون يندب بعض من حكل مسكر ومعتد ولا شك ان القوي هو
 الاحسان من جهة الاميا المستشهه والله اعلم **فصل** في ما بعد
 من روى غيره بالرأى عليه حد العدس ما لو كان حذرا
 ان كان عددا كان هو بحدته وقال ابن حرم من اصحابنا ان العدس
 والمزهر سواء ورجحه السنن وهو الاظهر بسبب ان يكون الطواف عاقلا
 بالاصحاب ليس بالحد للعدس وان علا ولا يشهد للحدس وان كان
 المعدس حر استلعا قلا بالاعيينا عن الرايا ان كان المعدس
 غير محض محرر العادف وان كان صعبا لا يطاد ولا يؤتمت له ولا يحد له
 حتى يبلغ ويطلب بالحد لان الحرف في حد الدنس الا ان يورس
 بسقط يعقوب وسعد وانه ان مات او حدت مسايا عن بعض النورته
 سقط الحد ونحوه وسبب ذلك ما في العادف من اذ شهد به عدلين
 ولم يثبت له عمل شهادة اذ اشتهر من الاثنيون ان جاء حد العدس
 في عدة فهو بسقط عنه الحد **حكم** اذا اقر المعدس بالمرء او اذ ادب
 سبعة يحد حر او احد او ميل لكل واحد حذره عن احداه ان دعه
 بكم احد او اثنين عليه حد واحد وان تكلم فلكل واحد حد رسول
 ان طلبوه مسرور حد لكل واحد مسعود والا فحد واحد واستعير
 انطاع لمحو الصريح وقال ابو حنيفة والساقى لا يلحق به ولا يحد الا بالصريح

فلان السد من اصحابنا المراد من رعي المحصيات المذكور في كتاب الله
 هو ان ياتي القاذب بلفظ يدل لعداء سرقا او عريا او على الرمي بالر او بظهور
 من مرائ الاحوال ان المسئلة لم يرد الا ذلك وله ما يتاويل حصول
 صحيح حمل الكلام عليه فهذا اوجب حد القذف - بلا شك ولا شبهة وكذلك
 لو جاء بلفظ لا يحمل الرما لا يحمل احما الاخر وحوادثه ان اراد الرمي بالر
 فانه يحس عليه الحد اما اذا عرس بلفظ لا يحمل دل على حاله فانه محال ولا مفعال
 على انه قصد الرمي بالر ولا يحس عليه لانه لا محسوس الا انه محال
 اسحق في هذه الجملة العاطف القدر - سفسر الى صريح وكما يراه الصريح
 يا مسوكة يا مروت يا رائے يا عاهر او ذرير يا رب او ربك
 او بالوسطى وليس بولد فلا ا لست لا نيك ودف لامر كما انه رب
 يدك او رحلتك او يدك او يدك ما نطف يا عفيف يا محب
 يا محبة يا فاحر يا حيتة ودف صحب رد حك وعطيت او مكسب را اس
 رجعت له مر وادعلف عليه او ذامر عيرة واعدت مر اسه
 ولعنه ما سطي يا فارسي نار وى ما حلال من الحلال وما يعرفك النبا
 بالر يا دما نا ارا او ما اى را ايه او يسمع من هدى سمح ايقول له
 صدق او صدق مما قلت او احترى فلا انك رب او اسعد
 فلا انك رب رب فان را د بعدة لا لعاط حيفة الر باح - لتر راسي
 ولو قال للعدو اسب سد محال بل اراى فان كر لما هو - واما القاذف
 بما ح الة منه على قولين له ما ب بها حد وان كان - واما الراد كمر

انه حق يحاج الى البيته وان جهل امره ولا يجد **فصل** في التحرر
 وهو ثابت في المعاصي التي لا قوم حد الخمس ارباب او مصادره
 حال انما في ادراك كلامه او شتم ما لا يحسن فيه او سر اترك ادان او نظر
 عيون ولا يجاوز في الصرب عشرة اسواط ويجوز الخمس مع الشهمة
 وهكذا يجوز خمس من كان حسي على المسلمين من ماله باصا ولا
 بهم لو كان مطلقا كما في رضى لا يعمهم ما هم ما يقولون في رضى
 حقل على حسب راي الامام والعرب من حقوق الله لا يحاج في انامه
 الى مطالبة وغير المسلم لو ذبح كافر او كافر بالوالد حقوق ولذبح
 الولد حقوق ولذبح ما دام ما نعر بالوالد لا والوالد ان شتم غيرهما
 ومن ادبر في مصاب يعبر عن عرو ومن يلج في حمله ولا ما سب
 ربه من يضيئ النعير والنداء عليه بدسه ونطاف به مع صرجه
 وساهد الى در صرجه طهره ويحلق راسه ويحجم رجه ونطاف
 في الجامع والاسواق والجامع ونطال حسه وعزم حلق لحته وقطع
 طرفه وحرقه ومن الكفاط الموجهة للعر روله بغيره يا كافر يا قاس
 يا قاهر يا سقي اكلت احمار يا هيس يا انا في يا حسب الطر ^{حيث}
 العرج باعد لله ما طالعوا كذا يا ما يا ساير البحر يا حسب
 يا زبا يا زوايا في ت ومن ناز ندمي ما حاج اولجه بغير موجب
 او من سلب او حر كل مركب من او مود مسلم بغير حق يقول او فعل
 ولا سر على من سلب من الخبيثه الى الساعه او بالعلم من اد ^{حب}

أو ما سله منه اليه قطع كعه اليه ويحكمي الآخر مرة واحدة وقيل
 لا يثبت الحد الاثام الا في مريين وسدس بلعين المسقط يحسم مرمع القطع
 ، يعلق اليد للقطع ع في من السارق ويسقط بمصوالمسرون عليه
 من السلوع الى السلطان لا تعد ولا تقطع في قمر ولا فأكفه ولا كسر
 ماء ولا الحر من ادا الكل لو يثبت حسنة والا كان عليه من ما
 تله مريير وصوب مكان وليس على الخاش والسهل والمجلس قطع
 ودرس القطع في تحد اساره به ويقطع سارق الخطب والمحتسب
 ان لعب منه صا ماد قيل لا تقطع الا في الساح ولا لموس
 والصدل والعاو ادا استرك جماعه في سرده حصل لكل واحد منهم
 نصاب واحد على كل واحد منهم القطع والا فلا تقطع على احد منهم بل
 رايهم القطع ادا بلغ مجموع ما سرقوا نصابا ولو استرك اسارى نفد دخل
 امدحما واحد المباع وما دله الآخر وهو خارج الحر ادا ربه به اليه ما دله
 بالقطع على الداخل دون الخارج وقيل لا تقطع عليهما ولو استرك جماعة
 في نفد ودخلوا الحر ادا ربه نصابا ولو يخرج الماوس شئت
 ولا ما دله في الاخراج لا تقطع الا من اخرج وقال الوحيه واحمد يحرم
 القطع على جماعة عليهم ولو نفد رجلان حر ادا دخل احد هما وحر
 الماع الى العف وركه ادخل الخارج بدلا من اخرج من الحر وعليهما
 ان يجره وقال احسبه لا قطع عليهما وقال مالك يقطع الذي اخرج
 ودرست الدحل ادا ربه لا يجره ولا يجره ولا يجره ولا يجره

فان كان اسل قطع ذلك العضو المسخى ولو كان اسل وقال الشافعي
 من سرق ديمته سلاعه وقال اهل الحنابلة انما اذا قطع وصحت برادها
 فانها لم تقطع وان والوا لا تراهم ودي الى السلب منقطع ما عهدا ولو غلط القاطع
 فقطع اليسرى من اليمنى يجرى ذلك وقال الشافعي واخذ عليه المذبة في
 وجوب اعادة القطع ولان الشافعي اصحها يجب وعن احمد برادها ان السار
 لا يجوز صرته حتى تعرف بالسرية ومن فعل ذلك من النولس والصلبة عن
 نهر برادها او من يجرى في رماها لعله للفساد ولو سرق الابن النهر
 والسطر ح ولا يرد ولا يقطع ومن سرق دية اليسرى سلاعه او عظمها الا اذا
 او حله اليمنى مقطوعة او سلاعه لم يقطع **باب في فصل** واحد
 هو احد الاقواع المذكورة في الغراب الفعل او الصليب او سطح اليد وارجا
 من حلق اوتى من الارض - النقي الحس والعريش او الطاء - لا حريز
 بفعل الامام منها ما اى فيه صلاح الكل من قطع طريقها ولو في المصير
 اذا كان قد سقى في الارض من فساد اسواه قبل او لم يفعل احد المال
 او لم ياحد ومثل اذا قتل طامع الطريق واحد والاهم ان قتلوا
 او صلوا واد اقلوا ولم ياحد والمال متلوا ولم يصلوا واد اقلوا
 المال ولم يصلوا فقطع ايديهم وارجلهم من حلق واد اقلوا السبل
 ولم ياحد واما ما في الارض ومنه ذهب الشافعي في صفة الصليب
 ان يوصل ويوصل ويوصل عليه نحو صليب بلا ياتحيزل ويوصل
 لصلب حيا ثم يقطع حتى يموت مصلوبا وقال الزهبي لا يعسر ولا يوصل

على اطع الطريق من دقل السد من اصحابنا المراد الصليب هو الصليب على
 الحد ووع وكجوها حتى يموت اذ اراى الامام ذلك او يصلبه صلوا لا يموت
 من
 ما لم يات قبل القدر به عليه سقط عنه الحد وان سقط من قبل موته عليه القضا
 فالو في منه بالحد وان شاء استوفاه وان شاء عفا عنه وان كان في احد
 اربال سقط عنه قطع السد والرجل وان كان في رجل واحد لال
 سقط
 عما حرم المولى والصليب واذا مات بعد القدر به لا تسقط عنه شئ من
 العرف ويجوز للرجل ان يعامل دون ماله وان لم يبلغ نصا او يقبل من
 نعاله عليه لا خلا في الحد من قبل دون ماله فهو شهيد في شئ من
 وحلى "سائر ميت احا واحرح المناع يجوز له احب المال ماله مادام المناع
 و من سائر من يري المناع فلاجل له ماله ولو استرك امره مع خطاع
 الخويز وملك واحد من المال مفصل حد او انفقوا على ان من قبل واحد
 "ان رعت امامه الحد عليه وان عفا في القبول والاعود منه
 من قبل القدر به عليه سقط الحد ولو سرت رجل الجرم في
 وسر ونصح الطريق بقتل ولا تقطع ولا يجلد ولو يدب ويطع يال قبل
 قطع وحللا ومن مات من الخمار من ولم يظهر عليه صلاح العمل
 لا يفسر شهاده حتى يظهر عليه صلاح العمل وقال امامنا احمد بن حنبل
 بعدا ولم يظهر الخمار اذ اصل في الخمار منه لا تكليفه كالكامر
 والحب وعند نفسه قال ابو حنيفة احمد بن الطاهر من مدحه لافعل
 وقال مالك بقتل ومن السامعي وراى كالمند حسن **فصل** في من

نسحق العسل حد هو الحز^ط في أي الكافر السالك في دور الحرب يصور
 للروس قسده واحد ماله في طريق أمكن والمز^ط بد والمز^ط بد والمز^ط بد والمز^ط بد
 المز^ط بد في خمس والنساج^ط والنساج^ط لله ادلس سله وانباءه اول الاسلام
 اولكباب اول السله والطا^ط في الدين والمز^ط بد بعد اسما سحر والرائي
 المحصن واللو^ط مطلقا والمحارب أي فاضع الطر^ط ولا سمانه اب
 فعول له ارجع الى الاسلام ولا مديك دعي واحدة كذا حب دعاء اهل
 الحرب الى الاسلام قبل السر^ط دعي في ماله سحر والمز^ط بد في من يظهر الانحرام
 مطس الكفر ويسعد بطلاف السرائع واحلف اهل العلم في قول نوس
 والنس^ط فعول ولو ان وما يظهر دار اي المارح ومحسوا الجماعات وكفر
 المسلمين محل ماله سحر ومز^ط دل انا ما اجد رصيل ويدل عليه قوله صلعم
 اين لعنوه واما حرقا ادر كسره كسره محل عاد ولد لا
 صل مدنا على الخوا^ط مع اسهر كوا^ط بلون ويصومون ربي^ط اوب
 القرا^ط ومن مال ان التي صلح^ط عام الناس لكن معنى هذا الخلاه
 المكاف^ط ان يصير اسد مده بالي اما معي^ط ال^ط وهو كود الانساب
 من امر الله ماني ان الحبل معصر من الطاعه مع موقام الدرب
 من النعمه^ط لم اظاه^ط في مودده لان^ط يبين الداء^ط الامام^ط السليم
 ان^ط هو الر^ط في^ط في بلاد^ط عل ادعي
 اسوه^ط الوي ذكره قبل السبع عامه العدل والصبر فصل اول
 امرا^ط الناس وهو اب^ط عا^ط لكن^ط اعه الى الان^ط م^ط و^ط و^ط ع

كلهم رادة وكفار وطهر مسلمة رجل هو لب السرقة
 طهرها سطها وكسر نطاقها ومب ادرا منها واول ما دلل بالفراطة والمنا^{طبة}
 وهو ايضا مات واسا عه الى الاثنى وحدث في كل بلد من بلاد الهند هو
 انصار نادر وكسر رجل سمعهم تغلبوا اعداء الاسلام في الناس والطعام
 ونحوه من سبب الامام عليهم السلام من الله العزير الدلائل الى وضع العيام

كتاب الجهاد

وهو من كفارة اداء فام من المسلمين من فيه كفارة سقط الحرج من المنا^{من}
 رسل ان نعم به البعض هو من على كل مكلف فان لم يقم
 به اداء فام البعض وليس مهم كفارة وامسح الماوي من سوكهم
 و اسحقوا كلهم سر كرهك انك على اسس الامام
 ان سر سبب ذلك سببه وعمره من كمال فامه بدل الوسع في القتال
 و سبب ذلك اسس او معاونه مال اراى او مكتبر سوادا وعز ذلك
 و اسس الرباط وهو الا فامه في مكان ليس و ساءة اسلام اعنى حفظ حدود
 اسلام و ساءة الا اعداء عليها جمع القولا لذيها من الاوس الحرسة والحد
 ويصير الجهاد مع كل امام براكانا و فاحرا ولا يجوز الجهاد من غير امام
 و ان لا يجوز اناس الفسة المسلمين العاطس بحب ايمان الكفار
 المستامين في بلادهم و الفسة التي و في سنة الهجره في بلاد الهند
 و ساءة اسس عما لانه لو كان هناك امام والدين انا و ا

هذه الفسدة كانوا كلهم مسامرين في بلاد المحالدين
 بحب امامهم ومن هذه الفسدة كانت جهاد بل مبادا
 لوجوب الامر والله لا يحب الفساد والجهاد مع سرائطه
 ومع احلاس السنة كفر الطايا وكلها الا الذين ولحق به معور
 الارمنين لا يستعان منه بالمشركين الا بصور ولا يحب على المحس
 طاعة اميرهم الا في معصية الله وحلته مبادرهم والذين
 بهم روحهم من الحرام والصحيح لهم وسرع الا امام اذا ارادهم
 ان يورس في كل ما يريد لا يورس في العيون والخواص وسقط على
 ويرب الخمر من مملوهم اذ اب الحروب وواحدة بعد الراتب
 والا لويده ومقتا الا لات الحرسية احسن نعمت الله وعبد الدعوة
 بل الصالح الى احد في بلاد حلال الاسلام او الحرثة او اثرب
 ومن الى امر الله الذي هو ولا يحب لمن صد بلعهم ووجه يوم
 الى الوجوب مطلقا ووجه الى عدم الوجوب مطلقا وعزم على النساء
 والاطفال والسيوح المذمومة الا بصور ولا يلاصد ولكن ذلك
 يحرم المسلم والعرا من الرعب الا الى الله الا اذا كانوا الكرم
 الصنف ولا يرمي الا الهلاك ويحرم منسب الكفار والذين مع ذلك
 معجزة الحرب لا ملك العهد وكسر الصلح من عدا علم **فصل**
 وما عهد المحس كان لهم امر بعد اعماس والتمس بعودة الاسلام
 في مصادره يعني لله وللرسول ولذي القربى والساسة والسالكين

واس اسئل داعدا آلاف الجهاد والحرر
 المسلمين ونحوه ويعطى للفارس من العنقة ثلثه اسهم وليراحل سهماً
 رسوبى في ذلك العنق والصنف ومن قاتل ومن لم يقاتل
 من المحسن ويجوز فصل بعض الخيول والامام الصفه اى سيئه
 بحسار لا يسل المحسن من مال العنقة من سدا ارامه او من
 او سلاح وسهمه كاحد المحسن طر او هل يكون الجمهور به في الدنيا
 اسر مما يكتب من جمهوره الا انهم فان الامام كان عدوهم
 مثل سائر الناس وكان المسلمون كلهم حو الله تعالى
 من غير ماله ولا ماله ولا ماله على العنق وماذا وهكذا
 كاد المسلمون في صدر الاسلام ومن ركا هذا الطريق وسلكوا سبل
 الا ملاطفت العنقه ونحوه واقاعد الجمهور به وفي سهمه لو اوصعوا
 وعلب عليهم العدو وهو الى ان ياتون عابون ياركون للكان الله
 وسيد رسوله واى الله المستكى من صعبه ويرصم من العنقه لمن حصر
 مع المقاتلين من النساء والعبد ولا يسهله ولو لم يوافق ان راسه
 في ذلك صلاحاً ومصلوهار ارجع ما احده الكفار من المسلمين كان
 ماله اهل الحرب لا يكون بالعله سيئاً من احوال المسلمين ولصاعه احد لا يسل
 الصنعه ومنها ومن لا يسل الصنعه فهو اى به ان رجل لا يسل الصنعه
 ولا واحد الا بالعهه وميل لا واحد لا مطلقاً
 المعاصم وعزم الاتماع سيئ من الصنعه من الصنعه لا الطعام والفاكهه ملكه

خمس مصادرها: العلف والخطب ونحوه وكذلك نحو راكل الأمل والعر والعمارة
 اصحابها واليه واكرامها المعروف على ذلك الحاجة وكذلك العلف والمحروب
 والقمار وعزم العلول ومن حله العينة الأسارى ونحوه للامام صلوات الله وسلامه
 عليه والى والعد او فصار ما اراد به مصلية ومن المحس وعطاءه فصل الاخير من
 يستخرج من ابن والعد او من المحس لا يجوز له ان يصلح لا بعد اعز ولا بعد ولا
 ومن مالك لا يجوز له ان يعز من اعز هذه الكلمة من ان يسعى في الاصل ويكسوفه
 الكفار وامامة ولا يجوز الا الفصل ونحوه استرقاق العرب ومن الجاسوس
 واد اسلام الجري من قبل القدر عليه امره الله واد اسلام ضد الكافر
 صار حرا والامر من المصوحه امرها الى الامام ففعل الاصلح من
 فمحمدا وبركها مستركة من العامة من ابن جمع المسلمين او من بعضهم من المسلمين
 وحمل بعضها للبراءت واعز اذ لا الف جهاد والصرف في المصالح المتوسطة
 للبلاد والمسلمين ومباحرة الكفار وفتح ديارهم وروبع ديارهم الا سلام
 وقطعي ما اذ الحائف للعلل والعد العصابة والماط واهل الحد ما من
 المسلمين ومن اسما احد المسلمين صار اصدا الى مولد كالتوثن فلا تحس
 بالعد ولا تحس البر ونحوه مهاده الكفار وعلوكهم ومانكهم ولو بشرط
 ذلي احل اكثره عوسس اذ الجهد الامام وودد الى من المسلمين
 معروها لفتح المسلمين ولم يحاوا من الكفار مكسدة ولا حاد او نحوه باسد
 المهاده بالخرنه ونحوه احد ما من جميع الكفار من اليهود والنصارا من
 والمحس والمشركين العرب والعجم ومن لا واحد الا من كفار العجم من

لا يوجد الا من اهل الكتاب ولا يوجد من اهل الاوثان والنجوس وقال
 الحليفة لا يفتل من العرب الا الاسلام او السيف ولا جرحه على النساء
 واماند رها نصوص الى راي الامام وافله ديار على كل بالغ في كل سنة
 وصل على المورار بعد ما يروى على المتوسط ديارين وعلى المقام ديار
 واحد من اموال بحارة اليهود والنصارى والنجوس والمشرئين ماصولوا عليهم
 ومن بعد الذمة مباحل العترة وده كل ذلك معوض اسل
 راء الامام وكل ذلك مباحل من تحارهم المستامين في بلادنا
 صار اذ منه مصلحة وصل مباحل ما مباحل من من تحارها اذ احو
 في نلرته من التحارة ونعم المسرور واهل الذمة من اليهود والنصارى
 عن السكونة في حرية العرب وقتل في الحارة خاصة نحب على الاما
 احراز الكاهن عن حرية العرب وصل يجوز دخولهم منها للصارفة ذلك
 في الحرم وقال الشافعي لا يدخلون الحرم اصلا الا اذن الامام واد احو رسول
 من دار الكفر الى الامام وهو في الحرم فلا تاد في دخوله بل يحرم ان يام
 اليه او يصب من يبيع رساله وكذلك لا يدخل الكاهن مسجد من
 مساجد المسلمين الا اذ يبعه **فصل** العاهل من المسلمين اذ اكل
 مسلمين للواحبات غير مديعين من بادية ما يجب باديته عليهم من اوسا
 مع تكرير الموعظة له وادامه الحجة عليهم وترتيبهم وبعصم على
 صاعده الكاهن الا استراكت في جملة المسلمين فان حاهر واما العترة وده
 ان ساءى صودهم الى المسلمين اراكو واسما في الاسلام حركها صغاله

من و هو رده على
 مع الاذن والاعتماد
 على الشريعة

حرم حوالته الحي ولا فصل اسرهم ولا نزع مذكرهم ولا تحاربهم
 ولا نعيم الله وطاعة الاثمة ناضحة الا في معصية الله ولا يجوز الخرج عليهم
 ما لا يملوا الصلوة ولا يعطيهم ولا كفرا واحدا ولم يحل لمصالح المسلمين ولم ينعقوا
 اموال سب المال في غير مصارفها الشرعية فاداموا استئناس ذلك وحرم
 الخرج عليهم وعملهم ويجب النصر على حورهم وعليهم الدباس
 المسلمين وحكف يد الطالم وحفظ نوايا الاسلام ورسية الارامل والاسام
 واستافه الاسلام ودينه المسلمين بالشرع في الانذار والادب - الاموال
 ودينهم اموال الله في مصارفها لا في لذائذهم ولا في نعيمهم وعدم الاشكال
 ما يوجب الكفارة بالمردف والمالعة في اصلاح السيرة والسيره وصاغة
 سيرة الخلفاء الراشدين المهديين **فروع متعلقة بخرج**
 الجهاد اذا كان من حقه كفاية الامان او لونه اما اذا كان من حقه
 كان حرم الكفار على بلاد المسلمين او غارت حدود المسلمين من معار^{صهم}
 يخرج لادان لونه وكذلك يخرج العبد لادان سدة ويجوز
 الاف اموال اهل الحرب او اوجدها المسلمون ولم يمسها حراها
 الحداد الاسلام وحوا وعودها في الكفار من غير الحيوانات ونحو المباح
 ونكس السلاح وسلف البارودة وتلقه القوم بالخرج ولا فصل الرصاص
 واصحاب الصوامع والعيان والمعدون الا ان يكون لهم راي ودين
 وادارس المسكون بالمسلمين واصحاب احد من المقاتلين مسلما ولا ذمة
 ولا كفارة وميل بحب الكفار ولا يمسح ان لا يمارى في الحرب الا بالاد^{من}

ولا يحمل وطى حاربهم من النسي من القسمة فان فعل فلاحد عليه ولاهيب نسب
 الولد بل يكون مملوكا ويرد الى العينة وطال مالك هو وان يجلد وطال السلمي
 واجل بيت نسب الولد ولاحد عليه وعليه مهادا والمحرير يدعها في العينة
 وهي نصرا ام ولد عند اهل دحل التناهي لا دونها من دابر الحرب
 الى دار الاسلام او دخل حر في غير امان يكون من المسلمين ولا نحو واحد ان
 يحد ولا كسبه للكفار في دار الاسلام ويجوز له من مملو ان يهد مباد صعب
 ولوحد من الحر في العسر اكل ما ارى الاثام كلها انحر ودخل دار
 الاسلام ولو في سنة من ادمر اذا اعدت الصواب في ذلك للحر في جنته
 دابرو للدمى عشرة ولا تسافر بالمصنف في ارض العدو وميل لو كان
 الحيس مما يوس عليه فلا كراهه وسحب ان لا تفعل في الحرب اصله
 وشعله لا حمل ان يسله غيره ولو سله فهدر ولو قصد الاصل ولا يمكن
 دفعه الا فعتله حارله قبله قال الاصاب بمير الذي عن المسلمين في ربه
 ومركبه وسرحه وسلاحه فلا يركب جلاذيرك سراجا كالكف ولا
 يحمل سلاح ولا ظهر الكيسم ويبيع من لبس العمامه ومن راد الا ولينهم
 والقياب العاجزة والمحصنة باهل العلم والسر ودعهم عظمه
 دكره مصاحبه ولا تد اسلام ونصه عليه في الرد ودحمل على
 دارة علامه وادار اراء داره في المصلا نسعى ان صاح منه فلو
 استروى محار على سعيها من المسلم استغنى واداسب الذي التي صانعها والعلم
 لودين الاسلام اسفص عهديه ودخل صله واهي انو السعد في بكر اليهودي

قال ليس المصلح في ان يسلم عيسى ولذرا بافعله لسه الا شاء صلوات
 الله عليهم اجمعين **فصل** قال صاحب الدرر اعلم انه لا يعنى بكفر
 مسلما مكن حمل علامه من حمل حمل حسن ادكاه و كفرة خلاف
 ولو كان ذلك راداه ضعيف فلا يكفر احد من اهل القبلة
 كالجهنمي والرافضة والجوارح والمعتزلة والكافر سرب التي صلح
 ادى من الاشياء بفعل حلا ولا بفعل به اسهل قلب الصحيح قول بوسه
 كما لو ست الله تعالى ومن العن التي صلح ادا العن سبه ولو من
 سس الرادك كفر واريد ووجه فله الا ان يبور ، واني بعض الاشيا
 فصل من ذكر عدة حديث سوى فقال اكل احاديث التي ، اعصم صدد ،
 يعمل بها لانه كفر نسب استعها مه الا تكاري واما بالحاده سين بالنو سيم
 واما من سب النبي او سب سيدنا علي ففعل بوسه ولا يكفر ويميل كفر ولا بفعل بوسه

كتاب اللقيط

هو طفل يجد لا لفر سبه ولا رقة راح في سارح او عارة طرحة اهل حرمه من العله
 اراد ان يحميه الراسه والعاظه ولا تان عليه من كفايه (نصته) انقر صحر بها
 ومن ان علمه طله هلا كه ولو برعه صحر من كفايه والا فمدوب ويحكم اسلامه
 وحرمة الا ان يوجد في اهل الحرب ولا مسلوبية وميه مسلمو كساحر
 واسير وكافر ومن لان الاراهم دان كبرالب لمون مسلم او سبه
 بلدا اسلام كل اهل اهل دمه كافر وان كان بها مسلم يكي كونه

تسلیم و سق علیہ صحابہ ان کاں فان لو تک من ست المال فان لم یکن
 سب مال او تعد را لا حد مہ اندر من علی سب المال الحاکم وان تعد
 تعلی من علم بحالہ والاخی حصاسہ واحد لا ان کاں حر امکلفا امسا
 عد لا و لو طاهر او میراث اللقیط و دینہ ان قبل لیب المال ان لو یکین له
 وارث کعید القسط لانه مسلم لا وارث له مکان مالہ و دینہ لیس المال
 فان کام له راحة فلها الریح والساقی لیس المال وان کام
 لقطه لهما روح فله النصف والما فی لیس المال وان کان له سب
 او دور حو کسب سب او ان سب احد جمع المال لان الر د و د الر رحه
 مقدم علی سب المال ویجوز الامام فی حدین احد الذین و القضا
 وان قطع طر به حد السطر بلو عه و ر سده الا ان یکون فعد امیلم
 الا امام العفو علی ماسق علیہ مہ وان ادعی اللقیط احد ابنه ولذا
 و کان کوبه مہ من ذکر ادا فی الحق نه وان کان مینا و سب نسبه
 دار نه مہ وان ادعا لا اما ن فاکرم مقدم من له مہ وان لو تک ادرها
 عرض علی العامة فان الجمعه و احد الجمعه وان الجمعه بالجمیع
 لجمعه و میل نخرج وان ادعا الاقر من واحد و استکل امره علی القاء
 صاع نسبه و یکفی فی ذلك فائ واحد و هو کا الحاکم سکی صرح حذرة
 و فی حکم الحاکم حکما لم یسعن بحالہ حدیه له و حد لک الو الحقه
 و واحد بحر عارب فالجمعه بینه لا یلحق بغيره وان اقر امره نسبه الله و لک حکم له و
 بول العائف و سراط ان یکون العائف مکلفا ذکر احد لآخر امحر ماسی الاصله

کتاب اللقطة

من وحد لقطه لمعرف غول صر و د کاه ها و عدد ها فان جامع صاحبها
دعها الله والا عرب بها حولا و تحر له هو ميمها و لوسه ميمه و يمين مع
محيي صاحبها و لقطه مکه اسد در نما من غيرها را ناس با س قمع اللقطه
بالسي المحييز كالعصا و السوط و احل و الدار هم و نحوها حد السع نف
ثلاثا في ثلثة ايام و و حد سه ل ماعلي ديوار في السون فقال النبي صلعم
عمره لا يافعل بلع عدد احد اعرفه فقال كذا ان صار السبي الحور
ما ولا كمره و ممره و دال كمره و سيف و طوه حلواء فلا يجب السعف به
في يوم اكله في الحال و يلقط صاله الد و اب كمال السر و العلم الال
و تحور العاطل يسر كمال في ان يحد هار بها قال في المراح و الحوان
مسمع من صغار الساع نوعة او عدد او طير ان و حد عماره و لقا من
العاطه للملك و ان و حد نمر به و الاصح حوار العاطه للملك و لا يسمع
مها كسالا يحور العاطه في العره و المماره - لافر و عدد في حقيقه نبي ار
يكون نيمه او غيره و احلوا في ان الاصل بل رب اللقطه ا حد ها
فقال احمد تركها فصل و عن الحقيقه و اما ان الاخذ الفصل و البرك
افصل و عن الساتني و لان ا حد هما و حوب الا حد و الساتي هو فصل
فلو ا حد هان و دها الى مكانها قال ابو جعفر ا د ا دها ليرد ها الى
صاحبها فلا ضمان و الاصل و قال الشافعي و احمد نمر بكل حال الا ان يكل

ردها الى موضعها من الامام او نائبه فلا تصح بها وقال مالك ان احدا
 سبها لم يحط بحرمها فمن رآه احدها من دون ابن ابي عمير او ركاها
 ولا ضمان عليه ولو وجد ساعيا في بلادها لم يكن نعرها شيء من العمران
 وحرم عليها ذلك الحيار عند مالك في ركاها او اكلها ولا ضمان
 عليه والنعرة كالسقاء وقال التلذذ هو ان يحسها ليرما الرماح و
 حكم النعرة في الحرم وعرة سواء في ذلك ومن لم يسل لا يسل لنعرة
 الحرم بل يجب ركاها ولو احدها استقط نعرها مادام معطى الحرم واد
 من ح سبها اسلم الى العوديس له ان ياحد ها للملك وقالت الحنابلة
 ان النعرة على ملكه اصابه قسم يحرم النعرة وملكه به وقسم لا يحرم النعرة
 على ملكه من نعره وقسم يحرم النعرة وملكه من نعره الاول مالا
 همه ارضا الناس كسوط ورعيه ونحوهما هذا ملكه بالانطاط
 ولا يلزم نعره لكر ان يحد به دفعه له وهو ان كان بابا ما
 والا يكره له شيء ومن تركه داسه تركه ايا من ملكه او ولاية لا ضمان
 والنعرة من عليها ملكها احدها عند مالك في العمران المصنف
 استسنة نحو ما من العروق الناعية الصوال الى ممسح من صغار السباع كالانبل
 والنمر والحمل والبعال والحمر والاهلية والطباء والطيور والبهائم فيحرم
 سوطها ونصم كالنصب ولا يردل الصغار الا ان يرها الامام او نائبه
 ا ردها الى مكانها مادونه ومن كتم شيئا منها اذ اصاب به منه سلف
 لرمه منه من بين يديه سعي من يادونه فله ان يردحل منها اذ اذ

باخرجه لم يصفه حيب لم يحدده التالك كالد هب والقصة والساع
 وما لا يمنع من مصادر الساع كالعدم والعصا والذو الجاحل والاذن
 والذو الجاح والمريض من الامل ونحوها كالصغير بهذه الحور النعاطها
 لمن وثق من نفسه الاثمانه والعدريه على غير غيرها لا تفصل مع ذلك
 ركنها فهدا الله انواع احودها ما العطفه من حيوان مأكول كالغصن
 والسبا والذو الحاحه فيلزمه حيز بلنه اسرار كالحله بنفسه ادسه
 وحفظ منه ادحفظه وسقو عليه من ماله وله الروح ماله على ماله
 ان وحد لا ان نوى الروح وعو لا فلا فان اسلوه كاله ر السله في
 نظر الملتقط حيز التال في ما العطفه ما يحسب ساد لا يستعد كالتقط والحصر
 والقواكه فيلزمه فعل الاصلح من سعه وحفظ منه من سار
 اذن حكمه وصل ان كان يسترا يسعه كماله ويرفع الكبار المحاكم
 او كاله نفسه ما يحفظ ما يحفظ وان استوب السله حيز التال
 ما في المال كالامان والمبايع ويلزمه التعريف في الجميع ورايه اراون
 كل يوم مده اسلوه نحو حاده مده حول وهو غير ما ان مادي عليها
 في الاشوا واناب المساحد من صباغ منه سئ او بقعه او يد كرجسها
 لا غير مقل من صباغ منه ذهب او قصه او ذباير او دراهم او تبا
 ولا تصفها بالانفاق واحرة الماده على الملتقط وادع بها حولا كما ملا
 ولو سرب دخل في ملكه فهو اعلمه مساحا او فخره ادعطه الحرم
 على عطفه الحل مضر بها اما ساء سراط صاها لير بها ادعاء ووصفها

و یحرم نصر و ذمہ برہا بعد التعریف حتی یعرف و عامہا و ذکاء ہا و عفا صہا
و یعرف بذکر ہا و حسہا و صغر ہا و عصبہا و صغر ہا طائر ہا الرم الملقطہ بمعہا
و السماء الملقطہ بعد حول التعریف یکون ملکاً لو اُخذ ہا و ان یلقطہ بعض
من حول التعریف۔ لہم فرط لہ بعض و ان یلقطہ بعد الحول فابہ یصیر
مطہاراً۔ اگر کھار بہا بعد الحول مبیعہ او موقوفہ لہ یکن لہ الا البدل
و من و حدی حیوان بعد اوردن او و عذرہ و لقطہ و اُخذہ یا یلزمہ و عذرہ
و من استعطف من قوم او اسماء و حدی و فوہ او کسہ ملکاً لا یدری من
صوہ نہ و ولا یترأس احد من انفسہا الا سلمہ لہ بعد اسماہ
۱۰۰۔ انت السامی اسما قال فی الدمر خطب و حدی الماء ان وہ
نقطہ و لا یحلال برحدہ و لو مر بہا ساقطہ عن احد لاناس بالسؤل و لا یجوز لہ

کتاب الابق

عواصر ما یحتاج و لا تسئل صلویہ الی ان یرجع الی مولایہ صغر الحدیب
قال لا تخاف حدہ من ان حاف صاعہ و یحرم احدہ لہ نفسہ و من
احد و ان یوی تلویہ و الا فلا فان ادعاہ احرر فعدہ اللہ ار برہ و اسلو
سہ لم یسئل ان ساء و یحلفہ باللہ ما احررہ عن ملکہ فوجہ و ان لم یبرہر
راحد انہ حدیج او ذکر المولے خلاصہ و جلسہ دفع اللہ کفیل
الحمد لله و لہ الحمد لله بارادہ اساعسر در ہما سواء بر دہ من و احل نصو
او ما رسمہ عرب المسافد او عدب و مواکان الرہا و حالہ و سق

ادراس حرويس عاب السيد سل وصول المدد ارام ارا لده ارا لاسية
 لرا ادهما فان انكر المولى ارا ارا عفاوه مدد وحلف الا ان يره الا ارا
 على انا اده ارا على ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا
 علم مكانه وحفظ عنه ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا
 ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا
 ولور عفاوه ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا
 عفاوه ولور ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا
 ارا ولور ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا
 بق عليه عفاوه ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا
 سل ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا

كتاب الفقهاء

من بعد ولم يعلم حارة ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا
 الهلاك كالعقود بين الصغير او مسافر او راكب عظام لاسر ارا
 روحه ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا
 واحار ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا
 من على ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا
 ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا
 ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا
 ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا ارا

والتنازع هو الصبح ما كثر سار ونحوه في هذه الحالة مع ان الاخصار
 بامرأة المفقود اسد من الاخصار امام الله في كل وقت ومكان ما هو من الاول
 فان امره دخل بها التنازع في الرجل ان دخل بها في التنازع ردت عليها
 دفع للصدان الاول وهو الامام مالك رحمه الله وعيل سطل بكاح
 الاول بكل حال وهي الناي - ميل بها الاول بكل حال وقال ابو حنيفة
 سطل العقد نسى وهو الاول وان كان الناي دخل بها وعليه
 محرم السبل وسد منه ورددت الاول وقال حماد بن احمد دخل بها
 التي هي الاول وان دخل بها الاول الحيار بين ان يدفع للصدان
 وباحدها من بين تركها احد الصدقان لدى اصدسها قال ابو السعود
 احد المصميين من الاحراف بعد عن العهسا - لو في حق يذهب
 ما ثبت في اسر الا انفقوا حين اتموا ذلك ما ربه واما المحسن عندنا
 حمل - له عفو ثم يخرج حاكمه - " بالجملة الموعود سمار ١٠
 من انهم حنونة طاهر السلافة للاسرار الخرج للمخارج والنداء
 رطلت العلف اسطر بمة تسعين سنة صد ولد وان قد اسر تسعين سنة
 احمد بن ابي النضر بعد يرد في اسطاره الثاني من انقطع حنونة لعنه
 طاهر في الملاحك كس بعد من اهلكه كس يخرج الى الصا في اذ ان اسود
 سر - راي واحد من سبعة لا يعود اذ في مهلكة لذرب الخراج من
 ان - حال الحرب او عرف سبعة وعشرون وعرف احرار
 سطر من سبعة من صد بعد بعد بسم الله في الحالين فان صد

الناس شرکاء فی الماء والاراد الکلاذ وفضل فی الملمح انصاف ولا يجوز لاحد
 منع الاخر من هذه الاشياء وادامها المستحقون لها وكان الاخر ^{على} الا
 بالانصاف يمسكه الى الكعبين ثم يرسله الى من يحبه ولا يجوز مع فصل الماء
 لجميع به الکلاذ وهو ان سعلت رجل على عن او داد فلا بد من احد يسقي من
 مائه الا بالآخر فانه بعضي ان في سيج الکلاذ للمباح وفضل حر سيج الماء العاصل
 عن حاحه لمن اراد الشرب او سقى الدواب ولا يترصد بدل ما فصل
 عن حاحه لرجل قال محمد انما رجل كاس له ربه فليس له ان يمدح ^{من} فلان
 من انا سنقوم امرنا سفاها ما لم نرد وهو وحده ان منع ذلك
 وللآخر ان يمدح الواسع لرجل في دراب المسلمين في وقت الحاجة ولا يجوز
 راتك لغيره لان فيه نصيبا على الناس واصوارا بهم ولو سب عن
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم سب في حواجر السرکه بل جميع ما
 فيه آثار من الصالحه وقد وقع اجماع من نصروه على حواجرها من يتورع
 وسمها القهرامه على افواج احد هاسرکه العنان وهي ان سرده انت اس
 بالکسري مال يجران فيه ويكون الرمح بينهما او بينهما بحسب ما سفاها
 او معقون عليه ودر وطها ربه الاول ^{ال} يكون اس المال من
 السد من المصروف من الذهب والفضة ولو لم ينفق الحسن فيجوز ان يدفع
 واحد دهم للآخر حصه الثاني ان يكون كل من الناس معلوما بان سرکه
 ان يمدح سفاها تا اجمع عقد السرکه ان عطا قدر ما اكل منها ^{حلقه} من
 المال بصره ان لا يصح على عاتق ولا على مال في الدمه ولا سطر

دلائل کوں اس و السر بکن علیہما۔ لایستطی الاذن فی التصرف الزام
 ان یتطرق الکل واحد مسہما حرمتا معلوما من الریح ولو من صلا
 لمعاد یفجر فی ذلک محدث سواء سرطانک و حد مسہما بحالی مدما
 اذ اقل از کثیر من دفعہ من هذه السر رخصه حرمة المذكورة فی فاسد
 و حیث صدقت السر کہ فالریح علی قدر التالیین فی شرکۃ عیان و ریح لا
 لا علی ما شرط الکل ریح کل واحد مسہما علی صاحب واحد بحرہ نصف عملة
 ریح کل عدد اصحاب فی صحبہ لا اصحاب فی مالہ و لا اہ فالسعدی اذ الشرط
 کالتشرکہ و المصار بہ و الوکالة و الویة و الرهن و الهبة و انصب و
 و کل عدد لارحم یجب الصما فی صحبہ بح الصما فی فاسد
 کسح و احارۃ و نکاح و غیر و لکل من السر بکن او السر کاء اس سح مال
 التشرکہ و ستری و واحد و بعض و یطلب ریحاً یحکم یفعل کل ماض
 حط للسرکہ فاکل السوکانی من اصحاب یا یحور الاشتراک فی السعور و
 التجار اب و یقسم الریح علی ما ارضیا علیہ و المراد یقسم الریح لیسیم
 مساعا و لم یفصل لکما فی دلالتی ریح و یقسم الریح کو احد علیمانہ و نوعین
 یقسم السرکہ التالی من الاول الحصة المصار بہ و سبی حرام انصب
 ریح ان یدفع مالہ الی اخر لیسیم و یقسم الریح مسہما بحسب سعة
 و سر و طما طنة آحاد ہاں بکون اس المال من القدر من المصروف و لا
 یصح التشرکہ و لا المصار بہ سعة و فی الفصہ الی لو یصرف و لا یقسم
 یساکن و لا یفعل و لا یفعل اما بعد یا فصح یفعل اس کما باقہ التالی

ان يكون راس المال معلوماً لولا ان يخصصه المجلس ولا يقول
 بان يقول مبلغ فلان يحضر من المال لئلا يقال له انخرطه وذلك لئلا يحل
 من لا يقتري العامل به من صلاته المجلس حل حصه وقوله صلت محب
 المصارفه والسرايم الثالث ان شرط للعامل حره معلوماً من الربح كماله
 او ربحه او خمسة او سدسه او سبعة او ثمانية فان نفذ شرط من هذه الشرط
 السبعة محقق فاسد لا يكون للعامل في المصارفه العائد له احرقة مثله
 وما حصل من حساب ربح المالك وادعين معه من الربح في المصارفه
 تأخذ على ما أتت في كل سهم اداهه اصد على كل مائه في كل سنة كما
 هو باب السرايم الكبار المحار من ربح ما ربح من المصارفه ولو ربح
 المصارف بان جعل بغير حصره فلا يخفى له انه من ربحه يعمل به رئيس للعامل
 سواء من يعمل على ربح المال بغير ادائه بان يقر جميع السرايم وعين
 على ربح المال

ثم انه لو لم يعلم انه يعمل على ربح المال ان استلزمه بان ربح المال
 من وعين وبيع المصارفه من ربحه ويكون محصور على ربح المال
 وان كان من كل المال ان يبيع كله او ان يبيع في المال
 ربح ربح العامل حصه منه كما يقع للعامل الا شرط فان شرط
 مطلقه واحداً فله حصه مثله من ربحه وان شرطه وان يملك العامل
 حصه من الربح محرز ظهوره في كل الصنفه كالمالك وكما عرفت السرايم
 حصه بظهورها لكن لا يثبت له حصه الا ان ربح من ربح المال

وجبت صحب والمال عرض ورضي ربه احد لا يمتد دد مع العامل حصته
 من الرخ وان لم رض احد العوض على العامل سعة وقص عنه
 لان عليه رد المال باصله احد لا يمتد ددها ونصه والعامل في
 المصارفة امن نصه ونعمته في قدره من المال في قدر الرخ
 وعدمه في الهلاك والخسار ان لم يكن له المال سنة سهم
 بحلاف ما ذكره العامل حتى لو امر عامل بالرخ بعد اذ حيا
 من قوله في ذلك يفعل قول المالك يمينه في قدره ما شرط للعامل
 ولو قال شرط على نصف الرخ وقول المالك بل ثلثه والعول قول المالك
 يمينه الثاني من الاوضاع الخمسة سره الرخوه وهي ان يترك اثنان
 لامل لهما في ربح ما استزانه من الناس في دمه ما يحا هيهما ولا
 شرط لصهره اذكر صف ما استزانه ولا قدره ولا حد السره ولو
 فان احدهما الآخر ما اشترى من سيق مساو والآخر كذلك ^{العقد}
 وتكون الملك لما تترابه محايههما كما شرطوا يكون الرخ سهمهما
 كما شرط من مساو وفاضل والخسار لا على قدر الملك وعلى من ملك
 فيه التلخيص ثلث الوصيعة وعلى من يملك هذه الملك ثلث الوصيعة
 ربح ذلك سواء كان الرخ سهمه اكد لك اوله لكن الرابع من الاوضاع
 ٤ سره سره ان يترك اثنان وهي وعان احدهما ان يتركهما اتملكا
 با ديهما من المباح كالاقتباس والاصطاب والاصطيا ^{سقط} والالا
 وتلخيص عليه ان الحرب والباقي ان يتركهما سفلان في دمه من العمل

کسج و نماز و رجا و صیاعه و دباعه و بطالان باصفه احد هما
 دین میما عمله و لکن طلب آخری و باقی الاخری نظیر احدیها مصوبه
 علیهما الخامس من : تراخ المجهه من : المعارضه و هی ان نعوض
 کل من الترتیل : لى صاحبه سراء و سقاء الذمه و مصاربه و
 و مسافره بالمال و اربابها و صفا : و من الترتیل و هی الجمع بین عدل
 و دعوای و انداز و مد : و تقیم دعوایه و دفع عدا و دفع اسیه کفریه
 و دزد و الله کجرات و در هر محلی : مال لم یمل له عزم من احرار
 و نقل احمد بن محمد : من یسئل : حل المکتب منده
 و یكون له طلب دلای : و بعضه من : و بعضه من : و بعضه من : و بعضه من :
 عزل : حصار و روح : صاع و ثمر : معلوم و وسعاه مال : ماء
 و حراب و طحی و حراب : و در دین : و بعضه من : و بعضه من :
 فصلا من سعیر : و بعضه من : و بعضه من : و بعضه من :
 و نحو : بالطلب او الریح : و بعضه من : و بعضه من : و بعضه من :
 و ما روی الذاریطی عن النبی صلی الله علیه و آله و سلم : و بعضه من :
 الطیار لا تمانی ذلك : و بعضه من : و بعضه من : و بعضه من :
 که هو مکنون المسعوده و کذا : و بعضه من : و بعضه من :
 ای العامل یعطى لرب المال در اهرم معارفه کل متهم و مسد
 ما اعالج کانه من ذر و بعضه من : و بعضه من : و بعضه من :
 صل هذا الفصل السراکه و المصارف و بعضه من : و بعضه من :

الطاهر انه لو لا اقل من ان يكون هذا الرخ الذي حصل بمثل ملكة التبرك
 او المصادر مالا شتعا واهل عصر واحد لم يهدوا طبعهم ينشر كون
 في السوق والسراياك التجارية والربو وفتن الرخ لانفسهم
 والحي انه لا بد منه في هذا الزمان لان الاملاات الدولة الكثرة والمجابه
 لا تمتي لزمه ولا تعطي احد ملاحظه اللذاه الان الرخ المعين فان لم
 نعده سبها له وسطل حكمه الا سلام بمصطر لا محاله لا حد
 فذبح الرخ المعين كاشه الممارين والاثواب ولعل ادراك المحرم الحرام
 مرياسه وما سار سقى لها الملا من من العود اعاق الرمن السالف والمسلو
 حكاير الاتحاحون الى امال تلك الاموال الخطيرة لان حرمه كاسب
 بالسيوف والرماح والسهام امانه مساعد احد ع الحرب الاب حرة
 سقى لا شتعا لها بدل الاموال الخطيرة وودعه في السرع ان الصواب
 نسخ المحذورات فاداحاب حكومة الاسلام وقال الحكومة لاسلامه
 خمسة العدد وولم حصل لها مال الا بالرخ المعين فيجوز لها ان ياخذ ذلك
 المال من السوق او من الاملاك التجارية بالرخ المعين وكن ذلك
 اذا وقع لاحد ضرورة سنددية وحاب صياح الاموال لعدد الاما
 يجوز ان يد حله في السوق والاسرا حاب التجارية وشروط درهم
 مساعاة من الرخ سعادا كان اصحاب السوق والاسرا حاب
 كهار الملك وما ساقا ان احد الرخ المعين هو حاف من احدة
 من المسلمين بل ذلك يجوز بعض اصحاب اسراء السك لو كان

يحصل الرجح منه مسمى على كل ستة أسهم والمخ اند مال المسند
 من لم يكن له صورة ولا يحمل له أحد المال بهذا البطي وثالث
 الكلمات وان كانت تمثيل على أذان بعض المعاصرين من احواسا
 ولكن لو عرفوا مصالح الدول والبولسيكية لا تفقوا سا فيما ذكره الله للروح
 الصواب وتقع مع واجار به صياح ادع وذا به مذة اخرى معلوم من رغبة
 اى ربح المتاع وعرض من سهم الله ونصيح مع دانه او غل او حوفا
 كبد وامة وطير من يعوم بها مذة معلومة كسدة وعفا اخرى
 اى من غير الكرخ وسد من والماو الحاصل منه ملك لهما كانه بقاء
 ملكهما ولا يجوز ان كان عرض من المماو كالزور والنسل والصوب
 والعسل وللعامل في هذه الصورة اخرى مسألة فالسيد من
 احواسا ان هذه الاسامي الى ونصب في كسب العروغ لاجواع من التملك
 كالمفاوضة والعبان والروحة والاندان لم يكن اسما سرعية ولا عوي
 بل اصطلاحات حادثة محدثة ولا مانع للرحل ان يحلطا مالهما
 ومخر انما هو معنى المفاوضة المصطلح عليها لان لملك ان يصوب
 في ملكه كيف يشاء ما لم يرتلزم ذلك التصرف بغير مبادر والتبرع
 محرمه واسراط استواء الما ليس وكونها بعدا واستراط العقد بهذا
 له يرد ما يدل على اعسار لا بل محرم العاصي بحق الما ليس والاختار دها
 كالم وكذا لا مانع من ان يتبرع الرحلان في سراء يتي بحيث
 يكون لكل واحد منهما نصيب منه فلهذا نصيبه من الحق كما هو

معنی سرکہ العباس اصطلاحاً و مذکبات ہر وہ سرکہ تاسعہ فی ایام التبر
 و دخل فیہا جماعہ من الصواۃ نکاحاً و یترکون سے سرکہ سنی من الاسام
 و مذفع کل واحد منہم صدام و سہ و سولی التبر اء احدہما او کلا
 و اما السراط الععد و الخلط فلم یرد ما بدل علی اعتبارہ و كذلك
 لاناس ان یوکل احد الر حلیں الآخر ان یسندین لہ ملا و یخرج یدہ
 و یترک کاف الر ح کا ہو معی شرکہ الوجہ اصطلاحاً و لکن لا وجہ ملا کر
 من التبر و ذکرت لاناس بان یوکل احد الر حلیں الآخر
 ان یعل عمدہ علا اسو حر علیہ کا ہو معی شرکہ الانداس اصطلاحاً
 و لا معی کاسراط سر و ط فی ذلک البھی بالخطہ و اذا ساجر التبر کاء
 فی عرض الطریقی کاں سبعة ادرع و لا یجمل لاحد ان یجمع حارہ من
 ان یسرحسہ فی حدارہ و من صار سرکہ کاں الاقام عقوبہ ہلغ شہر
 البیج دارہ **فروع متعلقہ** من اسام التبر کہ سرکہ
 و ہی ان ثلاث اسام فصاعداً اعتباراً لا تار و ابیج او ہمد او عذرہا
 او حفظ الکوب ہشہ الر ع فی دارہما و کل من سرکہ الملائک
 احنی فی مال صاحبہ و ضم لہ بیج حصہ ولو من غیر سرکہ بلا ادب
 اکثہ صورت الخلط و الاصل اء اما فی حیل للمول و لا یصح سیدہ لان شرکہ
 حو السعدہ و لو کاتب الدار مشترکہ ہیں ر حلیں ماع احدہما نسا
 معنہ او حصہ من سبب معنی فلا خراں سطل البیج اما لو باع حصہ
 من عذرہ من حار و لو کاتب الدار مشترکہ ہیں ر حلیں ماع احدہما

نيباً محبداً نصيبه من سب معين فالآخر ان يطل السبع اما لو باع حصنه
 من عرقيين حار ولو كانت الدار مشتركة بين رحلين باع احدهما
 نصيبه من الساء دون الارض من له يجر اما لو باع الارض حار وفي العاوى
 شجرة بين قوم باع احدهم نصيبه متشاعاً - الشجرة ^{وطعها} ولا اسهموا ان
 حتى لا يصير المسرى والسرى سقاء القطع حار للشرى ان يقطع كما يظن
 في السهم صر هذا في الشجرة التي يكون القطع بينهما معصوداً كالمساح
 والاشوس اما الشجرة المتفرقة بحكمها غير في الوال باع نصيبه من
 الشجرة بلا ارض بلا ارض سريكة ان اوان قطعها حار السبع لانه لا يتصور
 المشتري بانقسمه وان لم يملح مسد لسير ولا بها ولو باع ما هو بلا ارض
 على انه سريكة للشرى السائر فالبيع فانه انما الاسماع بالشيء المشتري
 عند سريكة على سب واحد وارضه سبيع الكل ان كانت الارض
 سبعة الاربع والا لا يخالف الدانة وعوها فلا يترك دانه مشتركة الا
 باذن سريكة ولا يلبس التوب المشترك الا باذن سريكة اما الحادس ^{حد}
 من حد متفرق ومن سريكة وما لم يورس سريكة ونحو ذلك ما لا يعد با ما ساهما كذا سريكة
 سكن في سها سريكة وفي بعض الآخر احرار او اصحاب ذلك او كعدس سريكين
 سجد من احدهما بعد او الآخر احر او كذا سريكين سريكين رك احدهما على
 احدهما او الآخر على الآخر او من سريكين ليس احدهما احدهما الآخر
 الآخر حلاً بالانصاف في الاجير ولو اصابه الى محل او سريكين باحد
 احدهما من هلس حاب وسريكة من حاب احر او في سالا ان باحد ^{سها} احدهما
 ليس صريح ولا لآخر ليس احر له يجر ولو سكن احدهم سريكين دار

مستدركه منه الآخر ولا يلزم عليه الكراء بشرطه وان لم يشر بكونه
 ان يطلبه بانه يسكنها بمثل الاول لكنه ان طلب في المستقبل ان
 يهاجر من بيته فله ان يتركها ولو كان الكراء من أجل السكن فله ان يتركها
 احد اشترى بئرا ولو كانا بئرا فله ان يتركها ولو كانا بئرا فله ان يتركها
 ان يترك مال من بئره فله ان يتركها ولو كانا بئرا فله ان يتركها
 كل نصيب صاحبه ونفاضا اذ رجح بالمر باده وان اوصاها ما كان الصاحب
 على الباقي ان علم باده صاحبه الا ان كانا بئرا فله ان يتركها
 اذ ادفع للمقيد بعد اداء الآخر بمسيرة ولو اشترى احد البئرا بمسيرة
 بادن الآخر ليطاها حتى له ملائحة وللمائع احد كل مسيرته واستمرى عدل
 متلاذول له امر اسركى منه فقال سلب مع له من له رولر و
 نصف المير ولو قال اسركى فيه فقال نعم بمر له امر وقال من له
 واجب عرفان كان العاقل حائلا مستاركة اقول فله ان يتركها ولو
 تعلم بانه نصه ويخرج العمد من ملك الاول ولو قال لا احد ما شرب
 اليوم من انواع الخمارة فهو منى سلك فقال نعم حار وروى من ملكه
 من خلاصة عمله احد من فله كل الآخر ولا يملك الآخر من دال الاحصاء لا يملك الآخر
 ولا يملك الآخر من القول بكونه من بئره ان كان فله المال وعلى الباقي المسد
 ولو عرض الورثة على المعاوضة لم يملك حتى يرضوا به كل من مع الخي في حصة الميراث
 لو رضوا على الارث والخي على المعاوضة نصي له بمصعده ولو رضوا
 احد السر بئرا في السلك والآخر في السلك واراد الصخرة وقال دو الميراث

استقرص العاقل قول له ان كان المال في يد يهودي واكر ما ما عوا
 مرته ودهو لا تجد هم اصحطه دسه في التراب ولم يجد حلف
 فقط ولا حمان عليه لانه كان ياميا ولودع لآخر مالا اقرصه نصم
 وبعده السر كه في الكل فشرى امتعة مطاب ^{ان ما اقرصه}
 ان لم يصير له ^{انما} نافع بغيره الوف لا فاسري ولو سبهما لما
 في دانه في الطريق سقطت ^{انما} فاشري احدهما فبقي الاخر هو ما في
 المباح او فقصه ربح محصيه ولو كانت الدانة متسركه فقال السطار
 لا تجد من كسها وكواها المحاصر فانت الدانة لم يضمن ولو كان الدار
 مسركه فسكن يربا احدهما وحربا ان حربت بالسكني صم
 طاحوتش والاحدهما الصاحبه عمرها فقال هذا العماره فكيف لا ادر
 همارتك عمرها لم يربح ولو انفق على عهد متسرك او ادى حراج كرام
 متسرك ربح على شريكه ما انفق حلالا ولا حراما ولا يجر الشريك
 على العماره الا اذا تصور سر كها سر يك آخر ولو ملك الصمعه لكرى بغير
 دمره فباعه ويورد ولا يوسعيه مصمعه وحائطه لا تقسم اساسه
 وحمام وحان وطاحون فان كان الحائط يحقل الصمعه وسى كل واحد
 في نصبه السيرة لم يجر ولا احب ودك في كل مالا تقسم ولو
 ربح بلا ادس سر كه قد فع له شر كه نصف الدار ليكون الرديع
 سرها مثل الباب لم يجر ودع يماروا ان اراد فله تقاسمه
 مفعله من نصبه ونعمي الرابع بعضا الارض بالفلح والدار يست

ادا نمودن و بستی از حد و عمارت و ان احمل القصد الاخر و قسم و انست
 تحت احرار و انست سر و نصف ما انست و عمارتها و لوازم سربك
 الاخر بلا اذن سربك حاصر و معاذ الحائط و الاصل و العقار حاصر
 السربك و لوازم حصه من حرم و اساعرها الا حصي تحتها و القرم و كان
 البيع بلا اذن السربك و ان ساء و اعمد التريك اذ للثري ان سلام اليه
 السبع و الاصله النافع و الاخر كل سربك حصه من الحمام الاخر و ان
 واحد منهما المساحه في عمارتها و ما فيها من الاخر و ان التريك الاخر
 ولو حصل الاب و انش بالخر و ما لا ذله كن عند عمار مال من مل
 و المال كله للاب ان كان له من في عياله و كذلك في الررحان
 يكون للمال كله للروح نعم ان كان حرقه الروح و عياله الروح يكون لها
 ما اكتسب من مال و لو كان له حلق من على اخر من صب و احد
 يكون مسركا من هما و ان استوى احد منهما استأفا الاخر يكون مستاركا
 فيما استوى و لو كان من سبب مملعين فليس مسركا و استوا لا
 احد هما لا شتر ان فيه الاخر - تحمل مسركا من اسين تحمل عليه احد هما
 سقط في الطريق فخره ان كان تحت رحي حانه من و الا لا وخره
 عرقه نصيب مطلقا و لو كان الطعام مسركا اذ الد ر ا هم مسركه
 فانفق منه السربك الحاصر بعد حصه طامس و لو سكن السربك ان
 و ان لا بعد احد هما ان مع الاخر من الصعود على السطح و لو ان احد من الورنه
 الذركه السركه و انج بالخر و لو مال لاخر و ان من القديم على اخره بالخر و ان سرك نصان بالخر

ان ما سربك
 مملكتها
 ۱۸۳

وارجح المرح ككله للمسمع من وليس للمعرض سئ منه لانه ما بعد
 بعد مضاربة واما المرحه وكل من حده فهو دون المضارب
 امن في مال المضاربة فان هلك ولا حيا عليه ولا حساب والوا من
 حل الضمان ان تعرضه المال الا اذا ربحها استوفى بعد شراكه من المال وهو
 واما المرحه على ان يملأ المرح سيرها فيملح المسمع من فقط ان هلك
 المعرض عليه وقالوا ان المضاربة اذا ربح او ادخل حصل مع العمل
 وشراكه ان يرح وعصب ان حالف وان امار رب المال في شراكة
 با مائة ان صدد ولا ربح للمضارب سجد ثم شراكه اخر ما ^{مطلعا} حمله
 ربح اولا ولا تواد على الشروط الا ان يرضى احد واليدم مضاربة ^{سجد}
 فلا يملكه اذا عمل والمضاربة لو اسرقت لاصحابها انساب المصحف لانه امن
 ودفع المال الى اخر مع شرا المرح ككله للمالك بصاعه ومع شرطه ليعمل
 من ولو ادخل المضارب سادها فانول لرب المال ونعكسه للمضارب
 واهل با العول المذبحي الصحيح في الجعور لا ادا ان رب المال شرط
 ان يدار المرح الا عشرة وقال المضارب التلت والعول لرب المال
 ولو فيه سادها لانه يملك ما لا يدعيها للمضارب وميل العول فيه
 للمضارب لانه مدح للمصحف يملك المضارب في المضاربة المطلعة
 التي لو بعد مكان او زمان ورجح السع ولو باسدا بعد سنة معا^ة
 والسرا والتوكيل بهما السع تزدح او الاتصاح ولو لرب المال
 ولا يفسد به المضاربة ويملك الا ربح والره والاربع والارحاة

والاشتمار ولا حيل، النفس مطلقا طوا سحر ارضاصا وليس رعبها
 اذ نزع سحرها سحر لا يملك التصار به والسركة والمخلط مال نفسه الا بآداب
 اذ قول رب المال اعمل برائك ولا افرأص ولا استبدانة وان حصل
 ذلك فالوصف للمالك عليهما فملكهما وان اسدا ان كاس شركة
 ووجه وجيش لاواشترى مال التصار به توا وقهر بالماء او حمل ماله
 وودد مل له ذلك فهو مطوع لانه لا يملك الاستدانة بهذا القالة
 ولو قهر بالاستحكمة كصنع كما الوصوه احر فتريك ما اراد الصنع وكل
 في اعمل برائك كالمخلط وكان له حصه معه صفه ان سيج
 وحصه التوب اسبح في ماله او لو لم يعل اعمل برائك لم يكن شركا
 بل عاصا ولو صفه اسود فذلك ومثل ان السواد بعض فلا بد حل
 في اعمل برائك ولا يملك التصار به عاود بل او ساعه او دم او
 عيه المالك فان فعل من وكان ذلك الشراء له وكذلك
 لا يملك روح من ماله او لا شراء من هو على رب المال بقرانه
 اذ بين محلات الوكيل بالشراء عند عدم القرينة المفسدة
 للوكاله وكذلك لا يملك شراء من يبيع على المصارف اذ كان
 في المال ربح فان حصل وقع الشراء لنفسه وان لم يكن ربح صح للمزارعه
 ما ظهر الربح بزيادة قيمته عند الشراء على حظه ولم يصب نصيب
 المالك لنفسه لا بصعده وسق العمل المعنى في هذه نصيب رب المال
 ولا واشترى لسريك من يبيع على شريكه او انا او الوصي من يبيع

على الصبر بعد على العاقب والمادون اذا تروى من حق على الحق على صبح
 وحتى عليه ان لو يكن مستقر بالدين والا لا دوحا مع صبار
 الف بالنصف ما شرب في امة قد ردت دلل اسماء باله قد عاين رسول الله
 رحمه وخرج العاد خمس مائه بعد دعوه دعوى وسقى لرب المال
 في الالف ورده ان شاء للمالك او اصفه ان شاء ولرب المال بعد
 ثلثه الفه من الولد خمس للذي في ولو مصر (لا طهوان عليك) نصف
 قمتها وحمل على انه قد وجهت استقرها على منه ولو صارت منها
 العاد نصف صبار ام ولد للصبار ومن للمالك العاد ربه لو تولى
 ولو مصر (لا تشاؤه عليها) ام الولد لا تسقى **فصل** في الصبار
 في صبار صبار الصبار ملاذى المالك لو يمس بالذبح ماله
 عمل المالك في ربح او لا فان صانع صل العمل فلا ضمان وكذا الوعص
 من التام واما الضمان على العاصب فخط واما استهلاكه التام
 او دهمه والضمان عليه حاصه فان عمل خير رب المال ان شاء
 ومن الاول راس ماله وان شاء من التام فان ادن ودفع ^{لها}
 وقد قيل ما روى الله مسا نصان فلي ذلك النصف ^{من} والا فلي السد
 التام وللماي التام ولو قيل ما روى الله كاف الخطا
 فلي التام لمسه والتام في بين الاول والمالك ضمان مثله ما ربح
 من سيئ او ما كان لك فيه من ربح ولو قال له ما ربح من
 نصبان ودفع بالنصف فلي التام في النصف وسواء فيما ربح ولو قيل

ما روى الله في نصفه او ما كان من نصل الله مسا نصف
 ورجع النصف للمالك النصف والباقي كذلك ولا يسق الا لاول
 ولو شرط المالك في نفسه ضمن الا لاول للناسي سد سارا شرط للمالك
 ثلثه ولعد المالك ثلثه على ان يعمل معه وشرط له نفسه بالثمن
 صحيح ولو عقد هالكا دون مع احق وشرط عمل موكل له نعم ان امكن
 عليه درس والا فهو اشتراط عمل رب المال مع المصارف مقصد وكل
 اشتراط عمل للمصارف مع مصاريفها وعمل رب المال مع التماسه ولو
 شرط بعض الرخ للمساكين او للجهات في الربا لم يصح الشرط ويكون
 لرب المال ولو شرط البعض لمن شاء للمصارف فان شاء كان له ان يشرط
 للمال صح الشرط والا فلا سطل المصارف به فهو احد هما ورب المالك
 من اياها فان علا لحدوده مسلما والمصارف على حالها بخلاف الوكيل ولو اذن
 المصارف في حالها فان عاب اذ فعل او لم يفعل اذ اراد ان يجره وحكم
 طاعة بطلت ولو اراد المالك قطع مصروفه موقوف وسعر حر له ان
 علمه والا لم يعمل فان علمه العمل والمال عروص باعرا تولا مصروفه
 في مساهلاته المالك صحها في هذه الحالة بخلاف احد السرايكن
 اذ اقيم الشريك وماله المصروفه صحها في المالك ديون ورجح يجر المصارف
 على امضاء الديون والا لا حصر في ثمنه ان يوكّل المالك عليه بالوكيل
 بالبيع والمستصحب كالمصارف وما هلك من مال المصارف يصرف الى
 الرخ فان اراد المالك على الرخ لم يصح وان قسم الرخ وتعب المصارف

ثم هلك المال او نقصه مراد الرخ لياخذ المالك راس المال وما فصل
 فهو بينهما وان نقص لم ينقص وان فسخ الرخ وصحت المصاربه ثم
 عقد اها فبذلك المال لم يرد او ذهب المصاربه لا يفسد به مع كل
 المال او نقصه الى المالك فصاعده لا مصاربه وان احدثه بغير امر
 المصاربه وباع واستوى بطلب ان كان راس المال بقدا
 وان صار عرضا او اذ اسافر فطعامه وشرائه وكسوته وركوبه وكل ما
 يحتاجه عاده في مالها وان عمل في المصارفه في ماله وياخذ
 المالك ودرهما نفقه المصاربه من راس المال ان كان قد ربح
 وان اسلوبه لا فصل سيئ اسمها وان لم يظهر ربح ولا يسيئ عليه وان
 باع المصاع مراجه حسب ما يقع على المصاع من الجلال واحسنها
 والمصار والمصاع رجوع ما اعند حقه ويقول المصاع قائم على كذا وكذا
 نصم الى راس المال ما يوجب زياده فيه جميعه او حكما او اعتداء العا
 لهما نفقه على نفسه مصاربه بالصف سرى بالعقار او باعه
 بالعين وسرى بها احد اقصا على يد لا يمل بعد هما المانع العبد
 عزم المصاربه ربحها والمالك الباقي ويصرف ربح العبد ملكا للمصا
 ربح حارس المصاربه ومال المصاربه امانه - بينهما باب وادامه لها
 ورأس المال العاق وحمايتها ولكن رابع على العبد ولو بيع نصعه بها
 خصمها ثلثه الا ان الرخ منها سيرها لو سرى من ربح المال بالعين
 عند اسراة نصعه رابع نصعه ولو سرى بالعقار نصعه العاق

فصل العشر في حلا خطا من المصارف على المالك ورعه على
 المصارف والعقد يخدم المالك ثلثة ايام والمصارف يوم
 استوى بالمعاهد ما عدا ذلك من قبل العقد لم يصح
 بل دفع المالك العاخر من بعد وتدراس المال جميع ما دفع العاقل
 دفع الى القادر بحث العاقل والى المالك عدعت العين والقول
 للمصارف ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح والقول
 لم يرب المال في عقد الربح وانتهما وام السنة فعيل ولا امل
 والسنة يرب المال في دعواه الربا في راس المال في السنة الصا
 في دعواه الربا في ربح معه الف فعيل هي مصارفة الصنف
 وقد ربح العاقل المالك هي صاعدة القول للمالك وكذا القول المصارف
 هي حرص وقال رب المال هي مصاعده او دفعه او مصارفة والقول لرب
 المال والسنة به المصارف واما الواد في المالك العرض والمصارف
 المصارفة والقول للمصارف وان افاضه رب المال اولى كما انها اكثر
 اما واما الاختلاف في النوع ما ان في المصارف العموم والاختلاف
 وادعى المالك الخصوص بالقول للمصارف بمسكه بالاصل ولو ادعى
 كل نوعا والقول للمالك و ' شذلا - يارب ولو وصى لسات فهو
 بالمتاحرة والامنية لذلك - لو - مع - مال الصبي الى نفسه مصار
 حار بشرط ان لا يجعل لنفسه من الربح اكثر مما يسله ثمانية ولو مات
 المصارف ولم يوجد مال المصارفة فيها خلف عا دية يرب تركه

ذكر الورع والستور لا تهم صاروا الصمير مستهلكين ولودع المصار
 تيناً للعاشرة لك سده من دميل لا تهم وصعد الوصي ولو لم
 ماله ما فعل بالاسم له حتى احدث ما كنت براو اذ المالك مع
 فان في المال لم يحضر على سده الا ان حول المالك اعطيت براساً
 وحصلت من الرخ بمقدار المالك على حول ذلك وفي التورم وعنه
 الفاصلة هذه ونصها مصرية فهلك بعض حصص الله لعلها
 لم يصح كونه مساحاً واليحيى انه لا حواص مطلقاً **كتاب الوفاء**
 هو حسن ملك الشيء للوافد اذ الله تعالى والصدور السبعة كالآل كما
 حسن حاله الا ابراعه واعداده في سبل الله والما في كما دفع
 ابرصا بغير علم ان لا ساع ولا خوف ولا عورات في العفراء ودرى العرف
 والراف والصيف واس السبل لا حواص على من ولها ما اكملها العرف
 قطع غير ممول للوافد ان جعل علاقه لافى مصر فسام ما يرد يد
 منه من دونه متلاً على اطعام نوب من الحوانات المحتومة لقوله طالة
 في كاد رطبة احر و مثل هذا الوفاء على من يحرج العدا به او العدى
 من السجين او دمع ما ودى السليل في طريقهم ليقول عليه اياكم
 العرف والوافد ان جعل نفسه في رفته كسائر السليل ولا يحرج رفته
 على الا ذلاد المكن منه حره او حواص منها المكن او رفته كره رفته
 كره ودر منه ودر ما يهم او دفع عليهم طرده في المال في رفته
 من ملك الوفاء اما اذا حلف فيه رفته في رفته من يذره على من

هذا
 هو
 ما
 في
 المتن

فطلب علوم الدين او تمسك بالسلاح النعوى او دخل فيه به سائله
 و المساكين او جعل احره له - يصح بالانفاق قال لا يصح كالم الوعد
 يكون احره على وجهه لا مقطوع وقال مالك واهن لو وعف على وم ولم يبدل
 احره للعقراء و المساكين صح الوقف و والعرض العوم الووف عليهم - في
 العقراء و المساكين ولا يصح الوقف من كان دالا غير مكلف و قيل صح
 الذي و شرطان يكون السبي الووف يجب يسع به مع انفاقه ف يصح
 دفع المأكول و الشراب و يصح دفع المساج و كذلك وقف جميع
 امواله و فيها ما يصح فيه - ما لا يصح فيه يصح فيما يصح منه و يبطل فيما
 لا يصح فيه و ان مال وقف ارصاه من الاصل المملوكه الى يصح تحريكه
 نحو العيين اليه و يصح استأجره - انما و كل لعط يدل عليه و يرد
 بيان المصروف و محصيه بل و قد تنشا لله تعالى له صرته
 كل ما فيه من هذه من العقراء و المساكين و المجاهد و ذات اسراء الله
 و نحوها - عين المصروف تحرك له صرته فيه و الاستعمال اليه
 الفرد اذ اراد المصروف المعين و المخرج الى قصد الواقف - عند
 الصرف الى المماثل من دله لا يبطل الوقف كما اذا وقف على العبد
 في المحل المعين يحوز بقله الى العقراء الواقف و يحل احرار
 في المحل الاول و ان كان صدقه انما هو من هذا المصروف
 حوز الوفا الى و رسته لا يصح الوقف و يعود اليهم و ان المصروف
 بالانفاق في ما لم يادقده عليه انفاقه للوقف استقر اراسه و

من يصلي فيه يجوز نقل عمارته والائنة وادامه عمارته مسجد آخر
 بغيره او لا من خلاف الا وواف على المولى فان لم يكن وبها سعة لغيره كانه
 يعمر ما يمكن منه اما وسيعه عند الحاجة فلا بأس به وان كان محالعا
 لغيره الا ان كان حصص الاخر لنفسه وبعد الوضوء يكون الاخر مشتركاً
 منه وبين آخر ذلك ان اردت ان تباين الساعات المحظية او واحدة كالظلم
 ويحرمها ما يؤمن المخرب والحر حرته ويحرمها فلا يجوز لان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في قوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تسلي دنانير من امة النساء

ابن سبيح السامري المساجد اما نسخ المسجد بعد الحاجة بخلاف
 مسجد الوفاء ليس بجد ولا لانه الوفاء او لا الوفاء او للمولى من جهة بعد ما
 على الحاكم والامام ولا لانه الموقوف عليه بعد ما على ولا لانه الوفاء فان
 لم يكن الوفاء ولا للمولى من ولا الموقوف عليه او لم يكن الموقوف عليه
 صالحا للولاية ولا لانه الامام والحاكم وان طهر المولى عن ايمان ولا امام
 ان سرق الوفاء منه تهراد انا ب وصار عادلا امينا هو ولا لانه الله
 فان عين الامام مؤلفا من غير نوب لا مطلق وليه عوب الامام ويجوز
 للمولى الوفاء للنع والشرام والاحاربه وكل ما كتبه مصلحه المال
 الموقوف في جميع طاعة الصالحين والاحسان والبريط وبعثت العلاب
 اولاني اصلاح الوفاء وما يقصرها مما ينسب الوفاء والوفاء على الوفاء
 له حكم الوفاء ولو صرف احد علاب الوفاء من عباد المولى فهو عاصب
 وعليه الصمان فاد احد المولى منه الصمان مصروبه في مصالح الوفاء

كوصفه لم يرم من الملب الموب لا مسلمة ولولا ربه وان (دفعه) لكنه نسيم
 كالثلثين بين جميع الورى به على السويك ما دام للوروف عليه ما اذا مات
 صار كلها للسل ما اذا العدم السل انصرف الى العفراء فلت صدأ
 كايحور الوقت المصار لعص الورقة فالوقت على الوارات دون اخر باطل
 عندنا الا ان يقع على جميع الورى به (أد بوله) وفيها في حالي وبعد واني
 مؤيدا فانه حائر لكن عندنا بحدثة ما دام حيا هو يد بالصدق بالعله فكله
 الوام وله الروح وع ولولا لم يرجح حي مات حار من الثلث اطلب هذا الوقت
 لا يرم عندنا ولا يصح له الروح وع ولولا ما راض عنا كان او فعدا وانه قال
 صاحبنا الى حبيبه وحله الصوي (ولا يتم اوف حي نقص) دام المرفسل
 المولى لان مسلم كل شئ مما لم يده في المسجد بالافراد وفي ما لا يصب
 المتولي ونسلمه بالاداء فاما عندنا فلا تسترط لتقام الوقت في المسجد اراة
 بل يلقى محرومه الواصف انه في الله مسجد انا داوى هذا اوضح به في الوقت
 وحده الت لا تسترط السليم الى المولى فليحفظ (أد بوله) ولا يجوز وقف
 مستاع بغيره فاما عندنا فيحور وقف المسامع كما قدم وهو قول ابي يوسف فكل ذلك
 وقف مسامع من حصل بالغيره فانه محذور الا ان كان (سعى نحو الوقت) فله في ذلك
 النامد عند ابي يوسف ويسترط عند محمد راسي الكثر الاحكام يقول ابي
 داد ارفد الوقت فته اوسه نطل انما فاد عليه لو وقف على رسل بعد
 علاه موثرا ربه الواصف ربه في حرم في الله امه نصحه الموب ساع لها
 (اي سوا اول ابي يوسف) فاداته الوف ولم يرم لا يملك ولا يملك ولا يملك

ولا يرضى مطلقا شرط الواف الكف الرهن ولو سكته المشتري اذ المرئيه
 سواء ان له وقف او مال صغير لم يمتد احراز للسل ولا ينقسم الوقف من
 الموقوف عليه بل سهاؤن مال يمين والوقوف يعمر المساح اذ اكتم
 القصد بين الواف وسر كنه اياك او الواف الاخر او باطراد ان احل نصف
 جهه ونصفها والا فلا حاجة الى القسمة ولو وقف نصف عقار كله فالحال
 يقسمه مع الواف وبعد موته لورثته ذلك جميعا فالعاقبة الوقف من الملك
 ولهم سبيعه ولا يجوز القسمة بين الموقوف عليها اجمالا لان حكمهم ليس
 العين ومثل عور ولو سكت بعض الموقوف عليهم ولم يحد الاخر موصفا لم يقسم
 فليس له احرار ولا له ان يقول انا اسقطه بعد ما اسقطه لاني انما يكون ذلك حصوه
 واسقطه كله احرارا لعله فلا اذن الاخر لم يمتد احرازه بل هو ودفع على سكتها جماعا لا
 الملك المسترد ولو عدل الا احرار ولا نصيب ملك ونصيب وقف مسخي حكمه في العصب
 ردول ملكه عن المسجد والمصلى بالاقراء ودعوله جعلته مسجد او غيره
 عند ما دعيه الثاني وسرط جعل الصلوة فيه تخافد ومثل يكتفي واحد ولو
 اراد بعض المسجد ومائة احكم من الاول حار ولو كان الثاني من غير
 هل المحلة ومثل ان الثاني من اهل المحلة لم يمتد ذلك والا لا واد جعل
 حب المسجد مراد بالمصالحه حار كحب القديس وكذا ذلك لو جعل لغيرها
 او جعل وقفه ميا او جعل باب المسجد الى طريق وعمله من ملكه ^{الصفحة} ولو
 لا يكون مسجد ادله بعد وورث عنه كما لو جعل وسط دائرة مسجد واذن
 للصلوة فيه حيث لا يكون مسجد الا اذا شرط الطريق ولو لم يشر المسجد

امساك مدر العمار بكل سنة وان لم يحججه الا في وورد السولى وانما على احر
 المثل يصحده وقيل صحت الكل لوروع الاحار له والشعائر الصورية بعد
 العمار استوطها الواقف ام لا امام ويطلب ومدرس ووفاد ومراش
 ومدرس وماطر من رتب وماديل وحصر وماء وصورة وكلوه نقله اليصالة
 لا ماستر وشاهد وشادوحاب وحارس كتب معد يهوى في دوائر الحساب
 ليس يسرى ويقع الاشياء في واب ومن فلا في قال صاحب الدركا يردو
 في بعد يحو اب ومن فلا في وحاده مطار ' ر ر ر المدرس مدرس
 المدرس اما مدرس الجامع فلا لانه لا يعطل اعيتة بحلاف المدرس
 حيث يعطل بالكلية بعد رة وهل باحد احره ايام البطالة كعدد ومصلان
 وسعي المجاهد سطله القاصي واحلوا امرا والاصح ان باحد لانها الاستراحة
 ولو كان الزود در اعمار به على من له السكى ولو معد دامن ماله لاش العلم
 اذ اعزم بالعلم ولم يرد في الاصح هي اما مع العمار عليه بعد الصمالي
 ردفها الواقف ولوا في من له السكى انخر اعيرة عمرها الحاكراى احرها
 الحاكمة او من عيرة عمرها احرها كعمار الواقف ولو يرد في الاصح الا انها
 من له السكى ولا يحجز الا في على العماره ولا تصح احارة من له السكى بل
 يدر لى القاصي تنور رة احدى العمار الى من له السكى رعاية للمعفى
 ولا عماره على من له الاستعلال لانه لا سكى له ولو سكى هل لم رة
 الا حرة الظاهر لانهم الفانىة لا اذا اجمع للعمار ما حدها السولى ليحجزها
 وهو السولى سعى ان يحارة الله لصق على عمارتها ما عليه من الاحرار الله

نصب مولانا ليعمرها ولوسط الواقف عليها له ومؤسستها عليه صها وهل
 يحذر على عمارتها الطاهر بعد وفيل لا قال صاحب المدر ولولم يجد القاصي
 من سائر هالوار ولا خطر في انه عارية بين ان يعمرها او يرد لها ورثة
 الواقف فلب فلو كان هو الوار - حاربه رقي مادي قاسى الهداية
 اماده ين اسند الله اور دمنة للوارث او القراء والصحيح انه سسند وستر
 تمته ودفأ آخر ولا تجردة الى ورثة الواقف وكذلك اذا حارب الوقوف
 ولحقين صالحا للاسراع فانه يبيعه القاصي ويشتري ودفأ آخر مما يصلح
 للاسراع وصرف الحاكم والمولى بقصة او تمه ان بعد راءة عنه الى
 عمارته ان اصاح والا حفظه لاحتاج الا اذا حيف صاحبه مبيعه ريسك
 منه للمجاهد ولا تسم القصة او تمه من مستحق الوقف ولو جعل الباقي تيثا
 من الطريق مسجدا للصحة ولم يصرف للمارس حار كعكسه ومار لكل احد
 ان يرميه حتى الكافر الا الحب والمخلص والدواب ولا يجوز لاجد عنه
 ان يجعل شيئا من المسجد طر بها حتى للامام والحاكم نعم حار لهما مال
 الطريق مسجد او لوصان المسجد على الناس فوجد ارمر ودار رحا
 بحسه ولوكرها وكذلك ان من الواقف محكم القاصي ولو جعل الواقف نفسه
 ولما حار بالاجماع وكذا ولم تسترطها لاجد فلو كان له تقروضه ان كان ولا
 المحاكم - موع من الواقف وجوب كلف من سيرة او عزم او موب او عا حار
 طهر به من كسر حجر وحقه اركان يعرف ماله في الكيماء وان سرت
 بـ عهده ان لا يترعه هـ ولا سلطان لخالصه الحكم الشرع ويسقط

رسائل الصوفاء لمن يرى من الكلاية ولا بد له من واحد من الصفاة والافراء
وان داسلهم فليس لهم لسان الله بهذا الشرط باطل والوافد ارا ان
المولى يعمل كيف سار اى مسا صد ر منه يصدر ولا بد احده احد من
حكام الشريعة فهو ملوك منسفة لا الله ارا بشرط الخلق للشيخ سر رضا
للمسرح جميعه الوو اطل وادى حتى كة من من خذ وقف الساء دون الارض مع
ا رب الارض مملوكه لاهرى وقيل لا تصح اذا كان الارض مملوكه لاهرى اما ارا
كانت الارض مملوكة على ما عين الساء له يصح انها وان الارض لمحمد اخرى
فقد ولا يصح النصفه رسل اس يحيد من وقف الا حتى اربا الارض واحاب
يصح لو كان الارض وقفه ولو كان الوافد رسل بعضا من الساء والعرض في الارض
احد رة ما يحوز رة ووقفه وهل يجوز وقف العين الموهوبة او المسخرة فقال
ا رة بعضيل رهوانه اذا وقف العين للمسخرة فلا تمطل الا احار الا
ر بعض مودة الاحار او ما احد من العائدين يصرف في بعضا
ر رة رة من الارض او ما احد من الارض ملكا حتى يملك الارض
اخر ملك ما ملك له ما ملك للشيخ الارض وسطل الوقف
ا كان الارض حيا يجره العاصي لملكه ان كان موسرا ان كان محسرا
ا رة وقف في الترابه لا يجوز وقف الساء في الارض عارية او احارة اى
سعترونا سائر ا ما حكموا لاهرى في الارض المحسرة حتى للمسرة حوت رة
ا رة وقف ما في صاحبه ان سائر الارض من امر التل ان العماره ارب
سعترونا ما اعطى صاحب الخاوة اس رة العماره وروى لاهرى لاهرى

في يد لا بد لك الاخر الذي هو راس به دمية لو زبد عليه ان احار به متاهل
 نفع صدى راس الشهير تهران حور نفع الساع له بر نفع وان لم يضرب نفع او
 بملكه العنبر صا المستاحر وان لم يرض سفي الى ان يحصل ملكه نقي لو احار به
 مسامحه او مدة طويلة الطاهر انه لا فصل الريا دة دفع للصورة عليه ولا صور
 على الودع لان الريا دة انما كانت بسبب الساء لا لمزادة في نفس الامر من
 واما وقف الاقطاع على السهم لا يجوز الا اذا كانت الامر من موافق او ملكا لا
 وانقطعها ر حلالا واعلاد فاف الامر ان يعصى انما هو اقطاع محمولها
 متسرا في صورة من وكل سب المال ملك في بلاد بعض الامرا في مملكتك
 ملكا لا واحد المحكوم من صاحبه شيئا بعد ان يحور دفعه بلا خلاف اما الامرا
 الخراجية فان كانت مملوكة الى الكرم واعطاها لرجل بالاقطاع من هذا الاقطاع
 في بلادنا بسبب محاد ثما العاص الامر من وهو يحصل للمبايع في كل سنة بعد
 اداء الخراج الى الحكومة بعد النصارى يحور دفعه اما الامرا في اعطاه الحاكم
 من سب المال على وجه الشاهرية اي الوطيفة ولا يحور دفعها لانه لم يملكها
 واما مملوكي صاحبها محمول اسرها من سب المال حاروتها ولو وقف السلطان
 اراد في سبب المال جميع الوقف ولا تعدر من نعمة من السلاطين على
 نفسه وسبل هذا فيما اذا نفع عبودية لا يمانع صلحا للمساء ملكها
 سبل العقم ورا طلق العاصي مع الوقف غير المسجل لو ارت
 الزرع ، سماع مع حسان حكما سطلان الوقف لعدم تسجله
 سجنه ' عمه الواف او بعضه او رجع عنه ودفعه لجهه اخرى

وحكمه الثاني مثل الحكم لم يردم الأول صح الثاني لو وقع في محل الاحتياط ذلك
 اما عند ما لا يوقف لآلزم في كل حال سواء سجل او لا يصح البيع ولا الرجوع ولو
 حكم القاضي سلطانة محله باطل لا بعد والوقف لآلزم على كل حال ولو اطلق لفظ
 السبع لغيره اي الغير الوارث لا يصح بيعه لا بعد لعل عاد الى ملك الوارث
 وبيع ملك الغير لا يجوز قلت هذا على اصول الاحتياط اما عند ما لا يصح بيعه
 في الحالين كما مر، قل الاحتياط اما لوقف المسجل او انقطع موهبه وارثا ولا
 الوارث انطاله بعد بيع المصالح من استباح هذه الدعوى قلت اذا كان الوقف
 مسجلا اي مسا في دونه انضمام فلا تنك في موهبه ان كان الدون موقوف
 بحسب الواحد فلا يصح دعوى الوارث لا لطلاله ولو كانت الشفعة على الوقف
 لم ادى الرمان ولو سمع مثل هذه الدعوى لا يحرج الى مصادك ويطلب عا
 الاوقات والوقف في موهبه كفه من الملب مع المصداق من حرج من
 اواحار الوارث بعد في الكل ولا ينظر في المرائد على الملت ولو احار
 حار بعد ولا ينظر وقف مراه من مجلس ومن يعين مدون يد من محيط
 بخلاف صحيح ومن المحرمان شرط ولاء يديه من عليه صح وان لم يشرط لوني
 من العاقل من كفايه لا يشرط ولو وقع على غيره فعليه ان يحمله له قلت
 الظاهر عندنا ان من وقف مراه من قضاء الدين لا يصح دفعه ولو كان
 صحيحا ما دلت التصرف اما في المرض مطر من ادلى قصص دسه او لا ثم ما دلت
 يقد منه الوقف ان كان صحيحا وان كان من مصادف قلت ما دلت كما مر، اما
 مد ما لا يحيط لان غير المحيط اذا كان من مصادف حرج فيه الوقف في تلك السنة

بعد الدين بولده ودره والا في كله بولده باعها العاصي ثم طهر مال شريعه
 امر من بدلها وقف المرحوم فاصلة عاروان ماب عن مال بني بدل المرحوم
 فكذا ولا تطل اوقف وسئل ابو السجود عن وقف على اولاديه وهراب من
 الاولون هل يسمع و اجاب لا يسمع للعاصي ان لا يملكه بعد امر ماسل ما
 راوقف على ثلثة رحمه المفقير عاروا لاجد ابو المفقير اذ يستوي فيه التمر يعان
 كرم باط و حار و عار و سفاه و دماطر و مساحد و طواحين و طسب كاحصاح
 اسكن يدك خلاص لا ذوقه و المستحق لم يخرج لغيره اذ مفسد على
 الاقرباء مع الفقراء و اولاد و وقف صحيح و ما به ارحمه من يد و دارته يسلم خلاصه
 حار الوقف ولا تسمع دعوى دارته و من وقف تمرا ابد و العباد ما لا تطل
 راعى شرط الوقف في اجاره فلا يقدر المتولى ان يبدلها
فصل في ايراد العاصي و العاصي اذ اراد منه مصلحة يرد و يحبس ولو اهل اوقاف
 مدتها قبل بطلان الراداة للبولي و قيل يبعد منه مطلقا و بها اي بالسنة
 دعوى في الدار و ملت سيان في الامر من اما الاحارة بطوليه صل اجاره
 سائمه سنة في الاثر احي او الاحارة الدائمية فلا يقدر عليها المتولى اما العاصي
 اذ اراد ان يبرأ من مصلحة اذ ريادة العادة و بقا للمساكين الوقوف لم يردنا
 ان يحرقها و صل كاتبع الاحارة الدائمية مطلقا و فيه كلام سنخ في كتاب
 الاحارة ان سار الله تعالى و هو بحر المثل و لا يجوز بالمثل و لو هو السعي
 لا تقصص ان يسير اذ ادخله ربح فيه الا بالمثل و لو ربح احره بعد العقد
 لا يفسخ العقد للردم الضرر و لو راد احره على احر مثله فكذا احوال الصيغ الى

انحصار هذه الاحكام في رجل ينفذ ما يملكه من مال وصح فله المسمى والمستاجر الاول
 ادلى من غيره اذ اصل الرابحة ولو كانت الرابحة نفسها فلهما الا ان كانت الرابحة قد اوفيت
 لاهلك المستاجر ولا الدار على الوصف الا ان كانت الرابحة قد اوفيت
 الوصف على رجل معين وهل يملك السكنى من يسمى الربع الصحيح لا دليل عليه
 والموقوف اذا اخرج المولى بدون احد المثل لم يملك المستاجر مما كان له من
 منزل صغير بدونه فله بل لم يملك المستاجر مما كان له من ارض فله
 من المولى والى الوصف والى الوصف ان كان له من ارض فله
 في مال الوصف والصغير وفي الاشياء بعد الفسخ ان العاقبة يملك المستاجر
 بالاسماء او المثل وعليه تسليم رد السنين الماضية ولو كان المولى ساهما
 مع ذن له على الربع للعاقبة الا ان كان له من ارض فله
 على ان لا يملك احد السنين في صورة دعوى ودانته ولو كان
 الخاص ما كان له من ارض فله ومن ارضه ارضه او ارضه ارضه
 المستاجر المسمى لا ارضه على الوصف رد ما كان له من ارض فله
 في العاقبة رد ما كان له من ارض فله رد ما كان له من ارض فله
 المثل في العاقبة رد ما كان له من ارض فله رد ما كان له من ارض فله
 سكنى ولا ارض او اسكنه الرابحة لا ارضه على الساكن احد المثل رد غيره معد
 في سنة حل به يعني ساه له الوصف رد ما كان له من ارض فله رد ما كان له من ارض فله
 في رد ما كان له من ارض فله رد ما كان له من ارض فله رد ما كان له من ارض فله
 يملك ما كان له من ارض فله رد ما كان له من ارض فله رد ما كان له من ارض فله

والطلاق والعن وهلاك المصالح والنسب وحدها والشر والافلا
 والطهاره وحرمة المصاهرة والرماع في لو كان الوعد على معينه هل تقبل
 بالذموى فيه ولا ولا قيل ان هو من الله فعل لا لا الا بالذموى ومن فعل
 مطلقا وهو لا يظهر لانه يؤول الى العماء بمعنى شرط الذموى بالشروط لا سيما
 لو كان بالذموى ولم يدع لم يرد مع له شيء من العلة ونصب كماله للمع امر
 ونسب شرط في دعوى الوقف بان الواقف ولو بد ما ومن لا يسيطر عليه الصوري
 ونقل فيه الشهادة على الشهادتين وشهادة السامع الرحال والشهادة تأني
 لا ما من اصله وان صرحوا بالسمع حفظ الادوات القديمة عن الاستعمال
 بخلاف غيره ولا تقبل بالشبهة لا ما من سر انظر ويرجع اليها الى انما انما
 ويحلى الحكومة وهي كافية لا ما من اصل الوقف والشر انظر عليه ما من
 المصروف من اصله ونصب مسجده وكذا انص الزينة ينصب حرمها من
 الكل اي اذا كان وقف بين جماعة وواقع واحد فلو اريد منهم او وكيل
 الذموى على واحد منهم او وكيله وبيل لا ينصب ولا يصح العصاة الا هذا
 في يد الخاصين وهذا اذا كان المصالح ما اذا فلا ولا اشتري المتولى مال الو
 دارا لا يلحق بالمماريل الووده فيجوز بيعها في الاصح ولو مال المودر والا مام
 ولم يسويها وطعمها من الووب سقط كالمأوى وقيل لا يسقط لانه كالآخرة
 ومال في العدة انما يورث بخلاف رزق العاقب وطلب اماني بالذم امر رزق العاقب
 انما يبعد كالآخرة وادامات ولم يسوف وطيمته معطي ما في من وطيمه
 لو رثته وهذا هو العمل به عند جميع الناس والعصاة وان كان عداوة حكمه

صحة كذا في الاستدلال
 بالثابت في داره وطيمه
 صاحب الدار ما لم يكن
 من قضاة داره في حقه
 احد من يهودا فانقل
 منه لا ولا في عينة الدار
 كذا انص الا انما
 للسداد من ست
 الاقدار من كل كذا
 وكذا الايمان والعود
 ورواية الظالمين في الدار
 الصور النظم من طريق
 المسلمين

حكم الادان والتمسكه وقد بينا من قبل ان حالة المسلمين في هذا الموضع ان يقص
 حواجز اسرار الاخرى على هذه الامور لعدم سب المال وعدم وجود الامام الداعي
 للمسمع السريع فلا طين عصا راسعولون في اللذات ودخول النفس وعود
 اموال سب المال ملكا يسهم وحدهم يعرفونها كيف ستادان من احوالهم
 من دونها في الواجبات والكنه من السرايين داخل بالاحتقان من علماء المسلمين
 ومصلحتهم كادان نحو احوالهم والاله والاله راحون ولعل الامام لا يقد
 فلم يسوف الاخرى حتى مات ان اخرها التولي سقط وان اخرها الاجسام
 طلب عند لا تسقط في الحالين ولو اريد الامام العلة وفي الادراك والود
 صل بام السنة لا تسبر منه علة في السنة فصار كالخربة وموت الفاعل
 صل التولي وبحل للامام عليه في السنة لو تغير او كذا الحكم في طلبة العلم في
 المدارس والعتبة المسقطه للعلوم المفصلة للعرض عنته الى ان لا على
 السنة سهو وان لم ير عليها فهي معقوبة معقوبة رطب امامه والعيه ان
 كاتب اذن الحاكم ولا تصير مطلقا وكذا اذن التولي ان احاراة الحاكم لا عطاء الم
 واما ان كاتب لا اذن ولا اطلاق التولي فعينته الى السنة امام مسقط العلوق
 ووجب الحرل ولا يجوز للعقبة ولا للاحق ولا لادرس الاستثناء باختيارهم
 بل ينبغي لصحة الاستثناء احاراة التولي اذ الحاكم واصل بحولهم الاستثناء وتبعها
 السبغ في رساله في هذا اسمها الصبا في حوار الاستثناء وكذا نص التولي
 الى الواجب هو لوصفه ولو جعله وصيا على امر الوفا كان وصيا لكل شيء خلافا
 لانه وسف طلب وهو المحدث اعداها ولو جعله بالنظر لم حل فهو حل الاخرى صا

منه في الحد من الادان
 صل بام التولي بمات
 صل بامه في كتابه دار
 الحرام

كما باطرس ماله محصى ولو وجد كما اوقف في كل مولى وما يرجع اليه من ماله ما استمر
 وبطل المولى من باخر ما يرجع وانه ومن تقدم ما يرجع بعد مع ولا وان كان
 ما يرجعها وحدث استمر كان وطالب اللولمة لا ولى انما اوقف في المديب ان من
 طلب ما الفعل لا يستعمله وهذا ما عدا لا سريعة ههنا من المصالح ما لا يندرك
 الا المسر وطوله النظر لا مولى ههنا التعمد تعاد امام السر وطوله بعد
 صوب الواف ولم ومن الى احد ولا من المصالح الحاكم اذا العاصي لا يمسحى الى
 لانه لا ولاية لمسحى الا موليه كما من وما دام احد يصلح للوليه من امارت
 الواف لا يجعل المولى من الاحساب ولما اراد المولى امامه حرمه مقامه في حاشا
 ان كان القصر من السر طامعا ما صح ولا تلك عرله الا اذا كان الواقي محله الدعوى
 والنزل والامان ومن صح لا يصح وان في مرض حرمه صح وسبق ان يكون المولى والقوى
 الى عرله لا تصاء وان فردا باطرس امضا بالسر طامع من مدعى جعل السيرة من ماله جعل
 اذا ومن السر طامع لا تمسك لى العالج ان ومن الى حرمه من رعدا ر ومن
 موده ولا ما دام القصر له امنا لقيامه مقامه ولو سر طامع سائر امع
 ثم من مدعى للقصر او قرض عنه لم يدره ترمم مصل الى القصر او يجوز للام
 سر الساطر مطلقا لا احد راو عد روكذا يجوز له عزل المدرس والى
 واكمام الدرس ولا هم الواف ولو لم يعمل بالما اقصه العاصي لم يدره القصر
 الزايف امر احد ولو عزل الساطر نفسه ان علم الزايف اذا العاصي صح ولا
 لا ومن لا يجوز عزل الامام والمدرس وانودس الا اذا عاوا الى سبه استمر
 الرقود والصيحه اذكر ما من ملى انه يجوز له عزلهم مطلقا ما عدا ما

بأعها المشتري من آخر مواد في اني كسب وتعلمها اذ قال وقف على علمه بفتح ولا
 المشتري قال الخلف سرسب على صحة الان عوى واذا اطل الد عوى ولا خلف على
 المذبح عليه ولو اقام سنة او حجة سر حجة كسجل الحاكم اذ العاصي قلب سطل
 السبع ويرد التمس على المشتري الاول وهو على الثاني ويلزم اخر المثل منه
 كافي الثلاث واسمى وليس للسري حنيفة بالتمس حالي المسمون اولي من
 العوم مصب الاحكام والودس الا ان عين العوم اصلح من حنيفة الثاني دمج اللف
 قبل وجوب الودس عليه ولو وقف على اذلة رددوا ذلك له اذ على مكار عصابة لسا
 مسجل او مدرسه صح ونصوب العلة الى العقراء الى ان تولد لم يرد اذ يسي
 المسجل ار المدرسه ولو وقف على مدرسه مدرسه مدرسه المدرس مع طلبة
 مدرسي عدها المدرس مدرسي مدرسا نصوب له لا للمعراء واذا وقف
 على اصلاح نهر واستعمله لخراب البلد ولو كلل الامام بقله كاصلاح نهر اخر
 موقوف كاصلاح نهر مملوك وميل نحو الثاني ايضا قال في المدرس انك يرد
 مدرسا يوقف به امره على حقيقته لان الثاني على درسه وقفه حوله
 فتدنا قال الوقف الى العقاء فهل يدخل فيهم من حصه بالنسب مددولان
 لكن في الخامسة اوصى بجزل مال للمعراء والوصى له جميعا فهل يعطى من
 المعراء انما قبلوا منه والاصح نعم لاستراكة في المعراء وذكر الزوسي مصب
 حراج اربعة اربعة وسمعه الثاني للمعراء بوضار واهم اذ يقران نصبي
 من نصيب المعراء للمع وميل كاتجور في الصور من ولو اساء مدرسا موقوف
 من المتجر مقتره على له الاكل من الطاهر انه اذ المدرس شرط الواقف في كل

لما في الحادي عشر في المسجد ايجاز اسم ان عرس في سئل الله لكل مسلم
 اكله ولا تمسح ولا راح المسجد وقال الفقهاء ان شرط الواف كمن التمسح
 اي في المفهوم والدلالة ووجوب العمل في العامل حد منه وطبقه او ركنها
 من عمل والا فام واحد او طمعه من غير عمل لا سيما انما يلزم ركنها فاعطى الكل كذا
 المذنب من فعل على صراحة الواف ان كان مفعول لا يحمل التخصيص والبداهة وان
 كان محتله حصة مفعول في المراتب على الفرسه وان كان مشتركاً او محمله فسال
 عن الواف ان كان محاد وان مات والمرجع فيه الى العاصي او الى الكافر والحاكمة والوطعة
 المعصية في الزوايا لها شتم اخر في ركن المذنب والاحل الا هياد وسد للصلوة ولو ما
 او حرل كالتسديد المحمل وسد للصدقة الصحيح اصل الواف فانه لا يقع على الاعضاء او
 وكذا اسطاولصا لمعبر من وقف العرف او اذا وقف على فراء من راسه وليس للعاصي
 ان يفر من وطعه في الوقف غير شرط الواف ولا يحمل المرفع الا الواحد الا انظر على الواف
 ما حرمه الصحيح انما وقف ضروري لا يجوز للعاصي يفر من وطعه المحل ذلك كما
 اجاز في المرفوع لها ذلك نحو المرفوع من العاصي على معلوم الامام والمذنب والوقوف
 والمطرب اذا كان في حله الوقف سعة ويرى فيها مصلحة وفعل من المشاهدة نحو سلطان
 الاستلام في العرف اذا كان عال بهاب الوقف مري ومراجه يعمل بامر الله وان
 عاين شرط الوقف ان اصله السلب المالك ويصح تعليق العرف في الوطائف طوبال
 العاصي ان مات ولا يادس عريف وطبقه كذا اعد من ركنه مراجه واسم العاصي
 حرل المرافع في كفاية المستمعين من متواحدة صالحة وكذا حرل الواف والنا
 اذ انما اسما افعول ومال الوقف عليه لم يعمى خلاف ما اذا رط في حب الوقف

يجوز
 الوقف
 على
 المرفوع
 في
 المرفوع
 من
 العاصي
 او
 الكافر
 او
 المشرك
 او
 النكاح

حتى صاع صاع وكذا اذا صاع من المبيد ان احسنه الاخره او صاع
 الكلب الووفه من ربط الماطر علمها انصهر لو كان عمل بالآخره او محورا لا تسد اسه
 على الووف الا اذا اذ صاع اليها المصلحه الووف كتنه من سواد يد رمحور ينظر على الاول
 ان انصاع صاع بلو معد منه تسد من نفسه الثاني ان لا تسد اطرافه العين و
 الصوف من اطرافها او اسدانه العر من الشرايد تسد رهل المولى سراعما
 ووف منه بمعد للمداري يكون ارادته على الووف الخواب بعد الصبح اسه
 حورنه فادر لرياده على ووف بل بعد من ماله ولو امر بار من في يد عيزه
 انهما قد ديد من العر من مكنوا صا رب فقالوا ذكر الواف ترطس معا
 فعل اساه من سده من ماله باسمه لا اقل والوف من سدر الشطوب او المعطوا
 ح ل الكهوت من سدر الكهوت واسه الجمع عند لتا فعه ولو الواد ولو سرفا
 الكهوت حافا فو مال ووف على او لا ذى او لا ذى او لا ذى او لا ذى او لا ذى
 المذكور حروف المذكور الى النطق المان لا الى النطق المان والى وحسن
 الساده من صوف اى الكل رطب ود على سادفان مثل هذا الووف المصار
 رقصه من اسحاب المحدث من رطب حال صيده على الاذنه سم على
 ذكره من سواد اجمر من سواد ووفى من سواد من سواد ووفى من سواد
 السمع ولا يتوكل من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد
 اذ من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد
 من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد
 من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد
 من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد من سواد

ولما قطع سوت الصرف لتقدم الرماح اتبع ما في دواوين القضاة والحكام ولا
 من رهن على شئ حكاه به ذاك صرف للقرع الموطون وحده مطلقه
 وحده سري فيعود للمالك وأفعه ولو اراد ما وليب المال ولو دفع السلطان من
 سب المال عام احاد ولو عهد حاصه فظاهر كلامهم انه لا يصح ولو عهد المولى
 مع احد دفع مكانه اعلى للمسلم فظاهر كلامهم في قولها ولا ترم المحاسنة بكل
 عام ولكن القاصي منه لا يحال به مع ذاك ما به ولو عهد بها على العيين و
 لتفصل شيئاً لا يجسه ليعود ذاك ولو ائتمه بخلقه نحو ان طهر ب
 حياضه بغيره ويأخذ من ماله ديناً ما كان اذ عي المولى الذم الى المسمى
 قبل قوله لا يمين وقيل ان الذي الذم مع من حلة الذم في رقة كالأزلة والذم
 او لا ذم بل قوله وان ادعى الذم الى الامام بالخامع او المدرس في المذم او التوا
 ويحكم لا يفعل قوله كما لو اسلمه بمصداق النساء في الخامع بغيره معلومة تهاذ في
 تسليمه بغيره بل قوله ولو احرى العدم المولى) سحران نصف الاخرى للقيم المصوب
 في الاصح وهل يملك المولى مصادره المسافر على التمس قبل بغيره ومن لا يرجع
 صاحب المذم الثاني وليس للمولى احد راداً على ما قد رآه الا ان اصله سواء
 كان قد راح المثل او ذمها وذمها ويحكم صود مباح يحصل من عام عوائد
 سرعه وحده لمصارف الوقف السرعه ويحكم في الحكم المراسي وروايت
 على المراسي عبد الله السرعه فاربعين الراية اربع المولى عطية القاصي
 امر المراسي دفعه ١٠ اسلحه يسمى مدعيها ولو بالصفة ١٠ سنة
 على حركه ١٠ سنة مع ان عدا اذا عدا ١٠ سنة ١٠ من حين الوقف لو سرت

السكي لم رخته بانه بعد و تانه مادام سر با فوات و بروح و طلمت
 سقط حقها بالقرح - و دك الوف على امهات اولاده الامن تروح او
 على ي فلا لا - و حس به الامن تخرج عصم بعد عا د على ي فلا
 من اسجل سعة اعلم انك عصم الامن تاعلم بها شغل به ولا تلى له
 الا ان شرطه و ساد فله و يصح للما هي رسول رند التت بعد مصي سين
 والعلم موجوده فاه من حين الوف و ستهلكه فله علمه الامن لا الما هي و لو تبق
 على سية وله ولد واحد فله النصف و له ابي العمراء و لو دفع على ي و د فله كاه
 و يجوز للتوى فتح الاحارة قبل احد الاخرين ان اخر عومسه و كان له
 و لو اخر مولى احراه اخر له اهي فلا يجوز له المصح و على ي و س انا راد به و س
 سه قولان اما بالموافق و هو بان اجماع المسافر من سحر لا رن الدار ادا هم
 يصون احرم و ليس احرم الخوص و يوحى الا ان رن ادا بطر س التوى و احرا
 و الا كما و اما ما سماه او عرسم له ما يوحى للوف و التوى باية رسة
 للوف ما لم يمسجد سله له لفسده و لو ا ر ٧ هـ ي كعد و قيل كمر كاه
 و هذا الواسر بمفسر ان انا صرح كد لوحى خلاف او كل و كره و قد علقه
 احياب الحديث يدخل فيه مغلل من معن كالحق و التناو الما كلى
 و احسب على لان احياب الحديث هذه من يورن بالحديث و العرا راسا
 من غير وسط المحرر ي و يرحب به على هذه الاحكام او اسيافه اء
 او الما كيه على ادا مثل عر عا يتن مد صكوكه يورن اهد محمد ر و قد
 بل حل فيه و لا يوجب عليه اجماع معين في جميع المسائل و قد راد له

والمحدثات العاسلة رابعة كهن قال صاحب الدرر وما يكثر وقوعه ما لو وقف
 على دريئه مر بها رجل من شرطه ان من مات قبل ان يحق له ولد ولد قائم مقامه
 لو بقي حيا فله حصته لو كان حيا ويسار ك الطمعة الاولى اي السكينة المتناهية
 وحالة السكينة هذه الخلقه واحدة قلت عند ما اذبح السكينة هو صحيح ومن وقف
 على اولاده المذكور دون الاتات فهذا الوقف باطل كما مر ولو وقف على عقده
 يكون لولده وولد ولده ابد اما ما سلوا من اولاد المذكور دون الاتات الا ان
 يكون ارضهم من ولد ولده المذكور فكل من يرجع منه الى الواقف بالآباء
 فهو من عقده وكل من كان الوفا من غير المذكور من ولد الواقف وليس من
 (قلت العقبة عند ما يجر اولاد المذكور والاتات حيا وان نوى المذكور فقط لم
 يصح الوقف. سمحي في الوصايا انه لا يصح لآله وحده دخل كل من ينسب اليه
 من مثل اناؤه ولا يدخل اولاد البنات وانما الواو صحت الى اهل سبها والحقها
 لا يدخل ولدها الا ان يكون الوفا من ومها فلب الاول والولد من عند ما يتم اولاد
 البنات بنو زرع على نفسه وولده بنو سلم وعقده وحصل ريعه لنفسه ايام حياته
 ثم وتو حار مد ابي يوسف وله غير عبد باحتي يحلل احره للعقر او ولو وقف
 على ولده فهو سهل الذكر والاشبه ولكن يختص بالصلى فلا يدخل ولد الالة
 فان اسحق اولاد الصلى يكون للعقر او لا لولد الولد الا ان لا يكون حين الوقف
 صلى يختص بولد الا ان ولو اخطى وولد لست دون من دريئهها من الطوبى
 ومن دون ولد لست ايضا ولو اراد النطق الثالث (ولد ولد ولدي) فيكون له
 الوقف عند العقر او قبل يعمر سلم ويسوى الا حد ولا قرب كما لو قال استدام

[illegible]

ایں الفاظ کا اسما
میں عبرت و لحاظ لے
نی الوقف ۱۱۴

خاتمة الطبع

الحمد لله الذي شرح صدر العلماء لفهم معاني الأثار - ونور قلوب المفسهاء
 بمصاحح مبيحة الأحبار - والصلوة والسلام على منكوة السورة التي حتمت بها
 الأثر - وعلى آل وأصحابه الذين سعدوا بسلوغ المرام وبيل الأوطار - وبعد فله
 الحمد على ما استتب فصله وهو طبع هذا البحر الرخاء - أعني به المجلد الثاني من
 نول الأثر من قه النبي المختار العلامة الهامة الذي يعدى بأبوابه فصلا لا يفتقر
 ويهتدى بأبوابه علماء الأصناف - غير أن لسان المؤيد وحيد الرمان
 الحمد رآه في المخطوطات وقاروا وحك كالأل كوكب فصله ساطع الأضواء مادامت
 الشمس طالعة في النهار - بالمطبع العام بسعيد المطابع الذي عمل أداره
 بنارس على يد مدبرة المتوكل على الملك الحارس - محمد أبي القاسم
 عفا عنه الله برجاله - وواجب مساهمة ربه ردت ربه في تمامه في شهر
 ذي الحجة سنة الف وثلثمائة ومائة وخمسين - بحمد الله تعالى عليه الصلوة
 والسلام ما أديع - أثار وعمر طير في الأسماء +

فهرس ما في هذا المجلد من الأبواب

صفحة	باب	صفحة	باب
٢	كتاب النكاح	٤٢	مسائل معروفة
٦	فصل في رضا العاقد من	٤٥	البداء في المروحة في الزواج
٤	فصل في نكاح الزوجين	٤٧	كتاب الوصايا
٨	فصل في الإسهام	٨١	كتاب الطلاق
٩	فصل في الولي	٨٢	السنة في الطلاق
١	فصل في الوكيل	٨٤	الطلاق الصريح
١١	فصل في طلاق الزوجين في الموانع	١٢	باب الكفارات
٥	فصل في الكفارة	١٤	باب نكاح الطلاق
١٢	مروء متعلقة	١٢	تطبيق الطلاق
١٩	المهرجات	١٢٨	السك في الطلاق
٢٣	عمم الراسية على الرأى	١٢٨	باب طلاق المراجع
٢٥	مروء متعلقة	١٣٣	باب الرجعة
٣١	في الشروط في النكاح	١٣١	باب الأملاء
٣٨	العقوب المستتة للخييار	١٣٦	معليه
٣	لا يثبت النكاح في حبس بل بعد العدة	١٣٨	باب الخلع
٣٦	في نكاح الكفار	١٥٥	باب الطهارة
٣٢	في المهر	١٥٩	كفارة الطهارة
٣٩	في ما يتعلق بالمهر	١٦٢	باب العان
٥١	في ما يسهل المصداق	١٤١	مسائل معروفة
٥٢	إذا احتل في حد المهر	١٤٢	باب العدة
٥٢	من ردت ملاحق	١٤٥	ولي نسبه
١	لا مهر في النكاح العاقد	١٤٧	مروء متعلقة
١٩	مروء متعلقة	١٨١	في الأستبراء
١٩	نكاح العصى	١٨٣	في الإحداد
٢٢	القسم من الروحات	١٨٨	باب قوت النسب
٤	الولمة	١٩١	إذا استت ولدت من نصف نسبه

حد السرقة	٣٣	في الحصاد	١٩٢
حد الهارب	٣٨	باب النعقة	٢٣
بمن يستحق القتل حدا	٣١	لا تسقط النعقة بالطلاق الزوجي	٢١٤
كتاب الجهاد	٣١١	السكنى	٢١٩
واعمه للميت	٣١٧	نعقة الأارب	٢٢٢
حكم النعقة	٣١٥	نعقة البهائم	٢٢٥
فروع متعلقة	٣١٤	فروع متعلقة	//
كتاب السلم	٣١٨	كتاب العن	٢٢٩
كتاب القبط	٤	فروع متعلقة	٢٣٣
كتاب القنطرة	٢٢	كتاب الأمان والدور	٢٣١
كتاب الأكن	٢٢٣	مروطوب الكفارة	٢٣٦
كتاب العقود	٢٢٣	ان حلف على امر لا يجوز فعله	٢٣١
كتاب السراية والصادرة	٢٢٦	المين على مية المستحق	//
فروع متعلقة	٢٢٣	كفارة المين	٢٣٢
المصارب بمصارب	٢٢٢	في الدور	٢٣٤
كتاب الوقف لا يصح الوقف	٢٢٥	جامع الأمان	٢٥٣
على الأوكاد		بنية	٢٥٦
فروع متعلقة	٢٢٩	تنمية	٢٤٤
راعي شرط الواقف	٢٢٣	مسائل المين على اصول الأحماب	٢٤٢
في احاديه		المين في الأكل والشرب والنس والكلام	٢٤٩
		المين في الطلاق والفسان	٢٨١
		فاعلة	٢٨٣
		المين في البيع واسماء الصوم والصلاة	٢٨٢
		المين في العزب والعش	٢٩١
		كتاب الحدود	٢٩٤
		حد الزنا	٢٩٨
		حد سرقة الجحر	٢٩٩
		حد القذف	٣٠١
		الحرير	٣٠٣
		الحد على المرنس	٣٠٣
تمت			

چشمی سے اس جلد میں عیاداعلاط اور تحریکات طبع واقع ہوتی ہیں اور اکثر مقامات میں حوالی طبع سے حروف بڑے نہیں جلتے ناظرین باطنیں یہ سب اعلیٰ صحت نامہ ہذا درست درمیان
یہ کتاب کا مطالعہ کریں اور طلبہ کو ٹیچاٹیں

صوت	سطر	ظ	مركب	صوت	سطر	ظ	مركب
٢	١	مركب	مركب	٢٧	١	ليس لك	لا يملك لك
٥	١٣	وحاد	اوحاد	٢٨	٥	درجة	درجه
٨	٥	مركب	مركب	٢٨	١	لمركب	لمركب
٣	٧	العرب	العرب	٥	٤	لطقين	لطقين
٨	٣	احط	احط	٢٩	٢	موصدة	موصدة
٨	١	ثلهو	لللهو	٥	٥	سده	سده
٥	١٢	اد اخرى	اد اخرى	٥	٧	لايها	لايها
٥	٥	حتتف	حتتف	١	٨	لوتكها	لوتكها
٥	٧	او ملكت	او ملكت سعد	٣	١٣	والسرة	والسرة
٥	٤	لعدم	لعدم	٣١	١٥	سمنصر	سمنصر
٥	١٧	فتسوني	فتسوني	٣٢	١٨	اسارط	اسارط
٥	١٤	مها لسا هدى	مه لسا هدى	٣٣	٣	سده	سولتة
٥	١٨	الحل	الحل	٥	١٧	وحتطون	لايهم حطون
٧	٥	ملتها	ملها	٣٣	٧	مها لسا هدى	مها لسا هدى
١	٩	عطية مع	عطية مع	٣٥	١٢	حاطر	حاصر
٥	١٧	لعتيها	لعتيها	٣٦	٧	ان سعد	العقد
٤	١٨	نسيا	نسيا	٣٤	١٨	ادائع	ادائع
١١	٩	مس دل	مس دل	٣١	٥	المولى	المولى
١٣	١١	حاجة محل ويد	حاجة الى محل يد	٣٢	٣	مها	مها
١٣	٧	ان ساء	ان اسار	٣٣	١	واسلم	ولواسلم
١٧	١٤	لدا وودعا	لدا وودعا	٣٣	١	لواسمد	لواسمد
٥	١٩	انعا	انعا	٣٧	١	سعلق	سعلق
١٩	١١	وداما	دولما	٣٩	١٢	سعلق	سعلق
٥	١٨	والمصاهرة	والمصاهرة	٥٢	٧	لوفل	لوفل
٢١	١٢	علائق	علائق	١	٣	الى جامع	الى جامع
٢٢	٢	لومرمت	لومرمت	٥٣	٥	على راسي	على راسي
١	٣	اعلى الامارة	اعلى الامارة	٥	١٥	ادكاك	ادكاك
٥	١٩	بيج	بيج	٥٣	٥	والمصحة	والمصحة
٢٣	١٣	كامل الحربة	كامل الحربة	٥٥	٨	لسائر	لسائر
١	١٢	مصحة	مصحة	٥٤	١٨	امامرمت	امامرمت

١٢	٥٤	الأدلال	الأدلال	١٢	٥٤
١٣	٥٨	أدلالهم	أدلالهم	١٣	٥٨
٨	٥٩	أوصاء	أوصاء	٨	٥٩
٢	٦٢	أدبروخ	أدبروخ	٢	٦٢
١٤	٦٥	كالصل التي	كالصل التي	١٤	٦٥
٣	٦٤	أدبري عنه	أدبري عنه	٣	٦٤
٩	/	إن كان	إن كان	٩	/
٥	/	ذلك وعنده كان	ذلك وعنده كان	٥	/
١٧	/	ووصية	ووصية	١٧	/
١٨	/	سدي حية	سدي حية	١٨	/
٥	/	مسراح	مسراح	٥	/
٢	٤١	إن الطعام	إن الطعام	٢	٤١
٩	/	أو حل	أو حل	٩	/
١١	٤٣	لنسد	لنسد	١١	٤٣
٢	٤٢	الصاء	الصاء	٢	٤٢
١٥	٤٧	أدبر عارة	أدبر عارة	١٥	٤٧
١٣	٤٤	أولم له	أولم له	١٣	٤٤
١٩	/	نلسر	نلسر	١٩	/
١٢	٤٨	والله قال	والله قال	١٢	٤٨
٩	٨١	ولس	ولس	٩	٨١
٤	٨٢	فالأدبان	فالأدبان	٤	٨٢
١١	/	فأدبره ليد	فأدبره ليد	١١	/
٩	٨٤	نه بنته	نه بنته	٩	٨٤
١	٩٦	عنت	عنت	١	٩٦
٤	/	حصك	حصك	٤	/
١٣	/	وكل الوال	وكل الوال	١٣	/
١٢	١	أدأكرة	أدأكرة	١٢	١
٢	١	وحد رجيع	وحد رجيع	٢	١
٥	/	نظمها	نظمها	٥	/
١	١٣	الكلية	الكلية	١	١٣
١٤	١٥	الحرج	الحرج	١٤	١٥
١٧	/	بالصيف	بالصيف	١٧	/
٥	١٧	سنا	سنا	٥	١٧
٥	١١	ووصلها	ووصلها	٥	١١
١٧	/	سه	سه	١٧	/
١٤	١١٢	وحد لة	وحد لة	١٤	١١٢
١٧	١١٣	وإن كب	وإن كب	١٧	١١٣
١	١١٤	أدلال	أدلال	١	١١٤
١٤	١١٥	أدلالهم	أدلالهم	١٤	١١٥
١٢	١١٦	أوصاء	أوصاء	١٢	١١٦
٢	١١٨	أدبروخ	أدبروخ	٢	١١٨
١٣	/	كالصل التي	كالصل التي	١٣	/
١٢	١٢	أدبري عنه	أدبري عنه	١٢	١٢
١٢	١٢١	إن كان	إن كان	١٢	١٢١
٤	١٢٢	ووصية	ووصية	٤	١٢٢
١٤	/	سدي حية	سدي حية	١٤	/
١٨	/	مسراح	مسراح	١٨	/
٥	/	إن الطعام	إن الطعام	٥	/
١٩	/	أو حل	أو حل	١٩	/
١١	١٢٥	لنسد	لنسد	١١	١٢٥
١٢	١٢٦	الصاء	الصاء	١٢	١٢٦
١٩	/	أدبر عارة	أدبر عارة	١٩	/
٥	١٢٧	ووصية	ووصية	٥	١٢٧
٢	١٢٨	أدأكرة	أدأكرة	٢	١٢٨
٣	/	وحد رجيع	وحد رجيع	٣	/
٢	١٢٩	نظمها	نظمها	٢	١٢٩
٦	١٣٠	الكلية	الكلية	٦	١٣٠
١٨	١٣١	الحرج	الحرج	١٨	١٣١
١	١٣٢	بالصيف	بالصيف	١	١٣٢
١٢	١٣٣	سنا	سنا	١٢	١٣٣
١٣	١٣٤	ووصلها	ووصلها	١٣	١٣٤
٢	١٣٥	سه	سه	٢	١٣٥
١٨	١٣٦	وحد لة	وحد لة	١٨	١٣٦
١٢	١٣٧	وإن كب	وإن كب	١٢	١٣٧
١٨	١٣٨	أدلال	أدلال	١٨	١٣٨
٥	١٣٩	أدلالهم	أدلالهم	٥	١٣٩
٢	١٤٠	أوصاء	أوصاء	٢	١٤٠
٣	١٤١	أدبروخ	أدبروخ	٣	١٤١
١٤	١٤٢	كالصل التي	كالصل التي	١٤	١٤٢
١٤	١٤٣	أدبري عنه	أدبري عنه	١٤	١٤٣
١٨	١٤٤	إن كان	إن كان	١٨	١٤٤
١٤	١٤٥	ووصية	ووصية	١٤	١٤٥
١٨	١٤٦	سدي حية	سدي حية	١٨	١٤٦
١٨	١٤٧	مسراح	مسراح	١٨	١٤٧
١٨	١٤٨	إن الطعام	إن الطعام	١٨	١٤٨
١٨	١٤٩	أو حل	أو حل	١٨	١٤٩
١٨	١٥٠	لنسد	لنسد	١٨	١٥٠
١٨	١٥١	الصاء	الصاء	١٨	١٥١
١٨	١٥٢	أدبر عارة	أدبر عارة	١٨	١٥٢
١٨	١٥٣	ووصية	ووصية	١٨	١٥٣
١٨	١٥٤	أدأكرة	أدأكرة	١٨	١٥٤
١٨	١٥٥	وحد رجيع	وحد رجيع	١٨	١٥٥
١٨	١٥٦	نظمها	نظمها	١٨	١٥٦
١٨	١٥٧	الكلية	الكلية	١٨	١٥٧
١٨	١٥٨	الحرج	الحرج	١٨	١٥٨
١٨	١٥٩	بالصيف	بالصيف	١٨	١٥٩
١٨	١٦٠	سنا	سنا	١٨	١٦٠
١٨	١٦١	ووصلها	ووصلها	١٨	١٦١
١٨	١٦٢	سه	سه	١٨	١٦٢
١٨	١٦٣	وحد لة	وحد لة	١٨	١٦٣
١٨	١٦٤	وإن كب	وإن كب	١٨	١٦٤
١٨	١٦٥	أدلال	أدلال	١٨	١٦٥
١٨	١٦٦	أدلالهم	أدلالهم	١٨	١٦٦
١٨	١٦٧	أوصاء	أوصاء	١٨	١٦٧
١٨	١٦٨	أدبروخ	أدبروخ	١٨	١٦٨
١٨	١٦٩	كالصل التي	كالصل التي	١٨	١٦٩
١٨	١٧٠	أدبري عنه	أدبري عنه	١٨	١٧٠
١٨	١٧١	إن كان	إن كان	١٨	١٧١
١٨	١٧٢	ووصية	ووصية	١٨	١٧٢
١٨	١٧٣	سدي حية	سدي حية	١٨	١٧٣
١٨	١٧٤	مسراح	مسراح	١٨	١٧٤
١٨	١٧٥	إن الطعام	إن الطعام	١٨	١٧٥
١٨	١٧٦	أو حل	أو حل	١٨	١٧٦
١٨	١٧٧	لنسد	لنسد	١٨	١٧٧
١٨	١٧٨	الصاء	الصاء	١٨	١٧٨
١٨	١٧٩	أدبر عارة	أدبر عارة	١٨	١٧٩
١٨	١٨٠	ووصية	ووصية	١٨	١٨٠
١٨	١٨١	أدأكرة	أدأكرة	١٨	١٨١
١٨	١٨٢	وحد رجيع	وحد رجيع	١٨	١٨٢
١٨	١٨٣	نظمها	نظمها	١٨	١٨٣
١٨	١٨٤	الكلية	الكلية	١٨	١٨٤
١٨	١٨٥	الحرج	الحرج	١٨	١٨٥
١٨	١٨٦	بالصيف	بالصيف	١٨	١٨٦
١٨	١٨٧	سنا	سنا	١٨	١٨٧
١٨	١٨٨	ووصلها	ووصلها	١٨	١٨٨
١٨	١٨٩	سه	سه	١٨	١٨٩
١٨	١٩٠	وحد لة	وحد لة	١٨	١٩٠
١٨	١٩١	وإن كب	وإن كب	١٨	١٩١
١٨	١٩٢	أدلال	أدلال	١٨	١٩٢
١٨	١٩٣	أدلالهم	أدلالهم	١٨	١٩٣
١٨	١٩٤	أوصاء	أوصاء	١٨	١٩٤
١٨	١٩٥	أدبروخ	أدبروخ	١٨	١٩٥
١٨	١٩٦	كالصل التي	كالصل التي	١٨	١٩٦
١٨	١٩٧	أدبري عنه	أدبري عنه	١٨	١٩٧
١٨	١٩٨	إن كان	إن كان	١٨	١٩٨
١٨	١٩٩	ووصية	ووصية	١٨	١٩٩
١٨	٢٠٠	سدي حية	سدي حية	١٨	٢٠٠
١٨	٢٠١	مسراح	مسراح	١٨	٢٠١
١٨	٢٠٢	إن الطعام	إن الطعام	١٨	٢٠٢
١٨	٢٠٣	أو حل	أو حل	١٨	٢٠٣
١٨	٢٠٤	لنسد	لنسد	١٨	٢٠٤
١٨	٢٠٥	الصاء	الصاء	١٨	٢٠٥
١٨	٢٠٦	أدبر عارة	أدبر عارة	١٨	٢٠٦
١٨	٢٠٧	ووصية	ووصية	١٨	٢٠٧
١٨	٢٠٨	أدأكرة	أدأكرة	١٨	٢٠٨
١٨	٢٠٩	وحد رجيع	وحد رجيع	١٨	٢٠٩
١٨	٢١٠	نظمها	نظمها	١٨	٢١٠
١٨	٢١١	الكلية	الكلية	١٨	٢١١
١٨	٢١٢	الحرج	الحرج	١٨	٢١٢
١٨	٢١٣	بالصيف	بالصيف	١٨	٢١٣
١٨	٢١٤	سنا	سنا	١٨	٢١٤
١٨	٢١٥	ووصلها	ووصلها	١٨	٢١٥
١٨	٢١٦	سه	سه	١٨	٢١٦
١٨	٢١٧	وحد لة	وحد لة	١٨	٢١٧
١٨	٢١٨	وإن كب	وإن كب	١٨	٢١٨
١٨	٢١٩	أدلال	أدلال	١٨	٢١٩
١٨	٢٢٠	أدلالهم	أدلالهم	١٨	٢٢٠
١٨	٢٢١	أوصاء	أوصاء	١٨	٢٢١
١٨	٢٢٢	أدبروخ	أدبروخ	١٨	٢٢٢
١٨	٢٢٣	كالصل التي	كالصل التي	١٨	٢٢٣
١٨	٢٢٤	أدبري عنه	أدبري عنه	١٨	٢٢٤
١٨	٢٢٥	إن كان	إن كان	١٨	٢٢٥
١٨	٢٢٦	ووصية	ووصية	١٨	٢٢٦
١٨	٢٢٧	سدي حية	سدي حية	١٨	٢٢٧
١٨	٢٢٨	مسراح	مسراح	١٨	٢٢٨
١٨	٢٢٩	إن الطعام	إن الطعام	١٨	٢٢٩
١٨	٢٣٠	أو حل	أو حل	١٨	٢٣٠
١٨	٢٣١	لنسد	لنسد	١٨	٢٣١
١٨	٢٣٢	الصاء	الصاء	١٨	٢٣٢
١٨	٢٣٣	أدبر عارة	أدبر عارة	١٨	٢٣٣
١٨	٢٣٤	ووصية	ووصية	١٨	٢٣٤
١٨	٢٣٥	أدأكرة	أدأكرة	١٨	٢٣٥
١٨	٢٣٦	وحد رجيع	وحد رجيع	١٨	٢٣٦
١٨	٢٣٧	نظمها	نظمها	١٨	٢٣٧
١٨	٢٣٨	الكلية	الكلية	١٨	٢٣٨
١٨	٢٣٩	الحرج	الحرج	١٨	٢٣٩
١٨	٢٤٠	بالصيف	بالصيف	١٨	٢٤٠
١٨	٢٤١	سنا	سنا	١٨	٢٤١
١٨	٢٤٢	ووصلها	ووصلها	١٨	٢٤٢
١٨	٢٤٣	سه	سه	١٨	٢٤٣
١٨	٢٤٤	وحد لة	وحد لة	١٨	٢٤٤
١٨	٢٤٥	وإن كب	وإن كب	١٨	٢٤٥
١٨	٢٤٦	أدلال	أدلال	١٨	٢٤٦
١٨	٢٤٧	أدلالهم	أدلالهم	١٨	٢٤٧
١٨	٢٤٨	أوصاء	أوصاء	١٨	٢٤٨
١٨	٢٤٩	أدبروخ	أدبروخ	١٨	٢٤٩
١٨	٢٥٠	كالصل التي	كالصل التي	١٨	٢٥٠
١٨	٢٥١	أدبري عنه	أدبري عنه	١٨	٢٥١
١٨	٢٥٢	إن كان	إن كان	١٨	٢٥٢
١٨	٢٥٣	ووصية	ووصية	١٨	٢٥٣
١٨	٢٥٤	سدي حية	سدي حية	١٨	٢٥٤
١٨	٢٥٥	مسراح	مسراح	١٨	٢٥٥
١٨	٢٥٦	إن الطعام	إن الطعام	١٨	٢٥٦
١٨	٢٥٧	أو حل	أو حل	١٨	٢٥٧
١٨	٢٥٨	لنسد	لنسد	١٨	٢٥٨
١٨	٢٥٩	الصاء	الصاء	١٨	٢٥٩
١٨	٢٦٠	أدبر عارة	أدبر عارة	١٨	٢٦٠
١٨	٢٦١	ووصية	ووصية	١٨	٢٦١
١٨	٢٦٢	أدأكرة	أدأكرة	١٨	٢٦٢
١٨	٢٦٣	وحد رجيع	وحد رجيع	١٨	٢٦٣
١٨	٢٦٤	نظمها	نظمها	١٨	٢٦٤
١٨	٢٦٥	الكلية	الكلية	١٨	٢٦٥
١٨	٢٦٦	الحرج	الحرج	١٨	٢٦٦
١٨	٢٦٧	بالصيف	بالصيف	١٨	٢٦٧
١٨	٢٦٨	سنا	سنا	١٨	٢٦٨
١٨	٢٦٩	ووصلها	ووصلها	١٨	٢٦٩
١٨	٢٧٠	سه	سه	١٨	٢٧٠
١٨	٢٧١	وحد لة	وحد لة	١٨	٢٧١
١٨	٢٧٢	وإن كب	وإن كب	١٨	٢٧٢
١٨	٢٧٣	أدلال	أدلال	١٨	٢٧٣
١٨	٢٧٤	أدلالهم	أدلالهم	١٨	٢٧٤
١٨	٢٧٥	أوصاء	أوصاء	١٨	٢٧٥
١٨	٢٧٦	أدبروخ	أدبروخ	١٨	٢٧٦
١٨	٢٧٧	كالصل التي	كالصل التي	١٨	٢٧٧
١٨	٢٧٨	أدبري عنه	أدبري عنه	١٨	٢٧٨
١٨	٢٧٩	إن كان	إن كان	١٨	٢٧

السيمة	٥	٢٢٥	لا العوس	لا العوس	١	١٤٢
سليها	٤	٥	معه	معه	١٤	١٤٢
وحس	١٢	٥	٥	٥	١٩	٥
وامرئتها	١٧	٥	كاست	كاست	٢	١٤٥
للأم	١٤	٥	طلقة	طلقت	١٥	١٨
لا يفرج	٤	٢٢٧	مسنية	مسنية	١	١٨١
دفع	١٩	١	اسماها	اسماها	١٣	١٨١
انقا	٢	١٢٤	دوس الكاح	دوس الكاح	١٢	١٨٢
فدس	٩	٢٢٨	ان عدا	ان عدا	١٨	١٨٣
سارعا	١	٢٢٩	كاكادي	كاكادي	٥	١٨٣
تحمير	٦	٢٣	لظ	لظ	١٤	١٨٥
كل واحد	١٣	٥	هاراوسب	هاراوسب	١٧	١٨٥
من نوبة الخير	١٨	٢٣١	معدن	معدن	١٢	٥
مصلحة	١	٢٣٨	الشرك	الشرك	٢	١٨٩
كل حالة	١٤	٢٣٥	حلا	حلا	١	١٩
كثير الطاء	٣	٥	لنوسلم	لنوسلم	٨	١٩١
الوب	٨	٢٣	ادولاب	ادولاب	١	١٩٢
لا يحس	١٩	٢٣٢	فاعة	فاعة	١١	١٩٣
عيلة	٢	٢٣٥	تدولاب	تدولاب	١٥	١
مدن دار	٢	٢٣٩	فاعة	فاعة	٢	١٩٥
من مال	٤	٥	دور وحت	دور وحت	٨	٥
يطع الله	١٢	١	كاح	الكاح	٩	٥
مدور الله	١	٢٥١	مسين	مسين	١٣	٥
والا الى	٢	٥	الكوس	الكوس	١٤	٥
ادخل لا بدع	٤	٢٥٣	امنة	امنة	١	١٩٧
دخوة كح	٨	٢٥٤	نارصاه	نارصاه	١٤	١٩٩
دكارع	٥	٥	سارع	تسرع	١٩	٥
هارتي	١٩	١	الوات	السراب	١١	٧
لا ملة	١٨	٢٥٩	ومعتبه	وعدنه	١٧	٢٤
ادور حرة	٢	٢٦	الطردان كح	المحباب	١	٢٨
محب	٤	٥	حلف	حلب	٩	٢١١
كالحلف	١٨	٥	نرمها	نرمها	١٢	٥
هو النعل	١١	٢٦١	للهعان	للدهان	١٨	٥
دحرج	١٣	٥	لن النعل	لن النعل	١٣	٢١٢
لنسا حرن	١٧	٥	دعني	دعني	١	٢١٣
لنسا حرن	٢	٢٦٣	عند	عند	٨	٥
معا له	١٥	٢٦٣	السط	السط	٨	٢١٩
عند	٢	٢٦٥	باداكر	باداكر	١٥	١٢٣

٢٧٧	١٧	صبيما	صبيما	٣٣	١	دلائها	دلائها	٢٧٧
٢٧٩	٨	لا يتركها كما	لا يتركها كما	١	٣	شمال	شمال	٢٧٩
٢٨٠	٩	فواكل	فواكل	١	٥	من مفرقة	من مفرقة	٢٨٠
٢٨١	٩	من العين	من العين	١	٩	لا يفرقها من	لا يفرقها من	٢٨١
٢٨٢	١٧	والخبر	والخبر	١	٩	عرا	عرا	٢٨٢
٢٨٣	٣	حنين	حنين	١	١٢	لعارة	لعارة	٢٨٣
٢٨٤	٢	فاسد	فاسد	١	١٨	منكر	منكر	٢٨٤
٢٨٥	١١	اداما	اداما	٣	١٩	مصاعدا	مصاعدا	٢٨٥
٢٨٦	٢	يسجوه	يسجوه	٣	٣٥	نصو	نصو	٢٨٦
٢٨٧	٣	كل زمان	كل زمان	١	١٢	فادله	فادله	٢٨٧
٢٨٨	١	كما شمع	كما شمع	١	١٥	عادل	عادل	٢٨٨
٢٨٩	١٣	دسار	دسار	٣	٣٨	لنقطع	لنقطع	٢٨٩
٢٩٠	٨	لم يعلم	لم يعلم	١	١٥	فتلو	فتلو	٢٩٠
٢٩١	٩	وصاه ولم يعلم	وصاه ولم يعلم	٣	٣٩	لوت	لوت	٢٩١
٢٩٢	١٣	والاطهار	والاطهار	٣	٣١	الصلوة والصلوة	الصلوة والصلوة	٢٩٢
٢٩٣	١٩	اليه ولو	اليه ولو	٣	٣١	فب	فب	٢٩٣
٢٩٤	١٧	من اللان	من اللان	١	١	بازل	بازل	٢٩٤
٢٩٥	١٨	من الطلان	من الطلان	١	٢	والا	والا	٢٩٥
٢٩٦	١٩	من احرجا	من احرجا	١	٨	دبل	دبل	٢٩٦
٢٩٧	٩	نحس	نحس	٣	١٢	الا اله	الا اله	٢٩٧
٢٩٨	١٢	ان اشارك	ان اشارك	٣	١٣	واله	واله	٢٩٨
٢٩٩	١٣	وسب	وسب	١	٢	والامام	والامام	٢٩٩
٣٠٠	١٨	ملاذرة	ملاذرة	١	١	سكرو	سكرو	٣٠٠
٣٠١	١٩	مكاته	مكاته	١	١٥	وصحبه	وصحبه	٣٠١
٣٠٢	١	سكرومه	سكرومه	٣	١٢	الحاسوس	الحاسوس	٣٠٢
٣٠٣	١١	ولده	ولده	١	٩	الاصله	الاصله	٣٠٣
٣٠٤	٢	لا يروح	لا يروح	١	١٢	كالووس	كالووس	٣٠٤
٣٠٥	٨	نديه	نديه	١	١٩	والسركس	والسركس	٣٠٥
٣٠٦	١٣	لا صرته	لا صرته	١	١	العجو	العجو	٣٠٦
٣٠٧	١٥	حصرة	حصرة	٣	١٥	سراي	سراي	٣٠٧
٣٠٨	١١	واحد	واحد	١	١١	حيرة	حيرة	٣٠٨
٣٠٩	١٢	فلا غلص	فلا غلص	١	١٩	وسا لهم	وسا لهم	٣٠٩
٣١٠	١	نارهم	نارهم	١	١٢	نحو نصهم	نحو نصهم	٣١٠
٣١١	١٣	لنفسهم	لنفسهم	١	١٨	فلا اسدراك	فلا اسدراك	٣١١
٣١٢	٢	لا يراه	لا يراه	١	١	وحجب	وحجب	٣١٢
٣١٣	١	نحس	نحس	١	١٩	الاسلام وروها	الاسلام وروها	٣١٣
٣١٤	١٥	اخبارت	اخبارت	٣	١٢	فلا كبر	فلا كبر	٣١٤
٣١٥	١١	عن	عن	١	٥	والكاسر	والكاسر	٣١٥

۳۱۸	۷	اداء الصن	اداء الصن	۳۲۲	۷	اداء الصن	۳۱۸
۳۱۹	۸	دما الرحم	دما الرحم	۳۲۳	۸	دما الرحم	۳۱۹
۳۲۰	۹	الضبط	الضبط	۳۲۴	۹	الضبط	۳۲۰
۳۲۱	۱۰	حكم	حكم	۳۲۵	۱۰	حكم	۳۲۱
۳۲۲	۱۱	له الحاله	له الحاله	۳۲۶	۱۱	له الحاله	۳۲۲
۳۲۳	۱۲	انقض	انقض	۳۲۷	۱۲	انقض	۳۲۳
۳۲۴	۱۳	من انقض	من انقض	۳۲۸	۱۳	من انقض	۳۲۴
۳۲۵	۱۴	احظر	احظر	۳۲۹	۱۴	احظر	۳۲۵
۳۲۶	۱۵	في درمعه	في درمعه	۳۳۰	۱۵	في درمعه	۳۲۶
۳۲۷	۱۶	صهما	صهما	۳۳۱	۱۶	صهما	۳۲۷
۳۲۸	۱۷	دعها	دعها	۳۳۲	۱۷	دعها	۳۲۸
۳۲۹	۱۸	مستها	مستها	۳۳۳	۱۸	مستها	۳۲۹
۳۳۰	۱۹	آلات	آلات	۳۳۴	۱۹	آلات	۳۳۰
۳۳۱	۲۰	دفع	دفع	۳۳۵	۲۰	دفع	۳۳۱
۳۳۲	۲۱	مما درده	مما درده	۳۳۶	۲۱	مما درده	۳۳۲
۳۳۳	۲۲	عقوبه	عقوبه	۳۳۷	۲۲	عقوبه	۳۳۳
۳۳۴	۲۳	ولكاتب الدار صبرك	ولكاتب الدار صبرك	۳۳۸	۲۳	ولكاتب الدار صبرك	۳۳۴
۳۳۵	۲۴	بين رحطين مساع	بين رحطين مساع	۳۳۹	۲۴	بين رحطين مساع	۳۳۵
۳۳۶	۲۵	احدهما	احدهما	۳۴۰	۲۵	احدهما	۳۳۶
۳۳۷	۲۶	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	۳۴۱	۲۶	بسم الله الرحمن الرحيم	۳۳۷
۳۳۸	۲۷	من سبب من المأثر	من سبب من المأثر	۳۴۲	۲۷	من سبب من المأثر	۳۳۸
۳۳۹	۲۸	بطل النعم اما لو باع	بطل النعم اما لو باع	۳۴۳	۲۸	بطل النعم اما لو باع	۳۳۹
۳۴۰	۲۹	حقه من حرمين	حقه من حرمين	۳۴۴	۲۹	حقه من حرمين	۳۴۰
۳۴۱	۳۰	حار	حار	۳۴۵	۳۰	حار	۳۴۱
۳۴۲	۳۱	وان انا	وان انا	۳۴۶	۳۱	وان انا	۳۴۲
۳۴۳	۳۲	خطبه ال	خطبه ال	۳۴۷	۳۲	خطبه ال	۳۴۳
۳۴۴	۳۳	ما اقرصه	ما اقرصه	۳۴۸	۳۳	ما اقرصه	۳۴۴
۳۴۵	۳۴	لصه احد	لصه احد	۳۴۹	۳۴	لصه احد	۳۴۵
۳۴۶	۳۵	روا	روا	۳۵۰	۳۵	روا	۳۴۶
۳۴۷	۳۶	نعدت	نعدت	۳۵۱	۳۶	نعدت	۳۴۷
۳۴۸	۳۷	وميله	وميله	۳۵۲	۳۷	وميله	۳۴۸
۳۴۹	۳۸	اقرصا	اقرصا	۳۵۳	۳۸	اقرصا	۳۴۹
۳۵۰	۳۹	ولا نعد	ولا نعد	۳۵۴	۳۹	ولا نعد	۳۵۰
۳۵۱	۴۰	نصم	نصم	۳۵۵	۴۰	نصم	۳۵۱
۳۵۲	۴۱	عزم	عزم	۳۵۶	۴۱	عزم	۳۵۲
۳۵۳	۴۲	المصادره الرحمه	المصادره الرحمه	۳۵۷	۴۲	المصادره الرحمه	۳۵۳
۳۵۴	۴۳	نصم	نصم	۳۵۸	۴۳	نصم	۳۵۴
۳۵۵	۴۴	نار	نار	۳۵۹	۴۴	نار	۳۵۵

